

فلسطين

تقرير التنمية البشرية

٢٠٠٤



٢٠٠٤ - فلسطين - تقرير التنمية البشرية



برنامج دراسات التنمية

برنامج دراسات التنمية هو أحد البرامج المتخصصة في جامعة بيرزيت. أنشيء البرنامج في العام ١٩٩٧ كامتداد لمشروع التنمية البشرية الذي قام بإصدار أول ملف للتنمية البشرية في فلسطين.

يشرف على عمل البرنامج ونشاطاته لجنة تتألف من عدد من الأكاديميين والإداريين في جامعة بيرزيت ويدعم البرنامج أكاديمياً وفنياً الوحدات العاملة في الجامعة. كما وينسق البرنامج أعماله مع مؤسسات المجتمع، الحكومية منها وغير الحكومية. ويستعين في متابعة أنشطته ومشاريعه بمجموعة من اللجان الاستشارية، وبلجنة وزارية تضم ممثلي عن الوزارات المعنية بـ تقرير التنمية البشرية الدوري، وبفرق متخصصة من الخبراء والمستشارين في مواضيع تنموية مختلفة.

يسعى البرنامج إلى بلورة مفاهيم وأطر تنموية تلائم واحتياجات المجتمع الفلسطيني المتعددة، وإلى نشر الوعي حول التنمية في سبيل تعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على المساهمة الفعالة في العملية التنموية. ويتم تحقيق أهداف البرنامج من خلال القيام بالمهام العامة التالية:

- ❖ إعداد الأبحاث والدراسات التنموية في المجالات النظرية والتطبيقية
- ❖ إعداد المسوحات واستطلاعات الرأي.
- ❖ إصدار تقرير دوري حول التنمية البشرية في فلسطين، أسوة بأقطار أخرى في العالم.
- ❖ إنشاء مركز للمصادر التنموية بضم مراجع تنموية وقواعد للبيانات.
- ❖ تنظيم نشاطات تنموية توعوية بهدف تعزيز النهج التنموي في المؤسسات الفلسطينية.
- ❖ تنظيم نشاطات مجتمعية توعوية ضمن المجموعات المهمشة في المجتمع وذلك بهدف تمكين. هذه المجموعات ودمجها ضمن مختلف النشاطات التنموية.



فُلْسَطِين

قرير التنمية البشرية

٢٠٠٤

إعداد



برنامج دراسات التنمية

بدعم من



برنامـج الأممـ المتـحدـة الإنـمـائيـ
برنامـج مـسـاعـدة الشـعـبـ الـفـلـسـطـينـيـ

بـشـراـكةـ معـ



وزـارـةـ التـخطـيطـ

حقوق الطبع محفوظة ٢٠٠٥

برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

رام الله

هاتف: ٢٢٩٥٩٢٥٠ (٩٧٢) تلفاكس: ٠٨٢٨٣٨٨٨٤

فاكس: ٢٢٩٥٨١١٧ (٩٧٢)

ص.ب. ١٨٧٨ رام الله

بريد الكتروني: dsp@birzeit.edu

صفحة الكترونية: <http://home.birzeit.edu/dsp>

ما يتضمنه التقرير من تحليل وتوصيات لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، أو وزارة التخطيط أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

فريق العمل واللجان المسؤولة

رئيس الفريق ومحرر التقرير: نادر عزت سعيد.

المؤلفون الرئيسيون: إبراهيم الدقاد، نصر عبد الكريم، باسم زبيدي، نادر سعيد، وسميم أبو فاشة.

منسق اللجنة الوزارية: محمد غضية.

منسق وحدة التنمية البشرية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: سفيان مشعشع.

منسقاً البحث: أيمن عبد المجيد، غسان أبو حطب.

مساعد التحرير: وسميم أبو فاشة.

معدو الأوراق الخلفية، والمراجعون: جميل هلال، محسن أبو رمضان، تيسير محيسن، ناصر الرئيس، أنور حمام، إبراهيم أبراش، تقىدة الجرباوي، سمير عبد الله، ناصر أبو العطا، ريم الكيلاني، فدوى الشاعر، إبراهيم أبو هنطش، خليل نخلة، محمد السمهوري، سمير أبو زينيد، نادر سعيد، أسامة نوفل.

أعضاء اللجنة الفنية الاستشارية: رمزي ريحان، غازي الصوراني، تقىدة الجرباوي، سمير عبد الله، إبراهيم الدقاد، محسن أبو رمضان، إبراهيم أبراش، جميل هلال، طلال عوكل، محمد غضية، تيسير محيسن، باسم زبيدي، سفيان مشعشع، كايوه عرفات، سريدة حسين، أنور حمام، أحمد مجذلاني، خديجة أبو علي، ناديا أبو نحلة، صائب بامية، عمر شعبان، صلاح عبد الشافي، سامي أبو ظريفة، سمير أبو زينيد، يحيى الغلبان، عصام يونس، صبري صيدم، آيلين كتاب، عبد الكريم عاشور، عبد الفتاح نصر الله، اعتماد مهنا.

أعضاء اللجنة الوزارية: وزارة التخطيط (يعيى الغلبان، منسق اللجنة الوزارية/غزة)، وزارة التربية والتعليم العالي (ريمي الكيلاني، هيفاء الأغا، جمال حسين)، وزارة الداخلية (فدوى الشاعر)، وزارة الزراعة (خالد جبر)، وزارة الاقتصاد الوطني (أسامة الطيبى، غازي الصوراني، سامي أبو ظريفة)، وزارة الحكم المحلي (هاني الحروب، حسن أبو سمهدانة)، وزارة الشؤون الاجتماعية (هاني سابا، أيمن صوالحة)، وزارة المالية (نبهان عثمان)، وزارة الشباب والرياضة (ربيحة ذياب، يسري درويش)، وزارة العدل (حنا عيسى)، وزارة العمل (عبد العزيز قدح، عبد المجيد سويلم)، وزارة الصحة (مثقال اسماعيل، غالب أبو بكر)، وزارة الثقافة (عصام البطران)، وزارة الأشغال العامة (مجدي أبو غريبة)، وزارة الإسكان (نبيل ترزي)، وزارة الأوقاف (محمد النيرب).

فريق برنامج دراسات التنمية: نوران نصيف، ميساء البرغوثي، غسان أبو حطب، راقية أبو غوش، أيمن عبد المجيد، شهناز جبران، وسميم أبو فاشة، نوال أبوحديد، شيرين دباح، مروة أبو دقة، حسن حمارشة، رحاب سعيد، حنا قدس، نادر سعيد.

التحرير اللغوي: سامي الكيلاني.

مؤتمر الإعلان عن تقرير التنمية البشرية، فلسطين ٢٠٠٤ (١٨/١٢/٢٠٠٤)

الكلمات الافتتاحية

كلمة جامعة بيرزيت

باسم جامعة بيرزيت، مجلس أمنائها وإدارتها وكافة مؤسساتها، اسمحوا لي في بداية كلمتي هذه أن أرحب بكم في هذا المؤتمر حول التنمية البشرية في فلسطين، وأشكركم على حضوركم ومشاركتكم التي ستكون غنية ومميزة. وأود أيضاً أن أؤكد لكم أن جامعة بيرزيت كانت وما زالت ملتزمة بالمساهمة في رفع مستوى العمل الأكاديمي الفلسطيني وت تقديم أفضل البرامج التعليمية، بتوازي وتوازن مع التزامها بواجبها الوطني المجتمعي، حيث تستمر البرامج العديدة في الجامعة بتنفيذ العديد من البحوث والبرامج المجتمعية التي تساهمن في صنع السياسات وترشيد عملية اتخاذ القرار والتوعية المجتمعية. ونحن نصر في هذه الأوقات العصيبة أن نقدم نموذجاً حيوياً لإرادة التصميم والاستمرار في العمل والحياة برغم كل الظروف العصيبة والمأزق السياسي والمعيشي الذي نحن فيه. لقد حرصنا دوماً في جامعة بيرزيت على أن تكون برامج عملنا وطنية شاملة، ممتدة عبر جميع المناطق الفلسطينية لتصل إلى المناطق والفتات المهمشة لتأكيد قدرتها على العطاء والمشاركة. وحرصنا على تنويع برامجنا لتشمل مجالات عديدة كمحو الأمية وتعليم الكبار والصحة المجتمعية والبيئية والقانون وحقوق الإنسان ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية البشرية المستدامة وغيرها.

والاليوم نفتتح مؤتمر الإعلان عن تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ في كل من رام الله وغزة، لنقطف بذلك ثمرة جديدة من ثمار جهودنا المشتركة. التقرير الذي نضعه بين أيديكم يتمحور حول مسألة تعزيز دور الإنسان الفلسطيني في مهام العمل الوطني التحرري والبنياني التنموي للوصول إلى مشاركة أوسع وأكثر فعالية. ولتعزيز دور الإنسان الفلسطيني علينا الاعتراف بأن واقعنا كان، وما زال، معتقداً على صمود الإنسان وقدراته المتعددة للخروج بحلول إبداعية لمعضلات الحياة. مع الإدراك بأن البني المؤسساتية (الحكومية والمجتمعية) تشكل وسائل لتنظيم الفعل الفردي والجماعي للفلسطينيين، وبوتقة لحشد مبادرتهم. ولكن هذه البني لم تستطع بعد أن تستثمر بشكل فاعل في القدرات الإنسانية الفلسطينية الكامنة، بحيث يصبح رافداً للعملية التنموية ومستفيداً منها كمواطن له كافة الحقوق.

ويمثل التقرير الحالي جهداً علمياً فلسطينياً، بدراسته لموضوع التمكين كأساس لتحقيق الاستقلال وإحداث التنمية في فلسطين. وما يميز هذا الجهد أنه لا يقدم وصفات جاهزة لحلول "سحرية" للأوضاع الفلسطينية المتردية، بل يطرح أسئلة جوهرية حول الحالة الفلسطينية، متلمساً لإجابات عنها من تقييم واقع التجارب الفلسطينية المتركرة. ولا تكتفي أجزاء هذا التقرير بطرح مقترنات للخروج من واقع التفتت المفروض، بل تسعى لتقديم آليات وأدوات لإحداث الاختراقات العملية المطلوبة.

إن مفهوم التمكين الذي يطرحه التقرير يشتمل على عناصر عديدة منها: تعزيز دور الإنسان وتمتيه، من أجل تعزيز قدرة المجموعات المختلفة، وخصوصاً المقهورة منها، من أجل التمتع بالسيادة على حياتها. وأهمية الانخراط في أنشطة وهياكل تسمح للناس بالمشاركة. الشيء الذي يعني أهمية توفر الحاجات الأساسية، والمؤسسات الالزمة لتوليد وتجديد قدرات ومهارات أفراد المجتمع، وتوسيع مجالات وحدود المشاركة واتخاذ القرار، الوعي بالحقوق والحرفيات الأساسية، تطوير اقتصاد وطني مبني على حرية التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية والبيئة، وتوفير بنية تحتية وبيئية ملائمة. ولا بد لي بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر للسيد أحمد قريع على رعايته افتتاح هذا المؤتمر ولكل من ساهم في إنجاح العمل على هذا التقرير وهم كثيرون. وهنا تتقدم الجامعة بالشكر إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدعم المستمر لجامعة بيرزيت وخصوصاً لبرنامج دراسات التنمية. ونخص بالشكر السيد تيموشى روزرميل والسيد سفيان مشعش. كما نتقدم بالشكر لوزارة التخطيط على الشراكة الفعالة والإيجابية ونخص بالذكر السيد الوزير وكذلك السيد محمد غضية مسؤول التنمية البشرية في الوزارة. ونشكر أيضاً أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر. كما نتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة الاستشارية القائمة على إعداد التقرير والإشراف على إعداده عبر مراحله المختلفة في غزة والضفة الغربية – هم الذين جعلوا إصدار هذا التقرير ممكناً في ظل هذه الظروف. ونشكر أيضاً أعضاء اللجنة الوزارية على جهدهم الكبير في تطوير التقرير ومراجعةه. وتود الجامعة أن تنتهز هذه الفرصة للتعبير عن التقدير الكبير لطاقم برنامج دراسات التنمية، ومديره د. نادر سعيد وجميع العاملين في البرنامج.

وأخيراً فإنني أود أن أدعوكم جميعاً – ومن طبيعة موقعكم الحيوية في كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني للنظر بجدية لنتائج التقرير ومحاولة استثمار التوصيات والسياسات المقترنة من خلاله في تطوير الوضع الفلسطيني. لقد ابتدأنا وليس أماننا إلا أن تكمل طريقنا لتحقيق التحرر الوطني المصوب بتنمية بشرية مستدامة وليس لدينا غير خيار واحد وهو خيار النجاح الذي يمكن تحقيقه ضمن أساس علمية ومن خلال المشاركة الواسعة وضمن أجواء مؤسساتية ديمقراطية.

نشكركم شاكراً جزيلاً لحضوركم ومشاركتكم في مؤمنا هذا، ونتمنى أن نراكم في مناسبات عديدة قادمة في سعينا المشترك لتحقيق خير ورفعة هذا الوطن.

نبيل قسيس
رئيس جامعة بيرزيت

كلمة وزارة التخطيط

نرحب بكم في مؤتمر الإعلان عن تقرير التنمية البشرية الفلسطيني الرابع، والذي يعالج محورا هاما في حياة الشعب الفلسطيني وهو "تمكين الإنسان والمجتمع الفلسطيني" ويحمل شعاره "الأمل في المستقبل" والذي تم إعداده من قبل برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، وبشراكة مع وزارة التخطيط واللجنة الوزارية التي تنسق أعمالها ويدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لقد حاول التقرير تقديم "رؤية تنموية تمكينية" للإنسان والمجتمع الفلسطيني في ظل ظروف خارجية وداخلية على درجة كبيرة من التعقيد، حيث استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، والعدوان الشامل المستمر منذ أربعة أعوام على الشعب الفلسطيني ومقدراته، والذي نتج عنه التدمير والحرصار والتوجيه وإضعاف المؤسسات الرسمية والمدنية وتقويض النسيج الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، وفي ظل اعتماد التنمية في فلسطين على الدعم الخارجي، والإشكاليات التي ترافقتها من حيث الانكشاف والتبعية، ومع ذلك، فإن هناك وكما يشير التقرير مئات من نقاط الضوء المنطلقة من المبادرات الفردية والجماعية والرسمية والأهلية والتي تضمنت آليات فعالة للصمود والبقاء والاستمرارية.

ولعل الفكرة الأهم هنا، هيربط عملية التمكين للإنسان والمجتمع الفلسطيني بالمهام الملقاة على عاتقه في إنجاز مهام التحرر الوطني والديموقратي، وتدخل عملية إنجاز الاستقلال الوطني بعملية البناء والتنمية، وأهمية تلازمها، حيث أن عملية تمكين الإنسان الفلسطيني ستساهم بشكل فعال في عملية تحقيق المهمتين بل إن تحقيقهما يعتمد على تمكينه.

يتضمن التقرير نقداً جريئاً، ولكنه مسؤول لواقع الحال في المؤسسات الرسمية والأهلية، وبغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع ما جاء به، إلا أنه يشكل بتوصياته مرجعاً معرفياً هاماً لصانعي القرار من أجل اشتقاء السياسات المناسبة. وهنا، فإن وزارة التخطيط، ومن خلال اللجنة الوزارية للتنمية البشرية ستتحاول العمل على تحويل التوصيات التي يتضمنها إلى سياسات وطنية وقطاعية تساهم في وضع الآليات المناسبة للاهتمام بعملية تمكين الإنسان الفلسطيني.

وهنا، فإنني أود الإشارة إلى برنامج الإصلاح الفلسطيني الذي أقرته الحكومة الحالية، من ١٢٠٠٤/٩/١ - ٢٠٠٥/٩/١، حيث سيساهم تطبيقه العملي وبشكل كبير في تجاوز الثغرات التي تعيشها المؤسسة الرسمية التنفيذية والتشريعية والقضائية، مما يفتح الطريق أمام عملية تمكين أفضل للإنسان الفلسطيني.

لقد عملت وزارة التخطيط على بلورة الخطط الوطنية التنموية، وإذا كان الطرف مجافياً لبلورة خطط بعيدة المدى، نتيجة للظروف الاستثنائية والطارئة بفعل العدوان الإسرائيلي، فإن الوزارة عملت على بلورة خطط طارئة، وخطط لإعادة الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي لمنع المزيد من التدهور. وبلورت الوزارة في الآونة الأخيرة وبالتعاون مع مختلف شركاء التنمية (القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع الأهلي) رؤية تنموية تضع الإنسان هدفاً لعملية التنمية وصانعاً لها وترتبط بين الإغاثة والتنمية. كما وأنجزت الخطة المتوسطة المدى ٢٠٠٧-٢٠٠٥ وبينها المشاركة أيضاً، والتي تتضمن محوراً رئيسياً هو الحد من الفقر والبطالة وبناء مؤسسات الدولة، من خلال:

- تأمين الحماية الاجتماعية.
- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والبشري والمادي.
- الاستثمار في مؤسسات الحكم الصالح.
- خلق البيئة الملائمة لنمو القطاع الخاص.

إن تحقيق الأهداف المشار إليها سيلعب دوراً في المزيد من تمكين الإنسان الفلسطيني وصموده على طريق تحقيق حقوقه الوطنية في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية.

غسان الخطيب

وزير العمل ووزير التخطيط بالإذابة

كلمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يسعدني ويشرفني أن أكون معكم هذا اليوم في مؤتمر الإعلان عن تقرير التنمية البشرية في فلسطين لعام ٢٠٠٤، وأود في بداية حديثي أنأشكر جامعة بيرزيت وبرنامج دراسات التنمية الذي قام بالإشراف على إعداد تقرير التنمية البشرية الرابع، وأخص بالذكر الصديق الدكتور نادر سعيد، وأشكر أيضاً وزارة التخطيط على شراكتها الفاعلة معنا، وكذلك الزميل في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني السيد سفيان مشعشع لدورهم الفعال في تنظيم هذا المؤتمر. وأود أن أعبر عن شكري أيضاً لكل من شارك في الإعداد والتحضير لإصدار تقرير التنمية البشرية في فلسطين.

أود التذكير هنا إلى أن أهم أسس فلسفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالتنمية البشرية تمكين الجميع من المشاركة في التنمية وليس اعتبارها موضوعاً مغلقاً خاصاً بالخبراء والمهنيين فالإنسان هو محور التنمية. وهذا ما يميز الجهود الفلسطينية البحثية والمؤسسية في هذا المجال، إذ عكس التقرير الحالي - كما جميع التقارير السابقة - في اختياره لمحور التمكين عمق الاهتمام بتمكين الإنسان الفلسطيني ليكون مشاركاً فاعلاً في التنمية الإنسانية ومستفيداً من ثمارها.

لقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضمن أهدافه التنمية بدعم إصدار تقارير التنمية البشرية، وهنا في فلسطين فإن التقرير الذي نحن بصدده الإعلان عنه هو التقرير الرابع، والذي من المأمول أن تساهمن تحليلاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتوصيات الصادرة عنه في تنمية الأوضاع الفلسطينية، بالكشف عن مواطن القوة والقصور في الأداء الفردي والمؤسسي وال رسمي والمجتمعي وعلى مختلف المستويات.

وختاماً، كلي أمل بأن يفتح هذا التقرير أفقاً أوسع أمام الفلسطينيين للتفكير بأنجح الوسائل لمواجهة التحديات التي تعترض آمالهم، وأن يكون قد حمل في طياته ما يمكنهم من الاستثمار في مستقبل أفضل لهم وللأجيال القادمة.

مرة أخرى أشكركم على حضوركم متمنياً لهذا المؤتمر النجاح.

تيموشي روذرمل

المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

المحتويات

| | |
|-----|--|
| ١ | الملخص التنفيذي |
| ٢ | الفصل الأول: مدخل التقرير والبيئة المحددة للتنمية والاستقلال |
| ٥ | القسم الأول: مقدمة التقرير وخلفيته |
| ١٠ | القسم الثاني: محور التقرير |
| ١٤ | القسم الثالث: رسالة التقرير ومنهجية إعداده |
| ١٨ | القسم الرابع: البيئة المحددة للتنمية والاستقلال |
| ٢٩ | الفصل الثاني: مؤشرات التنمية البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة |
| ٣١ | مقدمة: فلسطين ودليل التنمية البشرية، نظرة نقدية |
| ٣٢ | القسم الأول: مؤشرات تعكس الخصوصية الفلسطينية: مدخل |
| ٣٩ | القسم الثاني: المؤشرات الديمografية |
| ٤١ | القسم الثالث: مؤشرات الوضع التعليمي |
| ٤٩ | القسم الرابع: مؤشرات الحالة الصحية |
| ٥١ | القسم الخامس: المؤشرات الاقتصادية |
| ٥٦ | القسم السادس: مؤشرات النوع الاجتماعي |
| ٥٩ | الفصل الثالث: دور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني |
| ٦١ | مقدمة |
| ٦٢ | القسم الأول: السمات الرئيسية للنظام السياسي الفلسطيني |
| ٦٧ | القسم الثاني: المؤسسات الفلسطينية- الدور والأداء |
| ٧٨ | القسم الثالث: تقييم عام |
| ٨١ | الفصل الرابع: دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني |
| ٨٣ | القسم الأول: منظمات المجتمع المدني الفلسطيني: تشكيلاتها وثقافتها وأداؤها |
| ٩١ | القسم الثاني: أدوار التشكيلات الاجتماعية التقليدية والحداثية في صيانة المجتمع |
| ٩٤ | القسم الثالث: نتائج عمل منظمات المجتمع المدني وأثرها على نسيج المجتمع من وجهة نظر المواطنين |
| ١٠١ | الفصل الخامس: دور التمويل الدولي في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني |
| ١٠٣ | مقدمة |
| ١٠٣ | القسم الأول: الخلفية العامة للأوضاع الاقتصادية الراهنة |
| ١٠٥ | القسم الثاني: الملامح الرئيسية للتمويل الدولي |
| ١١٢ | القسم الثالث: انعكاسات وتأثيرات التمويل الدولي |

الفصل السادس؛ الاستنتاجات والتوصيات، نحو تنمية تمكينية

١٢٥

مقدمة

١٢٧

القسم الأول: التمكين من رد الفعل إلى الفعل

١٢٩

القسم الثاني: التمكين في المؤسسات الحكومية: استخلاصات وتوصيات

١٢١

القسم الثالث: التمكين والمجتمع المدني: استخلاصات وتوصيات

١٣٤

القسم الرابع: التمكين والتمويل الدولي: استخلاصات وتوصيات

١٣٦

خاتمة التقرير

١٣٩

الملاحق

١٤٣

الملحق الإحصائي

١٤٥

منهجية إعداد تقرير التنمية البشرية

١٧٥

المراجع

١٧٧

فهرس الأطر

| | | |
|----|---|------|
| ٧ | مقاومة جدار الفصل العنصري | ١-١ |
| ١٠ | الأولويات الداخلية للجمهور الفلسطيني | ٢-١ |
| ١١ | مقططفات من قرارات الأمم المتحدة حول تقرير المصير والدولة والتنمية | ٢-١ |
| ١٢ | في العلاقة بين التنمية الإنسانية والمعرفة | ٤-١ |
| ١٧ | استخلاصات من تقرير الفقر بالمشاركة "الفقراء يتكلمون" | ٥-١ |
| ١٨ | مشروع مئة نقطة ضوء ونقطة | ٦-١ |
| ١٩ | حصار بيت لحم المدينة المقدسة | ٧-١ |
| ٢٠ | مقططف من بنودمبادرة السلام العربية | ٨-١ |
| ٢٠ | عزل القدس | ٩-١ |
| ٢١ | خطة خارطة الطريق | ١٠-١ |
| ٢٤ | خطة المئة يوم | ١١-١ |
| ٢٥ | غياب القانون بيئة خصبة للفساد: قضية الاسمنت نموذجاً | ١٢-١ |
| ٣٤ | إشكاليات قانونية وتشريعية | ١-٢ |
| ٣٨ | الأطفال الفلسطينيون: ضحايا الاعتقال والاستغلال في الصراع | ٢-٢ |
| ٤٠ | هجرة الفلسطينيين إلى الخارج | ٢-٢ |
| ٤١ | جدار الفصل العنصري والعملية التعليمية | ٤-٢ |
| ٤٣ | رياض الأطفال وبدء تشكل المستقبل | ٥-٢ |
| ٤٤ | الخطة الخمسية للإصلاح التربوي (٢٠٠٥-٢٠٠١) | ٦-٢ |
| ٤٥ | أطفال فلسطين في سوق العمل، استخلاصات عامة | ٧-٢ |
| ٤٧ | المضمون الجندي للمناهج الفلسطينية | ٨-٢ |
| ٤٨ | مؤشرات إحصائية حول التعليم العالي في فلسطين | ٩-٢ |
| ٥٠ | المناطق الخضراء في المدن الفلسطينية | ١٠-٢ |
| ٥١ | المعيقات التي تواجه القطاع الصحي في فلسطين | ١١-٢ |
| ٥٤ | تزايد الدين العام | ١٢-٢ |
| ٥٦ | تأنيث الفقر | ١٢-٢ |
| ٦٢ | الإصلاح العربي، تصورات ورؤى | ١-٣ |
| ٦٤ | مقططفات من الدستور الفلسطيني المقترح (المسودة الثالثة المنقحة، ٢٠٠٣/٥/١٥) | ٢-٣ |
| ٦٨ | تقييم الفلسطينيين لأداء السلطة التنفيذية | ٣-٣ |
| ٦٩ | إعادة جدولة موازنة السلطة الفلسطينية | ٤-٣ |
| ٦٩ | تقييم الفلسطينيين لأداء المجلس التشريعي | ٥-٣ |
| ٦٩ | تقييم الفلسطينيين لأداء السلطة القضائية | ٦-٣ |

| | | |
|-----|--|-----|
| ٧١ | ملخص لتقدير موظفين من وزارة الشؤون الاجتماعية لدورها في العملية التنموية | ٧-٣ |
| ٧٤ | وزارة التخطيط وخطة التنمية الفلسطينية متعددة المدى ٢٠٠٧-٢٠٠٥ | ٨-٣ |
| ٧٧ | خلاصة عامة حول الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة | ٩-٣ |
| ٨٦ | تجربة التمكين الفلسطيني | ١-٤ |
| ٨٩ | شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية | ٢-٤ |
| ٩٠ | قانون الأحزاب السياسية كنموذج للكبح الذاتي لعملية التمكين | ٣-٤ |
| ٩١ | العلاقة بين وزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني | ٤-٤ |
| ٩٤ | ضعف التنسيق والأولويات الذاتية | ٥-٤ |
| ٩٨ | تقييم دور منظمات المجتمع المدني | ٦-٤ |
| ١٠٤ | انخفاض الناتج المحلي وارتفاع الأسعار | ١-٥ |
| ١١٣ | نتائج ورشة عمل حول التمويل الدولي | ٢-٥ |
| ١١٥ | تقييم الاستفادة من التمويل الدولي | ٣-٥ |
| ١١٦ | المساعدات المشروطة | ٤-٥ |
| ١٢٠ | تقرير البنك الدولي | ٥-٥ |
| ١٢٢ | القرصون الصغيرة وتمكين النساء | ٦-٥ |
| ١٢٣ | مساهمة التمويل الدولي | ٧-٥ |
| ١٢٨ | دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: إغاثة أم تمكين | ١-٦ |
| ١٢٩ | برامج التمكين: الوعي والممارسة الفعلية | ٢-٦ |
| ١٣٠ | مئة نقطة ضوء ونقطة (الدروس المستفادة) | ٣-٦ |
| ١٣٨ | عوامل نجاح العمل المبادر (الدروس المستفادة) | ٤-٦ |

فهرس نقاط الضوء

الفصل الأول

| | | |
|----|---|----|
| ٥ | الشعب الفلسطيني شعب محب للسلام | ١ |
| ٦ | موسم قطف الزيتون في الأراضي الفلسطينية | ٢ |
| ٧ | الشرعية الدولية ضد الجدار | ٣ |
| ٨ | مطالبات بالإصلاح من خلال وسائل سلمية فقط | ٤ |
| ١٥ | دراسات الرأي العام والمنهج التشاركي | ٥ |
| ١٦ | استمرار عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني | ٦ |
| ٢٢ | عمل دؤوب في مؤسسات حكومية | ٧ |
| ٢٣ | مؤتمر الدستور | ٨ |
| ٢٤ | التسجيل للانتخابات الفلسطينية | ٩ |
| ٢٥ | لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية | ١٠ |
| ٢٦ | نحب الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلاً | ١١ |
| ٢٧ | نماذج من الجهود الثقافية المبادرة في فلسطين | ١٢ |
| ٢٧ | مركز خليل السكاكيني | ١٢ |
| ٢٧ | لقاء الأربعاء | ١٣ |
| ٢٧ | قصر الثقافة | ١٤ |
| ٢٧ | مؤسسة عبد المحسن القطان | ١٥ |

الفصل الثاني

| | | |
|-------|--|----|
| ١٩-٢٦ | آليات التكيف في المجتمع الفلسطيني | ١٦ |
| ٢٣ | الاكتفاء الذاتي بالزراعة العضوية | ١٦ |
| ٣٣ | مشروع المزرعة النموذجية | ١٧ |
| ٣٣ | اتحاد لجان الإغاثة الزراعية | ١٨ |
| ٣٣ | اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي (برنامج خلق فرص العمل) | ١٩ |
| ٤١ | استمرار العملية التعليمية رغم التحديات | ٢٠ |
| ٤٤ | "التعليم الجامع" تعليم لا يستثنى أحداً" | ٢١ |
| ٤٦ | برنامج تعليم الكبار (يانون) | ٢٢ |
| ٤٨ | الدور المجتمعي التنموي للجامعات الفلسطينية | ٢٢ |
| ٤٨ | مركز الخدمة المجتمعية- جامعة النجاح الوطنية | ٢٣ |
| ٤٨ | مركز العمل الجماهيري- جامعة القدس | ٢٤ |
| ٤٨ | الجامعة الإسلامية | ٢٥ |
| ٤٨ | كلية مجتمع المرأة | ٢٦ |
| ٤٩ | إنجازات وزارة الصحة | ٢٧ |
| ٥٠ | حماية البيئة | ٢٨ |
| ٥٧ | الحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة في الانتخابات | ٢٩ |

الفصل الثالث

| | | |
|----|--|----|
| ٦٥ | إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية | ٣٠ |
| ٦٦ | الإصلاحات المالية في السلطة الفلسطينية | ٣١ |
| ٧٢ | برنامج البطالة المؤقت | ٣٢ |
| ٧٢ | مظاهرات الخبر، تحركات العمال العفوية في قطاع غزة | ٣٣ |
| ٧٣ | مشروع تدريب الخطباء والواعظات في التنمية والاقتصاد | ٣٤ |
| ٧٥ | مجلس بلدي المزرعة الشرقية منتخب وليس معين | ٣٥ |
| ٧٦ | مجالس بلديات الأطفال | ٣٦ |

الفصل الرابع

| | | |
|----|---|-------|
| ٨٧ | المنظمات الأهلية الفلسطينية وبرامج تمكين الشباب | ٣٩-٣٧ |
| ٨٧ | منتدي شارك الشبابي | ٣٧ |
| ٨٧ | مبادرة الإنجاز الشعبي | ٣٨ |
| ٨٧ | جمعية الدراسات العربية/ دائرة تنمية الشباب | ٣٩ |
| ٨٨ | الدور المجتمعي لبعض عناصر القطاع الخاص | ٤٣-٤٠ |
| ٨٨ | شركة الاتصالات الفلسطينية | ٤٠ |
| ٨٨ | البنك العربي | ٤١ |
| ٨٨ | شركة المشروبات الوطنية | ٤٢ |
| ٨٨ | شركة جوال | ٤٣ |
| ٩٣ | المنظمات الأهلية والعمل التطوعي مع الفئات المهمشة | ٤٥-٤٤ |
| ٩٣ | مخيم صيفي للأطفال | ٤٤ |
| ٩٣ | جمعية اللد الخيرية (برنامج سوا/ سوا) | ٤٥ |
| ٩٦ | الإعلام الفلسطيني الأهلي، إنجازات ومسؤولية عالية تجاه القضايا المجتمعية | ٤٩-٤٦ |
| ٩٦ | استوديوهات رامتان | ٤٦ |
| ٩٦ | بيالارا | ٤٧ |
| ٩٦ | مكتب الإعلاميات الفلسطيني | ٤٨ |
| ٩٦ | هذا الأسبوع في فلسطين | ٤٩ |
| ٩٧ | الشراكة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص لمكافحة الفقر | ٥١-٥٠ |
| ٩٧ | اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر | ٥٠ |
| ٩٧ | تقرير التنمية البشرية | ٥١ |

الفصل الخامس

| | | |
|-----|-------------------------------|----|
| ١١٨ | مبادرة مؤسسة كير لتقييم عملها | ٥٢ |
|-----|-------------------------------|----|

الفصل السادس

| | | |
|-----|--|----|
| ١٣٠ | تجربة لجنة الطوارئ العليا لدعم صمود انتفاضة الأقصى | ٥٣ |
|-----|--|----|

فهرس الجداول

- جدول (١-١) مساحة الأراضي المصادرة من التجمعات السكنية التي يمر بها الجدار ١٩
- جدول (١-٢) مؤشرات إحصائية حول رياض الأطفال ٤٣
- جدول (١-٤) نسبة الثقة بالمؤسسات المدنية الفلسطينية ٩٥
- جدول (١-٥) مساهمة الجهات المانحة في المساعدات الدولية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٣) ١٠٨
- جدول (٢-٥) التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٣) ١١٠

الملخص التنفيذي

يفطي تقرير التنمية البشرية في فلسطين العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وقد عصفت بالوضع الفلسطيني، خلال فترة إعداده، العديد من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي حملت في شياها مشهدين متناقضين: تمثل الأول منها في تدمير منهج وتدور شديد على شتى الصعد. وقد تشكلت ملامح هذا المشهد بشكل رئيسي نتيجة إجراءات الاحتلال وساعدت عليه الاختلالات البنوية الداخلية على صعيد الفعل السياسي والمؤسسي الفلسطيني. وفي مقابل ذلك، وعلى النقيض منه، كان هناك المشهد الثاني الذي تمثل في الأمل والصمود والاستمرار. وقد تكرس هذا المشهد نتيجة تجربة الحياة اليومية للفلسطينيين، والتي عبرت عنها العديد من المبادرات الإبداعية، لتثبت مجدداً أن هناك دوماً فسحة للأمل بحياة أفضل تسودها الحرية والمساواة والسلام.

وانعكاساً للمشهدين السابقين هناك سعي دائم لتحقيق ثنائية المهام الفلسطينية المتلازمة، العمل الوطني التحرري من جهة والبناء التنموي من جهة أخرى. وفي إطار هذا السعي تبرز حيوية تفعيل دور الإنسان الفلسطيني وتعزيزه، كمبدع رئيسي للعمليات التي تتضمنها هذه الثنائية، وكهدف لهذه العمليات في الوقت ذاته. ومن هنا جاء ترکيز التقرير الحالي على تمكين الإنسان كأساس لتعزيز بناء المجتمع الفلسطيني، بكل ما يعنيه ذلك من امتلاكه للقدرات الذاتية المعنوية والقدرات الموضوعية، كضرورتين لا غنى عنهما لاستهانة روح المبادرة والفعل الإنساني.

وإذا كان الدور الذي لعبه الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، كرمز وقائد مؤثر على معطيات الحالة الفلسطينية بكل إنجازاتها وتبنياتها، قد انتهى برحيله، فإن وحدة الفعل الفلسطيني التحرري والبنياني تقف، الآن، أمام محركات وتحديات جديدة. ولعل الانتخابات الرئاسية واستكمال أجندة الإصلاح تشكلان أهم الفرص لإثبات قدرة الفلسطينيين الجماعية على حماية تطلعاتهم ومشروعهم الوطني لتأهيлем بجدارة لتحقيق استقلالهم وحربيتهم. ويطلب ذلك كله إعادة نسج العلاقات الداخلية الفلسطينية تقوم على الأسس التالية: المؤسسة وسيادة القانون، والتكمال في عمل المؤسسات الحكومية والأهلية وتوحد الرؤى والوسائل النضالية والثقافية والترívية والتنموية. وبذلك يصبح ضمان هذه الأسس المهمة الرئيسية لأي جهد تمكيني مطلوب في الحالة الفلسطينية.

يمثل تقرير التنمية البشرية الحالي محاولة لتشخيص مختلف معطيات الحالة الفلسطينية. ويعتبر هذا التشخيص مرحلة أولية لاقتراح نهج تكاملی حول آليات النهوض بالإنسان والمجتمع الفلسطيني، بما يعيد تمثين اللحمة الاجتماعية الفلسطينية، كأساس لتحقيق التحرك الفاعل والواعي باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية - التنمية الفلسطينية. ومن هنا يعالج التقرير، في أجزائه، المعطيات المختلفة من منظورين. الأول منها منظور شمولي للأوضاع الفلسطينية يوازن، في سياق التفاعلات والتحديات السياسية والداخلية المختلفة، بين الموجود والمأمول والممكن. في حين يقدم المنظور الثاني تحليلًا لأهم العناصر المؤثرة على الاستقلال والتنمية: كاحتلال، والعوامل الخارجية - التمويل الدولي بشكل رئيسي -، والمؤسسات الفلسطينية الحكومية والأهلية. وتأتي هذه المعالجة سعياً للخروج بعدد من التوصيات العامة والقطاعية، التي تهدف إلى إعادة وضع الأمور على مساراتها الصحيحة.

ويطرح تقرير التنمية البشرية مجموعة من التساؤلات الجوهرية. وتشكل إجابات هذه التساؤلات وسائل ناجعة للخروج من حالة التمزق والتفتت إلى حالة تمكينية تحافظ على نسج المجتمع الفلسطيني، وتحفز قدراته وإمكاناته باتجاه تحقيق أهدافه الإنسانية والوطنية. ولا يقصد بالإجابة هنا المعنى الأكاديمي البخشنى فحسب، بل تلك الإجابات التي تحول الأفكار إلى سلوك جماعي وممارسات فعلية على الأرض. ومن هذه الأسئلة التي ينتظر من المؤسسات الفلسطينية والدولية الإجابة عنها:

- ما الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في عملية تمكين المجتمع الفلسطيني للوصول إلى حقوقه الشرعية التي تنص عليها مواثيق الأمم المتحدة؟
- وما هو دورها في تقوية نسج المجتمع الفلسطيني ليبقى موحداً وصادماً في مواجهة التحديات؟
- وما هو دورها في الوصول لتمكين حقيقي للإنسان الفرد، وللمجموعات التي تمثله وتطالب بحقوقه؟
- وما التغييرات البنوية التي استطاعت المؤسسات العاملة في مجال التنمية تحقيقها من أجل تطوير قدرة المجموعات المهمشة على الاندماج في المجتمع والمشاركة في عملية التنمية وثمارها؟

يستدعي تلمس الإجابة عن هذه الأسئلة تغييرات جذرية في نظر المؤسسات المحلية والدولية إلى دروها السابق واللاحق في العمل الفلسطيني، وهذه إحدى أهم الرسائل التي يحملها التقرير الحالي. ومن هنا فإن تقرير التنمية البشرية الفلسطيني يهدف إلى:

- تقديم وجهة نظر فلسطينية موضوعية حول التمكين كأساس لتحقيق التنمية والاستقلال، معتمداً في ذلك على تقييم التجارب التراكمية للمجتمع الفلسطيني.
 - توسيع هامش الحوار الفلسطيني- الفلسطيني حول أهم القضايا الحيوية التي تؤثر في حاضر الفلسطينيين ومستقبلهم، وعلى أساس علمية منهجية، وذلك في إطار التحليلات المتردحة من عدد من الخبراء الفلسطينيين.
 - التأسيس لعلاقة عضوية تربط بين مهام التحرر الوطني والبناء المؤسي التنموي، وذلك ضمن رؤية فلسطينية مستقلة وواعية لخصوصيتها، بحيث تكون هذه العلاقة مدروسة ومبرهنة.
 - تعزيز النهج التشاركي في تجربة العمل الفلسطيني، بدءاً بالنهج الذي يقوم عليه إعداد هذا التقرير بإشراك عدد كبير من الخبراء والمؤسسات الفلسطينية، والأطر القاعدية. ويمكن بذلك تقديم برهان على إمكانية نجاح الجهد الذي يعتمد على توسيع إطار المشاركة وتحمل المسؤولية.
 - إبراز المبادرات التنموية الفلسطينية، وذلك من خلال استعراض عدد من التجارب التي تضمنها مشروع مئة نقطة ضوء ونقطة. وذلك للتدليل على نجاح الجهود والمبادرات التنموية الفلسطينية على المستوى الجزئي، مما يؤكد ضرورة تعزيز العمل والتتنسيق التنموي لإحداث التغييرات التنموية المنشودة على المستوى الكلي.
 - تقديم العديد من التوصيات التي يمكن أن يستفيد منها صناع القرار كتوجهات عامة للعمل الفلسطيني المستقبلي وكسياسات محددة لبرامج. وينبغي أن تشمل هذه التوصيات العمل على مستويين: المستوى الكلي الذي يتعلق بكلفة الفاعلين الفلسطينيين، والمستوى الجزئي القطاعي الذي يخص قطاعات بعينها، كالمؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، وغيرها.
- ولعل أهم النتائج التي خلص إليها التقرير تؤكد أن التمكين المنشود في الحالة الفلسطينية يعني تعزيز قدرات المجتمع الفلسطيني الذاتية. وذلك بهدف الاستمرار في التواجد على الأرض الفلسطينية كمجتمع إنساني ناجي ومتماضي قادر على المحافظة على هويته الإنسانية الوطنية وتطوير قيمه وحضارته. ويطلب هذا الأمر تعزيز كافة الطاقات والموارد المخزنة في صلب المجتمع - بأفراده ومؤسساته وقيمها الإيجابية - وتطويرها بما يخدم إنجاز مشروعه التاريخي بتقرير المصير وبناء دولته المستقلة. ومن هنا فإن التقرير يطرح عدداً من التوصيات العامة - التي تبثق عنها توصيات تفصيلية أخرى - من ضمنها:
- ضرورة الربط في عمل المؤسسات الفلسطينية بين البعدين: التحرري الوطني والإنساني. حيث يقتضي البعد الأول تعبيئة الموارد والقدرات بهدف تعزيز صمود الناس، وتمكينهم من الثبات على الأرض، والتماسك أمام سياسات التجزئة والتفتت التي يفرضها الاحتلال، وعقلنة المقاومة وتصليلها، وكذلك إدارة ناجحة وناجعة لشؤون التفاوض مع إسرائيل. أما البعد الإنساني فيتطلب تعبيئة الموارد والإمكانات لتوفير المناخات المناسبة لتوسيع وتجديد قدرات الأفراد ومهاراتهم وتشجيع روح المبادرة لديهم وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية. ويطلب ذلك أن تستند هذه المؤسسات إلى قاعدة جماهيرية واسعة ومنظمة لتصليلها، وحماية منجزاتها الانعتاقية في مجالى التمكين والمقاومة.
 - ضرورة أن تبثق الرؤية التمكينية من الإقرار بالآثار السلبية للاحتلال، وضرورة الانتبه الجاد أيضاً إلى المعوقات والتحديات الداخلية.
 - ضرورة أن توفر الإرادة السياسية، والموارد الالزمة لتحويل الرؤى التنموية-التمكينية إلى أهداف واضحة ومحددة.
 - أن تسجم الأجندة التنموية مع أولويات المجتمع الفلسطيني. ويمكن ضمان ذلك من خلال إشراك المجتمع ذاته بقطاعاته المختلفة في تحديد هذه الأجندة، وخاصة القطاعين الخاص والأهلي، حيث أن عملية التمكين مجدهد يقوم بالأساس على رأي الناس العاديين ورغبتهم وعبر التوافق الحواري فيما بينهم. وبهذا يعاد الاعتبار لدور الفرد الفلسطيني في العملية التنموية، لا على أنه طرف مسلوب الإرادة والرؤى ومتلقٍ للعون والمساعدة، وإنما على أنه جزء فاعل في عملية التمكين فكراً وسلوكاً.
 - أن يُنظر إلى عملية التمكين على أنها عملية متراكمة ومستدامة ومتشاركة مع مختلف المجالات وليس كعملية مؤقتة ومنفصلة.

ومن أجل تعزيز نتائج التقرير، وزيادة رقعة المشاركين في إعداده، وإغناء محاوره وتفصيلاته بآراء ومقترنات واقتراحات وتوصيات المعنيين، من خبراء ومؤسسات محلية ودولية، فقد تم عقد مؤتمر للإعلان عنه. وقد شكل المؤتمر رافعة إضافية لموضوعية التقرير وحياديته وغناه في تشخيص الأوضاع الفلسطينية، والسعى لتغييرها نحو الأفضل، حيث تم دمج النقاشات واقتراحات وتوصيات المشاركين في المؤتمر في نسخة التقرير النهائية. وقد شارك في هذا المؤتمر، الذي عقد في رام الله وغزة، مدعومون من المؤسسات الحكومية والأهلية، المحلية والدولية.

الفصل الأول

مدخل التقرير والبيئة المحددة للتنمية والاستقلال

يقدم هذا الفصل، تحليلًا مكثفًا للسمات العامة للبيئة المحددة للتنمية والاستقلال، والتي حملت في ثناياها مشهد التدمير المنهجي والتدھور على شتى الصعد، وفي المقابل مشهد الأمل والصمود والاستمرار. ويقدم تكييفًا مفاهيميًّا لما يعنيه التمكين في سياق الخصوصية الفلسطينية ما يؤسس لطرح مداخل لتعزيز دور الإنسان الفلسطيني في مهام العمل الوطني التحرري ومهام البناء التنموي. كما يعرض هذا الفصل رسالة التقرير ومنهجية إعداده.

القسم الأول: مقدمة التقرير وخلفيته

١-١ التمكين في ظل التدهور

**يتطلع الشعب الفلسطيني
للمستقبل ويعمل، بأفراده
ومؤسساته، على تأمين
أفضل الفرص لأجياله
القادمة.**

**من منطلق أهمية التأكيد
على الجوانب الإيجابية
في الفعل الفلسطيني، يعرض
التقرير مجموعة من نقاط
الضوء التي تمثل جوانب
مشتركة لتحقيق التنمية
البشرية.**

تأتي حالة التمكين هذه بالرغم من استمرار حالة التدهور على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وتفاعل ضدي مع هذا الاستمرار. هذا فضلاً عن أن استمرار الاحتلال غير الشرعي على الأرض يجعل استدامة التنمية وعملية إنتاجها عرضة للتدمير المنهج. فقد أشارت البيانات الكمية والتحليلات النوعية إلى حالة التدهور هذه وحدودها بشكل بات يهدد مستقبل نسيج المجتمع الفلسطيني برمه وحاجاته الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق مستوى مقبول من التنمية البشرية، كما يؤكد ذلك الواقع المعاش. ويعكس ما حصل خلال الانتفاضة الحالية بشكل واضح عقلية التحرير المتعمد لكل مراافق الحياة الفلسطينية، إذ استخدمت الدرائج الأمنية - وخاصة تحت مسمى مكافحة الإرهاب - لمارسة هذا التدمير المخطط. وقد شمل هذا التدمير البنية التحتية لمؤسسات السلطة وإعاقة عملها، وهدم بيوت المواطنين، وتخريب البنية التحتية، وعزل التجمعات السكنية الفلسطينية عن بعضها، وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين، واستمرار

يتطلع الشعب الفلسطيني للمستقبل ويعمل، بأفراده ومؤسساته، على تأمين أفضل الفرص لأجياله القادمة، متحدياً المحدّدات غير العادية التي يواجهها. ولعل امتلاك المجتمع الفلسطيني للخبرات والموارد البشرية المتميزة على كافة الأصعدة قد عزز من قدراته على الصمود والاستمرار والمقاومة في وجه محاولات تصفيته قضيته العادلة. ومن هنا يستمر الفلسطينيون بالإصرار على الالتزام بالقرارات الدولية المتعلقة بحل سلمي وعادل لقضيتهم، وعلى رأس هذه القرارات تلك المتعلقة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحل قضايا الحدود واللاجئين والمستوطنات والقدس، كأساس للوصول إلى حالة التعايش السلمي.

وتعتبر الحالة الفلسطينية نموذجاً تمكيناً فريداً ومتميزاً عن غيره، من حيث تجذر قدرة المجتمع الفلسطيني ومؤسسه الرسمية وغير الرسمية على التعامل مع الأزمات والخروج بحلول إبداعية لحل المشكلات، ومن حيث قدرته على إيجاد الوسائل لاستمرار الحياة الكريمة بدون التfirيط بالحقوق الوطنية. وتزداد درجة تفرد هذا النموذج عند الأخذ بعين الاعتبار حجم الهجمة التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني والتدمير المنهج لمقدراته ومحاولات التجزئة والتمزيق لنسيجه. فهذه الهجمة كانت ستؤدي بأي مجتمع غير متمكن إلى درجة أكبر من الترهل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ولكن النسيج المجتمعي الفلسطيني والتجربة العميقية في مجال المقاومة، بمفهومها الإنساني الشمولي والصمود ووقف التدهور ومحاولات البناء، قد ساهمت جميعاً في المحافظة على الاستمرارية وشحذ الهمم من أجل تجاوز المعن والإصرار على نيل الحقوق الإنسانية المشروعة. ومن منطلق أهمية التأكيد على الجوانب الإيجابية في الفعل الفلسطيني يعرض التقرير مجموعة من نقاط الضوء التي تمثل جوانب مشتركة لتحقيق التنمية البشرية.

نقطة ضوء (١): الشعب الفلسطيني شعب محب للسلام

مقتطفات من خطابي الرئيس الراحل ياسر عرفات أمام المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ ٢٩/٤/٢٠٠٣، وأمام الجلسة الخاصة للمجلس التشريعي بتاريخ ١٨/٨/٢٠٠٤.

● أيها السادة، أيها العالم، إن الشعب الفلسطيني شعب محب للسلام العادل والشامل، ويناضل من أجله، شعب يسعى للأمن والاستقرار والازدهار ويعمل من أجله، شعب يتوق ليري نفسه وجيشه ومنطقته يعرفون كيف يتعاشرون ويندون ويتعاونون، ولكنه في الوقت ذاته، شعب يعرف كيف يظل وسيطّل ثابتًا على حقوقه لن يفرط بأي منها، فساعدوه لكي يساعدكم.

● لقد وقعت ممارسات خاطئة ومرفوضة من قبل بعض المؤسسات، وأساء البعض استخدام مواقفهم، وأساءوا لأمانة وظائفهم، ولم تتبع عملية البناء المؤسسي كما ينبغي، ولم يبذل الجهد الكافي لتعزيز سيادة القانون، وتفعيل الجهاز القضائي، ولتكريس مبدأ المحاسبة... ولذلك أدعوكم رسميًّا لكي نطلق -معاً- ورشة للإصلاح الشامل، ورشة تشمل جميع مناحي عمل سلطتنا، وتسعى عبر برنامج عمل متكامل لإنجاز كل ما يمكن إنجازه في ظل وضع الاحتلال والحصار والعدوان.

نقطة ضوء (٢) : موسم قطف الزيتون في الأراضي الفلسطينية

تجاوز أشجار الزيتون في الوعي الفلسطيني مجرد كونها مصدراً للغذاء أو الكسب المادي. فشجرة الزيتون رمز لثبات الفلسطينيين وتنفسه بأرضه ضد محاولات الاحتلال. وهي كذلك صورة لماضيهم الضارب جذوره في أعماق تاريخ الحضارات الإنسانية وتتجسد لحاضرهم المقاوم ولابنياث أممهم بمستقبل الحرية والسلام. ومن أجل كل ذلك، استهدف الاحتلال الإسرائيلي أشجار الزيتون بمارساته التعسفية قطعاً وتجريفاً وحرقاً، كجزء من منهجه في تدمير مكونات الهوية الوطنية الفلسطينية. فقد تعمدت قوات الاحتلال والمستوطنون اقتلاع نصف مليون شجرة (٨٠٪ منها أشجار زيتون) خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى. وقد تواصلت الإجراءات التي تستهدف القطاع الزراعي والفلاحين وأراضيهم خلال الانتفاضة الحالية. ومن الجدير الإشارة للمعطيات التالية، للتدليل على أن الاحتلال يحاول حتى مصادرة الأحلام والأمل:

- تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون في الضفة الغربية حوالي ٧٥٠ ألف دونم، وهي تشكل حوالي ٥٪ من مساحة الأراضي الزراعية المستغلة في فلسطين (وحوالي ٨٠٪ من مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة). هذا، ويقدر عدد أشجار الزيتون بحوالي ١٠ مليون شجرة، تنتج بمعدل السنوي ١٨ ألف طن زيت، مما يشكل ١٢٪ من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي.
- تبلغ مساحة الأرض المزعولة خلف الجدار، والتي لا يمكن أصحابها من الوصول إليها حوالي ١٩٠٠ دونم. أما مساحة الأرض التي تم تجريفها بسبب الجدار، أو الطرق الالتفافية والاستيطانية، أو بسبب العقاب الجماعي، خلال سنوات الانتفاضة فهي حوالي ١٠ ألف دونم.
- تبلغ مساحة الأرض المزروعة بالزيتون والمصنفة على أنها مناطق خطرة، أي تقع بجوار المستوطنات أو على طرق المستوطنين مما يجعل الوصول إليها وقطف محصولها شبه مستحيل، حوالي ١٥ ألف دونم. وتكتشف هذه المساحات في نابلس وسلفيت وطولكرم.
- وعليه تصبح المساحة الإجمالية للمناطق المتضررة والمزعولة والمتنوعة والمحروقة حوالي ٤٢ ألف دونم (أي حوالي ٦٪ من مجموع مساحة الزيتون في فلسطين).
- وعليه تقدر كمية الزيت المفقودة لهذا الموسم نتيجة الانتهاكات أعلاه بحوالي ٢١٠٠ طن زيت، وتقدر القيمة المالية لهذه الخسارة بحوالي ٨،٤ مليون دولار أمريكي دون حساب الخسارة الناجمة عن الأشجار المقلوبة والمحروقة.

استمرار الاحتلال غير الشرعي على الأرض بجعل استدامة التنمية وعملية إنتاجها عرضة للتدمير المنهج.

شمل التدمير المنهجي البنية التحتية لمؤسسات السلطة وإعاقة عملها، واستمرار عملية التوسيع الاستيطاني ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية.

عملية التوسيع الاستيطاني ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية. إلا أن كل هذه الإجراءات - على خطورتها - تبدو هامشية إذا ما قورنت بالآثار الناجمة عن جدار الفصل العنصري الذي أقامته إسرائيل والتهديدات التي يحملها هذا الجدار.

وقد لعبت العوامل الخارجية دورها في التأثير على مختلف المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر آليات الضغوط السياسية المرتبطة بالتمويل. ونتيجة ذلك باتت عملية استمرارية المؤسسات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية تعتمد على هذا التمويل بشكل شبه كامل. وقد عميق ذلك من درجة اكتشاف المجتمع

لعبت العوامل الخارجية دورها في التأثير على مختلف المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفلسطيني لهذه القوى الخارجية وأضعف، في المقابل، الإمكانيات الذاتية للفلسطينيين التي بدونها يصعب الحديث عن التنمية المستدامة والتكمين. وقد تمثل هذا الوضع المتمثل بالاكتشاف شبه الكامل للقوى الخارجية واستمرار الاحتلال القائم على منطق القوة والاستبداد في تنظيم علاقته بالشعب الراضح تحت الاحتلال، وبات وكأنه حالة يمكن التعايش أو التساوق معها. ويأتي هذا الدور للعوامل الخارجية امتداداً للدور الحاسم الذي لعبته في الشروع في عملية التسوية، وما أعقبها من اتفاقيات بين الفلسطينيين والإسرائيليين نجم عنها إنشاء السلطة الفلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

نقطة ضوء (٣): الشرعية الدولية ضد الجدار

أصدرت محكمة العدل العليا في لاهي بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩ رأيها الاستشاري بخصوص جدار الفصل العنصري الذي تقيمه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، ومن أهم ما جاء فيه:

- تنتهك إقامة مثل هذا الجدار من جانب إسرائيل التزاماتها العديدة بموجب القانون الإنساني، وقوانين حقوق الإنسان السارية المفعول.
- إن على إسرائيل التزاماً بأن توقف فوراً أعمال بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، وتفكيك البنى في هذه الواقع فوراً.
- يشكل الجدار (القائم) على امتداد المسار المختار والنظام المراافق اعتداء خطيراً على عدد من حقوق الفلسطينيين القاطنين في المنطقة التي تحتلها إسرائيل، ولا يمكن تبرير الاعتداءات الناجمة عن ذلك المسار بضرورات عسكرية أو متطلبات الأمن القومي أو النظام العام.
- إن إسرائيل ملزمة بتقديم تعويضات عن كل الأضرار الناجمة عن إقامة الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها.
- من واجب كل البلدان عدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار، وعليها الامتناع عن تقديم المساعدة أو العون في الإبقاء على الوضع الناشئ عن مثل هذا البناء.
- إن على الأمم المتحدة، خصوصاً الجمعية العامة ومجلس الأمن، البحث في التحركات التي يجب القيام بها لإنهاء الوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار.

وقد أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٠، الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة لاهي، وأكّدت على ما جاء فيه، مهيبة جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، كفالة احترام إسرائيل للاتفاقية.

هذا وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية، قد أصدرت بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠، (أي قبل صدور قرار محكمة لاهي بستة أيام)، قراراً ينص على أن مسار الجدار حول مدينة القدس بطول ٣٠ كيلومتراً يتألف منها مجمل الجدار حول المدينة المحتلة، غير قانوني ويمس بحياة السكان الفلسطينيين. إلا أنها اعتبرت، رغم قرارها المبدئي بعدم قانونية الجدار، أن القيادة العسكرية الإسرائيلية "تملك صلاحية إقامة الجدار" مشترطة تغيير مساره الحالي.

إطار (١-١): مقاومة جدار الفصل العنصري

انتطلقت الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري بمبادرة من شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية غير الحكومية، والتي بدأت بالعمل ضد الجدار منذ تشرين الأول ٢٠٠٢. وقد انتطلقت الحملة في محاولة لمواجهة جدار الفصل العنصري الذي تقوم إسرائيل ببنائه، ولفرض الأهداف التي تحاول حكومة الاحتلال تحقيقها من خلاله على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه. وتقوم هذه الحملة، في الأساس، على عمل اللجان الشعبية التي تنظم نفسها ضد جدار الفصل العنصري، بينما تقوم شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية بتنسيق الفعاليات وخطط العمل معها. وقد خطت الحملة خطوات كبيرة منذ تأسيسها حتى أصبحت العنوان والمرجع للمعلومات والنشاطات المتعلقة بالموضوع. وأخذت نشاطاتها بالتوسيع تحت ضغط الحاجة من مختلف الواقع التي انتطلقت منهابدايةً، وصولاً إلى الواقع التي يصلها الجدار ويهدها. وقد أنشأت الحملة مراكز للطوارئ في القرى المتضررة لجمع المعلومات وتوثيق ما يحدث على الأرض، بالإضافة إلى التنسيق مع اللجان الشعبية في فعالياتها ضد جدار الفصل العنصري. ويوجد للحملة، حالياً، مراكز في جيوبس - قلقيلية، وطولكرم وجنين ورام الله والقدس وسلفيت.

تضُمَّ الحملة في صفوفها مزارعين متضررين، ومؤسسات غير حكومية، وممثلي مجالس محلية وبلديات، وممثلي لجان الدفاع عن الأراضي، وناشطين سياسيين من مختلف أنحاء محافظات الوطن. وتركز الحملة في عملها على الجانب الإعلامي والتوعية على المستوى العالمي من أجل خلق حركة تضامن فاعلة ضد جدار الفصل العنصري والاحتلال في فلسطين. وقد نجحت الحملة في ذلك، بحيث أصبحت مصدر المعلومات الأساسي لوسائل الإعلام، كما أصبحت العنوان لترتيب النشاطات على الأرض وتحشيد الرأي العام العالمي في مواجهة الجدار. ولم تهمل الحملة دور القوى السياسية الوطنية الفاعلة، بل اعتبرت أنها تشكل عنصراً مهماً في العمل على مقاومة الجدار.

وما زالت الحملة تنشط رافعة شعارها الرئيسي: وقف بناء جدار الفصل العنصري وهدم ما تم بناؤه، وإرجاع الأرض لأصحابها وتعويضهم عن الخسائر التي تسبب بها الجدار.

٢-١ ضعف المؤسسة غير موات للتمكين

المستوى القيمي والثقافي، فقد أدى ذلك إلى تفكير بعض عناصر الثقافة والقيم المجتمعية السائدة لصالح أنماط قيمية فردانية أحادية لا تؤمن باستهانة القدرات الذاتية للمجتمع الفلسطيني للقيام بمهامه التحررية والتنموية.

لقد كشفت الانتفاضة الحالية عن حالة من الضعف في المؤسسات الفلسطينية عامة، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية خاصة، من حيث كيفية تعاطيها مع الظروف وإدارتها للشأن العام. كما كشفت مدى شكلية العديد من المؤسسات الفلسطينية وافتقارها للرؤى والمنهجية الواضحة لمواجهة التحديات. وقد ساهم الترهل الذي أصاب البنية السياسية في ترهيل المجتمع ككل، إضافة إلى العوامل الخارجية المختلفة، بل يمكن القول أنه كان عاملاً أساسياً في ذلك. ونتيجة ذلك وصل العقد الاجتماعي، الذي بدأ العمل على تشكيل أسسه عند التقاء السلطة بمجتمعها في العام ١٩٩٤، إلى درجة من الانهيار يجعله غير قادر على الصمود أمام التحديات الداخلية والخارجية المعازمة. وقد أدت حالة التدهور الحاصلة على كافة المستويات إلى تنفلل حالة من الضعف في أساسات المجتمع، وإلى خلخلة أدوار المؤسسات المجتمعية المختلفة: العائلة، والمؤسسة الدينية، ومؤسسات المجتمع الأهلي، والأحزاب. ولعل حالة الزعزعة التي تواجه العقد الاجتماعي قد عمقت الهوة بين المجتمع وسلطته ومؤسساته السياسية من ناحية، وبين أقطاب المجتمعات المحلية والوطنية من ناحية أخرى. وتقدم هذه الهوة تفسيراً لحالات الفوضى والانفلات الأمني. فمع تزايد حدة الإجراءات الإسرائيلية، وعجز مؤسسات السلطة عن حماية نفسها، فضلاً عن عجزها عن حماية المواطنين الفلسطينيين من الهجمات والاجتياحات، بدأت المقاومة الجماهيرية بالانحسار والتشتت، لضعف الأطر التنظيمية الضابطة لإيقاعها، سواء على صعيد الأهداف والاستراتيجيات، أو على صعيد وسائلها وأدواتها. وقد أدى هذا الانحسار إلى تعميق مظاهر الأزمات الداخلية وإلى ارتداد المقاومة إلى داخل المجتمع الفلسطيني. فقد اتجهت القوى المقاومة، ومعها قوى سياسية ومجتمعية أخرى، في ضغوطها نحو

لقد شهدت السنوات الماضية تدهوراً كمياً و نوعياً في مدى المؤسسة التي حققتها الفلسطينيون، فقد أجلت بعض الخطوات البناءية الأساسية، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة الفلسطينية القائمة على أساس تداخل المهام الوطنية التحررية والبنائية المؤسسية. وقد تسبب هذا التدهور في تراجع عملية البناء الداخلي وفي جعل العمل العشوائي والمشتت هو القاعدة وليس الاستثناء. ويأتي ذلك امتداداً لما شهدته السنوات التي أعقبت إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أديرت مؤسسات السلطة بعقلية غير مؤسساتية بشكل أدى إلى نتائج سلبية على المستويين: البنيوي والقيمي الثقافي. فعلى المستوى البنيوي أدى ذلك إلى تكرис فردية النظام السياسي الفلسطيني وترسيخ سلطويته، وخفض وتأثير الخطوات التغييرية في بنية النظام السياسي. أما على

**شهدت السنوات الماضية
تدهوراً كمياً و نوعياً
في مدى المؤسسة التي حققتها
الفلسطينيون.**

**وصل العقد الاجتماعي إلى
درجة من الانهيار يجعله
غير قادر على الصمود
 أمام التحديات الداخلية
والخارجية المعازمة.**

نقطة ضوء (٤): مطالبات بالإصلاح من خلال وسائل سلمية فقط

بالرغم من شكوك الجمهور الفلسطيني في جدية الكثير من الشخصيات (المستوى القيادي داخل السلطة بشكل خاص) الداعية للإصلاح، فإن معدلات التأييد لدعوات الإصلاح عالية، إذ أيد ٧٢٪ من المستطلعين دعوات الإصلاح التي نادت بها شخصيات من داخل السلطة الفلسطينية، في حين رفض ذلك نحو ٢١٪ من المستطلعين.

كذلك أبدى الجمهور الفلسطيني قلقاً حيال مدى جدية الدعوات الإصلاحية الصادرة عن شخصيات وقوى من داخل السلطة: حيث رأى ٣٨٪ من المستطلعين جدية في هذه الدعوات، في حين رأى ٤٠٪ عدم جدية هذه الشخصيات، ولم يجد ٢٢٪ من المستطلعين أي موقف تجاه ذلك، ولعل ما يفسر هذا القلق وجود ٥٧٪ من استطاعتهم آراؤهم يرون أن الدوافع الشخصية تتفق وراء دعوات الإصلاح الأخيرة.

في السياق ذاته، رأى ٤٠٪ من المستطلعين أن الرئيس عرفات جاد في التعهدات التي قطعها أمام المجلس التشريعي في آب ٢٠٠٤ بإجراء إصلاحات شاملة، واعتبر ٢٧٪ أنه جاد إلى حد ما، بينما أعتبره ٢٨٪ من المستطلعين غير جاد، في حين اعتبر ٥٢٪ من المستطلعين أن السلطة الوطنية الفلسطينية غير جادة في الإصلاح، في حين اعتقد ٣٧٪ منهم خلاف ذلك.

أما موقف الجمهور الفلسطيني من الوسائل المستخدمة للتعبير عن مطالب الجمهور، فقد تبين أن الغالبية الساحقة (٩٠٪) تؤيد المسيرات السلمية كوسيلة تعبير عن المطالب الإصلاحية، وفي المقابل فإن نسبة عالية من الجمهور (ترواح بين ٦٧٪ - ٨٥٪) ترفض وسائل العنف في التعبير، كاحتطاف الأجانب أو شخصيات من داخل السلطة، أو المسيرات المسلحة.^١

^١ جامعة بيرزيت - برنامج دراسات التنمية، نتائج استطلاع الرأي العام رقم ١٩، ٥ تشرين أول ٢٠٠٤.

مطالب إصلاحية داخلية ذات أجندة متعددة من حيث التغييرات التي تطالب بها، وعدم الاتفاق على خطوط رئيسية لها، حتى اختلافها في تحديد الوسائل المناسبة لذلك. ومن الأمثلة على هذه

٣-١ التمكين: حالة إنسانية - مجتمعية شمولية

يمكن وصف الحالة الفلسطينية بالفقر العام أو الجماعي، حيث أن مجتمعاً كاملاً يقع تحت طائلة الفقر والإفقار.

فالتمكين على المستوى الكلي - الشمولي (الماكروي) يستلزم تغييرات أساسية في حالة الفقر العام، وذلك من خلال وقف العوامل التي تقف خلف حالة الإفقار المنهج التي تعيق إمكانية بناء أسس مستدامة وجامعة لحالة النشاط المميز في المجتمع الفلسطيني برغم كل الصعاب التي يواجهها. إن القدرة على تحويل المبادرات الفردية والجماعية إلى مشروع يؤدي لبناء مجتمع، بكل معنى الكلمة، يتطلب تغيرات في البيئة المحيطة بما يشمله ذلك من أهمية قيام المؤسسات العاملة في التنمية الفلسطينية بتقييم جذري وجدي لرؤاها وبرامجها ومناهج عملها. وفي إطار هذا التقييم يتوقع من هذه المؤسسات أن تقدم إجابات لمجموعة من الأسئلة الجوهرية، تشمل فيما تشمل:

هناك حالة من التمكين الجماعي التي تعتمد على الموارد البشرية والتنظيمات المجتمعية.

- ما دورها في تمكين المجتمع الفلسطيني للوصول للحقوق الشرعية التي تتنص عليها موايثق الأمم المتحدة؟
- وما دورها في تقوية نسيج المجتمع الفلسطيني ليبيقي موحداً في تصديه للتحديات؟
- وما دورها في الوصول إلى تمكين حقيقي للإنسان الفرد، وللمجموعات التي تمثله وتطالب بحقوقه؟
- وما التغيرات البنوية التي استطاعت المؤسسات العاملة في مجال التنمية الفلسطينية تحقيقها من أجل تطوير قدرة المجموعات المهمشة، كالعاطلين عن العمل والنساء والمعاقين وغيرهم، على الاندماج في المجتمع والمشاركة في عملية التنمية وثمارها؟
- تستدعي هذه الأسئلة الجوهرية تغييرات جذرية في نظرية المؤسسات المحلية والدولية لدورها السابق واللاحق في العمل الفلسطيني.

يمكن وصف الحالة الفلسطينية بالفقر العام أو الجماعي، حيث أن مجتمعاً كاملاً يقع تحت طائلة الفقر والإفقار وهدر الحقوق الفردية والجماعية، ومرتهن لمقتضيات تعليها مصلحة شعب آخر من خلال حكومة محظلة. إن ظهور أي تحسن في مستويات الدخل على المستوى الفردي أو ظهور متوسطات تبدو مرتفعة، بالمقارنة مع دول غير نامية أو مجاورة، لا يقابلها أي بناء لأساس تموي مستدام أو بناء أية آليات ذاتية للتنمية. وبالتالي لا يمكن للمؤشرات التنموية التقليدية، الكمية منها وحتى النوعية، أن تدلل على الوضع الفلسطيني، وخصوصاً في الفترة الراهنة، بالرغم من أهمية الإشارة إلى تراجع غير مسبوق تدلل عليه المؤشرات الاقتصادية والعلمية والصحية.

وفي المقابل، هناك حالة من التمكين الجماعي التي تعتمد على الموارد البشرية والتنظيمات المجتمعية وعمق التجربة التاريخية في ممارسة التنمية الانتقائية. وتدمج التنمية الانتقائية بشكل جدي بين حاجات المقاومة واستمرار الحياة الإنسانية، بما يشمله ذلك من: تأمين مصادر الحياة الأساسية والثقافية، وبناء المؤسسات المتعددة لتواكب التغيرات في الظروف المحيطة، وتحاول إحداث التغيير فيها.

تترافق هذه الثنائية مع ثنائية أخرى مرتبطة بها وتعادلها في الأهمية، ثنائية التمكين الجزئي (الماكروي) والتمكين الكلي (الماكروي). فمن ناحية نجد أن المجتمع الفلسطيني يقدم نماذج حية ومبدعة في مجالات التنمية والمجتمع المدني، والمؤسسات والديمقراطية وحقوق الإنسان، على المستوى الفردي والمؤسساسي، إلا أن تجميع هذه المبادرات لا يتم بشكل منهج ولا يخدم الوصول إلى نتيجة واضحة على المستوى الشامل.

إطار (٢-١) : الأولويات الداخلية للجمهور الفلسطيني

أظهر مسح لتوجهات السكان الفلسطينيين حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية، في نيسان ٢٠٠٤، أن ٣٨٪ من العائلات الفلسطينية تعتبر أن الحصول على الغذاء يقع على رأس أولوياتها، بينما احتل العمل المرتبة الأولى لأولويات ٢١٪ من العائلات، كما أفادت ٢٠٪ من هذه العائلات أن الدعم المالي يقع على رأس أولوياتها، مقابل ٨٪ تضع أولويتها لخدمات التعليم، وتضع النسبة ذاتها أولويتها لخدمات الصحة^١. كما أظهرت نتائج الاستطلاع^{١٩} الصادر عن برنامج دراسات التنمية (٢٠٠٤) أن تحسين الوضع الاقتصادي وتوفير الأمن الداخلي من أهم الأولويات:

توزيع أولويات الفلسطينيين حسب مجالات الاهتمام والمنطقة

| المجالات | الضفة الغربية وقطاع غزة | الضفة الغربية | قطاع غزة |
|-----------------------|-------------------------|---------------|----------|
| تحسين الوضع الاقتصادي | ٪٢٥ | ٪٢٣ | ٪٣٧ |
| توفير الأمن الداخلي | ٪١٨ | ٪١٩ | ٪١٦ |
| تحفييف مشكلة البطالة | ٪١٠ | ٪١٠ | ٪٩ |
| محاربة الفساد | ٪٨ | ٪٦ | ٪١٠ |
| دعم قضية المعتقلين | ٪٧ | ٪٨ | ٪٦ |
| تعزيز سيادة القانون | ٪٣ | ٪٢ | ٪٤ |

أما على مستوى القضايا المتعلقة بالاحتلال فإن إنهاء الاحتلال وخروجه من التجمعات الفلسطينية ومقاومة الجدار والحصار الذي أصبح نهجاً دائماً يبقى على قمة الأولويات بالنسبة للفلسطينيين.

يستلزم التمكين على المستوى الكلي تغييرات أساسية في حالة الفقر العام، وذلك من خلال وقف العوامل التي تقف خلف حالة الإقصار المنهج.

القسم الثاني: محور التقرير

٤- تمكين الإنسان الفلسطيني: الفرد والجماعة والمجتمع

كمواطن له كافة حقوق المواطنة، وبالرغم من خصوصية الحالة الفلسطينية، إلا أن ذلك لا يمنحها تخارجًا عن الإطار العام للتجربة الإنسانية بشموليتها. ومن هنا فإن أي حديث عن التنمية والتمكين فلسطينياً، يعد مبتوراً ما لم يستند إلى ما تزخر به الأديبيات والتجارب التنموية الإنسانية من جهود نظرية وعملية تشكل منطلقاً لما ينبغي فعله في فلسطين. إلا أنه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار استثناء مفاهيم التنمية ومؤشراتها وألياتها بما ينسجم مع محددات البيئة الفلسطينية. ويجمع الأدب التنموي على أن مفهوم التمكين يشير إلى جملة العمليات وال العلاقات التي تهدف لتفعيل دور الإنسان وتمتينه، وذلك بهدف تعزيز قدرة المجموعات المختلفة، وخصوصاً المقهورة منها، من أجل التمتع بالسيادة على حياتها. وتأتي هذه السيادة عن طريق الانخراط في أنشطة وهيأكل تسمح بالمشاركة بقدر أكبر

يتمحور التقرير الحالي حول تعزيز دور الإنسان الفلسطيني في مهام العمل الوطني التحرري والبنياني التنموي. ويمكن ذلك من خلال تحليل أهم المعيقات البنوية والمؤسسية، الخارجية منها والداخلية، والمجتمعية المتراصبة والمترابطة، التي تقف في وجه مشاركة أوسع وأكثر فعالية، وتلك التي تقف، أيضاً، في وجه إمكانية تحقيق حياة كريمة للإنسان الفلسطيني. ويتم ذلك من خلال الاعتراف بأن الواقع الفلسطيني، كان وما زال، معتمدًا على صمود الإنسان وقدراته الإبداعية للخروج بحلول لمعضلات الحياة. ويطلب ذلك الإدراك بأن البنى المؤسسية، الحكومية والمجتمعية، تشكل وسائل لتنظيم الفعل الفردي والجماعي للفلسطينيين، وبوقتها لحشد مبادراتهم. إلا أنه ينبغي القول أن هذا الإدراك لا يعني نسيان أن هذه البنى المؤسسية لم تستطع بعد أن تستثمر بشكل فاعل في القدرات الكامنة للإنسان بحيث يصبح رافداً للعملية التنموية ومستقidaً منها

إن القدرة على تحويل المبادرات الفردية والجماعية إلى مشروع يؤدي لبناء مجتمع يتطلب تغيرات في البيئة المحيطة.

يتمحور التقرير الحالي حول تعزيز دور الإنسان الفلسطيني في مهام العمل الوطني التحرري والبنياني التنموي.

^١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح لتوجهات السكان الفلسطينيين حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية، نيسان ٢٠٠٤، potrà، ص.٥.

بالرغم من خصوصية الحالة الفلسطينية، إلا أن ذلك لا يمنحها تخارجًا عن الإطار العام للتجربة الإنسانية بشموليتها.

مفهوم التمكين يشير إلى جملة العمليات والعلاقات التي تهدف لتنعيم دور الإنسان وتمتيه.

بل لتساعد على إنجاز عملية التغيير الاجتماعي ضمن تفاعل إيجابي مع الآخر وضمنوعي لطبيعة البنى المجتمعية التي تحتاج للتغيير.

في الأمور التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر. بمعنى آخر، فإن التمكين يساعد الأفراد على حكم أنفسهم بنجاعة عن طريق استخدام القدرات التي يتمتعون بها، ليس بهدف ممارستها على الآخرين

١-٥ مفهوم التمكين ضمن الخصوصية الفلسطينية

٢. توفر مؤسسات لتوليد وتتجدد قدرات ومهارات أفراد المجتمع، وعلى مستويين، يتعلق الأول منها بزيادة القدرات الفردية أو رأس المال العربي في الفرد. والأداة الرئيسة لهذا المستوى مؤسسات التعليم بمستوياتها المختلفة ومؤسسات التدريب والتأهيل الفني والمهني المتعددة، وكذلك مؤسسات البحث العلمي، بما يحافظ على العلاقة

حيث أن الإنسان لا يحيا بالخبز وحده، فإن **مفهوماً شموليًّا للتمكين** يتطلب تحقيق الأبعاد المترادفة والمتساندة التالية:
١. توفر الحاجات الأساسية من مأكل ومشروب ومسكن وتعليم وصحة، بما يتطلبه ذلك من تركيز على الإنفاق الاجتماعي وتخصيص التمويل الملائم بهذه الحاجات من خلال المؤسسات والبرامج ذات العلاقة.

إطار (٣-١): مقتطفات من قرارات الأمم المتحدة حول حق تقرير المصير والدولة والتنمية

يستمد الفلسطينيون قوة الدعم لقضيتهم من مصادر عديدة، من بينها قناعتهم بشرعية القرارات الدولية وأهميتها كمرجعية لتسويه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بشكل يوازن بين تطلعات الفلسطينيين للتحرر والاستقلال والسيادة، وتطلعات الإسرائيليين لدولة تتمتع بالأمن وعلاقات حسن الجوار، وبين هذا وذاك حاجة الطرفين للمساواة والتعايش السلمي؛ ومن بين هذه القرارات:

قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (ديسمبر ١٩٤٨): إن الجمعية العامة وقد نظرت في الحالة في فلسطين من جديد: تقرر وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم، بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن عملياً، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة عن كل فقدان أو ضرر يصيب الممتلكات.

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (نوفمبر ١٩٦٧): إن مجلس الأمن إذ يعبر عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط يؤكد عدم شرعية الاستيلاء على الأرضي عن طريق الحرب، والحاجة إلى سلام عادل دائم تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة... يعلن أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل دائم في الشرق الأوسط وهذا يقتضي تطبيق المبادئ التالية: أولاًً- انسحاب القوات الإسرائيلية من الأرضي التي احتلتها في النزاع الأخير. ثانياً- أن تنهي كل دولة حالة الحرب، وأن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها من تحررها من أعمال القوة أو التهديد بها. ويؤكد المجلس الحاجة إلى: تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين، وضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي.

قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ (أكتوبر ١٩٧٣): إن مجلس الأمن، يدعو جميع الأطراف المشاركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنها جميع الأعمال العسكرية فوراً... ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً، بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه. ويقرر أن تبدأ فوراً وقف إطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل دائم في الشرق الأوسط.

إعلان الحق في التنمية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للأمم المتحدة ٤١/٤١، ١٢٨/٤، ديسمبر ١٩٨٦): إن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف ويموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً. وينطوي حق الإنسان في التنمية، أيضاً، على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير.

قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ (آذار ٢٠٠٢): يؤكد مجلس الأمن على رؤية تتوجى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومحترفة بها، ويطالب بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير.

في المعايير والاتفاقيات الدولية، بما فيها الحقوق الفردية والحقوق الجماعية. وتشمل الحقوق الفردية حقوق المواطن، وحقوق الإنسان في الحياة، وفي التعليم، والسكن الملائم، والعمل، والبيئة النظيفة، والحياة الصحية، وفي التمتع بالضمان الاجتماعي، والحق في التنظيم، والحق في التعبير عن الرأي والمعتقد. أما الحقوق الجماعية فتشمل حقوق الأقليات الإثنية والقومية والدينية والنوع الاجتماعي، وممارسة حق تقرير المصير والتحرر من السيطرة الخارجية، والحق في التنمية.

٥. تطوير اقتصاد وطني قادر على تشغيل القوى العاملة، والمساهمة في تأهيلها، وتتجديد مهاراتها، بما ينمي قدرات هذا الاقتصاد على إعالة المجتمع واستمراره، ويمنحه القدرة على توليد فائض لتمويل نفقات الدولة وخدمات التعليم والصحة والتدريب المهني والفنى والرعاية الاجتماعية.

وفي الحالة الفلسطينية، يتعزز المفهوم الشمولي للتمكين ليعني:

■ جملة من عمليات التحدي والمقاومة المشابكة والمستمرة، التي تستهدف إحداث تغيير في مسامين القوة واتجاهاتها وعلاقتها، وذلك عبر القدرة على الفعل والتحكم ومجابهة الظروف غير المرغوبة.

الوثيقة بين استهلاك المعرفة وانتاجها. أما المستوى الثاني فيتعلق بزيادة رأس المال الاجتماعي، وذلك عبر الأحزاب والاتحادات والتعاونيات والنقابات والجمعيات والنوادي على اختلافها.

٢. توسيع مجالات وحدود المشاركة واتخاذ القرار، وعلى مختلف المستويات بدءاً بالأسرة، مروراً بالسوق والمجتمع المدني، وصولاً إلى الدولة. وتعتبر المشاركة عنصراً أساسياً من عناصر المواطنة بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، مما يعزز من المشاركة المباشرة عبر الفرد نفسه، أو غير المباشرة عبر ممثلي منتخبين وخاضعين للمساءلة. ومن هذه العناصر: المشاركة في الانتخاب والترشح، واحترام حقوق وحرمات الآخرين، والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياة المجتمع ومستقبله، والمساهمة في بناء مجتمع تضامني وتكافلي بكل ما يعنيه ذلك من مشاركة في الأنشطة والأعمال التطوعية، والانسجام إلى مؤسسات وتنظيمات وأحزاب ونقابات. وفي المقابل، تفرض المواطنة واجبات مختلفة، مثل استقطاعات الدخل (ضرائب) التي تستخدم لصالح تنمية القدرات وتتجديدها، وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي وغيرها.

٤. الوعي بالحقوق والحريات الأساسية، والعمل على امتلاكها، وهي الحقوق المنصوص عليها

تعتبر المشاركة عنصراً أساسياً من عناصر المواطنة بما يترتب عليها من حقوق وواجبات.

إطار (٤-٤): في العلاقة بين التنمية الإنسانية والمعرفة

يعد اكتساب المعرفة أحد الأحقيات الإنسانية الأساسية التي يقوم للبشر حق أصيل فيها مجرد كونهم بشراً. وبعد اكتساب المعرفة كذلك سبيلاً للتنمية الإنسانية، في جميع مجالاتها. فالتنمية الإنسانية في الجوهر هي نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية. من أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري معين إلى حالات أرقى من الوجود البشري، تؤدي بدورها إلى ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة. وهكذا، في العصر الراهن من تطور البشرية يمكن القول أن المعرفة هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى: الحرية، والعدالة، والكرامة الإنسانية. وفي المجتمع الفلسطيني، والعربى عاملاً، فإن تعزيز الأبعاد الثقافية المعرفية، ارتباطاً بقضايا التنمية، تكتسب أهمية قصوى، إذ أن نقل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى حيز النقاش - ومن ثم الفعل - المجتمعى تكتسبها دفعاً مطرداً للأمام. إلا أنه ينبغي، مع ذلك، الاعتراف بوجود مشكلتين مرتبطتين تكبحان هذا التوجه: تتمثل الأولى منها بالإطار المعرفي السائد والقائم على ثقافة ترذح تحت مخلفات الماضي، أما الثانية فتتمثل في عدم قابلية منظومات اكتساب المعرفة في المجتمعات العربية عموماً.

التمكين جملة من عمليات التحدي والمقاومة المشابكة والمستمرة، التي تستهدف إحداث تغيير في مسامين القوة واتجاهاتها وعلاقتها.

^٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، ص ٣٧. أنظر/ي أيضاً: جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية، مجتمع المعرفة وامكانيات التنمية: قراءات فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.

فالتمكين على المستوى الشخصي، يعني امتلاك المعرفة والوعي والشعور بالثقة والإحساس بالقوة وممارستها ضمن عقد اجتماعي واضح المعالم ومتطرق عليه.

أما على مستوى العلاقات، فيعني القدرة على التفاوض والتأثير. ومن هذا المنطلق يتضمن التمكين إعادة ترسيم العلاقات بين البشر أفراداً وجماعات بطريقة عادلة ومت Rowe، بغرض النظر عن تباين التقسيمات الاجتماعية، وذلك بالصلة مع القدرة الاقتصادية من ناحية والسلطة السياسية من ناحية ثانية.

يضاف إلى ذلك الاستقلال والسيادة المجتمعية، بما يعني قدرة الأفراد والمجموعات على ممارسة الحياة ضمن مجتمع (طبيعي) يتمتع بالحرية والاستقلال ويستطيع، ضمن قدراته الذاتية، المحافظة على نسيجه والتحكم بدرجة معقولة بمصيره ضمن التفاعل مع النظام العالمي.

يعد الاستثمار في الإنسان الفلسطيني، وفي تغيير الظروف البنوية التي تحدّ من قدرته على التمتع بحقوقه، أساساً لأي جهد لإعادة بناء المجتمع الفلسطيني بشكل يمكنه من متابعة

يعد الاستثمار في الإنسان الفلسطيني، وفي تغيير الظروف البنوية التي تحدّ من قدرته على التمتع بحقوقه، أساساً لأي جهد لإعادة بناء المجتمع الفلسطيني.

٦-١ الاستثمار في الإنسان الفلسطيني وجدلية التنمية والمقاومة

ذلك في تقرير التنمية البشرية الفلسطيني (٢٠٠٢)، أي تلازمية الحق في تقرير المصير والحق التنمية البشرية المستدامة. فإذا كان التمكين يعني - فيما يعنيه - توسيع خيارات الناس لتوسيع مشاركتهم في القرارات التي تؤثر على مصائرهم، فإن الحق في تقرير المصير على المستويين الجماعي والفردي يشكل المنطلق لإعادة بناء المجتمع، وهو أساس مقاومة التحديات والعوائق التي تعرّض الطريق أمام التحرر والتنمية.

نضاله التحرري للانعتاق من الاحتلال والظلم والاضطهاد، أيًّا كانت الجهة التي تمارسه. وعلى هذا فإن امتلاك الإنسان الفلسطيني القدرات الذاتية المعنوية يشكل أساساً رئيسياً لاستهاب قدراته وإبداعاته. وتشمل هذه القدرات الوعي بالذات وبالآخرين، وما ينسجه هذا الوعي من علاقات وتحديات، والثقة بالنفس والإيمان بالحقوق، وبالقدرة على ممارسة هذه الحقوق عبر توفير الإمكانيات الموضوعية المادية، وخاصة مشاركته في الموارد المادية للمجتمع. ويكسب التمكين في سياق خصوصية الحالة الفلسطينية أبعاداً تتجاوز التعريفات الاصطلاحية والتكييفات المفاهيمية المختلفة للتمكين، فيصبح التمكين معها ذا دلالات شاملة تطال الأبعاد المادية والمعنوية والقيمية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتؤسس هذه الأبعاد لتقويض علاقات التبعية والانكشاف والاستลاب التي تطبع العلاقات مع الخارج وإسرائيل، ولتقويض العلاقات السلطوية الإقتصائية السائدة في العلاقات الداخلية الفلسطينية.

التمكين ذا دلالات شاملة تطال الأبعاد المادية والمعنوية والقيمية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا يصح القول أن التمكين فلسطينياً، يرتبط عضواً بالمقاومة الجماعية للمعوقات الأساسية وأهمها استمرار الاحتلال، كما يرتبط بغيريات في طبيعة الاقتصاد الفلسطيني وقدرته على تحقيق الاستقلال النسبي وخلق فرص العمل لعشرات الآلاف من العاطلين عن العمل. ويعتبر العمل المرتبط بإعادة بناء المؤسسات على أساس الوصول إلى مفهوم الدولة الحقيقي من الأمور الحيوية في هذا المجال. وبرغم أهمية الاستمرار في عمليات الإصلاح لأجهزة ومؤسسات السلطة التي تتم المطالبة بها محلياً وعالمياً، وكذلك إجراء انتخابات عامة تعيد تجديد القيادة وتنميتها شرعية جديدة، إلا أن نجاحها الفعلي والمستدام لا يتم إلّا في ظل برنامج سياسي متكمّل للقضية الفلسطينية. ويطلب تمتين مفهوم التمكين عدداً

ونظراً للتداخل بين مهام التحرر الوطني والبناء الاجتماعي، فإن من الملحوظ في إعادة بناء المجتمع الفلسطيني من التنمية الانعتاقية، كما يعبر عنها في الأديبيات الفلسطينية (كما أشير إلى

● تقوية الاقتصاد الفلسطيني ما أمكن ومنع شله وتدميره بالكامل.

إن هذا التكييف لمفهوم التمكين ضمن الخصوصية الفلسطينية، يعني تبني ثلاثة استراتيجيات متكاملة، تجمع بين العناصر المتباعدة المذكورة: استراتيجية صمود وبقاء، واستراتيجية مقاومة، واستراتيجية تفاوض. وبالرغم من التباين بين هذه الاستراتيجيات، إلا أنها جميعاً ضرورية للوصول للحقوق، ضمن العطيات المتغيرة التي تمليها الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

من الأمور، منها:

● الدمج المحكم بين عمليات المقاومة الشرعية والجماهيرية والسعى لتحقيق السلام لكافة شعوب المنطقة.

● تنظيم الموارد لخلق توازن بين متطلبات الإغاثة والتنمية.

● السعي لوقف تدهور مؤسسات السلطة وتمكينها.

● تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة وبرامج الحد من الفقر.

● **إن الحق في تقرير المصير على المستويين الجماعي والفردي يشكل المنطلق لإعادة بناء المجتمع.**

القسم الثالث: رسالة التقرير ومنهجية إعداده

٧-١ رسالة التقرير:

مؤشرات كمية ونوعية لما يعنيه تعزيز اللحمة المجتمعية، للخروج بتصورات أولية (بتزاوج الجهد النظري الأكاديمي البحث، وحصلة الخبرات العملية المستمدّة من الواقع)، لما يمكن فعله في سياقنا الفلسطيني، لا لما ينبغي فعله، كما درج عليه حال النقاشات والدراسات المعتادة.

يقدم التقرير توجهات وتوصيات ذات طبيعة عامة ومحددة، يمكن أن تم تبنيها أن تساهم في دفع النّقاش الفلسطيني نحو الاستمرار في سعيه لتحقيق الاستقلال والسلام العادل والتنمية باتجاه الحداثة. وبرغم أن التقرير يقدم تحليلًا نقديًا عميقاً للفترة السابقة، إلا أنه ينظر بتفاؤل للإمكانيات المستقبلية. فالمجتمع الفلسطيني، بإرادة أبنائه وبناته، يستطيع أن يقدم نموذجاً في التنمية البشرية والعدالة والسلم الاجتماعي والحربيات، والسعى لتحقيق المساواة الكاملة من خلال احترام حقوق الإنسان لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب والأطفال والمعاقين والطبقات العاملة، وكذلك المحافظة على البيئة.

يغطي تقرير التنمية البشرية الفلسطيني الرابع العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، مستعرضاً راهنية الظروف الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، وانعكاساتها على الأهداف الوطنية الفلسطينية، التنموية والتحررية.

● يأتي التقرير في فترة حرجة من تاريخ الشعب الفلسطيني ليوفر البيانات والتحليلات والتوصيات، التي تؤسس لنقاش مجتمعي حول مستقبل الشعب الفلسطيني ونوع المجتمع الذي يتم السعي لبنائه. ويمكن للقرير أن يلعب دوراً حاسماً في توجيه دفة العمل الفلسطيني في حال قامت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتبني وتعزيز المفاهيم والتوجهات والتوصيات التي يقدمها للبدء في العمل باتجاه المجتمع الذي يسعى الفلسطينيون إلى تحقيقه.

● يحمل التقرير الحالي عنوان "الأمل في المستقبل: نحو تعزيز بناء المجتمع الفلسطيني من خلال تمكين الإنسان الفلسطيني"، ومن هنا فإن مساعي الرئيس يتمثل في وضع

● **التمكين فلسطينياً، يرتبط عضوياً بالمقاومة الجماعية للمعوقات الأساسية وأهمها استمرار الاحتلال.**

٨-١ منهجية إعداد التقرير

- متلمساً الإجابات عنها من تقييم واقع التجارب الفلسطينية المتراكمة. ومن ناحية ثانية، لا تكتفي أجزاء التقرير بطرح ما ينبغي فعله للخروج من واقع التفتت المفروض، بل يسعى إلى تقديم آليات وأدوات لإحداث الاحترافات العملية المطلوبة.
- يمكن للتقرير أن يلعب دوراً حاسماً في توجيه دفة العمل الفلسطيني في حال قامت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتبني وتفعيل المفاهيم والتوجهات والتوصيات التي يقدمها.
- إن التزام التحليلات الواردة في التقرير بال الموضوعية العلمية، ليست بأي حال محاولة لجلد الذات، أو تحويل الآخر مسؤولةة القصور والتردي الحاصل، بل هي تعزيز لصدقية التقرير وموثوقيته من زاوية منهجية بحتة. أما من الزاوية العملية، فمن شأن هذه الموضوعية، تحري الدقة في توصيف الحالة، وإعطاء الأوزان الواقعية لعناصر حالة التردي الحاصلة، ولمسؤولية جميع الأطراف في استنهاض الطاقات من أجل تجاوزها.
- يحمل التقرير الحالي عنوان "الأمل في المستقبل: نحو تعزيز بناء المجتمع الفلسطيني من خلال تمكين الإنسان الفلسطيني".
- لقد تم اللجوء في إعداد التقرير إلى البيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. وفي حالة عدم توفر هذه البيانات، أو في حالة عدم تجديدها، تم اللجوء لبيانات صادرة عن مؤسسات بحثية وتنموية محلية ودولية.
- لقد تم اللجوء، أيضاً، لأساليب البحث النوعي من خلال دراسات الحالة والمقابلات العمقة مع ذوي العلاقة (تفاصيل حول المنهجية متوفرة في الملحق).
- اتبع في إعداد تقرير التنمية البشرية الفلسطيني المنهج التشاركي، والذي يقوم على إشراك كافة قوى المجتمع الفلسطيني، من مؤسسات السلطة الفلسطينية، والقوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات والاتحادات المهنية والشعبية، والأطر القاعدية. ويسهم هذا المنهج في رفع وعي هذه القوى بخطورة الحالة الفلسطينية، ويحفز لديهم المسؤولية الجماعية لاستنهاض الطاقات الفردية والجماعية في المجتمع الفلسطيني، للعمل على إعادة تمتين وشائح اللحمة المجتمعية الفلسطينية لدرء الأخطار المحينة.
 - تم إعداد التقرير بجهود فريق عمل يتكون من أعضاء اللجنتين الاستشارية (وهي لجنة فنية علمية) واللجنة الوزارية (وينسق عملها من قبل وزارة التخطيط)، وفريق بحث مكون من خيرة الباحثين الفلسطينيين. كما تم التعاون مع عدد كبير من المؤسسات الفلسطينية التي ساهمت في كتابة أوراق الخلفية وتزويد فريق العمل بالمعلومات الالزمة للتقرير.
 - تمت كتابة مجموعة كبيرة من أوراق الخلفية والأبحاث التي أعدت لصالح التقرير وساهمت في إعدادها عشرات من الخبراء الفلسطينيين.
 - تم عقد عشرات ورشات العملapor في المناطق الفلسطينية المختلفة لمناقشة محور التقرير ومنهجية إعداده والقضايا التي أتى على معالجتها. وشارك في هذه الورشات نساء ورجال، وشباب، ولadies، وعمال، وأطفال، وممثلون لمؤسسات حكومية وأهلية.
 - يمثل التقرير الحالي جهداً علمياً فلسطينياً بدراسته لموضوعة التمكين كأساس لإحداث التنمية في فلسطين. ومما يميز هذا الجهد أنه لا يقدم وصفات جاهزة لحلول "سحرية" للأوضاع الفلسطينية المتردية، بل يطرح أسئلة جوهرية حول الحالة الفلسطينية.

نقطة ضوء (٥): دراسات الرأي العام والمنهج التشاركي

تحظى دراسات واستطلاعات الرأي العام في فلسطين بأهمية خاصة، إذ أنها تصب في اتجاه قياس وتحليل توجهات المجتمع الفلسطيني تجاه القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقد ارتبط تاريخ هذه الدراسات في أوائل التسعينيات، بعملية عن السلام الفلسطيني الإسرائيلي، ومع توقيع اتفاقية أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بدأت انطلاقه دراسات الرأي العام الفلسطيني، والتي قام بها عدد من المؤسسات والماراكز الفلسطينية التي بلغ عددها نحو ١٠ مراكز حتى حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وقد تطور عمل هذه المراكز وطبيعة الموضوعات التي تتناولها تبعاً للتطورات السياسية والمعلوماتية، حتى باتت تشمل: التوجهات السياسية-الاجتماعية، والسلوك الانتخابي، وقضايا الإصلاح والمحاسبة والشفافية، وتقييم دور القطاعين العام والأهلي وخدماتها.

نقطة ضوء (٦): استمرار عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

يعتبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - والذي أسس منذ قيام السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤ - المصدر الرسمي للرقم الإحصائي الفلسطيني والمسؤول عن بناء النظام الإحصائي الوطني الشامل، استناداً للمعايير الدولية في إنتاج الإحصاءات الرسمية. ومنذ تأسيس الجهاز حتى الآن، تم إصدار ما يزيد عن ٧٠٠ نشرة إحصائية، وتنفيذ العشرات من المسوح الميدانية في مختلف المجالات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية. وكان من أبرز هذه الإصدارات في الفترة التي سبقت الانتفاضة الحالية: تعداد المنشآت ١٩٩٤، وأول مسح ديمغرافي في ١٩٩٥، والتعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٧، والمؤتمر الوطني حول الإحصاء والسياسات ١٩٩٩.

وقد واجه الجهاز منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، وما رافقها من إجراءات إسرائيلية تعسفية، العديد من الصعوبات والمعوقات، كان أبرزها: سياسة الإغلاقات وحصر المناطق والوضع الأمني العام، وكثرة المسوح المطلوبة من الجهاز، وما يتطلب ذلك من توفر الموارد المالية والبشرية المؤهلة لذلك. هذا فضلاً عن تعرض مقر الجهاز في نهاية العام ٢٠٠١ للاحتلال والتدمير المتعمد لكل محتوياته من قبل القوات الإسرائيلية.

ومن هنا بذل الجهاز جهوداً مضاعفة لضمان استمرار توفير البيانات الإحصائية، الروتينية منها وتلك التي تعكس الواقع الجديد، وقد أنشأ الجهاز لهذه الغاية وحدة متخصصة باسم "وحدة المراقبة الإحصائية". ومن الإجراءات الأخرى التي اتبعتها الجهاز للتكيف مع ظروف الانتفاضة وضمان استمرار عمله:

- تطبيق نظام عمل مرن (لامركزي) يتيح للموظفين العمل ضمن المحافظات التي يسكنون فيها.
- وضع نظام لتعويض ساعات العمل المفقودة نتيجة الإغلاقات أو منع التجول.
- التنسيق مع المؤسسات الوطنية والأهلية للحصول على مساعدات للموظفين.
- عقد دورات تدريبية للباحثين الميدانيين في المحافظات، واستخدام نظام الفيديوكونفرس بين رام الله وغزة ونابلس.

ومن أهم المسوح الروتينية التي أعدها الجهاز خلال الانتفاضة: سلسلة المسوح الاقتصادية السنوية، ومسح الأسعار الشهري، والمسح الصحي الديمغرافي، ومسح الشباب، ومسح الأطفال، ومسح عمل الأطفال. أما الأنشطة الإحصائية التي جاءت للتجاوب مع ظروف الانتفاضة، فمنها: مسح ميداني أسبوعي لأثر الإجراءات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، ومسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأسرة والطفل الفلسطيني، وتنفيذ ٤ دورات من مسح أثر جدار الضم والتوسيع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

اتبع في إعداد تقرير التنمية البشرية الفلسطيني المنهج التشاركي.

تم عقد عشرات ورشات العملaporaria في المناطق الفلسطينية المختلفة لمناقشة محور التقرير ومنهجية إعداده.

- لقد تم تعزيز المنهج التشاركي من خلال دراسة وتحليل عدد من المبادرات المحلية والوطنية في مجالات التنمية المختلفة، وقد ساهمت دراسة وتحليل مثل هذه المبادرات (نقطات الضوء) في تعميق البعد التطبيقي والعملي للتقرير.

تم اللجوء في إعداد
التقرير إلى البيانات
الصادرة عن جهاز الإحصاء
المركزي الفلسطيني.

إطار (١-٥): استخلاصات من تقرير الفقر بالمشاركة "الفقراء يتكلمون"^٤

يعرف الفقر بأنه عدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية للأفراد والعائلات، وتتضمن تلك الحاجات الغذاء الصحي، واللباس، والمسكن، وتوفير التعليم المناسب لأعضاء الأسرة، وتحقيق المتطلبات الاجتماعية.

أما الفقراء الفلسطينيون - أنفسهم - فيرون أن الفقر يتمثل في مواقف عدة كالبطالة، وعدم قدرة أجور من يعملون باليامومة على سد حاجات أسرهم، والعمل الموسمى، وموظفي الدخل المحدود، والمزارعين محدودي الخبرة، والأرامل والمطلقات اللواتي يعن أطفالهن، وزوجات العاطلين عن العمل وعدة فئات أخرى.

كذلك يربط الفقراء الفقر بعدة ظروف، منها: عدم توفر فرص العمل، والمرض والإعاقة الجسدية، والتقدم في السن، ونقص المؤهلات والتعليم اللازم، والقيود التقليدية خاصة تلك المفروضة على المرأة.

وتتركز اقتراحات الفقراء لمواجهة الفقر على ثلاثة جوانب أساسية:

- توسيع وتسهيل المشاركة في سوق العمل.
- توفير وتطوير الخدمات العامة في مجال البنى التحتية.
- توفير شبكات الحماية المجتمعية.

أما تقدير الفقراء للمؤسسات التي يتعاملون معها، فجاء على النحو التالي:

الخدمات الصحية: بالنسبة للعيادات والمستشفيات الحكومية، اشتكي الفقراء من نقص الخدمات والإمكانات والأدوية، وعدم وجود أطباء متخصصين، وعدم توفر الأجهزة الازمة. أما حول عيادات الأئنروا فيرى الفقراء في المخيمات أنها تساعد على تخفيف معاناتهم، لكن المشكلة تظهر عند الحاجة إلى علاج متقدم.

الخدمات التعليمية: اشتكي الفقراء خاصة في المناطق النائية، من نقص عدد المدارس والصفوف واقتضائها، مما يجبر العديد من الطلاب على الانتقال إلى مدارس في موقع آخر.

المساعدات الاجتماعية: قال الفقراء أن المساعدات الاجتماعية محدودة وغير منتظمة ولا تشمل عدداً كبيراً من الفقراء.

الخدمات الزراعية: اشتكي المزارعون من عدم فعالية خدمات وزارة الزراعة، حيث أن هناك نقصاً في توفيرها لل المستلزمات الزراعية، كالغرس والأسمدة، وكذلك عدم وجود رقابة على استخدام المواد الكيماوية الضارة.

مؤسسات الحكم المحلي: انتقد الفقراء مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات، وقالوا بأنها تقتصر على جمع النفايات، وقال البعض أن البلديات لا تغير اهتماماً لتطوير البنى التحتية.

مؤسسات العمل الأهلي التي تتعامل مع الفقر: أبدى عدد كبير من الفقراء تقديرات إيجابياً لمؤسسات المقدمة من قبل لجان الزكاة وكذلك للخدمات الطبية. وقد اشتكي الفقراء من مؤسسات الإقراض، حيث أن بعضها يطلب وجود كفيل، وكذلك فإن مقدار القرض غير كاف للقيام بمشاريع ذات دخل جيد، إضافة إلى الفائدة المرتفعة وقصر فترات التسديد.

⁴ Ministry of Planning and International Cooperation & UNDP. The Poor Speak Out: National Report on Participatory Poverty Assessment (Voice of the Palestinian Poor). Ramallah 2002.

إطار (٦-١) : مشروع مئة نقطة ضوء ونقطة

بالرغم من كل محاولات استلاب إرادة الشعب الفلسطيني، وتحطيم إمكاناته ومقدراته- المحدودة أصلًا- استطاع الشعب الفلسطيني أن يقدم نماذج حية على قدراته وأبداعاته الفردية والجماعية، والتي حافظت على استمراريتها وصمودها على أرضه. وفي هذا الإطارأتى مشروع مئة نقطة ضوء ونقطة، كجزء من منهجية الإعداد لتقرير التنمية البشرية الحالي، إذ يهدف هذا المشروع إلى إبراز بعض التجارب التنموية، بما فيها المبادرات الفردية والجماعية والمؤسسية، والتي تحمل في مضمونها أبعاداً ذاتية للتنمية والتمكين. كما أن العمل على جمع مبادرات من هذا النوع عزّز قدرة فريق البحث على دراسة واقع التجربة العملية والملموسة التي يقوم عليها الأفراد والمجموعات في المجتمعات المحلية وتحليلها من أجل فهم أفضل لما يشكل آليات للتعايش والتجاوز للتحديات. وفي الوقت نفسه، فإن دراسة تجارب الناس الملمسة لها قدر كبير من الفائدة لصناعة السياسات والخطط ليستطيعوا ملامسة الواقع وليضعوا خططاً تستفيد من تجارب حقيقية ومحالة وتبني عليها. وقد روعي في اختيار المبادرات، التي نشرت في التقرير، توعتها لتشمل مبادرات: فردية وجماعية، ومحالية ووطنية دولية، ومؤسسة وغير مؤسسة، وحكومية وغير حكومية، كما تشمل مجالات العمل السياسية، والصحة، والتعليم، والزراعة، والتضامن الاجتماعي، والثقافة والفنون، والإعلام والتكنولوجيا، وحقوق الإنسان، والفئات المهمشة، وغيرها. أما منهجية الاختيار، والتي طبقت من خلال لجنة شكلت من فريق إعداد تقرير التنمية البشرية، فقد تحررت الموضوعية العلمية في الاختيار، لتمثل هذه المبادرات المجالات المختلفة، ودرجة الإبداع والتجدد في المفهوم والأهداف، والمشاركة المجتمعية، وتفعيل الموارد الذاتية، ومدى انسجام المبادرات مع ضرورات التنمية البشرية، وتعاملها مع الفئات المهمشة، مع مراعاة إيلاء اهتمام للأشخاص والمؤسسات والمجموعات المغمورة. مع العلم أن ما تقدمه في التقرير الحالي من مبادرات تم ترشيحها من قبل مؤسسات أو أفراد لهم علاقة بها أو يعرفون عنها، ولم تشمل هذه المبادرات جميع المبادرات التي وصلت إلى برنامج دراسات التنمية، إنما تم اختيار عدد من المبادرات المعاشرة عن الحقول المتعددة والمستويات المختلفة من العمل المبادر. لذا فمن المؤكد أن هناك المئات والألاف من المبادرات الجميلة والمفيدة في مجتمعنا الفلسطيني، والتي لا يمكن لها التقرير أن يعبر عنها جمیعاً، ولكننا نكن لكل هذه المبادرات التي لم تصلنا أو لم ترد في التقرير كل التقدير.

شرعت إسرائيل في بناء جدار الفصل الذي يبلغ طوله حوالي ٧٥٠ كم.

القسم الرابع: البيئة المحددة للتنمية والاستقلال

١١٠-١ الاحتلال الإسرائيلي والتدمير المنهجي لمكانات المجتمع الفلسطيني

سمسيات الإصلاح. وشرعت كذلك في بناء جدار الفصل الذي يبلغ طوله حوالي ٧٥٠ كم وبهدف إلى ضم ٥٨٪ من أراضي الضفة الغربية، وفرض وقائع جديدة على الأرض ضمن إطار التصور الإسرائيلي لعالم الحل النهائي. ويمكن العودة إلى العديد من التقارير المحلية والدولية للحصول على البيانات ذات العلاقة، والتي توضح مدى التدمير المنهجي للمجتمع الفلسطيني خلال السنوات الأربع الأخيرة.

استمر العدوان العسكري الإسرائيلي، وقد بلغ أبعاداً خطيرة بعد غزو الضفة الغربية بصورة شاملة في نيسان ٢٠٠٢. وقد قامت إسرائيل بموجب هذا الغزو بدمير البنية التحتية والمؤسسية الفلسطينية، ومحاصرة مقر الرئيس الراحل ياسر عرفات، والإعلان عن عدم توفر شريك فلسطيني للسلام. ووضعت إسرائيل اشتراطات تهدف إلى تعديل بنية السلطة الفلسطينية لتنسجم مع المفهوم الأمريكي والإسرائيلي تحت

جدول (١-١) : مساحة الأراضي المصادر من التجمعات السكانية التي يمر فيها الجدار، حسب المحافظة وملكيتها، وعدد الأسر والأفراد الذين تم تهجيرهم أو عزلهم غرب جدار الفصل العنصري، حتى آب ٢٠٠٣ °

| العزل غرب الجدار | | | | التهجير | | | مساحة الأراضي المصادر بالدونم | | المحافظة |
|------------------|-------|-------|-----|---------|--------|--------|-------------------------------|--|----------|
| أفراد | أسر | أفراد | أسر | المجموع | خاصة | حكومية | | | |
| ٥٢٢٣ | ٩١٨ | ٦٦٤ | ١١٣ | ٥٧٤٠٤ | ٢٠٢٦١ | ٣٧١٤٣ | جنين | | |
| ٧١٦٦ | ١١١٩ | ٤٢٢ | ٥٩ | ٣٩٨٦٠ | ٣٧٣٩٥ | ٢٤٦٥ | طولكرم | | |
| ٢٢٨٨ | ٣٩٥ | ٦٠٠ | ١٠٠ | ٤٩٨٧٧ | ٤٩٠٧٧ | ٨٠٠ | قاقليلة | | |
| ١٥ | ٢ | ٠ | ٠ | ٦٠٤٠ | ٦٠٠٠ | ٤٠ | سلفيت | | |
| ٢٧٢٢٠ | ١٠٠٤٠ | ٦٢٧ | ١٢٠ | ٧٩٤٦ | ٧٩٢٤ | ١٢ | القدس | | |
| ٨٥ | ٨ | ٠ | ٠ | ٣٦٥٦ | ٣٦٥٦ | ٠ | بيت لحم | | |
| ٤٢٠٩٧ | ١٢٤٨٢ | ٢٢٢٣ | ٤٠٢ | ١٦٤٧٨٣ | ١٤٤٢٢٢ | ٤٠٤٦٠ | المجموع | | |

إطار (٧-١) : حصار بيت لحم المدينة المقدسة

منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية تتعرض مدينة بيت لحم لحصار إسرائيلي مشدد، عزل المدينة عن بقية الضفة الغربية، وخاصة عن مدينة القدس. ونتيجة لذلك فقدت مدينة بيت لحم اكتفاءها الذاتي، إذ كانت تعتمد بشكل كبير على السياحة وخاصة الدينية منها. ففي العام ٢٠٠٢ وحده فرض حظر التجول على المدينة لمدة ١٥٦ يوماً.

وتحاصر بيت لحم حالياً سبع مستوطنات إسرائيلية وأكثر من ١٠ كيلومتر من جدار الفصل العنصري (الذى من المتوقع أن يمتد مساره حول بيت لحم ليصل طوله إلى ٦٣ كيلومتراً)، إضافة إلى حوالي ٧٨ عائقاً (نقاط تفتيش، وكتل إسمنتية وترابية، وبوابات حديدية).

وقد أدت كل هذه الإجراءات إلى زيادة القيود على حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة في بيت لحم والقدس، خلافاً للمادة (١٢) من الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية الذي يضم حرية التنقل، وخلافاً كذلك للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، الذي ينص على ضمان إسرائيل لحرية الوصول للأماكن المقدسة التي أصبحت تحت سيطرتها بعد العام ١٩٦٧.

١١-١ أثر التغيرات الدولية والإقليمية المحطة

لا تتجاوز رؤية إسرائيل للتسوية الحصول على تنازلات من دول الجوار مقابل تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية.

لتسوية الصراع. إلا أن هذه المفاوضات كانت في الواقع استجابة لضغوط الولايات المتحدة ضمن رؤيتها التي تتجاوز مجرد الوصول لتسوية للصراع في الشرق الأوسط. وبالقدر نفسه فإن دولة الاحتلال لم تولد لديها القناعة بالوصول إلى حل سلمي لصراعها مع الفلسطينيين بشكل رئيسي. ولا تتجاوز رؤية إسرائيل للتسوية الحصول على تنازلات من دول الجوار مقابل تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية، رافضة السلام على قاعدة الاعتراف بحق الشعب المحتل بتقرير مصيره، وما يستتبع ذلك من تنازلات إسرائيلية، مستغلة حالة التفوق الموضوعي لديها.

جاءت عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في فترة شهدت تغيرات دراماتيكية على المستوى العالمي، بحيث يمكن القول أن عملية التسوية كانت محصلة لهذه التغيرات على صعيد المنطقة. وكان أهم هذه التغيرات انهيار الاتحاد السوفيتي وما أفرزه من تدشين نظام عالمي جديد أحادي القطبية، وحرب الخليج وتعمق أزمات النظام الرسمي العربي برمهة. دون الخوض بتفاصيل مسيرة التسوية منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، والمعنفات التي مرت بها، يمكن القول أن مفاوضات التسوية هي حصيلة تغيرات إقليمية جذرية دفعت بأطرافها للتفاوض لإيجاد صيغة

^٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها، آب ٢٠٠٣.

إطار (٨-١) : مقتطف من بنود مبادرة السلام العربية^١

- لن يكتب للسلام في الشرق الأوسط النجاح إن لم يكن عادلاً وشاملاً تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٢٨ و ٤٢٥ ولبدأ الأرض مقابل السلام، والتأكد على تلازم المسارين السوري واللبناني وارتباطهما عضوياً مع المسار الفلسطيني تحقيقاً للأهداف العربية في شموليّة الحل.
- كما يتطلّب مجلس الجامعة العربية من إسرائيل، الانسحاب الكامل من الأراضي العربيّة المحتلة بما في ذلك الجولان السوري حتى خط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧ ، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.
- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ . وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأرضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.
- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي: اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل، مع تحقيق الأمان لجميع دول المنطقة وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل، وضمان رفض كل أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية المضيفة.

لن يكتب للسلام في الشرق الأوسط النجاح إن لم يكن عادلاً وشاملاً تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٢٨ و ٤٢٥ ولبدأ الأرض مقابل السلام.

هذه الجهة فلسطينية أو غيرها-. وإذا كان فشل جهود التسوية جزءاً من المشهد العام لتآزم الحالة الفلسطينية، فإن اكمال المشهد يتعلق بأداء السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد فشلت هذه السلطة في تحقيق الحد الأدنى من وعودها ببناء كيانية فلسطينية تقوم على المؤسسة والتنمية وتحقيق الرفاه، وذلك تمهيداً لاستكمال سيادتها على الأرض وإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني القائم على دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

وضمن هذا الإطار العام، استطاعت إسرائيل إدارة ظهرها للاقتakiات الموقعة، واستمررت في ممارسة دورها كدولة محتلة حتى بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة في ضوء التعاطي الأميركي المنحاز مع عملية التسوية. فمشروع الاحتلال الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين يرتكز على الاحتفاظ بمعظم الأرض المحتلة مع التخلص من الأعباء الديمغرافية للفلسطينيين، وذلك بنقل سلطة الإشراف عليهم لجهة أخرى- لا يهم إن كانت

مشروع الاحتلال الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين يرتكز على الاحتفاظ بمعظم الأرض المحتلة مع التخلص من الأعباء الديمغرافية للفلسطينيين.

إطار (٩-١) : عزل القدس

تعتبر قضية القدس، واحدة من أهم القضايا وأكثرها تعقيداً عبر تاريخ النزاع العربي الإسرائيلي، ومن ثم في إطار التسويات والمقاييس الجارية. فقد عمّدت إسرائيل منذ احتلالها للقدس لعزل المدينة عن محيطها الفلسطيني، وطمس ملامح الوجود الفلسطيني فيها مادياً ومعنوياً، عبر الضغط على سكانها الفلسطينيين بشتى الوسائل، كمنعهم من البناء ومصادرة أراضيهم، وإغلاق مؤسساتهم في شرقي القدس -أبرز مثال على ذلك إغلاق بيت الشرق- وتطويق المدينة بحراً استيطاني وبحدار الفصل العنصري، ومصادرة هويات السكان المقدسين تحت ذرائع مختلفة. هذا فضلاً عن المحاولات الإسرائيلية لاتزانع اعتراف دولي بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل دون الأخذ بالاعتبار انتساب وصف الأرض المحتلة على شرقي القدس، والقرارات الدولية الخاصة بالقدس التي تؤكد ذلك. وفيما يلي بعض المعلومات والمؤشرات الإحصائية حول محافظة القدس :

- تبلغ مساحة محافظة القدس حوالي ٤٤٥ كيلومتراً مربعاً.
- يبلغ عدد السكان الفلسطينيين في محافظة القدس (وفقاً لتقديرات ٢٠٠٣) حوالي ٤٠٢٩٠٠ ألف فرد (يتوزعون كالتالي: ٢٥٤,٩٩ فرد في منطقة (أ)، و ١٤٨٠ فرد في منطقة (ب)). ويبلغ معدل النمو السكاني في المحافظة لنفس العام حوالي ٠,٣٦٪.
- تشير التقديرات إلى أن عدد المساكن الفلسطينية في محافظة القدس بلغت في منطقة (أ) حوالي ٢٩٧٢٠ (في عام ٢٠٠١، فيما بلغ عدد مساكن المستوطنين في المنطقة ذاتها ولنفس العام حوالي ٥٧٣٣٤ وحدة سكنية)، أما في منطقة (ب) فقد بلغ عدد المساكن الفلسطينية حوالي ٢٥٩٧٩ وحدة سكنية (تقديرات عام ١٩٩٧).
- بلغت معدلات الفقر في محافظة القدس (تقديرات ١٩٩٨) حوالي ١,٣٪، وهي تقل عن معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية والتي بلغت لنفس العام حوالي ٣,٢٪ (١٤,٥٪ في الضفة الغربية، و ٣٪ في قطاع غزة).
- بلغ معدل البطالة للأفراد (لفئة العمرية ١٥ فأكثر) لعام ٢٠٠٣ حوالي ٢٢,٣٪.

^١ بنود مبادرة السلام العربية التي أعلنت عنها في ختام القمة العربية الرابعة عشرة المقودة في بيروت بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٠٢.
يشير مصطلح محافظة القدس إلى منطقتين ضمن تعریفات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهما منطقة (أ) و، ومنطقة (ب). حيث تضم الأولى التجمعات الفلسطينية في القدس التي ضمتها إسرائيل عنوة بعد احتلالها للضفة الغربية كالمدينة القديمة وبيت حنينا والشيخ جراح راس العامود وجبل المكبر، فيما تضم الثانية باقي تجمعات المحافظة كالعزيزية وأبو ديس والرام وغيرها. لمزيد من التفاصيل، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم (٦)، رام الله ٢٠٠٤.

لقد عمقت المتغيرات الآنف ذكرها تراكم مظاهر الاحتقان لدى الشعب الفلسطيني. ولعل فشل محادثات كامب ديفيد قد أعطى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي المبررات للدخول في فصل مواجهة جديد. فمن الطرف الفلسطيني، الشعبي على الأقل، تولدت قناعة بعثية التفاوض مع الحكومة الإسرائيلية، والقناعة بأن إنجاز الاستقلال الوطني يقتضي إبداعاً في وسائل النضال وإدارة الصراع بشكل يتجاوز مجرد المفاوضات. ومن الطرف الإسرائيلي توصلت الحكومة الإسرائيلية لاستنتاج مفاده أن لا مجال للبتة لاستحصال تنازلات فلسطينية في القضايا المصيرية دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية. ومن هنا شكلت الانتفاضة منحنى جديداً لإعادة حسابات الأطراف المتصارعة، ووجدت الحكومة الإسرائيلية أن الطرف مواتٍ لتقويض أساس المشروع الوطني الفلسطيني، بشقيه التحرري وبناء الدولة. ويوضح هذا من خلال السياسات الإسرائيلية التي استهدفت قدرات الشعب الفلسطيني وإمكاناته، هذه السياسات التي عبرت عنها الإجراءات التدميرية المنهجية من هدم للبيوت والمنشآت وتجريف للأراضي وحصار وتطهير عرقي وتجميع. وقد هدف الاحتلال الإسرائيلي من هذه الإجراءات إلى تقليل خيارات الفلسطينيين إلى الحد الأدنى ليشكل ذلك بداية انهيارهم واستسلامهم.

هذا، وقد دفعت الضغوط السياسية الداخلية والخارجية السلطة الوطنية الفلسطينية باتجاه إحداث تغيرات على البنية الهيكلية للسلطة

التنفيذية، ومن هنا استحدث منصب رئيس الوزراء لأول مرة بتاريخ ١٧/٣/٢٠٠٣، وكاف السيد محمود عباس (أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك) بتشكيل الحكومة، والتي حظيت بشقة المجلس التشريعي الفلسطيني في نهاية شهر نيسان من العام ذاته.

ولعل الاستحقاقات المترتبة على انهيار النظام العراقي، وتسارع التحركات الدولية والإقليمية لإحداث اختراق ما يكسر جمود مسيرة التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، قد دفعت باتجاه تعاطي حكومة إسرائيل مع خطة خارطة الطريق. إلاًّ هذا التعاطي كان شكلياً وأدى إلى فشل قمة العقبة التي عقدت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بحضور الرئيس الأمريكي والعاهل الأردني. وبالتالي لم تحدث القمة دفعاً فعلياً لخطة خارطة الطريق، نظراً للتحفظات الإسرائيلية، وتكييل الفلسطينيين بمجموعة من الاشتراطات الأمنية، مما فتح الباب مجدداً أمام أعمال العنف والعنف المضاد. ويجدر القول هنا أن ذلك قد جاء في إطار رؤية أمريكية لإعادة ترتيب الشرق الأوسط، وفي ظل إمعان النظام العربي الرسمي في حالة التمزق واختلاف الرؤى والأولويات، خاصة فيما يتعلق بال موقف من التغيرات الجديدة في العراق، والمطالب الأمريكية بتوسيع حربها على الإرهاب، وتبني الإصلاحات الديمقراطية في الدول العربية، بما فيها مناهج التعليم.

أعطى فشل محادثات كامب ديفيد الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي المبررات للدخول في فصل مواجهة جديد.

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون عن خطة فك الارتباط خطوة في سياق رؤية إسرائيلية لتسوية مرحلية طويلة الأمد، جوهرها الأمن.

إطار (١٠-١): خطة خارطة الطريق

أعدت اللجنة الرابعة التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، في كانون الأول ٢٠٠٢، مبادرة تسوية تشكل أساساً لاستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين أطلق عليها اسم "خارطة الطريق". وتتضمن خارطة الطريق ثلاثة مراحل، تمتد المرحلة الأولى من تشرين الأول ٢٠٠٢ إلى أيار ٢٠٠٣، ويتربّ على كل من الطرفين عدد من الالتزامات فيها. وتحدد التزامات الفلسطينيين في المرحلة الأولى بما يلي: وقف السلطة الفلسطينية جميع أشكال المقاومة الفلسطينية، بما فيها وقف التحرير ضد إسرائيل، وعودة التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي، وتهيئة الأجواء انتخابياً ودستورياً لتعيين حكومة فلسطينية، وذلك باستحداث منصب رئيس وزراء يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة. تكون أولى مهامها تفدي الالتزامات الأمنية، وتحقيق فصل فعلي للسلطات، وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية تحت قيادة مركبة موحدة، وتنفيذ خطط الإصلاح التي وضعها فريق العمل الدولي. أما التزامات الإسرائيليين في المرحلة الأولى فتشتمل في الكتف عن المس بالمدinين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتجميد الاستيطان، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها منذ ٩/٢٨ ٢٠٠٠، وبالارتباط مع تقديم التعاون الأمني مع الفلسطينيين. أما المرحلة الثانية التي تنتهي مع كانون الأول ٢٠٠٣، فتشتمل عقد مؤتمر دولي للبدء بمقابلات بشأن إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة حتى نهاية العام ٢٠٠٣. وتشمل المرحلة الثالثة الأخيرة، التي تنتهي في العام ٢٠٠٥، عقد مؤتمر دولي بشأن الانفاق الدائم والنهائي يتعلق بالقدس والمستوطنات، وإنشاء علاقات طبيعية بين العرب وإسرائيل. لقد اعتبر الكثيرون أن خارطة الطريق قد انتهت بانتهاء التزام الطرف الرئيسي - الولايات المتحدة - بالسعى لتطبيقها. إلا أن الولايات المتحدة تعتبر أن الخطة ما زالت قابلة للتطبيق في حال انتهاء "أعمال العنف"، وتحمل الطرفين مسؤولية فشلها. بينما يحمل أطراف آخرون، كمثل الأمم المتحدة، إسرائيل مسؤولية قتل هذه الخطة.

الغربية (وهي التكتلات الاستيطانية الكبرى، والأراضي الواقعة غرب جدار الفصل العنصري). ويحمل ذلك في ثناياه التخلص من أكبر قدر من السكان الفلسطينيين - أو ما يسميه الإسرائيليون بالأعباء الديمografية - مع الاحتفاظ بأكبر قدر من الأرض المحتلة. هذا فضلاً عن أن الانسحاب الإسرائيلي من جانب واحد ولا يرتب أية التزامات على الحكومة الإسرائيلية، والتي ستستمر بالسيطرة على المعابر والحدود والمياه والأجواء، بل وغزو قطاع غزة متى شاءت. كذلك فإن من شأن خطوات أحادية الجانب كهذه، أن تفرض واقعاً جديداً على الأرض، يصعب معه الانتقال لقضايا الوضع النهائي، أو حتى تفريد الاتفاقيات المبرمة سابقاً مع الفلسطينيين.

ولم تستمر حكومة محمود عباس في عملها سوى ١٣٠ يوماً^٤، إلا أنها نجحت في إحداث بعض التغييرات الجزئية في بنية مؤسسات السلطة وأسلوب عملها، كان أبرزها: إنجاز بعض الإصلاحات المالية والإدارية، شملت ضم عوائد صندوق الاستثمار لموازنة السلطة العامة، وتحرير أسعار البترول والاسمونت وإنهاء احتكار بعض الشركات العامة لها، وتطبيق بعض بنود قانون الخدمة المدنية. أما الإنجاز الأهم فكان على الصعيد السياسي الأمني، إذ أن نجاح حكومة عباس في الوصول لهذينة، كان يعني تحقيق الاشتراطات الأمنية المنصوص عليها في خارطة الطريق، دون المساس بوحدة الصفة الفلسطينية أو التنازل عن حق المقاومة المشروعة للاحتلال.

١٣- البيئة المؤسساتية والإصلاح:

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية تعالت الأصوات المنادية بضرورة اعتماد معايير المؤسسة والشفافية في تشكيل مؤسسات السلطة وإدارتها.^٥ على أن تجربة السلطة الفلسطينية على مدار السنوات التي سبقت اندلاع الانتفاضة قد أثبتت أن الاتجاه العام لعمل السلطة الوطنية الفلسطينية لا يوؤس لقيام دولة المؤسسات، نظراً لاعتبارات أملتها حداثة هذه التجربة، ولانسحاب الكثير من إرث النمط المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية على تجربة السلطة. هذا فضلاً عن أن القيم المؤسسية تتناقض مع النمط الفردي السلطوي الذي يوجه دفة النظام السياسي الفلسطيني.

وسيتم في فصل لاحق تحليل هذا الأداء بشكل مفصل. ونكتفي هنا بالقول أن أداء مؤسسات السلطة بشكل عام، مع تباين أدائها وتباين مدى تجاوبيها مع مطالبات الإصلاح والفاعلية، ما زال بعيداً عن المتوقع منه من قبل الجمهور الفلسطيني وطبيعة الحاجات الفعلية والملحة للمجتمع.

١٢- خطة فك الارتباط:

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون عن خطة فك الارتباط لأول مرة في ١٨/١٢/٢٠٠٣، وتأتي هذه الخطة كخطوة في سياق رؤية إسرائيلية لتسوية مرحليّة طويلة الأمد، جوهرها الأمن، وتؤجل قضايا الحل النهائي لعدة سنوات. وتهدف هذه الخطة - كما صرّح شارون في ٢٢/٢/٢٠٠٤ - إلى توطيد الأمن، وذلك عبر الاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي بالانسحاب من قطاع غزة، وال吉利ولة دون ممارسة ضغوط إضافية على إسرائيل للتقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين، مما سيضمنبقاء أكبر عدد من المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية. إن القراءة المتأنية لخطة فك الارتباط، أو خطة الانسحاب من قطاع غزة من جانب واحد، وضمن الإطار العام للعقلية الاستيطانية الإسلامية للاحتلال الإسرائيلي، تؤشر على عدة مخاطر تتطوّر عليها هذه الخطة، أبرزها أنها محاولة لمقاييس الانسحاب من قطاع غزة بضم أجزاء كبيرة من الضفة

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية تعالت الأصوات المنادية بضرورة اعتماد معايير المؤسسة والشفافية في تشكيل مؤسسات السلطة وإدارتها.

^٤ حمل السيد محمود عباس، في خطاب استقالته أمام المجلس التشريعي، في ٩/٤/٢٠٠٣، مسؤولية إفشال مهام حكومته للولايات المتحدة التي تساوّقت مع خطط الحكومة الإسرائيلية. ولم تدفع باتجاه تنفيذ خارطة الطريق، وللحكومة الإسرائيلية التي استمرت في عدوانها على الشعب الفلسطيني، وأخيراً للقيادة الفلسطينية التي لم تقدم التسهيلات الالزمة لتنفيذ سياسات الحكومة، بل ووضعت العرّاقيل في طريقها.

^٥ على المستوى الفلسطيني صدر تقرير الرقابة العامة للعام ١٩٩٦، والذي نشر في العام ١٩٩٧، أما على المستوى الدولي، فقد شكل فريق عمل من خبراء دوليين ومحليين برعاية دولية، برئاسة رئيس وزراء فرنسا الأسبق ميشيل روکار، عرف باسم "فريق العمل المستقل لتمكين مؤسسات السلطة الفلسطينية".^٦ والذي أصدر في العام ١٩٩٩ تقريراً "تمكين مؤسسات السلطة الفلسطينية".^٧ أما المطالب الفلسطينية الداخلية للإصلاح، فقد ابتدأت من داخل حركة فتح، وتحديداً من أعضاء في مجلسها الثوري واللجنة المركزية، في شهر نيسان وأيار من العام ٢٠٠٢، إضافة إلى المجلس التشريعي الذي أصدر بتاريخ ١٥/٥/٢٠٠٢ إعلاناً لتطوير وإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، والذي شمل مختلف الجوانب الدستورية والقانونية والتنفيذية والقضائية والمالية.

وتحمّل الأسئلة التي يطرحها التقرير لاحقاً حول:

- مدى تمكن هذه المؤسسات، ومن أين تستمد تمكّنها وشرعيتها؟
- وهل بمقدورها أن تتمكن الجمهور الفلسطيني إذا لم تتمتع هي بالتمكّن؟

نقطة ضوء (٧): عمل دوّوب في مؤسسات حكومية

برغم التحديات الخارجية والداخلية، فقد كانت هناك، وما زالت، محاولات جادة للمأسسة وتطورات في عمل بعض الأجهزة، تمثل ذلك في عمل بعض الوزارات بشكل جدي ومثابر لتقديم الخدمات للجمهور الفلسطيني. وبرغم الانتقادات الموجهة لقصور أدائها على المستوى الكمي والنوعي، إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن هناك نشاطات مهمة في هذه الوزارات تسد فجوة في مجال الخدمات العامة كالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل. كما أن هناك تزايداً مطرداً لأهمية التخطيط الشمولي القائم على مكافحة الفقر والتنمية البشرية وبناء القدرات. فقد قامت العديد من الوزارات بوضع خطط قصيرة الأمد وأخرى متعددة الأمد في محاولة لربط أدائها الإغاثي بال حاجات التنمية للشعب الفلسطيني. كما أن الأداء المالي لمؤسسات السلطة تطور نحو الأفضل، حيث تقوم وزارة المالية بالتعاون مع الشركاء بوضع الموازنات وتحديد آليات الصرف والمساءلة المالية. كما تم البدء بتوحيد الأجهزة الأمنية.

نقطة ضوء (٨): مؤتمر الدستور

تطلب صياغة دستور فلسطيني عصري حشد كافة الجهود المجتمعية لمساهمة الفاعلة في وضع الأسس التي يقوم عليها هذا الدستور، بحيث يراعي هذا الدستور مقتضيات الخصوصية الفلسطينية والتي تتمثل في أمرتين. يقوم الأمر الأول على المواءمة بين متطلبات النهوض التنموي على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة، والتحرر الوطني السياسي كرؤية انتعاقية شاملة من جهة أخرى. أما الأمر الثاني فهو إحداث حالة من التوازن بين مصالح الفئات المتباينة داخل المجتمع الفلسطيني. ومن هنا كانت المبادرة لعقد مؤتمر حول الدستور الفلسطيني^١، من قبل جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٧-٢٨، لفتح آفاق أوسع أمام نقاش عقلاني ومسؤول يراعي الرؤى والأجندة المختلفة للدستور المقترن، ويوفّر المناخ الملائم لتفعيل الحوار الفلسطيني الداخلي، خاصة حول القضايا المصيرية كقضايا اللاجئين والحدود، ويساهم في صوغ منظور شمولي تكاملي في الجوانب المجتمعية والوطنية المتعددة.

ولضمان أوسع تمثيل للفئات الفلسطينية المتباينة، للتعبير عن مواقفها ورؤاها ومطالبيها في عملية صياغة الدستور. وقد تنوّعت خلفيات المشاركون في المؤتمر، لتشمل أكاديميين ومحترفين في مجالات كالإعلام والتربية والاقتصاد واللاجئين وممثلين عن القطاعات والأطر النقابية والمهنية والعمالية والشبابية، إضافة إلى ممثلي القوى السياسية والحزبية الرئيسية. ومن التوصيات العامة التي خرجت بها أعمال المؤتمر ومناقشاته:

- اعتبار المؤتمر وأوراق العمل المقدمة، والتوصيات الصادرة عنه، بمثابة نقطة انطلاق لتشكيل ائتلاف واسع يقود عملية الدعوة والتأثير من أجل صياغة دستور ديمقراطي عصري، ويقدم رؤية وطنية ديمقراطية تؤسس لاستكمال مهام التحرر الوطني وبناء الدولة.
- العمل على توفير الدعم المؤسسي، والشعبي الجماهيري، عبر آليات التوعية والتنقيف والتعبئة، لضمان انخراط قطاعات مجتمعية واسعة في عملية الإعداد للدستور، بما يهيئ للتعبير عن مطالب الفئات المتباينة، بصياغات عقلانية قابلة للتحقيق والدمج في الدستور المقترن.
- التأكيد على ضرورة وجود آليات (كالمحكمة الدستورية مثلاً) تضمن احترام الدستور وتطبيق أحكامه.

واستمراراً للنقاش حول الدستور عقدت ندوة حول الدستور الفلسطيني المقترن في بيروت في ٢٠٠٣/١٠/١٠.^{١١} وذلك بالتعاون بين جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية وهيئه تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية. وقد جاء عقد الندوة وتأكيداً على وحدة هوية الفلسطينيين ومصيرهم أينما كانوا، وللتأكيد على أن أي دستور فلسطيني مقترن يجب أن يضمن حقوق فلسطينيي الشتات تماماً كما يضمن تلك التي للفلسطينيين المقيمين على الأراضي الفلسطينية.

^{١٠} جامعة بيرزيت - برنامج دراسات التنمية، الدستور الفلسطيني ومتطلبات التنمية البشرية (أبحاث وأوراق عمل)، فريق التحرير: نادر سعيد وعبد الكريم البرغوثي وأيمن عبد المجيد، أيار ٢٠٠٤.

^{١١} جامعة بيرزيت - برنامج دراسات التنمية، حول الدستور الفلسطيني المقترن (وقائع ندوة)، فريق التحرير: نادر سعيد وعبد الكريم البرغوثي ووسيم أبو هاشم، بيروت ٢٠٠٣/١٠/١٠.

الفلسطينية، وخاصة في مجالات: الدستور، وسيادة القانون، واستقلالية القضاء، وال المجالات المالية، والأجهزة الأمنية، والسلطة التشريعية، والحكم المحلي، وقضايا الفساد.

ولقد وصلت الضغوط الدولية على السلطة الفلسطينية ذروتها بربط الإدارة الأمريكية لأي تقدم في العملية السلمية بإجراء إصلاحات شاملة على بنية السلطة الفلسطينية وأليات عملها^{١٢}، تصل حد إيجاد قيادة فلسطينية جديدة. وفي بداية تموز ٢٠٠٢ أسست اللجنة الرباعية الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد أكدت اللجنة في أيلول من العام ذاته أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية في السلطة الفلسطينية مكون أساسى ومكمل لعملية السلام المتضمنة في خطة خارطة الطريق بمراحلها الثلاث، هذه الخارطة التي قدمت للجانبين الفلسطيني والإسرائيلى في تشرين أول ٢٠٠٢.^{١٣}

نقطة ضوء (٩): التسجيل للانتخابات الفلسطينية

نجحت لجنة الانتخابات المركزية بتسجيل ٧٢٪ من الفلسطينيين للمشاركة في الانتخابات وذلك برغم كل المعوقات الخارجية والداخلية. وكانت مراكز تسجيل الناخبين الموزعة بين مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، والبالغ تعدادها ألف وسبعين مراكز، قد بدأت في استقبال المواطنين الفلسطينيين منذ صباح السبت ٤/٩/٢٠٠٤، واستمرت عملية تسجيل الناخبين حتى ٧/١٠/٢٠٠٤. وتعزز نزاهة عملية التسجيل الانتخابات والرقابة عليها فقد شكلت حوالي ٨٢ هيئة محلية وثلاث هيئات دولية تموي مراقبة عملية الانتخابات، تضم حوالي ٥٥٠٠ مراقب. كذلك شاركت في مراقبة عملية التسجيل أكثر من ثمانية أحزاب وتنظيمات سياسية فلسطينية.

إن انكشفية مؤسسات السلطة الفلسطينية (درجات متباينة)، وعجزها النسبي عن مواجهة التحديات التي أعقبت الانفلاحة، عزز لدى المواطنين والقوى السياسية والمجتمعية المختلفة توجهاتهم المطلبية بضرورة إصلاح مؤسسات السلطة. وترافق هذا مع تصاعد وتيرة الضغوط الدولية على السلطة الفلسطينية لتعيد بناء مؤسساتها على أساس جديدة تراعي إحداث تغييرات نوعية في مختلف مجالات عمل السلطة

إطار (١١-١): خطة المئة يوم

شكلت اللجنة الوزارية للإصلاح بقرار رئاسي، بتاريخ ١٢/٦/٢٠٠٢، والتي قامت بإعداد خطة إصلاح المؤسسات السلطة الفلسطينية، بالتعاون مع المانحين الدوليين، عرفت باسم "خطة المئة يوم"، وقد تضمنت الخطة التزامات السلطة تجاه عملية الإصلاح، ومؤشرات الإصلاح كما يراها المانحون، ومن أبرز ما تضمنته هذه الخطة:

١. ترسیخ مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون واستقلال القضاء، وذلك من خلال نشر القانون الأساسي، وتطبيق قانون السلطة القضائية، وإعادة تأهيل البنية التحتية القضائية، وتعزيز استقلالية الهيئة القضائية.
٢. إعادة هيكلة الوزارات والهيئات الفلسطينية الحكومية، وأن يصار، في هذا السياق، إلى مراجعة قانون الخدمة المدنية، وإعداد نظام تقاعد عصري.
٣. الإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية.
٤. إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتوحيد أجهزة الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني تحت سلطة وزارة الداخلية.
٥. توحيد الإيرادات المالية للسلطة، وتأسيس صندوق فلسطيني للاستثمار لإدارة كافة العمليات التجارية والاستثمارية للسلطة الفلسطينية، وتنظيم العلاقات المالية بين وزارة المالية والهيئات المحلية، وادخال تعديلات على عملية إعداد الموازنة العامة.

وصلت الضغوط الدولية على السلطة الفلسطينية ذروتها بربط الإدارة الأمريكية لأي تقدم في العملية السلمية بإجراء إصلاحات شاملة على بنية السلطة الفلسطينية وأليات عملها.

^{١٢} تصريح الرئيس بوش بتاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٢ حول النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

^{١٣} أحمد أبو دية، تقرير حول عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية: دوافع ومتطلبات الإصلاح وألياته ومنتجاته، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون الثاني ٤، ٢٠٠٤.

١٤- الحالة الأمنية الداخلية:

استمرت التهديدات على القانون، وتكررت البني العشائرية والقبيلية.

الفلسطينية، سواءً في القضايا السياسية أو المدنية، وتعززت حالات الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم، أو الممتلكات العامة. وقد تمت هذه التجاوزات والاعتداءات بسبب غياب بنية قانونية راسخة من شأنها تعزيز حقوق المواطن وحماية حرياته وحقوقه الفردية، بصرف النظر عن الحظوة أو الجاه أو النفوذ السياسي أو الاجتماعي. وقد جرت اعتداءات مختلفة على حقوق الإعلاميين والصحفيين، كاغتيال أحد الصحفيين الفلسطينيين واحتطاف بعض الصحفيين الأجانب والاعتداء على مقرات الوسائل الإعلامية المحلية أو غيرها، كما حدث في أكثر من مرة احتيادات بين الفعاليات الوطنية والسياسية، كما لم يتم احترام قرارات المحاكم المدنية وغيرها^{١٤}.

لقد انعكست حالة غياب الرؤية والاستراتيجية والقرار الموحد على الحالة القانونية والمجتمعية والتنموية، وذلك في سياق حالة الشرذمة والتعددية في إطار الهوية والكيان الوطني الداخلي الفلسطيني نفسه. وقد تمثلت هذه الحالة باستمرار التهديدات على القانون، وتكرار البنى العشائرية والقبيلية، وتعرض الوحدة الوطنية في العديد من المحطات إلى مخاطر الاحتلال - أو التصادم - وخاصة بين القوى السياسية الرئيسية في المجتمع الفلسطيني، هذا عدا عن المخاوف من التصادم بين التيارات المختلفة داخل السلطة الفلسطينية، وأجهزتها الأمنية، وحزبيها الرئيسي (حركة فتح).

كثيراً ما تم تجاوز قرارات المحكمة العليا

نقطة ضوء (١٠): لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية

قامت القوى السياسية بتشكيل إطار تسييري بينها، عرف منذ بداية الانتفاضة الحالية باسم لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية (هذا في قطاع غزة، ويقابلها في الضفة الغربية ما يعرف باسم لجنة التنسيق الفصائلي). وقد عملت اللجنة على ضبط إيقاع المقاومة ضد الاحتلال، إضافة لدورها في حل الخلافات الداخلية الناجمة عن اختلاف الرؤى ومنهجيات العمل لدى الفصائل السياسية وأذرعها المقاومة. وقد ضمت اللجنة ١٢ فصيلاً سياسياً، فضلاً عن بعض الشخصيات الوطنية. وقد استطاعت اللجنة الوصول في كثير من الأحيان لصيغ توافقية لحل الخلافات الداخلية الفلسطينية، إلا أن دورها يبقى مقيداً نظراً لعدم وجود برنامج وطني موحد يشكل إطاراً للتحرك الفلسطيني المشترك. وقد جاء تشكيل هذه اللجنة نتيجة الوعي بالحاجة للتمسك بثوابت وطنية فلسطينية متفقة عليها بالإجماع لمواجهة التهديدات التي يفرضها الاحتلال، وللتقليل من احتمالات الاحتقان الداخلي، والذي قد يتترجم إلى احتيادات أو صراعات بين القوى السياسية، أو بين هذه الأخيرة والسلطة الفلسطينية. وبذلك تغلب هذا الوعي على علاقات التقافس السياسي، والتباين في الأهداف السياسية والبرامج، وما يتبع ذلك من التباين وغياب الإجماع على آليات المقاومة بين مختلف القوى السياسية الفلسطينية.

إطار (١٢-١): غياب القانون بيئة خصبة للفساد: قضية الاسمنت نموذجاً

تمثل "قضية الاسمنت" بقيام شركات فلسطينية بتسرير كميات كبيرة من الاسمنت المصري إلى شركات إسرائيلية استخدمتها في بناء الجدار والاستيطان، وقد قدرت هذه الكميات بحوالي ٤٢٠ ألف طن (حسب تقديرات المجلس التشريعي). وقد شكلت هذه الفضيحة نقطة فارقة في موضوع الفساد، مما أعاد للأذهان ضرورة القيام بالتصدي للفساد كجزء أساسي لترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني وتحصيل عملية البناء في مواجهة التهديدات الاحتلالية، وأكد ذلك أن الفساد يشكل عقبة كأداء أمام التطور والتقدير والإصلاح وتحقيق الأهداف الوطنية.

^{١٤} الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، تقرير حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام ٢٠٠٢، ص ١٣١ - ١٧٩.

١٥-١ تراوح أداء السلطة التشريعية

والقوانين التي تمت المصادقة عليها وصدرت في الجريدة الرسمية هي: قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، وقانون تعديل بعض أحكام قانون الأحوال المدنية رقم (٢) لسنة (١٩٩٩) رقم (٦) لسنة ٢٠٠١، وقانون المصادر رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢، وقانون المياه رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢، والقانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣، والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، وقانون العاصمة القدس^{١٥}.

ويقدر عدد القوانين المشرعة في السنة الواحدة حوالي ٦-٥ قوانين بالمعدل، وبلغ عدد القوانين التي تمت المصادقة عليها حتى الآن ٤٨ قانوناً. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض القوانين المفصلية، التي تم تبنيها في السلطة التشريعية مثل قانون استقلال القضاء والقانون الأساسي، ترافقت مع ضغوطات المجتمع الدولي. كما جاء إلغاء محكمة أمن الدولة تم للأسباب ذاتها، الأمر الذي أثار حالة من النقاش والجدل حول أولوية وضرورة الاستجابة للمطالب الوطنية والمدنية أولاً، بدلاً من تنفيذ استحقاقات ناتجة عن ضغوطات خارجية.

ظلت السلطة التشريعية عرضة لانتقادات القوى السياسية والاجتماعية والجمهور العريض، نظراً لانهاء صلاحياتها القانونية بانتهاء فترتها، ولعدم فاعلية أدائها الرقابي والتشريعي. وقد أثار قانون تحسين الأحوال بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١١ حالة من الاستياء بين أوساط المواطنين، خاصة في ظل الصعوبات المعيشية التي يتعرض لها المواطنين، والتي أدت إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية بمعدلات قياسية. وينص هذا القانون على دفع مكافأة للوزراء وأعضاء المجلس التشريعي والمحافظين تقدر بـ ١٥ ألف دولار، إضافة لتحديد سلم الرواتب للوزراء والمحافظين وأعضاء المجلس التشريعي، وذلك بحجة تحسين الأحوال، في الوقت الذي ما زال قانون الخدمة المدنية متثراً، رغم أنه يخدم قطاعاً عريضاً من موظفي القطاع العام.

ولا يلغى هذا التقييم السلبي لأداء المجلس التشريعي بعض الخطوات الإيجابية التي قام بها المجلس، فقد شرعت بعض القوانين خلال الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٢ وتم نشرها في الجريدة الرسمية.

تمت تجاوزات واعتداءات بسبب غياب بنية قانونية راسخة من شأنها تعزيز حقوق المواطن وحماية حرياته وحقوقه الفردية.

نقطة ضوء (١١): نحب الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلا

كما يضحى الفلسطينيون دفعاً عن حريتهم وحقهم في الاستقلال، فإنهم يبذلون ما بوسعهم للمساهمة في الإبداع الحضاري الإنساني، بالرغم من كل الظروف الصعبة التي يعيشونها. ولعلّ تعبير الشاعر الفلسطيني العالمي محمود درويش: "نحب الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلاً" يعكس هذه العلاقة الجدلية بين التضحية في سبيل الحرية وعشق الحياة في سبيل الإبداع. وبالتالي ذكرهم، أمثلة شرقة الحالات إبداعية فلسطينية تجاوزت الإطار المحلي في إبداعها وبلغت العالمية: إدوارد سعيد كمفكرة وموسيقي تقرأ كتاباته في أنحاء العالم، سحر خليفه كروائية ترجمت روایاتها للغات مختلفة، أحمد جاد الله - المصور الصحفي الذي حاز على جائزة أفضل صورة على مستوى العالم للعام ٢٠٠٣، بدر الزماعرة - الشاب الحاصل على جائزة الأمم المتحدة التقديرية لدوره في مكافحة الفقر من خلال تربية وتفعيل دور الشباب الفلسطينيين كممثل عن العالم العربي، ريم الخطيب كأصغر طفلة في العالم تناول شهادة اليونسكو الدولية لقيادة الكمبيوتر.

التمكين فعل إبداعي يحافظ على وجود الإنسان والمجتمع الفلسطيني، ويطلق الطاقات الكامنة في الإنسان ويسقلها للانتعاق.

^{١٥} كذلك فإن هناك العديد من القوانين تتنتظر مصادقة الرئيس عليها بعد مصادقة المجلس التشريعي بالقراءة الثالثة، وأهمها، قانون الطفل الفلسطيني، قانون الكسب غير المشروع، تعديل قانون سلطة النقد، كما تمت قراءة بعض القوانين المهمة بالقراءة الثانية، أهمها، صندوق تعويضات لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي، كما تم إقرار بعض مشاريع القوانين بالقراءة الأولى، أهمها: الأسرى والمحربين، ديوان الرقابة الإدارية والمالية، كما تم قبول بعض القوانين للنقاش العام، أهمها: الكهرباء العام، كاتب العدل، المحكمة الدستورية العليا، صندوق الرعاية الاجتماعية، ضريبة الدخل، التأمين، الغرف التجارية والصناعية والزراعية. كما تمت إحالة بعض القوانين إلى اللجان المختصة بإبداء الرأي ذكر أهمها: الانتخابات، رعاية الشباب، الأراضي، النقابات العمالية.
(أنظر/ي: إصدارات المجلس التشريعي، بعنوان "مشاريع القوانين في المجلس التشريعي ٢٠٠٤/٦/١").

نقاط ضوء (١٥-١٢): نماذج من الجهود الثقافية المبادرة في فلسطين

شرعت بعض القوانيين خلال الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٢ وتم نشرها في الجريدة الرسمية.

- نقطة ضوء (١٢): مركز خليل السكاكيني: يقوم المركز باستضافة العشرات من المعارض الفنية والعروض الموسيقية الراقية من فلسطين وبباقي أنحاء العالم.
- نقطة ضوء (١٣): لقاء الأربعاء: هناك لقاء أسبوعي للثقافة والتنمية في غزة تنظمه مؤسسة كنعان وأخر لمناقشة المستجدات السياسية والاستراتيجية تنظمه مؤسسة دار الكرامة. تتبع أهمية هذين المنتديين إلى تواصلهم مع القضايا الحيوية والمستجدة على الساحة الفلسطيني في عالم السياسة والتنمية والثقافة.
- نقطة ضوء (١٤): قصر الثقافة: إبداع فلسطيني - دولي آخر، حيث تضافت جهود محلية مع دعم من الحكومة اليابانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشييد وتفعيل أكبر صرح ثقافي للمسرح والفنون.
- نقطة ضوء (١٥): مؤسسة عبد المحسن القبطان: قامت بتنظيم العديد من المسابقات الثقافية والفنية لتشجيع جيل جديد من المبدعين الفلسطينيين.

١٦-١ خاتمة الفصل

في ضوء ما سبق، فإن البيئة المحددة للتنمية والاستقلال في فلسطين، تمثل حالة من التجاذبات بين قوى متعددة الرؤى والأهداف والوسائل، تتحرك بين حدي التناقض والتعايش، في مزيج معقد من المواجهة والانكشافية، ومن التحرر والبناء. ومعها يصبح التمكين المنشود فلسطينياً، دينامية يقاء تتجاوز أن يكون التمكين مجرد مدخل للتنمية، بل هو -أي التمكين- في مثل حالتنا فعل إبداعي يحافظ على وجود الإنسان والمجتمع الفلسطيني، ويطلق الطاقات الكامنة في الإنسان ويصلّلها للانعتاق من كل ما يحرّمها من حريتها وحقها في الفعل والتغيير والمبادرة.

الفصل الثاني

مؤشرات التنمية البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة

يتناول هذا الجزء من التقرير مؤشرات التنمية البشرية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المعطيات الكمية ذات الدلالات الإيجابية قد لا تعكس بالضرورة الواقع كما هو. قد تشير هذه المعطيات أحياناً إلى نمو وتقديم في بعض تفاصيل مؤشرات التنمية البشرية دون أن تحمل معها بالضرورة البعد النوعي لهذه المؤشرات، والذي - أي البعد النوعي - نادراً ما تشير إليه الدراسات والبيانات المتوفرة. أما الأهم من ذلك، فهو أن المؤشرات المستخدمة والمتبناة دولياً ومحلياً في مجال التنمية لا يمكنها، لوحدها، أن تعكس بشكل حقيقي ما يتعرض له المجتمع الفلسطيني من ظروف خاصة تتسم بتدمير منهج إمكانيات تحقيق تنمية بشرية مستدامة على المستوى الجماعي وعلى المدى البعيد.

مقدمة: فلسطين ودليل التنمية البشرية: نظرة نقدية

**يهمش السعي لتبني
معايير كمية لقياس
التنمية البشرية" قيم
الحرية والمساواة والعدالة.**

**يقدم التقرير الحالي
 بدائل للقياس ومؤشرات
 إضافية توضح الصورة
 بشكل أكثر شمولية.**

استمرار الاحتلال والاستيطان ومصادرة الأراضي، وتدمير منهج ومتعمد لمؤسسات السلطة الوطنية، وألاف من القتلى وعشرات الآلاف من الجرحى وعدة آلاف من الأسرى، ومئات البيوت المهدمة، واقتصاد وطني شبه مشلول وتتابع، وتقسيم الأرضي الفلسطيني لقطع صغيرة معزولة، وحواجز وإجراءات إغلاق، وبناء جدار للعزل بين المناطق. وقد ترتب على هذا تضاعف نسبة الأسر الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر وتضاعف نسب البطالة بين العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. رغم هذا فإن دليل التنمية البشرية ارتفع من ٧٠ إلى ٧٣١، ما بين العامين ١٩٩٧ و ٢٠٠١. يعني الفرق في هذا المؤشر حدوث تحسن على واقع التنمية البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا أمر لا ينسجم مع مجريات الأمور على أرض الواقع. ويعود السبب في هذا التباين بين الواقع والدليل إلى المنطلقات الفكرية التي اعتمدت في تحديد دليل التنمية البشرية. وهي منطلقات وضعية تشق بما يمكن قياسه كميًا وتغيب البعد السياسي، إذ أنها لا تأخذ بعين الاعتبار علاقات القوى (الداخلية والإقليمية والدولية) وما يتربّط عليها من استغلال وقيود على حرية الاختيار، ومن إعادة إنتاج علاقات اللامساواة على الصعد المختلفة. وتعامل هذه المنطلقات مع المجتمعات باعتبارها كيانات عضوية مستقلة تماماً عن بعضها البعض، ومعزولة عن تداعيات وتأثيرات النظام الدولي أو الإقليمي الذي تقيم فيه، وما يفرضه هذا من اختلال في موازين القوى العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية بين المجتمعات المختلفة. كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الفروقات داخل المجتمع نفسه، أو لا تعتبرها بشكل كاف. يقدم التقرير الحالي بدائل للقياس ومؤشرات إضافية توضح الصورة بشكل أكثر شمولية.

يتضمن تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣، والذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تصنيفًا لبلدان العالم وفق دليل معتمد للتنمية البشرية، يتضمن متوسط العمر عند الولادة، ونسبة الأممية لدى البالغين (١٥ عاماً فما فوق)، ومجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعلمي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد (مقدراً بمعدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي). يصنف التقرير الأراضي الفلسطينية المحتلة من ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، وتأتي في مرتبة تركيا وتقوق على الصين وإيران والجزائر وجنوب أفريقيا وسوريا والمغرب والهند ومصر، واحتلت الموقع ٩٨ بين ١٧٥ بلداً ورد تصنيفها في التقرير. إن السعي لتبني معايير كمية لقياس "التنمية البشرية" - والتي تعرّفها أدبيات برنامج التنمية البشرية على أنها توسيعاً لخيارات البشر - بهمث قيم الحرية والمساواة والعدالة. فمن الصعب فهم توسيع خيارات الناس دون ترجمتها إلى توسيع لحيز الحرية الفردية والجماعية، وإلى المساواة بين الأفراد وبين الشعوب، وإلى تطبيق القدر الأعلى من العدالة الاجتماعية. كما أن هذا الإجراء يختزل التنمية البشرية إلى مؤشرات لا تعكس ما يجري على أرض الواقع من سلب للحرية ولفرص التنمية ومن حجز للعدالة الاجتماعية، وهو يغض النظر عن عمليات استلاب التنمية بمعناها الإنساني التحرري. ولذا توضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، في دليل التنمية البشرية، على قدم المساواة مع بلدان مثل تركيا والصين، وتصنف في مرتبة أعلى من بلدان عريقة نالت استقلالها منذ عقود طويلة وتمتلك إمكانات وموارد كبيرة.

إن الواقع الملموس في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة. يتمس بما يلي:

القسم الأول: مؤشرات تعكس الخصوصية الفلسطينية:

مدخل

والمؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات الإنسانية، والمؤشرات الديمografية، ومؤشرات الوضع التعليمي، ومؤشرات الحالة الصحية، والمؤشرات الاقتصادية، ومؤشرات النوع الاجتماعي.

لا بد لأي تحليل متعمق لوضع التنمية البشرية في فلسطين أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعات المؤشرات التالية: المؤشرات الجماعية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، والمؤشرات الاجتماعية،

الانعكاس من الاحتلال هو المؤشر الأفضل لحالة التنمية الفلسطينية.

١-٢ المؤشرات الجماعية المرتبطة بالقضية الفلسطينية والحقوق الجماعية للفلسطينيين أينما كانوا، ومن بين هذه المؤشرات:

الدعم الدولي - الرسمي وغير الرسمي. وقد تأثرت تلك القدرة بالأحداث الدولية التي أدت إلى أحاديث القطبية وتتسارع وتيرة "الحرب على الإرهاب" وتداعيات ذلك على حركات التحرر الوطنية. لقد تركت هذه التداعيات معظم دول وشعوب الأرض في حيرة بالنسبة للكثير من المفاهيم التي آمنت بها كشرعية مقاومة للاحتلال وأهمية قيم الحرية والاستقلال. ومع ذلك، فإن حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني قد أصبحت نشطة وأكثر قدرة على المواجهة، وخاصةً على الأرض. فقد قام المتطلعون الدوليون بالعديد من الأنشطة كالتظاهر ضد السياسات الإسرائيلية، وخاصةً تلك المتعلقة بالإغلاق والحواجز وجدار الفصل العنصري، وكان لهم دور متميز في حماية مقر الرئيس ياسر عرفات أثناء حصاره. كما نظمو العديد من الحملات التضامنية مع الشعب الفلسطيني في دولهم إلى جانب فعالياتهم في فلسطين.

● مدى تطبيق مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها فيما يتعلق بفلسطين، ومن بينها: القراران ٢٤٢ و٢٣٨، والقرارات المتعلقة بالحق في التنمية الذي يقتضي سيطرة الشعوب على مقدراتها وتعزيز قدرتها على تحقيق التنمية التي تجلب لها المنفعة، وتطبيق مبدأ الحق في تقرير المصير، وكذلك تطبيق القرارات المتعلقة بحقوق اللاجئين.

● قدرة المجتمع الفلسطيني على حكم نفسه بنفسه، ويتم التأثير على ذلك من خلال انتهاء حالة الاحتلال وسيطرته العسكرية والسياسية على مصير السكان والأرض والمصادر الطبيعية.

● قياس تأثير استمرار الاحتلال على كافة القرارات الاستراتيجية والعملية اليومية للفلسطينيين، مؤسسات وأفراد. وبالتالي فإن الانعكاس من الاحتلال هو المؤشر الأفضل لحالة التنمية الفلسطينية.

● مدى قدرة المجتمع الفلسطيني على كسب

كان للعنف المتواصل وضعف الأجهزة الأمنية دور في تراجع بعض المؤشرات المجتمعية.

في تراجع بعض المؤشرات المجتمعية ارتباطاً بالبني الاجتماعية، ومن هذه المؤشرات:

● تعززت شبكات الحماية العائلية خلال السنوات الأربع الأخيرة، وزاد دور الآليات العشارية في تقديم المساعدات والدعم للأسر المحتججة وفي التخفيف من وطأة الخلافات بين الأفراد ومشكلات الجريمة. إن مثل هذا الدور

من الطبيعي أن تتأثر المؤشرات الاجتماعية بالبيئة السياسية والتغيرات الحاصلة على الاقتصاد الفلسطيني، حيث تتزايد معدلات البطالة والفقر والاعتمادية على المساعدات الداخلية والخارجية. وقد كان للعنف المتواصل وضعف الأجهزة الأمنية وعدم قدرتها على القيام بعملها كما يجب، وللتباين الحاصل بين المجتمع ومؤسساته، التنفيذية والتشريعية والقضائية، كان لكل هذا دور

زاد دور الآليات العشارية في تقديم المساعدات والدعم للأسر المحتاجة وفي التخفيف من وطأة الخلافات بين الأفراد ومشكلات الجريمة.

عن حالة متعمقة من اللامعيارية المتمثلة في التراجع السياسي والاقتصادي وغياب الأطر المرجعية الجامحة. وبالرغم من أن البيانات تشير إلى تزايد في حجم الجريمة العنفية، إلا أن هذا الحجم هو أقل بكثير مما يتوقعه علماء الاجتماع والنفس مقارنة مع مجتمعات أخرى مرت بضغوط مشابهة. لقد ساهمت التجربة المدنية المتقدمة للمجتمع الفلسطيني والتمكّن الداخلي في تثبيت المجتمع الفلسطيني بقيمته الأساسية المتمثلة في إبقاء التركيز على القضية الجوهرية: إنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال. وتتمثل هذه التجربة المدنية في القدرة على ضبط النفس، ومهارة تنظيم العلاقات، والتضافر العائلي

ينظر إليه عموماً بإيجابية، إلا أنه يعد تراجعاً في دور مؤسسات السلطة المركزية ومؤشرًا على ضعفها، إذ أنه يساهم في إضعاف مفاهيم وأدبيات عمل المجتمع المدني الذي تعزز في فلسطين عبر العقود السابقة، ويقوض أسس المجتمع الدولي المنتظر. وقد اتضحت خلال السنوات الأخيرة قدرة المجتمع الفلسطيني على إيجاد الحلول الفردية والجماعية، إذ استطاع هذا المجتمع أن يحمي نفسه من الانزلاق في هاوية العنف الداخلي والجريمة والفوضى. وتم ذلك بالرغم من غياب آليات حقيقة لتنظيم العلاقات المجتمعية (المنسجمة والخلافية) ولحل المشكلات، وبالرغم من الضغوط الهائلة الناجمة

نقاط ضوء (١٦-١٩): آليات التكيف في المجتمع الفلسطيني

إن أحد أهم مداخل التمكين فلسطينياً، هو استهلاص القدرات الذاتية المحلية للمجتمع الفلسطيني، بالشكل الذي يعزز صموده على أرضه. ولعلّ الاكتفاء الذاتي أحد أهم مظاهر الحالة التمكينية الفلسطينية التي تعكس حالة الإبداعية الفلسطينية في التكيف مع الظروف والمستجدات والتعامل معها بنجاعة، وبالتالي ذكرها، حالات تنموية تكيفية استخدمها المجتمع الفلسطيني في السنوات الماضية:

تضحت خلال السنوات الأخيرة قدرة المجتمع الفلسطيني على إيجاد الحلول الفردية والجماعية.

● نقطة ضوء (١٦): الاكتفاء الذاتي بالزراعة العضوية: تتلخص فكرة هذه المبادرة الفردية بالاستثمار في مجال استصلاح الأراضي، وزراعتها دون أي معالجات كيمائية، واعتماداً على المصادر المحلية. وقد بدأت هذه المبادرة الفردية عندما عاد أصحابها من المهجر، ليقرر العيش والاستثمار في أرض الوطن. وقد استطاع المشروع أن يتوسّع خلال خمس سنوات ليشمل تربية الأبقار والفنم والطيور، ما غطى احتياجات العائلة ومصاريفها، وبدأ بالتسويق على نطاق المجتمع المحلي.

● نقطة ضوء (١٧): مشروع المزرعة النموذجية للأرانب في قرية الشوكة: تكمّن أهمية هذه المبادرة التنموية، والتي قدمتها جمعية تمكّن المرأة الريفية، بأنّها تقدم نموذجاً على العمل مع الفئات الأكثر تهميضاً في المجتمع، وهن النساء الريفيات الفقيرات، ومن أهم ما قامت به الجمعية هو النظر للإمكانيات المتاحة، واحتياجات هؤلاء النساء عند القيام بالمشروع الذي تم بمشاركة النساء في جميع مراحل المشروع، ابتداءً بالتأسيس وحتى مرحلة التسويق. وقد أنشأت المزرعة النموذجية، في أواخر ٢٠٠٣، بموارد محدودة (لا تزيد عن ٧٠٠٠ دولار)، وتحتوي المزرعة حالياً على ٩٢ أرنب منتج، ويُخضع المشروع كل لإشراف فني وطبي للحفاظ على الموجودات وزيادة الكفاءة الإنتاجية (ومن المتوقع أن يسترد رأس المال المشروع خلال سنتين).

تناقص التأييد للاتجاهات العلمانية والديمقراطية اليسارية.

● نقطة ضوء (١٨): اتحاد لجان الإغاثة الزراعية (برنامج التوفير والتسليف): تعتمد مبادرة برنامج التوفير والتسليف على عضوية النساء الريفيات الراغبات بتوفير مبالغ بسيطة، ومن ثم تسليفيها بشكل دوري بين العضوات، لإتاحة الفرصة أمامهن للوصول لمصادر مالية تمكّنهن من المشاركة في العملية التنموية، وقد بلغ عدد النساء المنتسبات حوالي ١٢ جمعية للتوفير والتسليف حوالي ٥٠٦٥ منتسية، وستستخدم هذه المبالغ لتمويلية احتياجات إنتاجية أو احتياجات تعليمية للنساء.

● نقطة ضوء (١٩): اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي / مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة (برنامج خلق فرص عمل): يهدف المشروع لتشكيل تجمع نسوي لتدريب السيدات اللواتي يعانين أوضاع معيشية صعبة في مجال الأعمال اليدوية التراثية، ثم يقوم البرنامج بشراء منتجات المتدربات وتسويقهما.

التحرير الفلسطينية وفضائلها المختلفة، ببني منهج ثوري يقوم على أهمية الفصل بين الدين والدولة، وعدم شرعية إقحام الدين واستخدامه في الحصول على مكاسب سياسية وتجارية. وقد كانت هناك قناعة رسمية راسخة بأهمية القضايا الاجتماعية والتعايش بين الأديان والشعوب. وفي المقابل، فإنه كان من الملاحظ، وخصوصاً في السنوات الأربع الأخيرة، تزايد شعبية التوجهات الدينية المحافظة، وخصوصاً في قطاع غزة، وانحسار نفوذ الاتجاهات العلمانية والديمقراطية. وقد زادت درجة المحافظة في المجتمع الفلسطيني، والعالم العربي والغربي بشكل عام، حيث أصبحت الأجندة الدينية في مقدمة الأجندة التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند أخذ القرار والتخطيط للمستقبل. ومن المتوقع أن يساهم هذا الامتداد الديني في إضافة تحديات جديدة لأية سلطة سياسية، سواء عند صندوق الاقتراع أو على مستوى التفозд العسكري والمالي والمؤسسي الذي حققه هذه الاتجاهات خلال السنوات السابقة. ومن المتوقع، أيضاً، أن يترك هذا الامتداد أثراً على ما تم تحقيقه من إنجازات في مجالات عديدة وخصوصاً ارتباطها بقضايا الممارسات الديمقراطية والحرفيات الجماعية والشخصية والثقافة السائدة، وحقوق النساء، والعلاقات الخارجية. وفي الوقت نفسه نجد أن التراجع في شعبية حركة فتح، أكبر فضائل منظمة التحرير، مستمر. كما أن الاتجاهات الديمقراطية غير موحدة، ولا يمكنها تحقيق الكثير كمعارضة إيجابية بدون وجودها في المجالس التشريعية والمحليّة بشكل موحد.

● ساهمت برامج التمكين الموجهة للمجموعات التي تحتاج للدعم في تطوير أوضاع النساء والشباب والأطفال والمعاقين. وكان من الملاحظ أن هذه المجموعات قد أصبحت أكثر قدرة على توكيد ذاتها، إذ تركز غالبية البرامج الموجهة إليها على التوعية والتدريب وبناء القدرات المؤسسية. وتعتبر هذه الجوانب عناصر مهمة في التمكين، إلا أنه لا يمكن تحقيق التمكين بمعناه

والعلاقاني والمجتمعي، وما تقدمه مؤسسات حكومية من خدمات أساسية، والدعم المحلي للقراء وبرامج التخفيف من الفقر، والدعم الخارجي.

**لا يمكن تحقيق التمكين
بمعناه الحقيقي، بدون
إحداث تغيرات جوهرية
على البنى الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية.**

● تعددية الفضاء السياسي الفلسطيني، وتناقص التأييد للاتجاهات العلمانية والديمقراطية اليسارية: لقد تميز التاريخ المعاصر للثورة الفلسطينية، متمثلة بمنظمة

إطار (١-٢) : إشكاليات قانونية وتشريعية

بالرغم من الجهود التشريعية التي بذلت للارتقاء بالرزمة التشريعية الفلسطينية، إلا أن ثمة إشكاليات ما زالت تعرّضها سوءاً على صعيد الثغرات والتناقضات في النصوص، أو على صعيد العمل بها وتطبيقاتها، وذلك لعدم تبني دستور فلسطيني، وتعدد المرجعيات القانونية المعول بها في فلسطين، إضافة لضعف السلطة القضائية وسيادة القانون. وبالتالي ذكرها أمثلة على بعض الإشكاليات القانونية في بعض القوانين الفلسطينية:

قانون حقوق المعوقين رقم ٤ لسنة ١٩٩٩؛ نصت المادة (٤٠/ج) من هذا القانون على "أن يتم إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من المعوقين لا يقل عن ٥٪ من عدد العاملين بها، وبما يتاسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات، مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم" وهو ما ينسجم مع نص المادة (٢٤) من قانون الخدمة المدنية رقم ٤ لسنة ١٩٩٨، والتي ورد فيها: "يجوز تعيين الكفيف في عينيه أو فقد البصر في إحدى عينيه، أو ذوي الإعاقات الجسمية، إذا لم تكن أي من تلك الإعاقات تمنعه من القيام بأعمال الوظيفة التي سيُعين فيها بشهادة المرجع الطبي المختص، على أن تتوافق فيه الشروط الأخرى للياقة الصحية". غير أن الإجراء المتبّع على الأرض يقوم على طلب ديوان الموظفين العام بإجراء فحص طبي للموظفين يعتمد معايير مشددة مما يعيق تطبيق القانونين الآتف ذكرهما، ما يحرم عدداً من المعاقين من تولي الوظائف العامة^١.

قانون العقوبات الفلسطيني: من الإشكاليات التي تثار حول هذا القانون، المعالجة التقليدية له والتي تتعارض أحياناً مع معايير حقوق الإنسان لقضايا حقوق المرأة والأطفال والعنف الأسري والاعتداءات الجنسية. ومن أمثلة ذلك عدم إفراد حماية خاصة للأطفال، وعدم فرض تشديد على الجرائم الواقعة عليهم، كذلك الأمر بالنسبة للمسنين والنساء والمعاقين، علماً بأن من المفترض أن تأتي التشريعات مشددة عندما يتعلق الأمر بالفئات الأكثر عرضة للاعتداءات. ومن الأمثلة الدالة -على سبيل المثال لا الحصر- المادة ٢٠٨ التي تحدد عمر زواج الإناث ب ١٥ عام علماً بأن هذه الفتاة العمريّة تدرج في ميثاق حقوق الأطفال ضمن الأطفال. كذلك خلو القانون من مواد خاصة بالعنف الأسري، وجعله جزءاً من جرائم الاعتداء على الأشخاص.

قانون الأحوال الشخصية: على الرغم من قلة المواد الخاصة بالمرأة في قانون الأحوال الشخصية، إلا أن هذا القانون يقي متسلكاً بنظرية تمييزية ضد المرأة لا ترتكز على أساس المساواة، كما هو الشأن في تعريف مواد هذا القانون لرب الأسرة والت bliغ عن الولادات والوفيات والولاية، وتعدد الزوجات والطلاق التعسفي.

^١ بهاء الدين السعدي، تعيين المعاقين في الوظائف العامة، الفصلية، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، العدد ١٦، أيلول ٢٠٠٣، ص ١٦.

**ساهمت برامج التمكين
الموجهة للمجموعات التي
تحتاج للدعم في تطوير
أوضاع النساء والشباب
والأطفال والمعاقين.**

- من المتوقع أن تتضخم، على المدى البعيد، الآثار السلبية لهذا الوضع على مؤشرات التنمية البشرية المرتبطة بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، حيث لا يتضخم التأثير على هذه المؤشرات مباشرة، بل يحتاج وقتاً طويلاً ليأخذ مجراه. وبالتالي فإنه من المتوقع أن تنخفض معدلات متوسط الحياة، والالتحاق في التعليم، ومعدلات الأمية، وذلك ارتباطاً باستمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والمصادر المحدودة المترافقة مع الزيادة في نهب المصادر الفلسطينية كالأرض والمياه، والتزايد غير المتوازن في عدد السكان.

٣-٢ المؤشرات الاقتصادية:

**من المتوقع أن تنخفض
معدلات متوسط الحياة
والالتحاق في التعليم،
ومعدلات الأمية، وذلك
ارتباطاً باستمرار تدهور
أوضاع الاقتصاد.**

**تعزز ظاهرة الإفقار
الجماعي حيث سُلبت قدرة
المجتمع الفلسطيني على
التأسيس لاقتصاد مستقل.**

- تحدّد خصوصية الوضع الاقتصادي الفلسطيني بمدى تبعيّه للاقتصاد الإسرائيلي وطبيعة السياسات العسكرية للحكومة الإسرائيلية في المنطقة، إضافة إلى اعتماده بشكل رئيس على المساعدات الخارجية. إن انكشاف الاقتصاد الفلسطيني للعوامل الخارجية وتبعيّته لها أدى إلى ظاهرتين متناظرتين خلال عقود خلت، هما: الإغناء الفردي والإفقار الجماعي. وتمثل ظاهرة الإغناء الفردي في تحسن الظروف المعيشية للأسر الفلسطينية كل على حده، مما أظهر مستويات معيشية فوق المتوسطة بالمقاييس العالمي المؤشر عليه من خلال الدخل الفردي. ومن ناحية أخرى، تعزز ظاهرة الإفقار الجماعي حيث سلب المجتمع الفلسطيني من القدرة على التأسيس لاقتصاد مستقل وتم تدمير إمكانات تطوير اقتصاد وطني يستمد عوامل دفعه من قدرات ذاتية. وقد نجم هذا السلب عن إتباع الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي لصالح الأخير، ونتيجة للسيطرة الخارجية على المصادر بما فيها الأرض والمياه والتحكم بالمعابر وتفسيخ أواصر القدرة على التحرّك حتى داخل كل من الضفة والقطاع. أما خلال السنوات الأربع الأخيرة فقد انتهت سلطات الاحتلال سياسة أدت إلى كل من الإفقار الفردي والإفقار الجماعي في الوقت ذاته.

ال حقيقي، بدون إحداث تغييرات جوهرية على البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدد قدرة هذه المجموعات على الاستفادة من مثل هذه البرامج. ويطلب ذلك إزالة الموققات الممثلة في هذه البنى وتمثيلاتها (في القانون والخطاب الثنائي- الدين والمناهج أحياناً) من أجل توفير فرصة حقيقة لتطوير أوضاع هذه المجموعات بما يضمن دمجها في صلب العملية التنموية وصنع القرار. كما يتطلب التمكين المشاركة الفعلية والفعالة في صنع القرار داخل الأسرة وخارجها. وفي الوقت نفسه، فإن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص يعتبر ضروريًا لخلق وتهيئة بيئه مناسبة تمكّن المجموعات والمناطق المهمشة من المشاركة الفعلية. كما يتطلب التمكين تغييرات جوهرية في طبيعة الإطار الثنائي، لأن هذا الإطار يساهم، أحياناً، في تكريس أنماط العزل الاجتماعي والتهميش السياسي لمجموعات معينة بينما يكرس سلطة مجموعات أخرى.

- أدت الأزمة الناتجة عن الوضع الذي يتعرّض له الفلسطينيون وما ينجم عنه من ضغطٍ نفسي متواصل إلى تكريس مجموعة من المشكلات التي تحتاج المتابعة والحل. ويتمثل هذا الوضع في العنف المسيطر على حياة الفلسطينيين بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية المتمثلة بالبطالة والفقير، وضعف أداء المؤسسات، وغياب الشعور بالأمان نتيجة الوضع الأمني على الحواجز والطرق. ومن بين هذه المشكلات التي جرى تكريسهَا: التزايد السكاني غير المنضبط ضمن آية سياسة وطنية، وارتفاع معدلات التسرب بين الفتيات في المرحلة الثانوية، وارتفاع معدلات الفتlan الأمني والجريمة، وتراجع الوضع البيئي، واستمرار إغراق السوق الفلسطيني بالبضائع الفاسدة، واستمرار احتكار بعض الخدمات والسلع كالوقود والاتصالات، والبناء غير المنظم وتدهور أوضاع المدن من الناحية التنظيمية والبيئية وتزايد التلوث البيئي والضجيج والاكتظاظ.

القسم الوارد حول اللاجئين مقتبس من: أنور حمام، المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دور وكالة الغوث في تمكين اللاجئين، ورقة خلفية أعدت لأغراض تقرير التنمية البشرية في فلسطين ٢٠٠٤.

٤-٢ المؤشرات الإنسانية:

وتبلغ هذه النسبة ٣١٪ في مخيمات الضفة الغربية. وتبلغ مساحة المسكن المخصص لللاجئين في الضفة الغربية ٩٣,٣ متر مربع لأسرة مكونة من ٦,٦ فرد، أما في قطاع غزة فمساحة المسكن تبلغ ١٠٧,٩ متر مربع لأسرة مكونة من ٧,٨ فرد.

● الأوضاع التعليمية: يلاحظ أن معدلات التسجيل في المدرسة في مخيمات قطاع غزة والضفة الغربية عالية إجمالاً في الصنوف الأولى، ثم تبدأ هذه المعدلات بالهبوط تدريجياً مع التقدم في المراحل التعليمية. بلغ عدد الطلاب والطالبات المسجلين ضمن المرحلة الابتدائية كما تشير إحصائيات الوكالة خلال العام ٢٠٠٢/١٧٧٤٥٨، في حين انخفض هذا العدد في المرحلة الإعدادية إلى ٧١٨٦٢. وفي العام نفسه تم تسجيل ما يقارب ٢٤٩٣٢ طالب وطالبة في مدارس الوكالة في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت النسبة العامة للفتيات ٦٪، في حين كانت نسبة الفتيات في قطاع غزة ٤٨,٩٪ وفي الضفة الغربية كانت نسبتهن ٥٩,١٪.

● وتعاني مدارس وكالة الغوث الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة ازدحاماً شديداً مقارنة بالمدارس الموجودة في التجمعات السكانية الأخرى، حيث أن معدل عدد التلاميذ في الصف الواحد في مدارس الوكالة هو ٤٢، في حين أن هذا المعدل ٣٨،٦ في الضفة الغربية و ٤٧،١ في قطاع غزة.

● كما تشير البيانات المتوافرة إلى أن اللاجئين في المخيمات أكثر تعلماً من الفلسطينيين في التجمعات السكانية الأخرى، حيث أن ١١٪ من اللاجئين في المخيمات يبلغون مرحلة ما بعد الثانوية، في حين أن هذه النسبة في المدن ١٠٪ وفي القرى ٩٪. ويزيد معدل اللاجئات ممن ينهين المرحلة الثانوية أعلى بنحو ١٠٪ مقارنة بغير اللاجئات، أما في حالة الذكور فالزيادة بنحو ٥٪. وتلقى ٤٥٪ من اللاجئين المسجلين ١٠ سنوات تعليمية على الأقل، في حين أن هذه النسبة ٢٥٪ من سكان التجمعات المدنية والريفية.

خلف الصراع العسكري والاحتلال المستمر معاناة مستمرة لضحايا لا تنتهي مأساتهم. ولا بد، عند الحديث عن المؤشرات التي تخص هؤلاء الضحايا، من التوقف عند أحالمهم المنكسرة ومساريعهم غير المكتملة ومستقبلهم المجهول. ولذلك فإن أي فهم لطبيعة الوضع الفلسطيني لا بد له أن ينظر في مؤشرات إنسانية إضافية.

٤-١ اللاجئون الفلسطينيون:

● الأوضاع السكانية: يعيش نحو ٤ ملايين فلسطيني كلاجئين في وطنهم وفي الشتات. ويحمل كل فلسطيني منهم بالعودة إلى وطنه وبيته ومزرعته. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة تضاعف عدد اللاجئين الفلسطينيين مرتين تقريباً، فقد ازداد عددهم من ٥٦٠٠٠ لاجئ تقريباً في العام ١٩٥٠ إلى ١,٥٦٢١٩٢ لاجئ في العام ٢٠٠٣. ويعيش قسم من هؤلاء داخل المخيمات المعترف بها رسمياً من وكالة الغوث، ويتوزعون على النحو التالي: حوالي ١٧٦٥١٤ لاجئاً يعيشون في ١٩٥ مخيماً في الضفة الغربية، و ٤٧٨٨٥٤ لاجئاً يعيشون في ٨٠ مخيمات في قطاع غزة، أما بقية اللاجئين، وبالبالغ عددهم ٩٠٦٨٢٤ لاجئاً، فيعيشون في القرى والمدن والمخيمات غير الرسمية في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أدت هذه الزيادة إلى ضغط شديد داخل المخيمات وما رافقها من قلة المساحات وسوء الخدمات وضعفها.

● ويعيش اللاجئون في المخيمات، على بقعة جغرافية من الأرض لا تتجاوز مساحتها ٢٠ كم مربع، وهذا يعني أن نصيب الفرد اللاجيء من المساحة يبلغ ٢٢,٨ متر مربع. وإزاء ثبات مساحة المخيمات (كون أراضيها مستأجرة من قبل وكالة الغوث)، والتزايد المطرد في أعداد اللاجئين، فإن نصيب الفرد في تراجع مستمر. ومن هنا تعاني المساكن في المخيمات من ازدحام شديد يتوقع له أن يزداد شدة. إذ تبلغ نسبة الأسر التي يعيش ثلاثة أفراد منها في غرفة واحدة ٤٠٪ في مخيمات في قطاع غزة،

يعيش اللاجئون في المخيمات على بقعة جغرافية من الأرض لا تتجاوز مساحتها ٢٠ كم مربع.

● ما زالت الأزمة المالية تؤثر على أداء الجهاز التعليمي في الوكالة، حيث يقوم العاملون فيها بإضرابات تطالب بتحسين أوضاعهم المعيشية، ويفتر الخلاف بين إدارة الوكالة والعاملين على الأداء التدريسي للطلبة.

تعاني مدارس وكالة الغوث الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة ازدحاماً شديداً.

٦٪، و٩٢٪ من المناطق الواقعة داخل حدود العام ١٩٤٨ بنسبة ٦٪، إضافة إلى ١٤٠٠ معتقل آخر لم يتم توثيق حالاتهم بعد لدى الوزارة. وهناك ١٥ معتقلأً أمضوا أكثر من ٢٠ عاماً داخل المعتقلات الإسرائيلية، و٤٠٩٦ معتقلين أمضوا أكثر من ١٠ سنوات.

ما زالت الأزمة المالية تؤثر على أداء الجهاز التعليمي في الوكالة.

● ومن بين إجمالي الأسرى هناك ١٨٩٣ معتقلأً تمت محاكمتهم (٢٢٪ من العدد الإجمالي)، و٩٢٠ معتقلأً إدارياً لم توجه إليهم أية اتهامات (١٥٪ من العدد الإجمالي)، و٣٠٦١ معتقلأً موقوفاً بانتظار المحاكمة أو تحت التحقيق (٥٢٪ من العدد الإجمالي).

● ومنذ انتفاضة الأقصى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تم اعتقال أكثر من ٣٠٠ معتقلة، إضافة إلى ٣ معتقلات كن رهن الاعتقال قبل ذلك. ولا تزال ١٠٩ معتقلات رهن الاعتقال، ويشكلن ١٪ من إجمالي عدد المعتقلين المؤثقين. ويشمل هذا العدد الفئات التالية: ٢٢ معتقلة متزوجة، ١٨ معتقلة أمّاً، ومعتقلتان أنجبتا في السجن. أما من حيث الوضع الاعتقالـي فيشمل العدد الفئات التالية: ٤١ معتقلة قابعة في السجن بمحاكمة، ٦٢ معتقلة موقوفة، و٥ معتقلات إداريات. ويبلغ عدد أبناء المعتقلات ٧٥ فرداً.

● وتشير المعطيات إلى أن هناك أكثر من ١٥٠ معتقلأً منذ ما قبل انتفاضة الأقصى، يعانون من أوضاع صحية سيئة، ومنهم من يعاني من أمراض القلب والغضروف والمفاصل وضعف النظر، وأن هناك الآن قرابة ٩٠٠ معتقل يعانون من أمراض مزمنة ومختلفة، ومنهم من اعتقل بعد إصابته بالرصاص ولم يقدم له العلاج، وأن اثنين من المعتقلين يعانون من إصابة بشلل نصفي.

● وحول التعذيب الذي يتعرض له المعتقلون داخل سجون الاحتلال، أوضح التقرير أن ٩٩٪ من المعتقلين تعرضوا للتعذيب. فقد وضع ٧٣٪ منهم في الثلاجة، وتعرّض ٨٥٪ للشبح و٩٠٪ للوقوف مدة طويلة و٩٥٪ للحرمان من النوم، إضافة إلى أساليب أخرى من التعذيب

● الأوضاع الصحية: تقدم وكالة الغوث الدولية خدماتها الصحية لللاجئين في الأراضي الفلسطينية من خلال مراكزها الصحية المنتشرة في كافة المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشرف هذه المراكز على برامج تتعلق بصحة الطفل والمرأة والحوالم، والتطعيم، وتقدم خدمات طبية للأمراض العامة، إضافة لتقديم الأدوية. ومن هذه المراكز يتم التحويل للمستشفيات التابعة للوكالة أو مستشفيات أخرى يتم التعاقد معها لعلاج الحالات المحولة، وتقوم الوكالة بتغطية ما نسبته ٧٠٪ من تكاليف العلاج. ويعمل ١٥٪ من موظفي الوكالة في مجال الصحة، وتخصص الوكالة ما يقارب ١٨٪ من موازنتها للصحة. ويمكن وصف الأوضاع الصحية داخل مخيمات اللاجئين بأنها في تدهور مستمر. ويلاحظ عموماً ارتفاع حالات سوء التغذية خلال الانتفاضة لتصل بين أطفال اللاجئين إلى ٢٢٪. كما ارتفعت معطيات ترد إلى الأوضاع النفسية لدى اللاجئين جراء الأوضاع الأمنية السائدة، فقد تفشت المشاكل النفسية لدى الأطفال خصوصاً، حيث تظهر عليهم تغيرات على مستوى السلوك والاتجاه نحو العنف، والتبول والإلحادي، والخوف. فقد أشار ٨٥٪ من الآباء اللاجئين إلى تغيرات من هذا النوع في سلوك أطفالهم.

٤-٤- المعتقلون الفلسطينيون:

● يشير تقرير صادر عن وزارة شؤون الأسرى والمحررين، في ١٥/٩/٢٠٠٤، إلى أن عدد المعتقلين الفلسطينيين، قد وصل إلى ٥٨٧٤ معتقلأً، موزعين على النحو التالي: ٦٣٠ من قطاع غزة يشكلون ٧٪، ١٠٪ من إجمالي عدد المعتقلين، و٤٨٢٤ من الضفة الغربية وبنسبة ١٪، و٣٢٨، وأسيراً من مدينة القدس بنسبة ٨٪.

الاقتصادي. أما على المستوى الإنساني، فهناك عدة قضايا تعمق من معاناة أسر الأسرى، كغياب أحد أفراد الأسرة قسرياً في مجتمع روابطه الأسرية قوية، وتأثير ظروف الاعتقال التي يمر بها هؤلاء الأسرى - إياضراهم عن الطعام وتعرضهم للتعذيب، وصعوبة زيارة أهالي المعتقلين لهم وحرمانهم من الزيارة في كثير من الأحيان. هذا وتحمل النساء العبء الأكبر من هذه المعاناة، إذ على النساء - خاصة الأمهات والزوجات - أن يتحملن الأعباء الاقتصادية في حال كان الأسير المعيل الوحيد.

المحرمة دولياً ولا زالت تمارس ضد الأسرى.

- وقد استشهد داخل سجون الاحتلال ١٧١ معتقلًا، منهم ٦٩ شهيداً استشهدوا بسبب التعذيب (ما نسبته ٣٤٠٪)، و٢٤ شهيداً استشهدوا بسبب الإهمال الطبي (بنسبة ١٩٩٪)، و٦٨ شهيداً قتلوا عمداً بعد الاعتقال (بنسبة ٣٩٪).

تعاني أسر الأسرى من ظروف معيشية صعبة جداً.

- وتعاني أسر الأسرى من ظروف معيشية صعبة جداً، فالقابلية للأسرى من فئة الشباب الذين عادة يعيشون أسرهم، هذا على المستوى

إطار (٢-٢): الأطفال الفلسطينيون: ضحايا الاعتقال والاستغلال في الصراع

تشدد جميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والأطفال على ضرورة توفير الحماية للأطفال وحياتهم، وتضع القيد على كل ما يمسهم ويسلب حرريتهم. ولا تحظى هذه الاتفاقيات باحترام سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فقد بلغ عدد الأطفال الذين تم اعتقالهم منذ بداية الانتفاضة ٢٥٠٠ طفل دون سن الثامنة عشرة، ما زال ٣٩١ منهم رهن الاعتقال، من بينهم ١٠٠ طفل دون سن السادسة عشرة^٤.

ويتعرض الأطفال الأسرى في السجون الإسرائيلية^٥ للحرمان من الحقوق الأساسية. ويتمثل ذلك في اعتقال الأطفال عشوائياً، وحرمانهم من معرفة سبب الاعتقال، وحرمانهم من الاعتراض على التهمة أو الطعن بها. فضلاً عن تعرّضهم للتعذيب الجسدي والنفسي داخل السجون، لاسيما فترة التحقيق، والضغط عليهم لتجنيدهم للعمل مع أجهزة الأمن الإسرائيلية.

يقول أحد الأطفال الذين تم اعتقالهم: "قال لي الجندي: لماذا ترشق الحجارة؟ ثم حاول إخافتي بالصرخ قائلاً: أين العصي؟ هل لديك تيار كهربائي هنا؟ هل وصلت الكلاب؟ وفي اللحظة التالية ألقى بنفسه فوقي، وشعرت كأن قبضته وحذاءه العسكري التعلق كانوا يركلونني في كل مكان في جسمي"^٦.

هذا، وتشير قضية تجنييد الأطفال الفلسطينيين في أجهزة الأمن الإسرائيلية عن طريق الضغط والتهديد، أو مشاركتهم في بعض أعمال المقاومة الفلسطينية، العديد من الإشكاليات القانونية والإنسانية المتعلقة بتطبيق حقوق الطفل في الأراضي الفلسطينية. فمن جانب إسرائيل تتنكر السلطات الإسرائيلية لاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المدنيين وتحريم إرغامهم على التعاون معها. أما من طرف المجموعات الفلسطينية المقاومة، فهي تلتزم في مواقفها المعلنة بعدم تجنييد الأطفال في صفوفها، معتبرة أن الصراع الحالي ضد الاحتلال يأخذ صفة الانتفاضة الشعبية، وليس صراعاً مسلحاً بين جيشين، ومن هنا لا يصح القول أن اشتراك الأطفال تم بشكل قسري، ولا ينطبق عليهم وصف الأطفال الجنود. وبأي حال يبقى موضوع الأطفال إشكالياً في هذا المجال.

بلغ عدد الأطفال الذين تم اعتقالهم منذ بداية الانتفاضة ٢٥٠٠ طفل دون سن الثامنة عشرة.

^٤ وزارة شؤون الأسرى والمحررين (دائرة الطفولة والشباب). تقرير عن الأطفال الأسرى في السجون الإسرائيلية، أكتوبر ٢٠٠٤.

^٥ لمزيد من التفاصيل، انظر/ي التقارير الصادرة عن وزارة شؤون الأسرى والمحررين، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال. (٢٠٠٤-٢٠٠٥).

^٦ مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية، يوم واحد في السجن كأنه عام كامل: الأطفال الفلسطينيون يرون قصصهم، ٢٠٠٤، ص ٢٦.

القسم الثاني: المؤشرات الديمografية^١

تعتبر المسألة الديمografية مسألة تنموية- سياسية مسألة تنمية- سياسية بالدرجة الأولى وتحتل معدلات الخصوبة موقعًا أساسياً في هذه المسألة. وترتبط معدلات الخصوبة بالبعد الثقافي، حيث يرجع عدد من الباحثين ارتفاع معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الأراضي الفلسطينية، واستمراره في سياسة مصادرة الأرض، وبناء المستوطنات وتوسيعها، وشق الطرق الالتفافية، ومؤخرًا مصادرة الأرضي وعزلها لبناء جدار الفصل العنصري.

للعام ٢٠٠٤ بنحو ٦٣٦ فرداً/كيلومتر مربع، يوازن ٤٢٨ فرداً/كيلومتر مربع في الضفة الغربية، مقابل ٢٨٥٣ فرداً/كيلومتر مربع في قطاع غزة. وبعود ارتفاع الكثافة السكانية في التجمعات المأهولة إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الأراضي الفلسطينية، واستمراره في سياسة مصادرة الأرض، وبناء المستوطنات وتوسيعها، وشق الطرق الالتفافية، ومؤخرًا مصادرة الأرضي وعزلها لبناء جدار الفصل العنصري.

إن حلًا عادلًا للقضية السياسية وتوسيعًا للخيارات الاقتصادية للسكان وتحسين أوضاع النساء سيؤدي للتقليل من معدلات النمو السكاني.

فتوة المجتمع الفلسطيني: يبين الهرم السكاني، أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتى، إذ تنسع قاعدة الهرم السكاني المتمثلة بالأفراد صغار السن (دون الخامسة عشرة من العمر)، والذين يشكلون نسبة مرتفعة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وقد أظهرت البيانات أن الفلسطينيين في قطاع غزة أكثر فتوة من أولئك المقيمين في الضفة الغربية. وقد قدرت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر في منتصف العام ٢٠٠٢ بحوالي ١٧,٨٪ (١٧٪ في الضفة الغربية، و١٩,٢٪ في قطاع غزة). وقدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (١٤-٠ سنة) للعام نفسه بحوالي ٤٦,١٪ من مجمل سكان الأراضي الفلسطينية (٤٤,٣٪ في الضفة الغربية، و٤٩,٢٪ في قطاع غزة). وتشير التقديرات ذاتها إلى انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر، حيث قدرت بحوالي ٣,٢٪ من سكان الأراضي الفلسطينية (٣,٢٪ في الضفة الغربية، و٢,٧٪ في قطاع غزة).

الخصوصية: تعتبر معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية، من أعلى المعدلات مقارنة بغيرها من الدول الأخرى الشبيهة في هذا المجال، خاصة الدول العربية. وقد بلغ معدل الخصوبة الفلسطيني في العام ١٩٩٩ حوالي ٥,٩ مولود، في حين بلغ معدل الخصوبة ٤,٤ مولود و٢,٣ مولود في كل من الأردن ومصر على التوالي.

تعتبر المسألة الديمografية مسألة تنموية- سياسية بالدرجة الأولى وتحتل معدلات الخصوبة موقعًا أساسياً في هذه المسألة. وترتبط معدلات الخصوبة بالبعد الثقافي، حيث يرجع عدد من الباحثين ارتفاع معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية إلى سيطرة العادات والتقاليد الموروثة في المجتمع، والتي تعلي من شأن كثرة الإنجاب وتتميل للزواج المبكر للفتيات. إلا أن غالبية الأديان تشير إلى أن حلًا عادلًا للقضية السياسية توسيعًا للخيارات الاقتصادية للسكان من خلال محاربة الفقر والبطالة وتحسين أوضاع النساء سيؤدي بشكل مباشر للتقليل من معدلات النمو السكاني غير المنضبطة في المجتمع. كما أن مثل هذا الانضباط يتحقق من خلال سياسة سكانية واضحة المعالم والتزام مؤسسياتي - سياسي على كافة المستويات بضرورة فهم تبعات الزيادة السكانية الحاصلة، والتخطيط السكاني الذي يتواهم مع طموحات المجتمع الفلسطيني بتنمية تحقق للأجيال المقبلة أوضاعًا معيشية مقبولة.

● حجم السكان وتوزيعه: قدر عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى الربع الأول من العام ٢٠٠٤ بنحو ٣,٧٦٧ مليون نسمة، منهم ١,٩٠٩ مليون ذكر، و ١,٨٥٨ مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها ١٠٢,٧ ذكر لكل مائة أنثى. ويتواءم السكان الفلسطينيون حسب المنطقة إلى ٢,٣٨٥ مليون نسمة في الضفة الغربية، إلى ١,٣٨٢ مليون نسمة في قطاع غزة. أما التوزيع السكاني حسب نوع التجمع السكاني، فهو على النحو التالي: السكان الحضر ٥٦,٤٪ من إجمالي عدد السكان، فيما بلغت هذه النسبة ٢٨,٥٪ لسكان المخيمات. ١٥٪ لسكان الريف.

● الكثافة السكانية: تعتبر الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية مرتفعة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص، إذ يعتبر القطاع من أعلى مناطق العالم كثافة. وعموماً تقدر الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية

١ للمزيد حول المؤشرات الديمografية، انظر/ي: منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، على سبيل المثال: المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع المجتمع الفلسطيني (الربع الأول ٢٠٠٤)، ص ١٧-١٩.

عادوا بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وأن ٦٥٪ منهم من الذكور مقابل ٤٦٪ للإناث^٤. ويعود السبب في زيادة نسبة العائدين من الذكور إلى عودة الكثير من الأفراد الذكور بعد قيام السلطة دون أفراد عائلاتهم، إضافة إلى عودة الفلسطينيين الذكور العاملين أو الدارسين في الخارج. وهناك مؤشرات تدل على تناقص في عدد العائدين بسبب الهجرة العكسية نتيجة للظروف المعيشية الصعبة التي يعيها المجتمع الفلسطيني، فقد أشارت بعض البيانات إلى أن نسبة العائدين انخفضت من ١٠٪ إلى ٦٪.

● الهجرة: تشير المعطيات الإحصائية إلى ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية في السنوات التي تلت نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد بلغت نسبة الهجرة الداخلية في السنوات الثلاث الأولى لنشوء السلطة (١٩٩٧-١٩٩٤) حوالي ٢٩٪، مقابل ١٧٪ في السنوات (١٩٩٣-١٩٩٠). وفي العام ١٩٩٧ بلغت نسبة الأفراد في الأراضي الفلسطينية الذين كان لهم مكان إقامة معتاد سابق خارج الأراضي الفلسطينية ١٠٪، من مجمل عدد السكان، يتوزعون بين الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة ٣٪ و٧٪ على الترتيب. وتظهر النتائج أن ما يقارب نصف العائدين من الخارج قد

إطار (٢-٣): هجرة الفلسطينيين إلى الخارج بين الظروف القاسية وقرع الجرس

- أشارت نتائج استطلاع للرأي أجراه برنامج دراسات التنمية (الاستطلاع التاسع عشر، ٢٠٠٤/٩/٢٨)، إلى أن ٥٪ من المستطلعين قد صرحو أن أحد أفراد أسرهم قد غادر الأراضي الفلسطينية للهجرة الدائمة خلال الانفراقة. كما صرخ ١١٪ منهم أن أحد أفراد أسرهم قد غادر إلى خارج الأراضي الفلسطينية من أجل الدراسة أو العمل المؤقت خلال الفترة ذاتها.
- وقد بلغت نسبة المستطلعين الذين عبروا عن رغبتهم بالهجرة ١٨٪، (وهي حسب النوع الاجتماعي: ٢٤٪ للذكور، و١٢٪ للإناث).
- هذا وقد بينت النتائج أن ٢٥٪ من فئة الشباب (١٨-٢٧ سنة) يعبرون عن رغبتهم بالهجرة الدائمة (٢٧٪ ذكور، و١٦٪ إناث)، إضافة إلى أن ٣٧٪ لديهم الرغبة للمغادرة بصورة مؤقتة للعمل وأو الدراسة، خارج الأراضي الفلسطينية.
- وتظهر النتائج، أيضاً، إلى أن استعدادية مستطاعي قطاع غزة للهجرة الدائمة أو المؤقتة أعلى منها لدى مستطاعي الضفة الغربية، إذ بلغت نسبة من لديهم الرغبة في الهجرة الدائمة ٢١٪ في قطاع غزة، مقابل ١٦٪ في الضفة الغربية. كما أظهرت النتائج أن ٤٣٪ من مستطاعي قطاع غزة لديهم الرغبة في الهجرة المؤقتة، مقابل ٣٤٪ في الضفة الغربية.

^٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني (الربع الأول ٢٠٠٤)، ص. ١٩.

^٥ انظر/ي: استطلاعات الرأي العام التي أجرتها برنامج دراسات التنمية خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٠).

القسم الثالث: مؤشرات الوضع التعليمي

الجزء الأول: أثر الإجراءات الإسرائيلية على قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية

تشير التوقعات إلى أن اكتمال بناء جدار الفصل العنصري سيؤدي إلى إلحاق الضرر بـ ١٧٠ ألف طالب.

شكل التعليم في فلسطين عنصراً رئيساً ضمن الرؤية الفلسطينية لمواجهة التحديات.

و ضمن هذه الرؤية كان للتعليم شأن: مادي و معنوي. يتمثل الأول منها - بشكل أساسي - بكون التعليم يحسن الظروف المعيشية للفلسطينيين، ويفتح أبواب العمل أمامهم، مما يقلل من التبعات الاقتصادية لاقتلاعهم و تهجيرهم من أرضهم. في حين يتمثل الشق المعنوي، بالاعتقاد بأن من شأن ازدياد المتعلمين في المجتمع بشكل حسنة مجتمعية ضد محاولات تذويب الهوية الوطنية الفلسطينية، وتمزيق النسيج التقليدي الاجتماعي للفلسطينيين. وكان تقرير التنمية البشرية الفلسطيني (٢٠٠٢) قد أكد أن التربية والتعليم والمناهج تشكل أحد أركان التنمية البشرية الانتعاقية. ومن المؤكد أن المؤسسات المختصة قد قطعت شوطاً كبيراً في المحافظة على المسيرة التعليمية و تطوير أدائها. إلا أن سؤالات كثيرة ترتفع حول نوعية التعليم و نوع التربية التي يتلقاها الطلبة، مثل: ما مدى تواؤم التربية مع متطلبات التنمية البشرية الانتعاقية؟ وهل تؤدي إلى تعزيز المواطنة الحقة في نفوس الطلبة؟ وهل تؤدي إلى تخريج مواطنين صالحين يتمتعون بقيم الإبداع والتجدد و حقوق الإنسان والمرأة واللاعنف والتفكير العلمي والافتتاح العقلي والتسامح مع الاختلاف واحترام الرأي والرأي الآخر؟

تعرض قطاع التعليم الفلسطيني - كشأن بقية القطاعات - للعدوان الإسرائيلي، إذ تعرضت مختلف المؤسسات التعليمية لعمليات الإغلاق والتدمير المعمد. فمنذ بداية الانفاضة وحتى ٣٠/٥/٢٠٠٤، تعرضت ١٢٨٩ مدرسة للإغلاق، و ٢٨٢ مدرسة للدمير، وبلغت خسائر قطاع التعليم ٥,٢ مليون دولار في المدارس، و ٤,٨٥ مليون دولار في الجامعات. وقد بلغ عدد الشهداء من الطلبة نحو ٧٢٢ شهيداً، منهم ٤٩٣ شهيداً من طلبة المدارس، و ١٩٦ شهيداً من طلبة الجامعات، كما استشهد ٢٧ معلماً، فضلاً عن عدد كبير من المصابين والمعتقلين^{١٠}.

وب الرغم من هذه الإجراءات، فقد شكل التعليم في فلسطين، ومنذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧ وحتى الآن، عنصراً رئيساً ضمن الرؤية الفلسطينية لمواجهة التحديات التي استجدها بعد الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وشكل الاستثمار في التعليم أداة تمكينية وأساساً لتصورات التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.

إطار (٤-٢): جدار الفصل العنصري والعملية التعليمية

تشير التوقعات إلى أن اكتمال بناء جدار الفصل العنصري سيؤدي إلى إلحاق الضرر بـ ١٧٠ ألف طالب في ٣٢٠ مدرسة. سيكونون خارج الجدار، فيما سيرتاد أكثر من نصفهم مدارس داخل الجدار، خاصة في المرحلة الأساسية العليا. فعلى سبيل المثال، هناك ١٥٠ مدرساً و ٦٥ طالباً في محافظة طولكرم وحدها يجدون صعوبة في الوصول إلى مدارسهم، ومن المتوقع أن تتضاعف هذه الأعداد مع اكتمال الجدار. تاهيلك عن تدمير المدارس و تعرض مراقبتها للأضرار. ومن ثم ستزداد تكلفة الدارسة نتيجة لانتقال الطلاب من أماكن سكennهم نحو مدارسهم التي ستقع بعد اكتمال بناء الجدار خارج قراهم، مما سيزيد الأمر سوءاً، خاصة في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية بشكل عام.

ولعل مصادرة أراض من جامعة القدس لصالح جدار الفصل العنصري، كانت مثلاً صارخاً على العدوan الإسرائيلي، على مؤسسات المجتمع الفلسطيني التعليمية. مع العلم أن هذا القرار جوبه باستئثار الإسرائييلين أنفسهم، حيث أصدر طلبة الجامعة العبرية بياناً استنكروا فيه قرار حكومتهم، كما تضمن أكثر من ٣٠ بروفسوراً ومدرساً ومحاضراً من الجامعة العبرية مع المعتصمين في جامعة القدس.

^{١٠} وزارة التربية والتعليم العالي، تقرير حول أثر الاحتلال على التعليم الفلسطيني، من موقع الوزارة على الانترنت: www.mohe.gov.ps

نقطة ضوء (٢٠) : استمرار العملية التعليمية رغم التحديات

عكست وزارة التربية والتعليم العالي، ومعها الجهات الأخرى المشرفة على التعليم والجامعات الفلسطينية، قدرة عالية على تحدي إجراءات قوات الاحتلال. فقد قامت هذه الجهات بوضع خطط للطوارئ لضمان استمرار العملية التعليمية، فقد افتتحت مراكز تعليمية بديلة في منازل المواطنين والمساجد والمراكز المجتمعية الأخرى. كما أجريت امتحانات شهادة الدراسة الثانوية (التوجيهي) في موعدها، واستمر عمل الجامعات والمعاهد التعليمية الأخرى. وقد أثبتت هذه الخطط فعاليتها في مواجهة الهجمة العسكرية الإسرائيلية على المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية، وإجراءات الإغلاق المشدد، وحظر التجول. كما بدأت الوزارة ووكالة غوث اللاجئين بالعمل على تضمين برامج تسعى لمعالجة ظواهر العنف في المدارس، وتقوم بمحاولات حثيثة لدمج مفاهيم حقوق الإنسان والمساواة بين النساء والرجال في منهاجها.

ال التربية والتعليم والمناهج
تشكل أحد أركان التنمية
البشرية الانتعاقية.

ونوعية التدريب والتأهيل الذي يتلقاه المعلمون، ومستوى وجودة الإمكانيات والوسائل التعليمية، وأساليب التدريس، وهوامش الإبداع والتفكير الذي توفره البيئات المختلفة للعملية التعليمية. هناك من يرى أن النظام التربوي الفلسطيني، وبالرغم من نجاحه في مواجهة التوسعات الكمية، لم يستطع حتى الآن تحقيق الاختراق في مهمته الأساسية: تحضير الأجيال القادمة لمتطلبات المستقبل. فالتحديث الأساسي المطلوب في النظام التعليمي يرتكز على تمكينة قدرات المتعلم، وجعله محور العملية التعليمية. بدل الاكتفاء بنقل المعلومات إليه^{١١}. وفي الوقت نفسه يرى آخرون أن المؤسسات التربوية تسعى للتتجديد والتطوير وبناء القدرات بين العاملين فيها وتنظيم إطارها المؤسساتية لمواجهة التحديات.

لقد شكل التعليم ركيناً أساسياً في مفهوم التمكين وعاملأً أساسياً في قدرة المجتمع الفلسطيني على مواجهة الأزمات وتجاوزها فردياً وجماعياً عبر العقود السابقة. لقد كان المعدل الكلي للالتحاق بالتعليم في فلسطين هو الأعلى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالرغم من كون فلسطين تأتي في مرتب متاخرة ضمن البلدان متوسطة الدخل، إلا أن أداؤها التعليمي جاء مرتفعاً ضمن هذه البلدان. ومن الملاحظ أن المؤشرات الكمية الدالة على ارتفاع الأداء التعليمي في فلسطين تبقى قاصرة عن رسم الصورة كاملة لواقع التعليم الفلسطيني، ما لم تؤخذ مؤشرات نوعية التعليم بالحسبان. وتشمل هذه المؤشرات النوعية، على وجه الخصوص، مؤشرات نوعية المناهج التدريسية، وعلاقة المؤسسات التعليمية بالمجتمع، بالحسبان.

المؤشرات الكمية تبقى قاصرة عن رسم الصورة كاملة لواقع التعليم الفلسطيني، ما لم تؤخذ مؤشرات نوعية التعليم بالحسبان.

الجزء الثاني: التعليم العام

٥- رياض الأطفال

برامج هذه الرياض تقتصر على تعليمهم القراءة والكتابة. كما تعاني رياض الأطفال من نقص حاد في وسائل اللعب التربوية، وندرة في الكفاءات المؤهلة للتعامل مع الأطفال في هذا السن لدرجة لا يعترف بها بكينونة مستقلة للطفل، مما يعكس أثراً سلبياً عميقاً على نمو الأطفال^{١٢}. وكثيراً ما ينظر لرياض الأطفال على أنها ليست سوى أماكن لإيواء الأطفال وإبداعاتهم وتنمية مهاراتهم، إذ تكاد

يكتسب قطاع رياض الأطفال^{١٣} أهميته التربوية انطلاقاً من تعامله مع الأطفال في سن المرونة والحساسية والتطور النفسي والجسدي والعقلي. إلا أن هذا القطاع في فلسطين لا يلبي حاجات التنشئة للأطفال، إذ تفتقر رياض الأطفال لبرامج منهجية وتربيوية مدروسة لحفظ قدرات الأطفال وإبداعاتهم وتنمية مهاراتهم، إذ تكاد

^{١١} للمزيد حول هذا الموضوع أنظر/ي: رمزي ريحان، "فلسطين ومجتمع المعرفة" في مجتمع المعرفة وامكانيات التنمية، مصدر سابق، ص ٩٩-١٠٦.

^{١٢} سن الالتحاق الرسمي برياض الأطفال: ثلاث سنوات وثمانية أشهر حتى خمس سنوات وثمانية أشهر. أما الأطفال دون هذا السن فيسجلون بدور الحضانة التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي تستقطب عدداً ضئيلاً من الأطفال لا يزيد عن ١٪.

^{١٣} ويدرك في هذا الصدد أن وزارة التربية والتعليم العالي مع جهات تربية أخرى تحاول حالياً تعميم أسلوب التعلم النشط في رياض الأطفال، وذلك من خلال تعزيز المفاهيم اللغوية والمنطق الرياضي، والدراما والنشاطات الحركية وغيرها.

الأطفال نظراً لغياب أمهاتهم العاملات. وهنا تجدر ملاحظة أن القطاع الحكومي لا يوجد له دور يذكر في قطاع رياض الأطفال، حيث يسيره القطاع الخاص والجمعيات الخيرية والنسائية ووكالة الفوثر. وقد قامت وزارة التربية والتعليم ببعض

جدول (١-٢) مؤشرات إحصائية حول رياض الأطفال^{١٤}

انخفاض عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال.

| البيان | العدد / النسبة |
|--------------------------------|----------------|
| عدد رياض الأطفال | ٨٤٧ |
| عدد الشعب الصيفية | ٢٧٦١ |
| عدد المربيات | ٢٦٦٨ |
| عدد الذكور في رياض الأطفال | ٣٦٥٧٨ |
| عدد الإناث في رياض الأطفال | ٢٣٥٩٥ |
| مجموع الطلبة | ٧٠١٧٠ |
| معدل الالتحاق الإجمالي للجنسين | %٢٩ |

وعائلاتهم وممتلكاتهم نتيجة الظروف الراهنة (٦١٪ منهم حسب استطلاع الرأي السادس عشر، برنامج دراسات التنمية، حزيران ٢٠٠٤). كما أن الوضع الاقتصادي للمواطنين، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة، يحول دون توفير كل متطلبات أطفالهم ومن ضمنها رياض الأطفال.

وتشير معطيات أخرى للجهاز المركزي للإحصاء إلى أن عدد الأطفال المسجلين في العام ٢٠٠٣/٤ بلغ نحو ٧٠٢٥٤ طفل، بانخفاض قدره ٧١٧٧ طفلاماً كان عليه الحال قبل أربع سنوات. وقد يعود هذا الانخفاض إلى عدة أسباب، أولها ارتفاع نسبة المواطنين الذين لا يشعرون بالأمن على أنفسهم

إطار (٥-٢): رياض الأطفال وبدء تشكيل المستقبل

إذا كان التمكين - كما جاء في الفصل السابق - يعني الاستثمار في الإنسان لإطلاق قدراته وابداعاته، فإن هذا المعنى يغدو أعمق وأغنى حينما يتعلق الأمر بالأطفال. ذلك أن المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية المختلفة تستطيع من خلال نظمها ومناهجها إكساب الأطفال المهارات والقيم والمعارف التي تناسب مع مستعداداتهم وقدراتهم وحاجاتهم، أو أنها تفشل في إكسابهم ذلك. وفي حالة إكسابهم المهارات المناسبة، فإن ذلك يمكنهم من تحديد مستقبلهم وأن يكونوا فاعلين في مجتمعهم.

غير أن أوضاع رياض الأطفال في فلسطين - وبشكل عام - تتبع بانخفاض مستوى جدارتها وأهليتها للإشراف على الأطفال في هذه المرحلة العمرية الحساسة، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

- تقام رياض الأطفال دون تخطيط يراعي احتياجات الأطفال والمناطق السكنية المختلفة، وكثيراً ما تستهدف الربح المادي بشكل أساسي، وتقتصر معظم رياض الأطفال الكوادر المؤهلين للتعامل مع الأطفال في هذه المرحلة العمرية.
- تركز معظم رياض الأطفال في مناهجها على تهيئ الأطفال للمدرسة، وذلك بالتركيز على القراءة والكتابة والحساب، مع إغفال أهمية تشجيع وتنمية مهارات الأطفال وحثهم على تفريغ طاقتهم باللعب والأنشطة الحركية المخططة.
- ارتباط بعض رياض الأطفال بأحزاب سياسية ودينية، مما يعني تلقين الأطفال قيم أيديولوجية على حساب تربية قدراتهم العقلية العامة؛ هذا بالإضافة لما تغرسه رياض الأطفال التابعة للجماعات الدينية من قيم دينية تقليدية تعبّر عن القراءة الأحادية لهذه المجموعة أو تلك للتعاليم الدينية^{١٥}.
- غياب الرقابة الرسمية على رياض الأطفال، إذ لا يتعدى دور وزارة التربية والتعليم العالي الدور الإشرافي الفني على رياض الأطفال، خاصة إزاء تعدد الجهات الإشرافية على هذه الرياض.

^{١٤} وزارة التربية والتعليم العالي - الهيئة الوطنية للتعليم للجميع، التعليم للجميع: الواقع والتحديات-التقرير الموجز، الجزء الأول، ٢٠٠٤، ص.٩.

^{١٥} أنظر/ي: التحقيق الذي أجراه الملحق الصحفي البيدر، الصادر عن برنامج دراسات التنمية، حول هذا الموضوع: البيدر، العدد ٤٤/٣/١٨، ٢٠٠٤، ص.٤.

٦-٢ التعليم المدرسي

من الاتساع الضخم لهذا القطاع، فإنه يحتل الترتيب الأول - من حيث ثقة الجمهور - ضمن مختلف القطاعات والمؤسسات الفلسطينية، إذ أن ٤٨٢٪ من الفلسطينيين يثقون بالمدارس^{١٦}. وقد شهد قطاع التعليم - الحكومي منه بوجه خاص - نمواً ملحوظاً منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤، وخاصة في مجالات التوظيف، وبناء المدارس، وتحسين جودة التعليم المدرسي.

بلغ عدد الطلبة الفلسطينيين المسجلين في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة للعام الدراسي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ نحو ١٠١٧٤٤٣ طالباً وطالبة، أما عدد المعلمين فبلغ نحو ٣٧٢٢٦. ومن الواضح حسب هذه البيانات الإحصائية أن قطاع التعليم هو الأكبر بين مختلف القطاعات في فلسطين من حيث المستفيدين - أي الطلبة - ومن حيث العاملين، إذ يعتبر المعلمون أكبر قطاع وظيفي في فلسطين. وبالرغم

شهد قطاع التعليم - الحكومي منه بوجه خاص - نمواً ملحوظاً منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

إطار (٦-٢): الخطة الخمسية للإصلاح التربوي (٢٠٠٥-٢٠٠١)

عملت وزارة التربية والتعليم العالي، على بلورة استراتيجية جديدة لملائمة التطورات التعليمية والاستجابة للتحديات، وأهم أهدافها: توفير فرص الالتحاق لمن هم في سن التعليم، وتحسين نوعية التعليم، وتطوير التعليم النظامي وغير النظامي، وتطوير القدرات التنظيمية، وتنمية القوى البشرية للنظام التربوي. أما المبادئ الأساسية لرؤى التطوير التربوي فهي: التعليم هو حق إنساني، التعليم هو أساس المواطنة، التعليم هو أداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، التعليم هو أساس للقيم والديمقراطية، التعليم هو عملية مستمرة ومتعددة ومتشتركة. ومن المؤكد أنه في حال دمج هذه المفاهيم بشكل فعلي في العملية التعليمية والمناهج، فإنه سيكون لها دور جوهري في تمكين الإنسان والمجتمع الفلسطيني.

١-٦-٢ الإشراف على التعليم:

مجموع المدارس، ومدارس الإناث ٣٤٪، أما المدارس المختلطة فتشكل ٢٢٪ من المدارس. مع ملاحظة أن عدد الطلبة في المدارس المختلطة أقل بكثير من نسبتها لمجموع المدارس الإجمالي، فالإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن عدد الشعب الصافية لا يتجاوز ٢٠٪ من مجموعها العام. وتقتصر المدارس المختلطة في غالبيتها العظمى على المرحلة الأساسية الدنيا (الصفوف من الأول حتى الرابع)، وهي تنتشر في القرى والتجمعات السكنية الصغيرة. كما توجد عدد من المدارس الخاصة التي تبني التعليم المختلط.

تشير المعلومات الإحصائية المتوفرة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية تشرف على نحو ٦٩٪ من مجموع المدارس، وتستوعب هذه المدارس نحو ٦٩٪ من الطلبة. وتشرف وكالة الغوث على ٧٪ من المدارس، بقدرة استيعابية بلغت ٢٥٪ من إجمالي عدد الطلبة في الأراضي الفلسطينية. أما القطاع الخاص فيتولى الإشراف على ٩٪ من المدارس يدرس فيها نحو ٦٪ من إجمالي عدد الطلبة.

وتقسم المدارس الفلسطينية حسب الجنس إلى ثلاثة أقسام: مدارس الذكور وتشكل ٣٤٪ من

نقطة ضوء (٢١): التعليم الجامع "تعليم لا يستثنى أحداً"

تبنت وزارة التربية والتعليم العالي برنامج التعليم الجامع بالتعاون مع اليونسكو، وبدعم من مؤسسة دياكونيا السويدية. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع فئات الطلبة، وذلك لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس، عبر سلسة من الإجراءات تشمل تدريب المعلمين للتعامل مع هذه الفئة من الطلبة، وتقديم الوسائل المساعدة لهم، وتطويع المناهج بما يلبي الاحتياجات المتباينة للفئات الطلابية. وقد نجح هذا البرنامج بدمج ٢٥٩ مدرسة حتى نهاية ٢٠٠٣، لتشمل: ٦٧ طالباً وطالبة من المعاقين بصرياً بشكل كلي، و ١١٢٨ من المعاقين بصرياً بشكل جزئي، و ٦٧ من المعاقين سمعياً كلياً أو جزئياً، و ٥٦٣ من المعاقين حركيأ.

^{١٦} جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية، استطلاع للرأي العام رقم ١٧، ٢٠٠٤/٦-٤.

٤-٦-٢ التسرب:

تشير البيانات إلى حدوث انخفاض مطرد في معدلات التسرب من المدارس.

ونوعية التعليم أو الممارسات التربوية الخاطئة من المعلمين. أما الأسباب السياسية والأمنية فتمثل في ما ينجم عن إجراءات الاحتلال من الاعتقال وصعوبات التنقل والوصول للمدارس. وبالرغم من كل الأسباب السابقة، إلا أن البيانات تشير إلى انخفاض مطرد في معدلات التسرب، إذ بلغت نسبة التسرب في المرحلة الأساسية لكلا الجنسين في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نحو ٨٣٪، أما في المرحلة الثانوية، فيبلغت نسبة التسرب ١٣٪ (الإناث ٦١٪، الذكور ٦١٪).

يعود التسرب في المدارس الفلسطينية إلى أسباب اقتصادية، وأسباب اجتماعية، وأسباب تربوية وتعليمية، وأخرى تتعلق بالوضع السياسي-الأمني. وتتمثل أهم الأسباب الاقتصادية بالفقر وعدم توفر فرص العمل. أما الأسباب الاجتماعية فأهمها: المشاكل الأسرية والعادات والتقاليد والتي تتأثر بها الإناث بشكل أكبر (فقى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ساهم التزويج المبكر بحوالي ٥٢٪ من أسباب التسرب عند الطالبات). وتشمل الأسباب التربوية والتعليمية التأخر الدراسي،

إطار (٧-٢): أطفال فلسطين في سوق العمل، استخلاصات عامة^{١٧}

أدت قسوة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وغياب تطبيق تشريعات تحمي الأطفال من الاستغلال، إلى دفع الأطفال الفلسطينيين للخروج إلى سوق العمل لكسب عيشهم وعيش أسرهم. وتناول الاستخلاصات التالية بعض نتائج دراسة قام بها برنامج دراسات التنمية بالتعاون مع اليونيسيف:

العوامل التي تدفع الأطفال للعمل: المساعدة في إعالة الأسرة وسد حاجاتها الأساسية، والشعور بعدم جدوى الدراسة والتوجه لتعلم الحرف، وتوفير الاحتياجات الشخصية للطفل العامل، خاصة في الأسر الفقيرة.

طبيعة العمل، ومكانه: يقوم الأطفال بأعمال كثيرة لا تناسب مع فئتهم العمرية، كالأعمال الزراعية، وأعمال البناء، والعمل في ورش تصليح السيارات والحدادة، ومشاغل الحجر والطوب. أما البنات فعادة ما يقمن بأعمال ترتبط تقليدياً بالنساء كالتطريز وتقطيف البيوت. وكثيراً ما يضطر هؤلاء الأطفال العاملون للعمل في موقع بعيدة عن أماكن سكناهم، حتى أن نسبة عالية منهم تعمل داخل إسرائيل.

مصادر الخطر بالنسبة للأطفال: يتعرض الأطفال نتيجة العمل لمخاطر عديدة، أهمها: التعرض لخطر القتل والإصابة والاعتقال من قبل قوات الاحتلال، والتعرض لمخاطر الآلات الحادة والغازات السامة والمواد الثقيلة، والتعرض للتحرش الجنسي أو الضرب.

انعكاسات العمل على صحة الأطفال ونفسهم: يتعرض الأطفال نتيجة عملهم لتأثيرات جسدية خطيرة كآلام في أعضاء الجسم المختلفة، وضيق التنفس. كما يشعر الكثير من الأطفال بالخوف وعدم الأمان والكآبة والإحباط، وغيرها الكثير من الآثار المشوهة لنفسية الأطفال وصحتهم.

العلاقة مع المدرسة: أوضحت نتائج الدراسة أن ٧٠٪ من الأطفال العاملين متربون من المدارس، ويبرون تركهم للمدارس بقسوة معاملة أقرانهم ومعلميهم لهم. كما يرى البعض أن عدم إحساسه بكفاءته في الدراسة جعله يترك المدرسة ليبحث عن فرص حياتية أخرى، كما تدفع ضرورات إعالة الأسرة باتجاه المزيد من حالات التسرب المدرسي والالتحاق بسوق العمل.

٧٠٪ من الأطفال العاملين متربون من المدارس.

^{١٧} جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية واليونيسف، الأطفال الفلسطينيون في سوق العمل (دراسة نوعية بالمشاركة)، رام الله، ٢٠٠٤.

٣-٦-٢ الأمية في المجتمع الفلسطيني:

تعتبر المناهج التدريسية، وخاصة الكتاب المدرسي، الوسيلة الرئيسة للتعليم ونقل الرسالة التعليمية والتربيوية للطلبة. ومع تأسيس وزارة للتربية والتعليم العالي، تبلورت رؤية لإعداد مناهج فلسطينية تراعي الخصوصية الفلسطينية، وتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية. فقد أنشئ مركز تطوير المناهج الفلسطينية في العام ١٩٩٥، الذي أنجز خطة المناهج في العام ١٩٩٨، وبدأ تطبيق المناهج الجديدة منذ العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠. وقد طبقت هذه المناهج على صفوف المرحلة الأساسية (الصفوف العشر الأساسية)، ومن المتوقع إنتهاء الخطة بتطبيق المناهج الجديد لطلبة الثانوية العامة (الصف الثاني عشر) في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦. أما أهم التطورات التربوية التي راعتها المناهج الفلسطينية، فهي:

١. تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الأول الأساسي.
٢. تدريس التكنولوجيا من الصف الخامس الأساسي.
٣. إدخال مواضيع الصحة والبيئة والتربيبة المدنية كمباحث مستقلة.

حسب بيانات العام ٢٠٠٣، بلغت معدلات الأمية للأفراد من فئة ١٥ سنة فأكثر ٢٧٪ بين الذكور، و٦٪ بين الإناث. وتشير هذه البيانات إلى انخفاض النسبة مما كانت عليه في العام ١٩٩٧، إذ بلغت في حينه ٨٪ للذكور، و٣٪ للإناث، الأمر الذي يعكس تقدماً واضحاً في مجال الحد من الأمية في السنوات الست الأخيرة. هذا وتتجدر الملاحظة إلى أن نسبة الأمية بين الإناث تبلغ ٤٪ مقارنة بالنسبة بين الذكور. أما مقارنة الضفة الغربية مع قطاع غزة، فالملاحظ أن الأمية بين الذكور في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية بنسبة ٧٪، وبالنسبة للإناث فإن النسبة في القطاع أقل بنسبة ١٪ منها في الضفة. كما تدل معدلات الأمية حسب التجمع السكاني دلالة واضحة على نوعية الخدمات التعليمية والثقافة السائدة في هذه التجمعات، فالمدن سجلت أقل معدلات، تليها في ذلك المخيمات فالقرى. الأمر الذي يدل بوضوح على إيلاء سكان المخيمات (اللاجئين) أهمية للتعليم مقارنة بالقرى. هذا ويلاحظ عموماً أن نسبة الأفراد الذين يعرفون القراءة والكتابة تتجه نحو الزيادة، مع استمرار الفجوة بين الرجال والنساء في هذا المجال.

تبليورت رؤية لإعداد مناهج فلسطينية تراعي الخصوصية الفلسطينية.

نقطة ضوء (٢٢): برنامج تعليم الكبار (يانون)

عملت المؤسسات الفلسطينية الأهلية والرسمية طوال السنوات الماضية على التقليل من نسبة الأمية في المجتمع الفلسطيني، باعتبار التعليم أحد أهم مداخل التنمية والتمكين. وقد تنوعت برامج محو الأمية التي قدمتها المؤسسات المختلفة، واعتمدت في كثير من الأحيان على استخدام وسائل الإعلام دورها المهم في العملية التنموية نظراً لاستجابة هذه الوسائل للتوجهات المجتمعية. فقد أسهمت البرامج التي تقدمها وسائل الإعلام إسهاماً ملمسياً في القضايا التنموية والمجتمعية، وذلك من خلال العمل على إشاعة المفاهيم التنموية، والثقافية، ومحاولة فتح النقاش في مختلف القضايا ذات العلاقة، كالتعليم والصحة، والبطالة، وغيرها.

وفي هذا السياق، تم إنتاج المسلسل التلفزيوني "يانون" للتعلم والتنمية المدنية، وهو برنامج موجه للكبار والصغار من كلا الجنسين، وذلك من قبل جامعة بيرزيت - برنامج دراسات التنمية. وبعالجه هذا المسلسل - والمكون من ١٧ حلقة - قضايا الزواج المبكر والحمل والأطفال والنوع الاجتماعي والتعليم واللاجئين والهجرة والبيئة. ويسعى هذا المسلسل إلى إتاحة المجال أمام النساء والرجال للتعلم في الأوقات المناسبة لهم في مجالهم الخاص وعبر التلفزيون. من خلال مادة تربية تقوم على أسس التعلم النشط والمبادر. كما تهدف المبادرة إلى توفير مادة للمؤسسات العاملة في مجال التقييف المدني تعالج قضايا اجتماعية مختلفة ويمكن استخدامها لكافة الشرائح الاجتماعية. هذا وقد تم إنتاج المسلسل من قبل شركة إنتاج فلسطينية (سمارت فريم).

تنقد المناهج الفلسطينية من الزاوية التربوية من حيث مدى تشجيعها للإبداع والتفكير العلمي.

قصور الدور الذي تلعبه الجامعات الفلسطينية في نشر قيم الانفتاح على الثقافات الأخرى واحد من أبرز التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي.

وتنتقد من ناحية مدى حساسيتها لنوع الاجتماعي (مضمونها الجندرى). كما تنتقد من حيث مدى قدرتها على إطلاق طاقات الطلبة وإبداعاتهم، خاصة إذا لم يتواكب إدخال المناهج الجديدة مع استراتيجية ملائمة لتأهيل المعلمين ترتكز على تحديد الأساليب التربوية وتوفير الوسائل التعليمية الالازمة. هذا فضلاً عن أن اعتبار الكتاب المدرسي المصدر الوحيد للتعليم سيؤدي إلى مخاطر الجمود والقصور عن مواكبة التطورات.

٤. الإعداد لإدخال مباحث المعلوماتية وقضايا معاصرة، والاقتصاد والإدارة للصفوف الحادى عشر والثانى عشر.

لكن وبالرغم من التغيرات المدخلة على المناهج الفلسطينية والتطور المهم في بعض منها، إلا أن ثمة انتقادات توجه إليها استناداً إلى مضامين هذه المناهج. وتنتقد هذه المناهج من الزاوية التربوية من حيث مدى تشجيعها للابداع والتفكير العلمي،

إطار (٨-٢) : المضمون الجندرى للمناهج الفلسطينية، عوداً على بدء

لقد تضمن تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢ نقداً صريحاً لضعف البعد الجندرى في المناهج الفلسطينية، وكانت اللجنة المسئولة عن المناهج قد أرسلت لفريق العمل مذكرة توضح فيها مدى اهتمام القائمين على العملية بتضمين مفهوم النوع الاجتماعي، وقدمت مجموعة من الأدلة على هذا الاهتمام. وقد تزايد هذا الاهتمام خلال السنين الفائتتين. وبرغم التطور في الحساسية الجندرية لمجموعة من كتب المناهج الفلسطينية، إلا أن التحليلات الكمية والنوعية التي أجريت على عينة من الكتب المدرسية، فيما يتعلق بالتعابير الذكرية والأنثوية والمحايدة الظاهرة على شكل مواقف أو أدوار أو صور، قد استخلصت النتائج التالية حول المضمون الجندرى للمناهج الفلسطينية:

- زيادة عدد التعبيرات اللغوية الأنثوية المستخدمة في كتب العينة. ويوضح ذلك من خلال: استخدام اللغة الذكرية في الأغنية الساحقة للمواقف والتمارين، وتكرار أسماء الرجال وصورهم أكثر من أسماء النساء وصورهن، وسيادة الأسماء الذكرية في الواقع الرئيسية والقيادية. وبظهر الرجال في المناهج كأبطال وعلماء ورياضيين وأدباء ومخترعين، فيما تظهر النساء في الواقع الثانوي، وغالباً داخل البيت (مع وجود النساء في وظائف غير تقليدية في بعض الأحيان).
- تكريس الصورة النمطية للأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي. ويفسر ذلك من خلال: قولية أعمال المرأة وحصرها في أعمال المنزل ومهنة المعلمة وأنشطة تقليدية غير إبداعية، وتجاهل الأدوار القيادية التي تبوأتها المرأة، والتأكيد على عاطفية المرأة مقابل عقلانية الرجل.
- التبخط في استعمال اللغة ذات الدلالة النوع-اجتماعية. إذ يلاحظ ما يلى: خلو الكتب من منهجية محددة في استخدام اللغة الجندرية (إذ تستخدم صيغة المصدر أو المتكلم أو اللغة الذكرية أو اللغة المحايدة)، واستخدام التعبير المهني ذات الدلالة الجندرية الذكرية في مواضع عديدة.

الجزء الثالث: التعليم العالي

لعبت الجامعات الفلسطينية دوراً مهماً في تأهيل عشرات الآلاف الطلبة الفلسطينيين أكاديمياً.

ويفترض هذا الدور بالتعليم - خاصة التعليم العالي - أن يساعد في بناء قوة عمل مؤهلة وخلقية تستطيع التكيف مع المتغيرات، لدفع الاقتصاديات الوطنية، إلى جانب مهمة التعليم في إنتاج نوعية المعرفة الضرورية لإحداث التوازن في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. ولعلّ أبرز التحديات التي يواجهها قطاع التعليم الجامعي في فلسطين: قدرة هذه الجامعات على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، وقرارتها على الاكتفاء الذاتي، ومدى تأهيلها لنوعية من

لعبت الجامعات الفلسطينية دوراً مهماً في تأهيل عشراتآلاف الطلبة الفلسطينيين أكاديمياً، مما أسهم في توسيع خياراتهم المعيشية والمهنية. ورغم الإقرار بهذا الدور، إلا أن التعليم الجامعي في فلسطين يواجه عدة تحديات، يمكن تلخيصها في التساؤل حول قدرة هذا التعليم، في مضمونه الحالى، على أن يشكل أداة رافعة للدور التمكينى لأنظمة التعليم. ويعنى هذا الدور أن تصبح الجامعات العامل الرئيسي في التنمية من خلال القيام بمهامها الاقتصادية والثقافية والعلمية.

الخريجين القادرين على الانخراط في العمليات التنموية وتلبية الحاجات الفعلية لسوق العمل. فضلاً عن التحدي المتمثل في تجاوز قصور الدور الذي تلعبه الجامعات الفلسطينية في نشر قيم الافتتاح على الثقافات الأخرى، مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية الفلسطينية، بما يضمن تقدم المجتمع وإحداث تغيرات تكنولوجية نوعية فيه.

إطار (٩-٢) : مؤشرات إحصائية حول التعليم العالي في فلسطين^{١٨}

- يبلغ عدد طلبة المعاهد والكليات الجامعية في الأراضي الفلسطينية نحو ١٢٩٢٨ طالب وطالبة، وهم يشكلون نسبة ٣٪ من السكان، حيث يتوزع هؤلاء الطلبة على ١١ جامعة و٩ كليات جامعية و٢ كلية مجتمع.
- يعمل في مؤسسات التعليم العالي ٦٦١٦ موظف متفرغ و١٦٩٣ غير متفرغ، ٤٩٪ منهم أكاديميون.
- تقدم مؤسسات التعليم العالي ٧٢٤ برنامجاً تعليمياً على مستويات الدبلوم المتوسط والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه.
- بلغت الموازنة التشغيلية لقطاع التعليم العالي للعام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ حوالي ٨٧,٦ مليون دولار.
- قدم صندوق إقراض الطلبة ٤٢ مليون دولار للطلبة، واستفاد نحو ٢٠٠ ألف طالب من هذه القروض والمساعدات.
- أنشأت الوزارة الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية وبدأت عملها في أواسط العام ٢٠٠٢.
- ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في الأراضي الفلسطينية بين العامين الدراسيين ١٩٩٧/١٩٩٨ و٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمعدل ٤٦,٤ للذكور، و٤١,١ للإناث، وقد يعود الارتفاع النوعي في معدلات الالتحاق للإناث لزيادة الوعي المجتمعي بضرورة التعليم للإناث، كما أن الظروف الاقتصادية التي أعقبت الانفلاحة أدت لاتجاه الذكور للعمل لمساعدة أسرهم، ما قد يفسر زيادة معدلات الالتحاق للإناث عنها للذكور.
- بلغ عدد المخريجين من الجامعات الفلسطينية منذ شانتها حتى الآن حوالي ٨٠٠٠ متخرج معظمهم من الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية، وتشير معلومات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - حسب التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٧ - أن عدد المخريجين من مؤسسات التعليم العالي بلغ ١١٨٤٥٦.

نقاط ضوء (٢٣-٢٦): الدور المجتمعي التنموي للجامعات الفلسطينية

نقطة ضوء (٢٣): مركز الخدمة المجتمعية- جامعة النجاح الوطنية: توفر هذه المبادرة نموذجاً للدور المجتمعي التنموي الذي تلعبه الجامعات الفلسطينية، حيث يتخصص الدور الذي يقوم به مركز الخدمة المجتمعية بالعمل على تمكين الأفراد لحل مشكلاتهم الاجتماعية، مع تعزيز فكرة التطوعية كمحرر بشري أساسي للعمل. وبهذا عمل المركز على دمج ثلاثة أنماط من نشاطات المراكز المجتمعية، وهي، الإرشاد والتحويل، والعمل المجتمعي المحلي، والتطوع. ومن خلال هذا الدمج استطاع المركز أن يؤدي العديد من الوظائف ومن ضمنها: تعميل دور الجامعة في المجتمع المحلي، وتكريس مفهوم العمل التطوعي باستقطاب عدد كبير من المتطوعين من طلبة الجامعة وغيرهم ومن جميع الفئات والأعمار، وتطوير قدرات المنظمات المجتمعية الأخرى، والعمل مع في برامج إنسانية عديدة شملت الأطفال والمسنين والأسر الفقيرة ومتضرري الانفلاحة، ومرضى التلاسيميا.

نقطة ضوء (٢٤): مركز العمل الجماهيري- جامعة القدس: قام المركز بإطلاق هذه المبادرة تحت شعار "عشانك يا بلدي"، في إطار المنهاج المدرسي الفلسطيني الخاص بالتربية المدنية. وتهدف هذه المبادرة لدعم وتعزيز نظرة الأطفال والشباب لأهمية بناء مستقبل واعد من خلال تعزيز المفاهيم الإيجابية التي تعزز علاقة الفرد بالأطر الاجتماعية المختلفة، من خلال القيام بأنشطة لامنهجية تعزز قيم الانتفاء للثقافة الوطنية الفلسطينية. وقد قام المركز بتطبيق هذه الفعاليات في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ في عشرة مدارس في القدس الشرقية وضواحيها بمساعدة ٤٥ متطوعاً من طلاب الجامعة، وقد استفاد من هذه الأنشطة حوالي ٧٠٠ طالب وطالبة من الفئة العمرية (١١-١٤).

نقطة ضوء (٢٥): الجامعة الإسلامية (مشروع مركز التقنيات المساعدة للمكفوفين): تم تأسيس المركز منذ أواخر ٢٠٠٠، ويهدف لتطوير التكنولوجيا لاستخدامات المكفوفين، من خلال تدريبهم على أجهزة الحاسوب، إضافة لإنتاج المواد والمناهج التعليمية لاستخدام المكفوفين، وقد بلغ عدد الطلبة المكفوفين في الجامعة حالياً (٦١) طالباً وطالبة.

نقطة ضوء (٢٦): كلية مجتمع المرأة (تخصص صناعة الحلي والمجوهرات): تقوم فكرة المشروع على تقديم تدريب مهني مجاني للنساء اللاجئات والأكثر فقرًا وتهميشاً في مجال صياغة الذهب بأحدث الأساليب التقنية، لتأهيلهن لسوق العمل.

^{١٨} لمزيد من المعلومات أنظر إلى الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم العالي: www.pnic.gov.ps وموقع مركز المعلومات الوطني: www.moe.gov.ps

القسم الرابع: مؤشرات الحالة الصحية^{١٩}

٧-٢ الأوضاع الصحية

٧-١-٢ وفيات الأطفال:

يشكل العنف الإسرائيلي الممارس ضد المدنيين الفلسطينيين سبباً رئيساً في تدهور الأوضاع الصحية.

يشير معدل وفيات الأطفال في الأراضي الفلسطينية على مدى السنوات العشر الأخيرة، إلى تحسن ملحوظ، فقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع قبل قيام السلطة الفلسطينية ٢٧,٣ وفاة لكل ١٠٠ ولادة حية، وانخفض هذا المعدل إلى ٢٥,٥ وفاة خلال الأعوام الخمسة التي تلت نشوء السلطة، مع ارتفاع هذه النسبة بالنسبة لقطاع غزة إلى ٢٧,٣. ولا توجد فروق تذكر حسب جنس المولود، ولعل هذا يرجع بالأساس لتضافر جهود وزارة الصحة التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ووكالة الغوث، والمنظمات غير الحكومية، من خلال برامج التحصين الوطني، والتنقيف الصحي، وزيادة عدد مراكز رعاية الأمومة والرعاية الصحية الأولية.

٧-٢-٢ صحة المرأة:

تظهر البيانات أن ٤٠٪ من الأسر الفلسطينية واجهت صعوبة في الحصول على خدمات صحية لأطفالها.

- وفيات الأمهات: بلغت نسبة النساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩ عاماً) ٢٢,٣٪، أما نسبة وفيات الأمهات المسجلة في الأراضي الفلسطينية، فقد بلغت ١٢,٧ لكل مئة ألف مولود (النسبة في القطاع ٢١,٣، وفي الضفة ٦,٧٪).
- الولادات: تحصل ٨٤٪ من الولادات في المستشفيات، ومعدل مكوث النساء بعد الولادة ٤,٤ يوماً للولادة الطبيعية، ٤,٣ يوماً للقيصرية. وتم ١٥٪ من الولادات في المستشفيات الحكومية

يشكل العنف الإسرائيلي الممارس ضد المدنيين الفلسطينيين سبباً رئيساً في تدهور الأوضاع الصحية في الأراضي الفلسطينية. فقد تعمدت قوات الاحتلال خلال الانتفاضة الحالية استهداف البنية التحتية والخدماتية الفلسطينية، بما فيها القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم. وبناءً على تقديرات وزارة الصحة الفلسطينية، فقد بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في الفترة الواقعة بين ٢٠٠٣/١٢ و ٢٠٠٣/١٢ حوالي ٢٨٢٧٢ جريحاً، فيما بلغ عدد الشهداء في الفترة ذاتها نحو ٢٧٢٦، منهم ٧٠٧ أطفال. ولعبت الحواجز الإسرائيلية دوراً في إعاقة تأمين الخدمات الطبية من ناحية وصولها للمحتاجين إليها أو من ناحية وصولهم إلى المراكز الصحية والمستشفيات. وقد نتج عن ذلك وفاة ١٠٢ حالة إجهاض و ٥٥ حالة ولادة على هذه الحواجز. وقد استشهد نحو ٢٩ من أفراد الطواقم الطبية الفلسطينيين، فضلاً عن إصابة ٤٤ من هذه الطواقم بجرح. وتقييد البيانات المسجلة أيضاً، أن هناك ٣٣٥ حالة اعتداء على سيارات الإسعاف تم تدمير ٣٧ منها، و ٩٤٥ حالة من سيارات الإسعاف من الوصول للمستشفيات لنقل المرضى والجرحى، إضافة لـ ٢٨٥ اعتداء على المؤسسات الصحية المختلفة في فلسطين. وتبين هذه البيانات أن ٤٠٪ من الأسر الفلسطينية واجهت صعوبة في الحصول على خدمات صحية لأطفالها (٦,٤٪ في الضفة، ١,٦٪ في القطاع).

نقطة ضوء (٢٧): إنجازات وزارة الصحة

برغم المعيقات الذاتية والموضوعية التي تواجه وزارة الصحة نتيجة لإجراءات الاحتلال وضعف الموارد الذاتية لديها، إلا أنها استطاعت خلال العاشرين الأخيرين تحقيق العديد من الإنجازات النوعية والكمية في عملها وأدائها، فقد عكست وزارة الصحة -كما جميع المؤسسات العاملة في القطاع الصحي في فلسطين- قدرة عالية على التعامل مع التحديات الناجمة عن إجراءات الاحتلال من قتل وتدمير وتقطيع لأوصال الأراضي الفلسطينية. فقد قدمت الوزارة خدماتها لجميع المناطق الفلسطينية، وتوسعت في بناء وتأهيل مراكزها الصحية خاصة في المناطق الريفية والمهشة، إضافة لما توضحه المؤشرات الإحصائية المختلفة من التقدم الذي أحرز في مجالات مختلفة كخفض وفيات الأطفال، والتوسيع في التأمينات الصحية، والتحسين في مستوى الخدمات المقدمة على صعيد صحة المرأة.

^{١٩} لمزيد من المعلومات انظر/ي: التقارير الصادرة عن وزارة الصحة، والموقع الإلكتروني لوزارة الصحة: www.moh3.com

٧-٣-٢ الوضع الغذائي:

تشير بيانات مسح التغذية للعام ٢٠٠٢، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن ٤٦٪ من الأسر الفلسطينية واجهت صعوبة في الحصول على المواد الغذائية الازمة خلال الانفاضة. ويعود ذلك بشكل أساسى لإجراءات قوات الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة الحصار ومنع التجول، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور الوضع الاقتصادي، وقدان كثیر من الأسر الفلسطينية لمصدر دخلها الرئيسي. وقد أدت هذه الأوضاع إلى اعتماد ٢٦٪ من الأسر الفلسطينية بشكل كلي على المساعدات الغذائية، كما وصل معدل سوء التغذية المزمن بين الأطفال الفلسطينيين (فئة أقل من عمر خمس سنوات) إلى ٢٪.

فيصرأً. وتتراوح نسبة حالات الإجهاض بين ١١٣ و ١٠٧ حالة لكل ١٠٠٠ حامل في مستشفى الشفاء وخانيونس على التوالي.

واجهت ٦٣,٤٪ من الأسر الفلسطينية صعوبة في الحصول على المواد الغذائية الازمة خلال الانفاضة.

● برامج تنظيم الأسرة: تحتل هذه البرامج حيزاً كبيراً من اهتمامات مختلف مقدمي الخدمات الصحية، فقد ازداد انتشار عيادات تنظيم الأسرة من ٩٧ عيادة في العام ١٩٩٧ إلى ١٩٧ عيادة في العام ٢٠٠٣. وتبين البيانات أن ٥١٪ من السيدات المتزوجات يستخدمن وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة. لقد وفرت وزارة الصحة لشريط حبوب منع الحمل، حيث تستخدمها ٣٤٪ من النساء، و ١٢ شيكل لتركيب اللولب، حيث تستخدمه ٣٪ من النساء.

إطار (١٠-٢): المناطق الخضراء في المدن الفلسطينية

إن تحسين نوعية حياة الإنسان ضمن مفهوم شمولي للصحة، كأحد أهداف التنمية المستدامة، تتطلب الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية، ومن هنا تعتبر المناطق الخضراء - وهي الفراغات الخضراء الطبيعية داخل المدن، والمنتزهات ومناطق الألعاب الرياضية، والحدائق العامة، والمسطحات المائية الطبيعية وغيرها- مهمة لحياة السكان ومتناخ البيئة التي يعيشون فيها. وقد أخذت المساحات الخضراء بالتضاؤل داخل المدن الفلسطينية نتيجة الامتداد العمراني غير المخطط وقرارات غير مهتمة بالبيئة من قبل البلديات والمؤسسات ذات العلاقة، فضلاً عن سياسات سلطات الاحتلال المتمثلة بمصادرة الأراضي، وتنطيط أوصال المناطق الفلسطينية بالمستوطنات والطرق الالتفافية (إذ يوجد حالياً نحو ٢٦٠ مستوطنة إسرائيلية على الأراضي الفلسطينية يقطنها حوالي ٤٢٥ ألف مستوطن، إضافة لنحو ٧٣٠ كيلومتر من الطرق الالتفافية الرابطة بين هذه المستوطنات)، ومنع التوسيع خارج حدود المدن والقرى الفلسطينية.

وصل معدل سوء التغذية المزمن بين الأطفال الفلسطينيين (فئة أقل من عمر خمس سنوات) إلى ١٠,٢٪.

نقطة ضوء (٢٨): حماية البيئة

بادر مركز السلام على الطرق وسلامة البيئة إلى إنشاء حدائق ألعاب من الإطارات المستعملة بإعادة استخدام الإطارات المستعملة في مجالات صديقة للبيئة، عن طريق استخدامها في صناعة نماذج للألعاب في الحدائق، أو كأحواض زينة، ما يحد من تأثيراتها السيئة على البيئة. ويوفر أماكن ترفيهية بتكلفة قليلة، وقد أنشأت منذ نهاية ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤، سبع حدائق من هذا النمط في قرى الضفة الغربية (دير إبزيغ، وبيت عور التحتا، وقبيا، وقراءة بني زيد، وبيربزيت، وأبو قش، وكفر الديك)، ومن متوقع أن يستفيد من هذه الحدائق نحو ١٢ ألف طفل وطفلة من هذه القرى.

٨-٢ الجهاز الصحي

**تعتبر المناطق الخضراء مهمة
لحياة السكان ومناخ البيئة
التي يعيشون فيها.**

لكل ١٠٠٠ مواطن (أي سرير لكل ٧٤١ فرداً). وتتوزع هذه المستشفيات من حيث تخصصها على النحو التالي: ٣٩ من المستشفيات عامة من حيث تخصصها، و٢١ من المستشفيات للتوليد، و١٤ من المستشفيات التخصصية، و٤ مراكز تأهيل وعلاج طبيعي. وقد استمرت التحويلات الطبية الخارجية، والتي تشكل عبئاً على ميزانية وزارة الصحة، وذلك نتيجة لانخفاض القدرة الاستيعافية لهذه المستشفيات، وعدم كفاية ما هو موجود من بعض التخصصات الطبية المهمة كالقلب والسرطان، وغياب تخصصات أخرى. وهذا وقد بلغ معدل الأطباء لكل ١٠٠٠ من السكان في العام ٢٠٠٢ نحو ١,٥ (في العام ٩٧ كانت النسبة ٠,٩٩).

تتوزع الجهات المشرفة على القطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية على أربع جهات رئيسية، هي: القطاع الحكومي، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص، إضافة إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. ويعمل في الأراضي الفلسطينية ٧٨ مستشفى بطاقة سريرية تبلغ ٤٦٧٩ سريراً، منها ٢٢ مستشفى تابعة لوزارة الصحة تحتوي على ٩٪ من إجمالي عدد الأسرة، وتبلغ نسبة توزيع الأسرة لعدد المواطنين نحو سرير واحد لكل ٧٧٩ فرداً، وقد حققت وزارة الصحة زيادة مقدارها ٢٣٨,٢٪ في عدد الأسرة مع نهاية العام ٢٠٠٣ مقارنة بعدها في العام ١٩٩٩. وكانت تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تشير في العام ٢٠٠٢ إلى أن هناك ١,٣٥ سرير

**تبلغ نسبة توزيع الأسرة
لعدد المواطنين نحو سرير
واحد لكل ٧٧٩ فرداً.**

إطار (١١-٢): المعوقات التي تواجه القطاع الصحي في فلسطين

يعاني القطاع الصحي الفلسطيني من العديد من المشاكل، من أبرزها: الازدحام الشديد في المرافق الصحية، وخاصة العيادات التي لا يتاسب عددها مع الاحتياجات السكانية، إضافة إلى كون توزيع مراكز الرعاية والمستشفيات لا يراعي دائماً التوزيع السكاني. كذلك فإن معظم الصيدليات التابعة للعيادات والمستشفيات الحكومية وتلك التابعة لوكالة الغوث وحتى القطاع الأهلي، تعاني من نقص مستمر في الأدوية، خاصة أدوية الأمراض المزمنة كالسكري والضغط. وتکاد المستشفيات الفلسطينية تعجز عن التعامل مع الحالات الصعبة، كجراحات القلب والمخ والسرطان، وذلك لقلة الأطباء المؤهلين بمثيل هذه التخصصات، وقلة المعدات الطبية المتطورة.

القسم الخامس: المؤشرات الاقتصادية

مما لا شك فيه أن انكشاف الاقتصاد الفلسطيني للمؤثرات الخارجية، وفي مقدمتها المؤثر الإسرائيلي، كان له الدور الأكبر في ارتفاع حجم الخسائر والأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة الممارسات الإسرائيلية. وفيما يلي أبرز المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

٩-٢ الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية:

**انخفض الناتج المحلي خلال
العام ٢٠٠٣ بحوالي ١٣,١٪
عما كان عليه في العام ٢٠٠٠.**

بحوالى ٤,٢٪ عاماً كان عليه في العام ٢٠٠٠. كما انخفض الدخل القومي الإجمالي خلال تلك الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٠) بحوالى ١٥,٧٪، وانخفض نصيب الفرد منه بحوالى ٢٨,٨٪.

كما انعكست الإجراءات الإسرائيلية على أداء القطاعات الاقتصادية كل على حده. فقد بلغت

تأثير الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية بالإجراءات الإسرائيلية، حيث انخفض الناتج المحلي خلال العام ٢٠٠٣ بحوالى ١٣,١٪. مما كان عليه في العام ٢٠٠٠. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالى ٤٠١٠,٨ مليون دولار، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٠٣ حوالى ١١٠٨,٧ دولاراً، منخفضاً بذلك

وبشكل أساسي على استيراد مواد البناء الأساسية (الالاسمنت والحديد والخشب) من إسرائيل. فقد تسببت إجراءات الحصار والإغلاق والاجتياحات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية بتعطيل العمل بمئات المشاريع العمارة الخاصة والعامة، إضافة إلى توقف العديد من المعامل والمصانع التي تعتمد في عملها على تلك المواد. أما أكثر القطاعات تأثراً فقد كان القطاع السياحي، إذ توقفت الأنشطة السياحية في الأراضي الفلسطينية بشكل كامل تقريباً، وأدى ذلك إلى تراجع كافة المؤشرات المرتبطة بهذا القطاع، حيث انخفض عدد الفنادق العاملة إلى أقل من ٧٦ فندقاً، مقارنة بـ١٠٦ في العام ٢٠٠٠، وانخفض عدد النزلاء وليليالي المبيت بنسبة ٨٦٪ في الربع الثاني من العام ٢٠٠٣.^{٢٢}

أما القطاع المالي، والذي يتكون من عدة عناصر أهمها قطاع البنوك والسوق المالي، فقد تأثر بشكل كبير. فبعد تحقيق البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية أرباحاً صافية بلغت خلال العام ٢٠٠٠ حوالي ٢١,٩ مليون دولار، تكبدت تلك البنوك مجتمعة خسائر تقدر بحوالي ٨,٦ مليون دولار حتى نهاية العام ٢٠٠٣، وذلك بالرغم من زيادة قيمة موجوداتها من ٤١٢,٤ مليون دولار إلى ٥٢٠ مليون دولار خلال الفترة السابقة. كما تراجعت نسبة التسهيلات إلى الودائع من ٣٨,٤٪ إلى ٤,٤٪، ويعود ذلك مؤشراً على تراجع مستوى الائتمان في الجهاز المصرفي.^{٢٣} أما عن الخسائر التي تكبدتها سوق فلسطين للأوراق المالية، فتشير البيانات إلى أن السوق خسر ٤٠٪ من قيمته في العام الأول للانتفاضة.^{٢٤}

خسائر القطاع الصناعي حوالي ٥٤٠ مليون دولار وذلك حتى نهاية العام ٢٠٠١،^{٢٥} وانخفضت مساهمة هذا القطاع في تشغيل القوى العاملة بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ من ١٤,٣٪ إلى ١٢,٥٪.^{٢٦} كما أشار تقرير صادر عن البنك الدولي حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني في ٢٧ شهراً، إلى أن ٧٪ فقط من المنشآت الصناعية تشغّل بطاقتها الإنتاجية التي كانت تعمل بها قبل الانتفاضة. وكانت الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والجلود والبلاستيك من أكثر القطاعات تأثراً. وطراً انخفاض طفيف على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي، إلا أن ذلك لا يعكس بالضرورة حجم التراجع الحقيقي في أداء هذا القطاع، حيث تراجعت القيمة المضافة المتحققة في الصناعة خلال العام ٢٠٠٢ بحوالي ١٣٪ مقارنة بما كانت عليه في العام ٢٠٠٠.^{٢٧}

توقفت الأنشطة السياحية في الأراضي الفلسطينية بشكل كامل تقريباً.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي، فقد ارتفعت مساهمته في تشغيل القوى العاملة خلال العام ٢٠٠٣ لتبلغ ١٥,٧٪ مقارنة مع ١٣,٧٪ خلال العام ٢٠٠٢.^{٢٨} ويعزى هذا الارتفاع إلى استيعاب القطاع الزراعي لفائض العمالة التي كانت تعمل في إسرائيل وتعطلت نتيجة لسياسة الإغلاق التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية، وليس بسبب تغيرات هيكلية طرأة على هذا القطاع. كما ارتفعت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من ٨,٥٪ إلى ٩,٣٪ في العام ٢٠٠٢، بالرغم من انخفاض القيمة المضافة المحققة في هذا القطاع خلال الفترة السابقة. وفيما يتعلق بقطاع البناء والتشييد فقد تأثر بصورة كبيرة بالإجراءات الإسرائيلية نتيجة اعتماده

^{٢٠} نصر عبد الكريم، دراسة تقييمية لأثر السياسات الاقتصادية التنموية للسلطة الوطنية الفلسطينية على الحق في العمل خلال المرحلة الانتقالية، مركز الديموقратية وحقوق العاملين، ٢٠٠٣.

^{٢١} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة (٢٠٠٣-٢٠٠٠).

^{٢٢} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المصدر السابق.

^{٢٣} انظر/ي: الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني: www.pnic.gov.ps

^{٢٤} سلطة النقد الفلسطينية- إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، النشرة الإحصائية، العدد ٧١، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٤.

^{٢٥} نصر عبد الكريم، أداء القطاع المصري في المرحلة الانتقالية بين توقعات القطاع الخاص وتدبرات إدارات المصارف، مجلة الدراسات المالية والصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والصرفية، ٢٠٠٣.

١٠-٢ التجارة الخارجية:

تشكل التجارة مع الجانب الإسرائيلي وحده أكثر من ٧٧٪ من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية.

أدت الإجراءات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين منذ اندلاع الانقسام إلى إحداث تغيرات كبيرة على المؤشرات الأساسية في سوق العمل الفلسطيني. فقد انخفض عدد العاملين الفلسطينيين في السوق الإسرائيلي بين العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٠ بأكثر من النصف ليبلغ ٥٧,٣ ألف عامل خلال العام ٢٠٠٣. وقد فاقم هذا الانخفاض من مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، حيث تجاوز معدل البطالة ٦٪ من إجمالي القوى العاملة، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٤٪٣٨ بين المجموعات الشبابية. وقد تأثر مستوى التشغيل في قطاع غزة بشكل أكبر مقارنة بمستواه في الضفة الغربية، حيث بلغ معدل البطالة في القطاع حوالي ٢٩,٢٪ مقابل ٨٪٢٣ في الضفة. كما فاق معدل البطالة بين الذكور مثيله بين الإناث، إذ بلغ ٩٪٢٦ مقابل ٦٪١٨ للإناث، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع نسبة العاملين الذكور في إسرائيل والذين فقدوا أعمالهم فيها بسبب الإجراءات الإسرائيلية. كما انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة من ٤١,٥٪ إلى ٤٠٪. وما زالت نسبة مشاركة النساء منخفضة مقارنة مع الكثير من دول العالم، إذ لم تتجاوز ٦٪٦٧ لذكور. وتتبادر هذه النسبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فهي ٢٪٩ في القطاع مقابل ٧٪١٤ في الضفة.

بلغ معدل البطالة في القطاع حوالي ٢٩,٢٪ مقابل ٨٪٢٣ في الضفة.

كما لوحظ من مسوح القوى العاملة أن معدلات الأجور اليومية قد ارتفعت للعاملين في كل من الضفة الغربية وإسرائيل على حد سواء، إذ بلغت الضفة الغربية وإسرائيل على شيكلاً ١٢٥,١ شيكلاً ٧٢,٢ شيكلاً. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى تراجع عرض العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وانخفاض قيمة الشيكل وهي العمالة التي تدفع بها تلك الأجور، فيما بقيت معدلات الأجور في قطاع غزة على حالها تقريباً (حوالي ٥٣ شيكلاً).

تشكل التجارة الخارجية الفلسطينية أحد العناصر الأساسية المكونة للناتج المحلي الفلسطيني، إلا أن أثراها الإجمالي في هذا الناتج كان دائماً سالباً، وذلك بسبب تفوق الواردات الفلسطينية من العالم الخارجي على الصادرات الفلسطينية. وتشكل التجارة مع الجانب الإسرائيلي وحده أكثر من ٧٧٪ من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية. وبالتالي كان لإجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلية الأثر الكبير على الميزان التجاري الفلسطيني، إذ انخفضت الصادرات خلال العام ٢٠٠٢ بحوالي ٤٤٪ وتراجع الواردات بحوالي ٤١,٥٪ عاماً كانتا عليه في العام ١٩٩٩. وبما أن الوزن النسبي للواردات في التجارة الخارجية أكبر بكثير من الوزن النسبي للصادرات، فقد أدى ذلك إلى تراجع العجز في الميزان التجاري بحوالي ٤١,٤٪^{٢٣}. ويبعد الأمر في ظاهره جيداً، إذ تسعى جميع الدول إلى تخفيض العجز في ميزانها التجاري، إلا أن ما يقلق هنا هو التراجع الشديد الذي طرأ على الصادرات كما ذكر سابقاً حتى تساوى مع حجم التراجع في الواردات. وبعد ذلك خلا بنبيوياً في التجارة الخارجية الفلسطينية، إذ لوحظ ارتفاع درجة حساسية الصادرات الفلسطينية للأحداث الدائرة في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى العجز المزمن في الميزان التجاري الفلسطيني على مدى الفترة السابقة. ويعزى التراجع في حجم الصادرات لعدة عوامل. العامل الأول - ارتفاع تكلفة نقل البضائع من مكان إنتاجها إلى الأسواق النهائية بسبب العوائق الإسرائيلية، مما أدى إلى ارتفاع تكلفتها الإجمالية وانخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية. وتمثل العامل الثاني بتحول المستوردين عن المنتجات الفلسطينية إلى منتجات دول أخرى يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر على صعيد التسليم في المواعيد المتفق عليها وبدون تأخير، وهذا ما تفقدته المنتجات الفلسطينية. أما العامل الثالث فقد تمثل في تحول المنتجين الفلسطينيين لغطية الطلب المحلي وابتعادهم عن الأسواق الخارجية.

^{٢٣} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

١٢-٢ المالية العامة:

وتعتبر المساعدات الدولية المصدر الثالث للإيرادات في الأراضي الفلسطينية، حيث طرأت تغيرات كبيرة على تلك المساعدات منذ اندلاع الانتفاضة، إذ دخل عامل جديد تمثل بالمساعدات المقدمة من الدول العربية والتي تعهدت بتقديم ١٠ مليون دولار شهرياً لتمويل دفع رواتب الموظفين في السلطة. وبالرغم من التفاوت بين الدول العربية من حيث التزامها بتسييد حصتها، إلا أن إجمالي ما قدمته تلك الدول مجتمعة ضمن هذا البند حتى نهاية العام ٢٠٠٣ تجاوز ٩٢٠ مليون دولار. وقد ارتفع إجمالي المساعدات المقدمة خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى أكثر من ٣٥٧,٤ مليون دولار، مقارنة مع ١٤٦٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٠. وبشكل عام فقد تم تخصيص حوالي ٥٠٪ من تلك المساعدات لبرامج خلق فرص العمل والمساعدات الإنسانية والإغاثية الطارئة ودعم الموازنة الجارية للسلطة، وكان ذلك على حساب دعم مشاريع البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية.

وانعكست التغيرات التي طرأت على المصادر المالية للسلطة الفلسطينية على العجز في الموازنة العامة وعلى الدين العام للسلطة، إذ تبين من حيثيات الموازنات المتعددة للسلطة وجود عجز مزمن فيها، حيث شهدت موازنة العام ٢٠٠٠ ظهور بند جديد لم يكن يظهر في الموازنات السابقة، وهو بند المتأخرات الذي بلغ ٥٠ مليون دولار. وهذا البند ناجم عن قيام السلطة بإصدار حوالات مالية أو شيكات لا يوجد لها مخصصات في قانون الموازنة العامة، وارتفع هذا البند خلال موازنة العام ٢٠٠١ ليصل إلى ١٥٥ مليون دولار، يضاف إليه العجز في الموازنة والذي بلغ حوالي ٣٧١ مليون دولار. واستمر

يمكن تقسيم المصادر المالية في الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول- الإيرادات المحلية التي تم جبايتها عن الأنشطة الاقتصادية التي تم في الأراضي الفلسطينية. ويتعلق القسم الثاني بإيرادات المقاومة التي تقوم إسرائيل بتحصيلها نيابة عن السلطة ومن ثم تقوم بتحويلها لها بموجب فواتير المقاومة. أما القسم الثالث لهذه المصادر فيتمثل بالمساعدات الدولية التي تقدمها الجهات المنحة للفلسطينيين. وقد طرأ انخفاض كبير على تلك المصادر خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث انخفضت الإيرادات المحلية بحوالي ٤٢,٥٪ مما كانت عليه قبيل اندلاع الانتفاضة، فبلغت في العام ٢٠٠٣ حوالي ٢٠٧ مليون دولار، وذلك بسبب تراجع الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وما رافقه من انخفاض في الدخول الخاضعة للضريبة.

أما المصدر الثاني فهو إيرادات المقاومة، والتي تشكل أكثر من ٦٠٪ من موازنة السلطة، فقد تراجعت بنسبة ٤٦,٣٪ لتبلغ حوالي ٢٢٤ مليون دولار، ويرجع ذلك بشكل أساسى إلى استمرار احتجاز إسرائيل للأموال المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية كإجراء عقابي ضد الفلسطينيين. وبالرغم من بدء إسرائيل بتحويل جزء من تلك الأموال في بداية العام ٢٠٠٣ وخاصة بعد تعيين وزير جديد للمالية في السلطة الفلسطينية، إلا أن عنصر المخاطرة وعدم اليقين يبقى كبيراً للإيرادات المتأتية من هذا المصدر وذلك بسبب خصوصية المزاجية الإسرائيلية.

الدول العربية تعهدت بتقديم ١٠ مليون دولار شهرياً لتمويل دفع رواتب الموظفين في السلطة.

تبين من حيثيات الموازنات المتعددة للسلطة وجود عجز مزمن فيها.

إطار (١٢-٢): تزايد الدين العام، مقدمة أخرى لمزيد من الانكشاف للخارج

خلال السنوات العشر من عمر السلطة الفلسطينية، تبين أن هناك تصاعداً مطرداً في مديونية السلطة، حيث بلغت في العام ٢٠٠٠، أي بعد ٦ سنوات من عمر السلطة، حوالي ٣٩٢ مليون دولار. وارتفعت المديونية في العام الأول للانتفاضة إلى أكثر من ٨٤٠ مليون دولار، ويشير ذلك إلى حجم الضائق المالية التي بدأت تعيّنها السلطة منذ ذلك الوقت. واستمر الارتفاع في حجم المديونية ليصل إلى أعلى مستوى له في العام ٢٠٠٢، حيث تجاوز ٩٩٠ مليون دولار.^{٢٧}

^{٢٧} وزارة المالية، بيانات الموازنة العامة، سنوات مختلفة.

العجز بالارتفاع خلال العام ٢٠٠٢ ليبلغ حوالي ٧٥٢ مليون دولار (٤٢٥ عجز + ٣٢٨ متأخرات). وشهدت موازنة العام ٢٠٠٣ بعض التحسن، إذ لم تكن هناك أية فجوة تمويلية، فقد بلغ العجز قبل التمويل حوالي ٧٤٧ مليون دولار تمت تغطيته من خلال المنح المقدمة لدعم الموازنة الجارية والمشاريع التطويرية. كما بلغت قيمة إيرادات المقاصة المفروج عنها من إسرائيل على حساب السنوات السابقة ٤٨٠ مليون دولار، استعملت السلطة حوالي ٤١٥ مليون منها لتسديد المتأخرات المتراكمة، وتم تسديد أقساط قروض بقيمة ٦٥ مليون دولار، ليكون صافي الفجوة التمويلية صفرًا.

ويلاحظ مما تقدم حجم الأزمة المالية التي تعانيها السلطة الفلسطينية في ظل تأثير المصادر الأساسية لإيراداتها، وتأثير ذلك على مستوى إنفاقها العام، وما يرافقه من تأثير على مستوى الخدمات التي تقدمها والدور الذي ينبغي عليها القيام به.

١٣-٢ الأسعار ومستويات المعيشة:

شهد المستوى العام للأسعار ارتفاعاً ملحوظاً منذ اندلاع الانتفاضة الحالية، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد بلغ خلال العام ٢٠٠٣ حوالي ١٣٧,٧٪، أي أن الأسعار قد ارتفعت بحوالي ٧٪٣٧،٧٪ بما كانت عليه في العام ١٩٩٦. وجاء هذا الارتفاع نتيجةً لارتفاع غالبية مجموعات السلع الأساسية المصنفة على أساس مجموعات الإنفاق الرئيسية. وقد سُجل أعلى ارتفاع للأسعار في مجموعة النقل والاتصالات، إذ ارتفعت الأسعار بأكثر من ٥٪٧٣،٥٪ مقارنة مع العام ١٩٩٦. فيما انخفض متوسط الأسعار في مجموعة السلع والخدمات الترفيهية. وساهم آخر

في ارتفاع الأسعار وهو الانخفاض الكبير الذي طرأ على سعر صرف الشيكل الإسرائيلي خلال الأعوام السابقة. كما لوحظ وجود تفاوت بين المناطق الفلسطينية المختلفة من حيث مستويات الأسعار فيها، حيث ارتفع المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية بأكثر من ٨٪٤٠، في حين كان الارتفاع بشكل أقل في كل من القدس وقطاع غزة، إذ بلغ ١٪٣٦,٧ و ٢٪٧٧ في هاتين المنطقتين على التوالي.^{٣٩}

وينعكس ذلك بالضرورة على مستويات معيشة الأسر الفلسطينية، خاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار مستويات البطالة المرتفعة التي سادت الأرضي الفلسطينية خلال الفترة الحالية، وانخفاض (أو انعدام) الدخل لمعظم الأسر الفلسطينية التي يعتمد ٣٪٧٢ منها على دخلها المتاح لتغطية نفقاتها. فقد أشارت نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن أكثر من ٣٥,٥٪ من الأسر في الأراضي الفلسطينية قد عانت من الفقر خلال العام ٢٠٠٣ وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية. في حين أظهر مؤشر الفقر النسبي أن ٦٪٦٧ من الأسر عانت من الفقر وفقاً للدخل، وذلك على اعتبار أن خط الفقر المتوسط للأسرة مكونة من ستة أفراد قد بلغ ١٨٠٠ شيكل إسرائيلي في العام ٢٠٠٣ (حوالي ٣٩٦ دولار).

كما تظهر نتائج المسح أهمية المساعدات في الحد من حالة الفقر بين الفلسطينيين، حيث أشار أكثر من ٥٪٦٤ من الأسر التي صنفت نفسها على أنها فقيرة إلى أن توفير المساعدات والحصول عليها يساعدها بشكل رئيسي في الخروج من دائرة الفقر. وأشار ٤٪٧٠ من تلك الأسر إلى أن توفير فرص العمل هو العامل الرئيسي في التخلص من حالة الفقر التي تعيشها.^{٤٠}

هناك تصاعد مطرد في مدینونیة السلطة حيث وصلت إلى أعلى مستوى في العام ٢٠٠٣، إذ تجاوزت ٩٩٠ مليون دولار.

بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام ٢٠٠٣ حوالي ١٣٧,٧٪.

أظهر مؤشر الفقر النسبي أن ٦٪٦٧ من الأسر قد عانت من الفقر خلال العام ٢٠٠٣.

^{٣٨} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

^{٣٩} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي حول النتائج الأساسية لمسح الفقر في الأراضي الفلسطينية، ٢٠٠٣.

القسم السادس: بعض مؤشرات النوع الاجتماعي^{٣٠}

بين ما تقدمه هذه المؤشرات كمياً وبين الدلالة النوعية لهذه المؤشرات، من جهة، وما يظهر من تناقض في المؤشرات المختلفة حول مشاركة المرأة في العملية التنموية من جهة أخرى. فالرغم من الارتفاع في مستوى التعليم للإناث، مثلاً، نجد أن هذا لا يؤدي إلى زيادة ملحوظة في مشاركة المرأة في المجالات الأخرى. ففي حين شكلت الإناث حوالي نصف الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا نجد أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل لا تزيد عن ١٢,٨٪ في العام ٢٠٠٣. ومن ناحية أخرى نجد أن هناك ارتفاعاً في نسبة الزوج المبكر ومعدلات الخصوبة التي تصل ٥٪.^{٣١}

وبالنظر إلى العديد من المعطيات المتوفرة، نجد أن مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار ووضع السياسات متعدنة إذا ما قورنت بحجم عطاء المرأة ومعاناتها بسبب الاحتلال. فقد أشارت هذه المعطيات إلى أن النساء شكلن ٤٩٪ من المصوّتين في الانتخابات التشريعية الأولى ١٩٩٦، و ٣٧٪ من العدد الكلي للمرشحين، بينما حصلن على ٥,٦٪ من مقاعد المجلس التشريعي. أما عن التمثيل الوزاري فمن بين ٢٥ وزارة شغلت المرأة وزارتين هما التعليم العالي والشؤون الاجتماعية (١٩٩٨-١٩٩٦)، ومن ثم وزارة واحدة فقط، هي وزارة الشؤون الاجتماعية (١٩٩٨-٢٠٠٣)، وخلال انتفاضة الأقصى كان هناك ثلاثة تعديلات وزارية لم تضم أية امرأة إليها، إلى أن شكلت وزارة شؤون المرأة في العام ٢٠٠٢. أما على مستوى المجالس المحلية فلم تتجاوز نسبة النساء المعينات ٥٪ من مجموع المعينين في هذه المجالس. وعلى مستوى صنع السياسات تولت النساء ١٥,٢٪ من مناصب مدير عام فما فوق، و ١٢٪ من مناصب مدير، و ٢٥٪ من مناصب رؤساء أقسام. هذا وتزيد نسبة النساء في الوظائف العامة كلما انخفض السلم الوظيفي. أما مشاركة المرأة في السلطة القضائية فهي مشاركة محدودة، إذ لا تشكل النساء إلا ٧٪ من مجموع القضاة (بواقع ١٠ قضاة، منهم ٦ في قطاع غزة).^{٣٢}

تعتبر المشاركة في التنمية حق من حقوق الإنسان وفق مقررات الأمم المتحدة ٢١، حيث يجب أن يشارك جميع الناس في عملية التنمية للاستفادة من ثمارها. وقد كرست أهداف التنمية للألفية بندًا خاصًا يعني بالحضور على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. وعليه، فإن مشاركة النساء في التنمية تتطلب أهمية مزدوجة في العلاقة الجدلية بين المشاركة والتنمية، إذ لا يمكن أن يكون هناك تنمية حقيقية بدون مشاركة المرأة. كما تبع هذه الأهمية من وجود الفجوة الواضحة بين الرجال والنساء من حيث الإمكانيات والفرص والخيارات والظروف الحياتية، الأمر الذي يجعل من النوع الاجتماعي عنصراً أساسياً لمفهوم التنمية البشرية. ومن هنا يعد قياس مدى مشاركة المرأة في العملية التنموية مؤشراً تموياً ودليلًا للمقارنة انتلاقاً من فهم التنمية البشرية بأنها "عملية لتوسيع الخيارات المتاحة للناس" وما ينبع عن ذلك من الحاجة لتفعيل مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

وفي فلسطين، تشير المعطيات الإحصائية إلى ضعف مشاركة المرأة في العملية التنموية الرسمية سواء في سوق العمل الرسمي أو في صنع القرار في المؤسسات العامة. هذا إلى جانب التناقض

مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار ووضع السياسات متعدنة.

مشاركة المرأة في السلطة القضائية مشاركة محدودة.

إطار (١٣-٢): تأثير الفقر

هناك علاقة وثيقة بين فقر النساء في المجتمع الفلسطيني وطبيعة سوق العمل الذكور. فعند النظر إلى سوق العمل نجد أنه يشهد فصلاً أقتصادياً وعمودياً بين الرجل والمرأة، مما يعكس نفسه سلباً على النساء، وتحديداً منهن تحت خط الفقر. ففي العام ٢٠٠٢ وصلت نسبة الفقر بين الأسر التي تعيلها نساء إلى ٣٠٪ مقابل ٢٠٪ لباقي الأسر. وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن هناك انخفاضاً في مشاركة النساء في القوى العاملة من ١٢,٧٪ في العام ٢٠٠٠ إلى ١٣,٤٪ في منتصف العام ٢٠٠٤، وهي من أقل النسب على المستوى العالمي. أما عن نسب البطالة منهن في عمر ١٥ عاماً فأعلى، فهي ٣٠,٥٪ بين الرجال و ١٩٪ بين النساء، ولا يعني ذلك مؤشراً إيجابياً للمرأة، بل ينبغي النظر إلى الدلالة النوعية وعلاقتها بفرص العمل والتعليم. كما أن النساء أقل حظاً من الرجال على مستوى الأجور، حيث تختلف نسبة أجورهن في معظم الميادين، حيث بلغ متوسط الأجر اليومي للرجال ٧٨,١ شيكل، مقابل ٦٢,١ شيكل للنساء.

^{٣٠} تم الاستناد في هذا القسم إلى: وزارة شؤون المرأة، دائرة السياسات والدراسات، "المرأة وأولويات التنمية: رؤية للمشاركة"، رام الله ٢٠٠٤.

^{٣١} كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩، التي تنص على ضرورة التمييز الإيجابي لصالح النساء.

ولعل هناك أسباباً موضوعية وهيكلية عدة وراء تهميش دور المرأة على مستوى وضع السياسات وصنع القرار. فبالإضافة لدور الاحتلال كمعطل لجميع العمليات التنموية، فإن هناك ارتباطاً قوياً بين أوضاع النساء الاقتصادية والاجتماعية وعدم قدرتهن على الوصول لمراكز صنع القرار. فقد أظهرت تقارير الفقر أن هناك ارتقاضاً واضحاً في نسبة الأسر التي ترأسها نساء تصل إلى ١١٪، وأن نسبة الفقر بين هذه الأسر هي أكثر من تلك التي يرأسها ذكور.

كذلك ترتبط ظاهرة الزواج المبكر والتسرب من المدرسة (خاصة المرحلة الثانوية) بالثقافة السائدة، حيث وصلت نسبة التسرب لدى الإناث في المرحلة الثانوية للعام ٢٠٠٣ حوالي ٤٠٪، مقارنة مع ٦٪ للذكور. مع العلم أن هناك انخفاضاً في نسب التسرب مقارنة مع السنوات السابقة، حيث كانت النسبة ٢٪ للإناث في العام ١٩٩٧.

ويمكن اعتبار ذلك نتيجة لجهود السلطة الوطنية الفلسطينية في تحسين الخدمات التعليمية، وللدور الذي تقوم به مختلف المؤسسات في رفع الوعي المجتمعي بأهمية التعليم للمرأة. غالباً ما تكون أسباب التسرب للإناث مرتبطة بالزواج المبكر، حيث يبلغ متوسط عمر الزواج للإناث

هناك ارتفاع واضح في نسبة الأسر التي ترأسها نساء تصل إلى ١١٪.

في فلسطين ١٩ سنة، مما يعني أن نصف الفتيات يتزوجن أصغر من عمر ١٩ سنة، وبالتالي فهن غير مؤهلات أكاديمياً ومهنياً بالشكل الكافي للمشاركة في سوق العمل، ومعرضات لكافة أشكال الاضطهاد الاجتماعي والعنف.

انطلقت العديد من المبادرات النسائية لتعزيز أوضاع النساء وتوسيع مشاركتهن في الحياة السياسية والاجتماعية.

رغم تشكيل وزارة للعناية بشؤون المرأة، إلا أن ذلك لم يترافق مع التزام شامل و كامل بسياسات وطنية عامة تساهم بالنهوض بحالة النساء.

ورغم تشكيل وزارة للعناية بشؤون المرأة، إلا أن ذلك لم يترافق مع التزام شامل و كامل بسياسات وطنية عامة تساهم بالنهوض بحالة النساء. ومن المؤشرات الدالة على ضعف المشاركة الأهلية، ومن المؤشرات الدالة على ضعف المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية انخفاض نسبة تمثيل النساء في المؤسسات التنفيذية والتشريعية والمحلية. فنسبة النساء في المجلس الوطني الفلسطيني لا تتجاوز ٨٪، كذلك فإن عدد أعضاء المجلس التشريعي من النساء ٥ من أصل ٨٨ عضواً. أما من حيث السلطة التنفيذية فإن مجلس الوزراء الحالي يشمل في عضويته امرأتين فقط، ومن بين ٢٥ مدير عام في الوزارات شكلت النساء ٥٪ فقط. وفي المجالس البلدية والمحلية لم تتجاوز نسبة النساء ١٪ حتى تمت الانتخابات الأخيرة في نهاية العام ٢٠٠٤ حيث أصبحت ١٧٪. كما لم تصل المنظمات النسوية إلى المستوى المطلوب من حيث قدرتها على توحيد طاقاتها للمساهمة في تعزيز التمييز الإيجابي لصالح النساء.

نقطة ضوء (٢٩): الحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة في الانتخابات

شاركت المرأة الفلسطينية، وعبر تاريخ فلسطين الحديث والماضي، في الحركة الوطنية التحررية. ولعل أحد ميزات الدور الذي لعبته النساء الفلسطينيات خلال مشاركتهن المهمة في التحرر الوطني هو وعيهن بضرورة إيلاء القضايا الاجتماعية الأهمية الملازمة، وذلك حتى لا يحدث تقدّم على الصعيد الوطني دون أن يرافق ذلك تقدّم في أوضاع النساء اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

وعلى هذا، انطلقت منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من المبادرات النسائية لتعزيز أوضاع النساء وتوسيع مشاركتهن في الحياة السياسية والاجتماعية. وكانت "الحملة الوطنية لمشاركة المرأة في الانتخابات" آخر هذه المبادرات، والتي تزامنت مع التغيرات أو الجدل حول التشريعات القانونية الناظمة للانتخابات المحلية والتشريعية. وتقوم فكرة هذه الحملة على ضرورة اعتماد تشريعات تعتمد سياسة التدخل الإيجابي لصالح المرأة، وذلك بخصيص كوتا نسائية لا تقل عن ٢٠٪ للنساء في المجالس المحلية والمجلس التشريعي.

وقد بدأت الحملة من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، باعتباره منظمة شعبية إطار وطني يضم عدداً كبيراً من المنظمات النسوية. وقد قام الاتحاد بإطلاق مبادرة للحوار مع المنظمات النسائية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، لكسب أوسع تأييد ممكن لفكرة الكوتا النسائية، كما امتدت نشاطات الحملة لتغطي مختلف المناطق الفلسطينية، وعقدت عشرات ورشات العمل والتدريبات حول مشاركة المرأة والانتخابات.

وقد أدت نشاطات الحملة المختلفة لتزايد الدعم المجتمعي لقضية الكوتا، إذ أشارت استطلاعات مختلفة للرأي العام إلى أن ٧٠٪ من الفلسطينيين يؤيدون الكوتا النسائية، كما كسبت الحملة تأييد نحو ٤٥ عضواً في المجلس التشريعي. وقد تكللت الحملة بنجاحها الأول بتعديل قانون الانتخابات المحلية، إذ تنص المادة (٢٩) على: "يضاف إلى قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (٥) لسنة ١٩٩٦ المادة (٤٧)، النص التالي: حيثما رشحت امرأة يجب ألا يقل تمثيل المرأة في أي من مجالس الهيئات المحلية عن مقددين من يحصلن على أعلى الأصوات".

الفصل الثالث

دور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني

يهدف هذا الفصل من التقرير إلى تحليل دور وأداء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية من زاوية قدرتها على تمكين الإنسان الفلسطيني وإعادة بناء المجتمع الفلسطيني بعد ما تعرضت له من هجمة لإضعافها خلال السنوات الأربع الماضية. وذلك من خلال تحليل ظروف هذه المؤسسات وسماتها وأدائها، وكذلك دور مفهوم وأدوات التمكين في ترسيخ المؤسسة وتأثير ذلك على تعزيز القدرات الذاتية للمجتمع وعلى إمكانية إحداث التنمية المستدامة والمتوازنة.

مقدمة:

للحصف الداخلي الفلسطيني وكل نهج يسعى للإطاحة بالمؤسسات الفلسطينية، سيشكلان رافداً لسياسات الخارجية التي تسعى إلى زعزعة الأوضاع الداخلية، وذلك من أجل ربح مزيد من الوقت لتطبيق برامجها وخططها الهدافة لتوسيع المشروع الاستيطاني وتقويض المشروع الوطني الفلسطيني.

عملية التمكين تشمل تطوير استراتيجية موحدة خطاباً وأداءً، وإعادة النظر في الكثير من الممارسات الاقتصادية والسياسية والكافحة.

كما تقوم دراسة الجانب المؤسسي بدور مهم يكشف عن نوع وطبيعة المعوقات والتحديات التي تعرّض المبادرات التنموية والتمكينية، وعن إمكانية تذليلها والتغلب عليها. فالمؤسسات - كما هو معلوم - يمكنها أن تكون عامل تعزيز وتعزيز للأفاف والأزمات المجتمعية المختلفة، تماماً كما يمكنها أن تكون عامل زعزعة وتحدّد لهذه الآفات والأزمات، أي أنها من الممكن أن تكسر شرعية ما هو قائم، أو أن تزعزعه وتتصدى له عندما توفر الظروف المواتية.

الفلسطينيون شعب قادر على بناء وقيادة دولة ديمقراطية قائمة على المشاركة الفعالة والمأسسة الرشيدة.

ونتيجة لدور تلك المؤسسات في تعزيز أو زعزعة القواعد والمفاهيم والقيم والأنماط السلوكية، يتغاظم الاهتمام بها اليوم من قبل الجميع، بما في ذلك الحكومات والأحزاب والمجتمع المدني، إلى جانب المنظمات والمنتديات الإقليمية والدولية. ويعبر عن هذا الاهتمام بصيغة كثيرة منها الدعوة إلى الإصلاح واشتراط الدول الفنية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والهيئات الأممية المختلفة إحداث هذا التغيير ليتسنى للدول الفقيرة والضعيفة الحصول على ما تحتاج إليه من دعم ومساعدة لتنفيذ برامجها التنموية والتطويرية. وفي المنطقة العربية (والحالة الفلسطينية جزء منها) أصبح يترتب على دعوات الإصلاح (وخاصة التي تتبعها الولايات المتحدة) معان ومضامين جديدة من شأنها أن تؤثر عميقاً، ليس فقط على الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإنما على الأبعاد والخصوصيات الثقافية والحضارية.

يهدف هذا الفصل من التقرير إلى تحليل دور وأداء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي تقييم دورها وأدائها من زاوية قدرتها على تمكين الإنسان الفلسطيني وإعادة بناء المجتمع الفلسطيني بعد ما أصابه من ضعف وتفكك خلال السنوات الأربع الماضية. وطالع عمليات التمكين المقصود هنا مختلف أوجه النشاطات والتفاعلات في المجتمع، والتي تشمل: الإصلاح السياسي والقانوني والإداري والمالي والمؤسسي، والمشاركة السياسية الحقة، وتأكيد حرية التعبير والرأي والتعدد والتنظيم، وتطوير استراتيجيات فاعلة لمكافحة الفقر، وتبني روّى مشتركة وتحديد أهداف متفق عليها في مواجهة السياسات الإسرائيليّة. هذا إلى جانب تطوير استراتيجية موحدة خطاباً وأداءً، وإعادة النظر في الكثير من الممارسات الاقتصادية والسياسية والكافحة، وذلك بما يخدم التطلعات والأهداف الفلسطينية، وبما يعزز قدرات الفلسطينيين في مواجهة الأخطار المحدقة بوجودهم وبمشروعهم التحرري، مما يحتم الالتزام به من جميع الفاعلين من مؤسسات السلطة الوطنية والقطاعين الأهلي والخاص.

وبخصوص الجانب المؤسسي، والذي هو موضوع هذا الفصل، فهو يحتل مكانة مهمة من الناحية التنموية. وتأتي أهمية هذه المكانة في وقت تستمر فيه قوى خارجية ببذل كل جهد ممكن لدمير إمكانية وصول الفلسطينيين لتحقيق مأسسة دولانية يتباهى بها الفلسطينيون أمام العالم، وتظاهرهم على أنهم شعب قادر على بناء وقيادة دولة ديمقراطية قائمة على المشاركة الفعالة والمأسسة الرشيدة. ولذلك فإنه من المتوقع أنه كلما اقترب الفلسطينيون من تحقيق مستوى متقدم من المأسسة والديمقراطية، ستبدل هذه القوى الخارجية جهداً أكبر لزعزعة البيت الداخلي للفلسطينيين إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. ولذلك يجب الانتباه إلى أن كل زعزعة

إطار(١-٣): الإصلاح العربي، تصورات ورؤى^١

تناولت وثيقة الإسكندرية الصادرة عن "مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: رؤية وتنفيذ" (١٤-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤) إمكانات الإصلاح الالزام لتطوير المجتمعات العربية. وقد انتهت مؤسسات المجتمع المدني المشاركة إلى أن الإصلاح أمر ضروري وعاجل ونابع من داخل المجتمعات ذاتها، وأنه يستجيب لططلعات الشعب في بلورة مشروع شامل للإصلاح يتناول عدة جوانب. ومن أبرز هذه الجوانب:

- **الإصلاح السياسي**- وذلك من خلال دمقرطة كافة أوجه الحياة السياسية عبر نظام تعددي يؤدي لتداول السلطة. ومن أهم الخطوات الملموسة لتحقيق الإصلاح السياسي إجراء إصلاحات دستورية وتشريعية، بحيث تشمل هذه الإصلاحات الأمور التالية: الفصل بين السلطات، وإقامة انتخابيات دورية تحول دون احتكار السلطة، وإصلاح المؤسسات والهيئات السياسية، وإطلاق الحرريات العامة كتشكيل الأحزاب وتحرير الصحافة والإعلام من هيمنة الحكومات.
- **الإصلاح الاقتصادي**- وذلك من خلال: تحقيق إصلاح هيكل يوفر البيئة المناسبة لعمل القطاعين العام والخاص، وتشجيع برامج الخصخصة، وتحسين جودة المنتجات الوطنية، وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية.
- **الإصلاح الاجتماعي**- وذلك من خلال: تطوير نمط العلاقات الأسرية وإعادة النظر في بعض القيم التقليدية، والدفع باتجاه بناء مجتمع المعرفة بالتركيز على عملية التعليم وتهيئة المناخات المحيطة لإرساء دعائم مجتمع المعرفة، والعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق تحقيق عدالة التوزيع وضمان مشاركة مختلف القطاعات المجتمعية كالأقليات العرقية والدينية والأطفال والشباب والنساء والفقراء والمهتمين.
- **الإصلاح الثقافي**- وذلك من خلال: ترسیخ أسس التفكير العقلاني، وتشجيع جهود تجدید الخطاب الديني، وإطلاق الحرريات الفكرية، وتهيئة المناخات لتجذير أسس الثقافة الديمقراطية، وإصلاح المؤسسات الثقافية، وتشجيع التبادل الثقافي مع الآخر.

دمقرطة كافة أوجه الحياة
السياسية عبر نظام تعددي
يؤدي لتداول السلطة.

يتطلب الإصلاح الثقافية
ترسيخ أسس التفكير
العقلاني، وتشجيع جهود
تجدد الخطاب الديني،
وإطلاق الحرريات الفكرية،
وتهيئة المناخات لتجذير أسس
الثقافة الديمقراطية.

أما فلسطينياً، فالعلاقة أصبحت اليوم أكثر وضوحاً بين المشروع الوطني برمته وإمكانية الإصلاح. فقد أصبح الحديث عن أحدهما يستدعي تلقائياً الولوج إلى الآخر، كما أن العمل على التأثير بأحدهما أصبح يعني ضمنياً التأثير بالآخر. فليس من المبالغة القول أنه ما لم يتقن الفلسطينيون التعاطي مع موضوعة الإصلاح بشكل مبدع وخلق، فإن هدف تحقيق السيادة والاستقلال يبقى متعثراً وعرضة للكثير من المعيقات والتحديات، مما سيعزز وبالتالي حالة الضعف والتآكل الداخلي

ما لم يتقن الفلسطينيون
التعاطي مع موضوعة
الإصلاح بشكل مبدع وخلق،
فإن هدف تحقيق السيادة
والاستقلال يبقى متعثراً.

^١ انظر/ي كذلك: الأوراق الصادرة عن مؤتمر أولويات وأليات الإصلاح في العالم العربي، القاهرة ٧-٥ يوليو ٢٠٠٤، ونص إعلان تونس، ٢٢ مايو ٢٠٠٤.

القسم الأول: السمات الرئيسية للنظام السياسي الفلسطيني

قطع الفلسطينيون شوطاً
مهماً في مجال الإصلاح.

فلسطين دولة مستقلة ذات
سيادة كاملة، وإقليمها وحدة
لا تتجزأ بحدودها في الرابع
من حزيران ١٩٦٧ دون
الإخلال بالقرارات الدولية
ال الخاصة بفلسطين.

والأسس. ومن هذه المفاهيم والأسس: حريات وحقوق الأفراد وطبيعة نظام الحكم وسلطاته ومجالات اختصاصها، ومن الذي يحكم ولصالح من وكيف، وكذلك العلاقة بين الحكومة و"الدولة" والفرد والمجتمع وما يلزمه تلك العلاقات المعقدة من استحقاقات.

● انتقال تراث وتقاليд منظمة التحرير وقيمها وثقافتها وأساليب عملها ومنهجها في إدارة الشأن العام، الأمر الذي غالب العوامل السياسية والحزبية والشخصية على الاعتبارات المنهجية والكافحة والجدارة، وأضعف بالتالي نظم المسائلة والمحاسبة والإدارة الحديثة وسلطة القانون. فبحكم هذه الاعتبارات بقيت التقاليد المؤسسية ضعيفة ولم يجر تحديث الكثير في معالم الحياة الفلسطينية، حيث كان حضورها على الأغلب رمزياً. وقد أدى ذلك إلى إبقاء القدرة الحقيقية على اتخاذ القرارات خارج المؤسسات والهيئات الرسمية، كالمجلس الوطني أو المركزي لمنظمة التحرير أو المجلس التشريعي أو حتى مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية.

● تقليدية بني النظام السياسي: فالنظام السياسي الفلسطيني يقوم على أساس تحالف بين شرائح من النخبة السياسية والأجهزة الأمنية والبني الاجتماعية التقليدية. ويرتكز هذا النظام على شبكة من علاقات الولاء والارتباطات الشخصية والمصلحية بأصحابها الواجهة والسلطة على كل المستويات، تراافقها ممارسات سلبية كثيرة كالرشوة والفساد والتحايل على النظام والقانون. ورغم التعددية الظاهرة لهذا النظام، إلا أن هناك مظاهر للتسليط ما زالت قائمة.

● ضعف النظام السياسي الفلسطيني وتضاؤل قدرته على المبادرة. ومما عزّ ذلك عدم تمكن هذا النظام من إدارة المواجهة مع الحكومة الإسرائيلية عبر الارتجال والتخبط،

بعد مرور عشر سنوات على تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، وأربع سنوات على اندلاع انتفاضة الأقصى، تتميز الحالة الفلسطينية بالكثير من المعطيات المهمة والمعقدة ذات الأثر الكبير والعميق على دور وأداء المؤسسات الفلسطينية من الزاوية التمكينية، والتي تؤثر بدورها على مجمل الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية. ومن أهم هذه المعطيات ما يلي:

● محاولات جادة ولكن غير كافية في مجال بناء المؤسسات والإصلاح: لقد قطع الفلسطينيون شوطاً مهماً في مجال الإصلاح، فقد عمدت العديد من الأجسام إلىبذل جهد للاستمرار في بناء المؤسسات وتطوير أدائها، فقد تم إلغاء وزارات وتحويل بعض منها إلى هيئات، وإنشاء وزارات جديدة (وزارة المرأة). كما تم إنشاء لجان متخصصة لإصلاح عمل المؤسسات في السلطة. وقد كان من أهم أوجه الإصلاح ذلك المتعلقة بالجانب المالي حيث حدث تطورات مهمة في تعزيز الشفافية والمساءلة.

● محاولات متواصلة ولكن غير متناسقة: إن الكثير من المحاولات الجادة لتعزيز بناء مؤسسات السلطة الوطنية تعتمد على جدية المسؤولين في المؤسسة المعنية، أو بدعم دولي. ولكن هذه المحاولات واجهت مشكلة تمثل في عدم تضافر هذه الجهود مع جهود أخرى من أجل جمعها لتشكل رؤية موحدة وتدفع باتجاه الإصلاح الشمولي.

● غموض وتناقض القواعد الدستورية التي حكمت النظام السياسي الفلسطيني: كانت هناك محاولات جادة لوضع دستور فلسطيني يتاغم ويتكامل مع القانون الأساسي الفلسطيني ووثيقة الاستقلال، وللتين تشكلان مرجعيات (دستورية) في غياب الدستور. ولكن تعاقب منظومات القوانين والقواعد الدستورية واختلافها على المناطق الفلسطينية أدى إلى غموض وتشوش الكثير من المفاهيم

إطار (٢-٣) : مقتطفات من الدستور الفلسطيني المقترن (المسودة الثالثة

(٢٠٠٣/٥/١٥)

برغم عدم جاهزية المجتمع الفلسطيني موضوعياً لإصدار دستور جامع، إذ أن التصديق على دستور يتطلب تفاعلاً في ظروف الاستقلال والحرية، إلا أن ذلك لم يمنع إثارة النقاش حول الدستور. وأخذ هذا النقاش بعدين: تمثل أولهما في تقديم العديد من الفلسطينيين بأن النقاش حول الدستور ضروري في هذه الأوقات لأنه يساعد على تحقيق المشروع الوطني وبلورة رؤية مستقبلية يتم السعي إليها والعمل على تحقيقها. وتمثل ثانيةهما في التعامل مع الضغط الدولي على السلطة الفلسطينية لوضع دستور يحقق الإصلاحات المطلوبة من أطراف خارجية. ومع ذلك فإن مجموعة من المواد في مسودة الدستور المقترن تستحق الإبراز من أجل التأكيد عليها وتبنيها في أي نقاش مستقبلي:

المادة (١): فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظامها جمهوري، وإقليمها وحدة لا تتجزأ بحدودها في الرابع من حزيران ١٩٦٧ دون الإخلال بالقرارات الدولية الخاصة بفلسطين، ويُخضع جميع المقيمين على هذا الإقليم للقانون الفلسطيني وحده دون سواه.

المادة (٣): فلسطين دولة محبة للسلام، تدين الإرهاب والاحتلال والعداون، وتدعى لحل المشكلات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، وتلتزم بميثاق الأمم المتحدة.

المادة (١٩): كل الفلسطينيين سواء أمام القانون، وهم يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الواجبات العامة دون ما فرق أو تمييز فيما بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

المادة (٢٣): للمرأة الحق في المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وي العمل القانون على إزالة القيود التي تمنع المرأة من المشاركة في بناء الأسرة والمجتمع.

للمرأة الحق في المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

بين السلطات، وتبادر عناصر ومركبات الإرث القانوني في فلسطين، وتلكّل السلطة التنفيذية في إنشاء المجلس القضائي الأعلى، وتدخل السلطة التنفيذية في السلطة القضائية وقيامها بالكثير من مهامها كتعيين القضاة وترقيتهم وتحفيض مراتبهم ونقلهم وطردهم وإحالتهم للتقاعد وإنشاء المحاكم وتدخلها الواسع والمستمر بشؤون العدالة.

● تعدد أجهزة المؤسسة الأمنية وتشتتها: وصل عدد هذه الأجهزة إلى تسعة تضم عدد كبير من الموظفين، وكانت تخضع من الناحية العملية للسيطرة المباشرة لرئيس السلطة الوطنية. وبسبب التداخل والتضارب في مهامها ووظائفها وصلاحياتها وعدم الوضوح في التسلسل القيادي والقواعد الإجرائية والضوابط، تعاني هذه الأجهزة من الكثير من الخل والقصور وتسودها حالة من التخبّط والارتباك والفوضى والانفلات. وقد وصلت هذه الحالة في تموز ٢٠٠٤ إلى حد المواجهة

في ظل التقاطب والتناقض الداخلي الحاد، مما سهل على الجانب الإسرائيلي ومكنته من استدراج الفلسطينيين إلى ساحة مواجهات صعبة وقاسية لتدميرهم بشكل شامل وكامل لإرغامهم على الاستسلام.

● ضعف السلطة التشريعية والقضائية: فقد واجهت السلطة التشريعية الكثير من التحديات، منها: غياب المرجعية الدستورية والقانونية الواضحة، والقيود التي فرضتها الانتقادات وجعلتها منقوصة الصالحيات، وتهميشه دورها من قبل السلطة التنفيذية ووقعها تحت سيطرة بعد السياسي، وعدم امتلاكها المعلومات والوثائق والتفاصيل اللازمة للتقرير في اتجاهات رسم وتنفيذ وتقدير الكثير من السياسات العامة، وحداثة التجربة. أما السلطة القضائية فقد عانت، هي الأخرى، من تحديات مماثلة كثيرة. ومن الأمثلة على هذه التحديات: القيود المفروضة على صلاحياتها في الانتقادات، وعدم وجود دستور يحكم العلاقة

أدت المساعدات الخارجية في كثير من الأحيان إلى تشويش المؤسسات الفلسطينية في تحديد أولوياتها.

الخارجية: ورغم الانعكاسات الإيجابية المعروفة للدعم الخارجي، إلا أن سلبيات كبيرة لازمت وجوده بالصيغ التي عهدت في فلسطين. ومن هذه السلبيات تعزيز التناقض بين المؤسسات الفلسطينية والذي أدى إلى مزيد من التشويش والتعثر في تحديد أولوياتها، وإضعاف المؤسسات التي تفتقر إلى المهارات السياسية أو التنظيمية الالزمة لتمكنها من الحصول على التمويل. كما تركت المساعدات الخارجية تأثيراً سلبياً على شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى سيادتها واستقلالية قراراتها، وبالتالي على المواطننة الفلسطينية مفهوماً وممارسة. ويعود هذا التأثير السلبي إلى اعتماد الفلسطينيين، سلطة ومعارضة مجتمعاً أهلياً، على هذه المساعدات، مما سهل على الجميع إغفاء أنفسهم من الخضوع للمساءلة والمحاسبة والماكاشفة أمام المواطنين.

الدموية في قطاع غزة حيث سقط فيها جرحى وقتل. وتتضاعف خطورة هذا الأمر أنه يأتي في وقت تنهال فيه على الفلسطينيين الدعوات الضاغطة عليهم والتي تطالبهن بالإصلاح، دعوات تأتي من جهات دولية عديدة ذات أجندات خاصة بها. وقد تم لاحقاً نقل الكثير من الصلاحيات المتعلقة بالأجهزة الأمنية لرئيس الوزراء وذلك بعد رحيل الرئيس الفلسطيني عرفات.

● **شح الموارد الذاتية:** فالموارد لدى الفلسطينيين شحيحة، ويزداد تأثير هذا الشح في ظل وجود مظاهر الإسراف والبذخ وسوء التخطيط وانعدام الشفافية وضعف المشاركة وشيوع قيم ونزوات التكسب غير المشروع.

● **الاعتماد بشكل كبير على المساعدات**

نقطة ضوء (٣٠): إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مقدمات بحاجة لمزيد من التعزيز^٤

طوال الفترة التي أعقبت تأسيس السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية المختلفة، طرأ العديد من التغيرات الإيجابية على عمل الأجهزة الأمنية. إلا أن هذه التغيرات كبحت نتيجة استهداف قوات الاحتلال لرموز السيادة الفلسطينية ومن ضمنها مراكز الأجهزة الأمنية وعنابرها. ومن أهم التغيرات الإيجابية في بنية هذه الأجهزة وأساليب عملها: التطور في القدرات البشرية والمهام المنوطة بالأقسام والإدارات الفرعية، والتطور في أداء الكوادر الأمنية عبر مئات من الدورات والتدريبات لعناصر الأمن، وإبداء الأجهزة الأمنية لمزيد من الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والأوامر القضائية الصادرة عن المحاكم.

وقد أعادت حالة الانفلات الأمني إلى السطح الدعوات الداخلية والخارجية للقيام بمزيد من الجهد لإصلاح بنية هذه الأجهزة ودورها، وخاصة إعادة فرض هيبة القانون، هذه الحالة التي رافقته غياب الدور الفعلي للأجهزة الأمنية على الأرض نتيجة الاستهداف الإسرائيلي لها. فمنذ وثيقة ميشل وحتى خارطة الطريق، نصت جميع الاتفاقيات على ضرورة تبني إصلاحات أمنية هدفها العمل المستمر والمحدد بفاعلية لمواجهة من لهم علاقة بالإرهاب، وضرورة دمج الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة تكون مسؤولة أمام وزير داخلية مخول الصلاحيات.

ومن أهم الخطوات التي تمت على صعيد الأجهزة الأمنية:

● توحيد ثلاثة أجهزة أمنية في إطار وزارة الداخلية، وتشكيل مجلس للأمن القومي للتنسيق والإشراف على تنفيذ الإصلاحات في الأجهزة الأمنية، ومتابعة كافة القضايا المتعلقة بالأمن في مناطق السلطة الوطنية.

● يجري العمل على تدريب أفراد الأمن وتجميع وتنظيم قوات الأمن لتمكنها من أداء مهامها. وقد طرحت عدة مشاريع لذلك تقوم على تولي كل من الأردن ومصر إعداد وتنفيذ برامج التدريب لهذه القوات، إضافة إلى تدريب العديد من المؤسسات الرسمية والأهلية للعاملين في الأجهزة الأمنية على مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

^٤ انظر/ي: أحمد أبو دية، عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية: دوافع ومتطلبات الإصلاح وآلياته ومنتجاته، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون الثاني ٢٠٠٤.

نقطة ضوء (٢١): الإصلاحات المالية في السلطة الفلسطينية، خطوة في الاتجاه الصحيح

تبلور الحديث عن الإصلاح المالي لأول مرة في المرسوم الرئاسي الصادر في ١٥/١/٢٠٠٠، وكذلك في القضايا التي كان من المفترض أن يعالجها المجلس الأعلى للتنمية. وتمثل هذه القضايا في توحيد كل موارد الموازنة في حساب مركزى، والعمل على تعزيز الشفافية في نظام المالية العامة، مما سيساعد على تطبيق الموازنة بشكل منظم. ومن النقاط المهمة، التي تم الحديث عنها في حينه، نقل دائرة الرواتب إلى وزارة المالية، الأمر الذي من شأنه أن يضبط تعيينات العاملين في القطاع العام. وستعمل هذه الإجراءات على ضمان الاستقرار في الوضع المالي للسلطة الفلسطينية على المدى القريب والمتوسط. ومن أهم الاختلالات التي اعتبرت الأداء المالي للسلطة الفلسطينية قبل بداية الإصلاحات المالية: انحراف السلطة الفلسطينية في نشاطات تجارية تفتقر للشفافية، والعجز في السيولة لدى وزارة المالية والصعوبات العملية الناجمة عن ذلك، وحصول زيادة سريعة في حجم الإنفاق الجاري الناجم عن التوسيع الكبير جداً في التعيينات الحكومية، وإدارة معظم موجودات السلطة ونشاطاتها التجارية بطريقة غير علنية.

أما المجالات التي طالها الإصلاح المالي منذ منتصف العام ٢٠٠٢ فمن أهمها:

صندوق الاستثمار الفلسطيني: إقرار النظام الأساسي لصندوق الاستثمار الفلسطيني، بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠٢، والخاص بتجميع كافة النشاطات التجارية والاستثمارية التي تمارسها السلطة الوطنية الفلسطينية في صندوق الاستثمار الفلسطيني. وسيؤدي هذا التجمع إلى تحديد سياسات واستراتيجيات التعامل مع هذه الاستثمارات والأموال، سواء كانت في الداخل أو الخارج، وربما يتم خخصة بعضها، إضافة إلى أن أرباح هذه الاستثمارات ستوجه إلى حساب الخزينة الموحد للسلطة الفلسطينية.

دور الحكومة الاقتصادي: تقوم الرؤية الإصلاحية الجديدة على أن التجارة من شأن القطاع الخاص، وبالتالي ينحصر دور الحكومة في توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية والقانوني اللازم، وفي العمل على تأمين شبكة أمان اجتماعي تعامل مع احتياجات الفئات الأقل حظاً في المجتمع الفلسطيني. فدور الحكومة في الاقتصاد يجب ألا يكون قائماً على أساس تحقيق الربحية، فالحكومة يجب أن تكون جدية للضرائب فقط.

مبدأ وحدة الخزينة: يعتبر توحيد الإيرادات وإيادها في حساب الخزينة الموحدة أكبر إنجاز للسلطة الفلسطينية. ويؤدي العمل بهذا المبدأ إلى إدارة المال العام والإنفاق من هذه الخزينة بموجب الموازنة العامة المقرة من المجلس التشريعي، وخضوع الإنفاق إلى التدقيق الداخلي والخارجي، أي وجود مراقبين ماليين من وزارة المالية في الوزارات المختلفة لتدقيق المعاملات قبل أن يتم الصرف للتحقق من قانونيتها.

إدارة المال العام: إعطاء أهمية في برنامج الإصلاح المالي إلى إدارة المال العام بشكل يسمح بأعلى درجات المساءلة. ويعتبر تحقيق ترابط عضوي بين ما يتحقق من أرباح عبر هذه الاستثمارات وبين الموازنة وتوريده إلى مركز الخزينة الموحدة، يعتبر ذلك خطوة مهمة باتجاه تحقيق كامل لوحدة الإيرادات العامة وترسيخاً لمبدأ اخضاع كل المال العام لسيطرة وزارة المالية بشكل مباشر.

الموازنة العامة: حظي بيان الموازنة العامة للعام ٢٠٠٢ في المجلس التشريعي برضال تحظى به أية موازنة سابقة للسلطة الفلسطينية، واعتبر جهداً مهنياً بحاجة إلى التنفيذ. فقد احتوت هذه الموازنة من الناحية المهنية على العناصر التي تحتويها الموازنة في أية دولة أخرى، وتضمنت عرضاً موضوعياً للأوضاع التي يفترض أن تعكسها، وبنية على افتراضات واقعية، وتضمنت آلية رقابة لم توجد في الميزانيات السابقة. وبالتالي يشكل مشروع هذه الموازنة نقلة نوعية مقارنة مع الميزانيات السابقة، رغم أنها مرتبطة إلى حد كبير بتحصيل عائدات المقاصة مع إسرائيل. فقد قدرت الإيرادات العامة في مشروع الموازنة بـ٦ مليارات و٣٩٢ مليون شيكل، فيما بلغ حجم النفقات أيضاً ٦ مليارات و٣٩٢ مليون شيكل، والذي يعني خلو الموازنة من أي عجز في حال انسجام الإيرادات إلى الخزينة العامة حسب ما هو متوقع. وتضمنت الإيرادات العامة إيرادات محلية بقيمة ٢٦٥٧ مليون شيكل، ومنحاً ومساعدات للخزينة العامة بقيمة ٢٦٧٥ مليون شيكل، فيما بلغت الإيرادات من المنح لتمويل المشاريع التطويرية ١٠٦٠ مليون شيكل. وفيما يتعلق بالنفقات العامة، تضمنت نفقات جارية بقيمة ٥٢٢ مليون شيكل، ونفقات تطويرية ممولة من الخزينة بقيمة ١١٠ ملايين شيكل، ونفقات تطويرية ممولة من الدول المانحة بقيمة ١٠٦٠ مليون شيكل.

قانون الخدمة المدنية: في بداية العام ٢٠٠٢ بدأ العمل في وزارة المالية على وضع جدول زمني لتطبيق الشق المالي من قانون الخدمة المدنية، الصادر في العام ١٩٩٨، على مراحل، وذلك وفقاً للإمكانات المالية المتاحة للسلطة الفلسطينية. وقد تم التشدد على وقف تام و شامل للتعيينات الجديدة في السلطة الوطنية إلى حين الانتهاء من إعداد الهيكل التنظيمية واعتمادها وفقاً لأحكام المادة (٤) من قانون الخدمة المدنية نفسه واستكمال تسكين ونقل الموظفين الموجودين في الخدمة المدنية. وفي ضوء ما تقدم، فمن الضروري تخصيص مبلغ ٢ مليون دولار شهرياً، إضافة إلى بند الرواتب والأجور في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٢. وقد قرر مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ١٧/٥/٢٠٠٢، إنهاء خدمات الموظفين (في السلوك المدني)، الذي تجاوزت عمرتهم السنتين عاماً، مع صرف راتب تقاعدي يساوي ٧٥٪ من الراتب الأصلي وعلاوة المهنـة، وعدم التمديد لأي موظف إلا بقرار من مجلس الوزراء، وذلك إلى حين صدور قانون التقاعد الجديد.

٣ وائل قدح، "الإصلاحات الاقتصادية والمالية في السلطة الفلسطينية"، عن مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد ٩ و ١٠، يناير و يونيو ٢٠٠٣. الموقع الإلكتروني: www.oppc.pna.net

القسم الثاني: المؤسسات الفلسطينية: الدور والأداء

١-٣ السلطة التنفيذية:

هناك صعوبة كبيرة في الرقابة على هذا العدد الكبير من المؤسسات والهيئات، خاصة في ظل عدم وجود معايير مهنية واضحة ومعلنة لتقدير أدائها.

يتبع للرئاسة الكثير من الدوائر والهيئات والمكاتب والأجهزة وعدد كبير من المستشارين والمدراء العامين، إضافة إلى عدد كبير من المؤسسات والهيئات. وتميز هذه المؤسسات، بشكل عام، بغموض في الأسس والمعايير التي يتم اعتمادها في التعيينات والترقيات والمصادقة على القوانين وقرارات المحاكم. كما أن هناك صعوبة كبيرة في الرقابة على هذا العدد الكبير من المؤسسات والهيئات، خاصة في ظل عدم وجود معايير مهنية واضحة ومعلنة لتقدير أداء هذه المؤسسات من الناحية الفعلية.

أما مؤسسة رئاسة الوزراء فهي حديثة التشكيل. ويفترض أن تكون بمثابة السلطة التي تضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ، بما في ذلك تنفيذ السياسات وإعداد الجهاز الإداري وهياكله والإشراف عليه ومتابعته ووضع الموازنة العامة، إضافة إلى متابعة القوانين وضمان الالتزام بأحكامها، وكذلك الإشراف على أداء الوزارات وحفظ النظام والأمن العام.

ولعل تسليط الضوء على الموازنة العامة، يقدم صورة جلية عن الفجوات التي تعترى أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية والتي تحول دون مساهمتها إيجابياً بعمليات التنمية والتمكين المطلوبة. فعلى الرغم من التحسن الفني والجوهرى في الكثير من جوانب الميزانية، إلا أن هناك الكثير من الممارسات التي لا تمثل تغييراً في الأداء. فقد استحدث ما يزيد عن ٣٠٠٠ وظيفة جديدة للعام ٢٠٠٣، غالبيتها في مؤسسات حكومية تعانى أساساً من تضخم عدد الموظفين. وكذلك تم تخصيص الأموال العامة للعديد من المؤسسات والهيئات العامة دون معرفة المسئول عنها (أى المفوض بالإتفاق) أمام المجلس التشريعي. كما لم تقم الموازنة بكشف تفاصيل الوضع المالي والنقدى للجزينة العامة والديون والقروض والخطط المقترحة لتسديدها، وجدول استثمارات السلطة في الهيئات والشركات المحلية وفي الخارج. كما يؤخذ على الموازنة العامة أن حصة مجالات

يمكن تقسيم المؤسسات الفلسطينية الرسمية إلى ثلاثة أنماط رئيسية: المؤسسات السياسية، والمؤسسات العملية (بما في ذلك الأجهزة الأمنية)، والهيئات المحلية. والمؤسسات السياسية هي تلك التي تقرر هدف وبرنامج وسياسة الحكومة عموماً إضافة إلى تحديد الميزانية والإطار التنظيمي للإدارة العامة. وتشمل المؤسسات السياسية: مكتب الرئاسة، ورئاسة الوزراء، والحكومة، والمجلس التشريعي والسلطة القضائية. أما المؤسسات العملية فهي التي تقدم الخدمات للمواطنين، وتشمل الوزارات والهيئات والمراكز والأجهزة والسلطات. وأخيراً، الهيئات المحلية والتي تتكون من المجالس البلدية والقروية.

وفي هذا السياق، يتم إلقاء الضوء على نماذج محددة من مؤسسات السلطة الوطنية تعبّر، إلى حد معين، عن أنماط المؤسسات الفلسطينية الرسمية المختلفة. وتحمل دلالات مهمة عن أحوال المؤسسات الأخرى. وبرغم التباين بين هذه المؤسسات، تبعاً لتاريخها ومصادرها المادية والبشرية وطبيعة القائمين عليها ونوعية الخدمة التي تقدمها، إلا أن العديد منها ما زال يعاني من عدم وضوح القواعد والضوابط الناظمة لتركيبتها ووظائفها وعلاقتها (الбинية ومع البيئة الخارجية)، ومن التضخم الإداري، ومن ضعف أساليب توصيل الخدمات العامة، إلى جانب نقص الموارد والإمكانات. وتتشابه هذه المؤسسات، أيضاً، من حيث عدم اهتمامها الكافي بتقاليд التخطيط بأنواعه المختلفة، ومن حيث عدم تحديد الأولويات بدقة، ومن حيث ضعف التنسيق والتعاون والتشاور مع المؤسسات الأخرى، ومن حيث طرق تسييرها وإدارتها للموارد، ومن حيث طرق تفزيذ الخطط وتقدير الأداء والمراجعة والتدقيق.

١-٤ المؤسسات السياسية

يتكون هذا النمط من المؤسسات من: السلطة التنفيذية والمكونة من الرئاسة ورئاسة الوزراء والحكومة، والسلطة التشريعية (المجلس التشريعي)، والسلطة القضائية.

٢-١-٣ السلطة التشريعية:

ت تكون السلطة التشريعية من المجلس التشريعي الذي تم انتخابه مع بداية العام ١٩٩٦، وجاء في سياق العملية السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل، حيث تم تحديد ولايته ومسؤولياته وصلاحياته في بنود الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين وفي قانون الانتخابات الفلسطيني. وقد واجهت هذه المؤسسة صعوبات جمة في سياق سعيها لمزاولة ما هو مناط بها من وظائف ومهام كالتشريع والتمثيل، والمداولة والإشراف والمراقبة والتحقيق، وتعديل الدستور. ومن هذه الصعوبات القيود والمحدودات التي فرضتها الإتفاقيات الموقعة مع الإسرائيليين، وتهميشه لسلطة التنفيذية دور ومكانة هذه المؤسسة التشريعية، وغموض العلاقة الدستورية بينها وبين السلطة التنفيذية، والسيطرة شبه الكاملة لنحصيل واحد والمتمثل بحركة فتح، وعدم امتلاك المجلس المعلومات والتفاصيل اللازمة والوثائق والبيانات اللازمة للتقرير في اتجاهات السياسات العامة، وحداثة التجربة.

٣-١-٣ السلطة القضائية:

تعاني السلطة القضائية من جملة من المصاعب والتحديات الذاتية والموضوعية^٥. وقد حال ذلك دون تمكينها من القيام بما أنيط بها من مهام، مما عزز من قوة المؤسسة التنفيذية ومكانتها وعرض بالتالي حريات وحقوق الأفراد للاعتداءات والمخاطر. ومن المصاعب والتحديات التي تواجهها السلطة القضائية: نزوع المؤسسة التنفيذية نحو الهيمنة والسيطرة، وعدم وجود دستور واضح وراسخ يحكم البلاد، والتباين الكبير بين عناصر ومرتكبات الإرث القانوني، وتعدد نظم المحاكم

الاجتماعية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) فيها ما زالت دون المستوى المطلوب حيث لا تتعذر ٢٥٪ من مجموعها^٦. كما أنه وبسبب حجم التوظيف الهائل في القطاع العام، وما ينفق عليه من أجور ورواتب ونفقات أخرى تبلغ حوالي ٦٠٪ من الميزانية العامة، لا يبقى منها للقطاعات الإنتاجية سوى نسبة ضئيلة فقط، لا تتعذر ١٪ لقطاع الزراعة على سبيل المثال. هذا إضافة إلى ارتفاع نسبة الدين العام، والتي تتجاوز ١٥٪ من حجم الناتج القومي الإجمالي، وتوقف إسرائيل عن تحويل قيمة المقاصلة للجانب الفلسطيني، الأمر الذي ما زال يساهم في تعطيل فاعلية وعمل الميزانية العامة.

إطار (٣-٣): تقييم الفلسطينيين للسلطة التنفيذية

تشير استطلاعات الرأي العام، إلى تباين في مواقف الجمهور الفلسطيني من أداء المؤسسة التنفيذية، حيث يميز الجمهور بين مرافق آخر من حيث الوظيفة والدور والأداء، ومن حيث درجة الحدة في تقديم النقد وفي تحمل المسؤولية. فعلى الرغم من أن ٧٠٪ من المستطلعين يقررون بوجود الفساد في المؤسسات والأجهزة التنفيذية، إلا أنهم لا يضعون جميع هذه المؤسسات في سلة واحدة فيما يتعلق بكونها عرضة للفساد وبمدى قابليتها للفساد. حيث يعتقد ٨٠٪ بوجود الفساد في الوزارات والمكاتب الحكومية، ويعتقد ٧٥٪ بوجوده في أجهزة الأمن والشرطة، بينما يعتقد ٤١٪ بوجوده في مؤسسة الرئاسة. يدل هذا التمييز بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسات الأخرى على أن المستطلعين يميزون بين قمة الهرم وبقية المؤسسات والأجهزة الأخرى، أما الاعتقاد بانخفاض الفساد في مؤسسة الرئاسة فربما يعود إلى خوف الجمهور من هذه المؤسسة وأو احترامها لها، مما يحول دون الإفصاح عنها عن الفساد فيها، وهذا يجعلها تبدو أقل عرضة للفساد من غيرها من المؤسسات. هذا فضلاً عن أن المؤسسة التنفيذية تبقى أهميتها حاضرة في ذهن الجمهور عند الحديث عن كيفية مواجهة الفساد، حيث يرى ٩٢,٥٪ من الناس أن محاربتها تستدعي وتحتطلب مراقبة أداء ودور وممارسات تلك المؤسسة. أما رئاسة الوزراء فهي برأي الجمهور ليست أفضل حالاً من بقية المؤسسات حيث يرى على سبيل المثال ٦٠٪ منهم أن حكومة أحمد قريع غير قادرة على محاربة الفساد، ويعتقد ٥٤٪ أنها غير قادرة على السيطرة على الوضع الداخلي، و٥٧٪ أنها غير قادرة على تحسين الوضع الاقتصادي للناس^٧.

^٤ أنظر/ي: باسم الزبيدي، "الفساد والنظام السياسي الفلسطيني" في الفساد في فلسطين، تحرير باسم الزبيدي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية / نابلس، ٢٠٠١، كما يمكن النظر أيضاً إلى استطلاعات الرأي العام التي صدرت عن كل من مركز البحوث والدراسات الفلسطينية – نابلس ومركز القدس للاتصالات (JMCC)، وعن برنامج دراسات التنمية – جامعة بيرزيت، حيث أشارت جميعها إلى أرقام وتصنيفات متشابهة.

^٥ أنظر/ي بشكل خاص الاستطلاع رقم (٤) كانون الثاني/٢٠٠٤، الصادر عن مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسيحية/ جامعة التجاج الوطنية/نابلس. ^٦ فعلى سبيل المثال لم تزد مخصصات الخدمات الاجتماعية (٦٥٢ مليون دولار) عن مخصصات الأمن والنظام العام (٣٤ مليون دولار) الأقلية. أنظر وزارة المالية: كشف مقارن لإجمالي النفقات الجارية والرأسمالية لسنوات المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٤ (<http://www.mof.gov.ps/comparison3-dollar.htm>)

^٧ تعتبر السلطة القضائية عظيمة الأهمية من الناحية التمكينية، فهي التي تقاض بها مهمة تحقيق العدالة في الدولة، وذلك من خلال وضع العدالة لفض منازعات الأفراد، وحماية حرياتهم وحقوقهم وتطبيق القانون والمراجعة القضائية والحكم على دستورية النظم والقوانين والتشريعات. وهي التي تقضي في المنازعات حول تنفيذ القوانين وما يتم تقريره أو تعديله أو إلغاؤه من حقوق، وذلك لتحقيق الانسجام والتناغم بين المصالح واستقرار العلاقات في المجتمع. ولذلك، فهي ليست جزءاً من عملية الممارسة السياسية اليومية وصراع القوى والمصالح، رغم أنها تقف أفتيناً على قدم المساواة مع السلطات الأخريين. وهي تمتلك (نظرياً على الأقل) من السلطة والقدرة ما يمكنها من إخضاع أي منها للمراقبة والمحاكمة، ولكن تقوم هذه السلطة بدورها خير قيام لا بد لها من أن تكون مستقلة عن كل من السلطات الأخريين وعن الرأي العام، وذلك للحيلولة دون إقصامها في عملية تصارع القوى والمصالح خشية أن تبتعد قدرتها على إدارة شؤون العدالة بشكل فاعل ونزيه. وتشمل السلطة القضائية المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا والمحكمة الدستورية.

إطار (٣-٤): إعادة جدولة موازنة السلطة الفلسطينية^٨

تشير مختلف المعطيات والتحليلات حول موازنة السلطة الفلسطينية، إلى ضرورة إعادة جدولة الموازنة بما يشمل:

١. التخلص من عبء الديون والقروض، خاصة تلك التي تتفق في المجالات غير الإنتاجية ولا يترتب عليها مخرجات قيمية.
٢. إعطاء وزن أكبر لموضوعات التنمية الاجتماعية، مقابل النفقات الاستهلاكية الكثيرة وغير المبررة.
٣. إدراج بنود أساسية في تركيبة الموازنة تأخذ بالاعتبار الآثار الإنسانية الصعبة لحالة المواطنين المتضررين من الأوضاع القائمة على الأرض، بما في ذلك ضحايا جدار الفصل العنصري.
- ٤.ربط الموازنة العامة باعتبارات الزيادة السكانية وبمصالح الأجيال القادمة وحقها في التعليم والصحة والخدمات والفرص المناسبة والحياة الكريمة.
٥. إعادة النظر بقانون الموازنة كإطار قانوني للخطة التنموية الفلسطينية لجعله أكثر انسجاماً مع الغايات التمكينية.

إطار (٥-٣): تقييم الفلسطينيين لأداء المجلس التشريعي

تختفي درجة ثقة الجمهور الفلسطيني بالمجلس التشريعي، إذ يشير استطلاع للرأي^٩، إلى أن ٢٨٪ فقط من الجمهور الفلسطيني يثقون بالمجلس التشريعي، وهي نسبة تقترب من نسبة أولئك الذين يثقون بمؤسسات السلطة الفلسطينية من وزارات ومؤسسات، إذ يثق بها نحو ٣١٪ من الجمهور الفلسطيني. أما اعتقاد الجمهور بوجود الفساد في السلطة التشريعية، فيرى ٤٨٪ من الجمهور أن هناك فساداً في المجلس التشريعي، وبذلك يتوسط المجلس التشريعي كل من الوزارات والأجهزة الأمنية اللتين جاءت نسبة الفساد فيها ٨٠٪ و٧٥٪ على التوالي. كما تتوسط المجلس التشريعي مؤسسة الرئاسة والجهاز القضائي اللذين جاءت نسبة الفساد فيها ٤٤٪ و٤٥٪ على التوالي من ناحية أخرى^{١٠}.

العاملة في البلاد، وكذلك غياب التسلسل الواضح للسلطة والمسؤوليات، ونقص عدد القضاة المدربين والمستقلين والمأمور القانونية والأموال، وسوء المرافق والخدمات، إضافة لقيود التي جاءت بها الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل على ولادة وصلاحيات السلطات الثلاثة بما فيها السلطة القضائية.

٢- المؤسسات العملياتية

وتشمل هذه المؤسسات العديد من الوزارات والصالح والهيئات والمجالس والدوائر الخدمية وغير الخدمية. وقد تأسست هذه المؤسسات وتطورت بطريقة متسرعة، في ظل غياب إطار عام واضح تحكم إليه، وفي ظل غياب روى محددة للتتوسيع وإضافة الوحدات والدوائر والنشاطات والمبادرات الجديدة. ويبلغ اليوم عدد هذه المؤسسات حوالي ٦٣ وحدة حكومية مقسمة على النحو التالي: الوزارات وعددها سبع وعشرون وزارة، والكثير من الهيئات والمؤسسات والأجهزة والمراكم والكاتب والسلطات واللجان العاملة بصورة مستقلة عن الوزارات: كجهاز الإحصاء، ومجلس "بكدار"، وهيئة الإذاعة والتلفزيون،

إطار (٦-٣): تقييم الفلسطينيين للسلطة القضائية

يشير أحد استطلاعات الرأي الصادرة عن برنامج دراسات التنمية^{١١}، إلى أن ٤٣٪ من الجمهور الفلسطيني يثقون بجهاز القضاء، كما ترى نسبة قريبة من الجمهور أن السلطة القضائية في فلسطين عرضة للفساد. ورأى ٨٩,٢٪ من المستطلعين بأن عدم وجود جهاز قضائي قوي يعتبر أمراً مهماً، أو مهماً جداً، في تفسير أسباب وجود الفساد واستفحاله. وعلى الرغم من ذلك يرى المواطنون أن الجهاز القضائي من الأدوات المهمة لحل النزاعات ومحاربة الانتهاكات والآفات المختلفة، بما في ذلك الفساد. ويشير استطلاع برنامج دراسات التنمية ذاته، إلى أن نسبة الثقة بلجان الإصلاح العشائري وصلت إلى ٥٧٪.

^٨ انظر/ي: وقائع المؤتمر الأول حول الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية ١٧ و١٨ / ديسمبر ٢٠٠٣ "نحو مشاركة أوسع" إصدار مركز الميزان لحقوق الإنسان ص ٥١ - ٥٢.

^٩ جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية، استطلاع للرأي العام رقم (١٦)، ٢٠٠٤/٦-٤.

^{١٠} مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية/ جامعة النجاح الوطنية، استطلاع رقم (٤)، كانون الثاني / ٢٠٠٤.

^{١١} جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية، استطلاع الرأي العام رقم (١٧)، ٢٠٠٤/٦-٤.

من المستطاعين يرون أن الخدمات المقدمة غير كافية، وأن ٧٨١٪ يرون أن عدد المستشفيات غير كاف، ويرى ٣٨١٪ أن عدد الأطباء من مختلف التخصصات في المؤسسات الصحية غير كاف. وأفاد ٦٤٪ بأنهم لم يستفيدوا شخصياً من الخدمات الصحية المقدمة، وأن ٦٦٪ يرون أن المؤسسات الصحية تميز إما بشكل كبير أو متوسط بين المواطنين في تقديم الخدمات، وأن ٦١٪ يرون أن تلك المؤسسات لا توفر أماكن مخصصة للمصابين بأمراض مزمنة، وأن ٢٧٪ يرون أنها غير مجهزة بالمعدات والخطط الالزمة لحالات الطوارئ، وأن ٧٢٪ اعتبروا أن خدمات المؤسسات الصحية لا تتناسب مع عدد السكان. وتختلف هذه النسبة حسب التجمع السكاني إذ كانت النسب: ٥٨١٪ من سكان المخيمات، تلاهم سكان القرى بنسبة ٩٧١٪، ثم سكان المدن بنسبة ٣٦٩٪. ويرى ٤١٣٪ فقط أن لدى المؤسسات الصحية ما يكفي من برامج تشغيلية صحية موجهة للمجتمع المحلي. ويعتقد ٢٨٪ أن المؤسسات الصحية بحاجة إلى إعادة هيكلة لأقسام شؤون الموظفين الخاصة بها لتطوير أدائها، إلا أن ٦٨١٪ منهم لم يسبق لهم أن تقدموا باقتراحات تتعلق بالخدمات المقدمة، بينما لم يقدم ٧٦٦٪ منهم بأي احتجاج ضد أي تصرف خاطئ من قبل أحد العاملين في المؤسسات الصحية، في حين تقدم ٣٢٪ بمثل هذا الاحتجاج ولكن ٦٦٪ من هؤلاء لم يتم التعامل مع شكواهم من قبل المؤسسة الصحية. وأخيراً، أفاد ٢١٪ من الناس أنهم لا يمتلكون أي نوع من التأمين الصحي، وذلك لاعتقاد ٤٤٪ منهم أن الخدمات المقدمة غير كافية، و٣٧٪ لعدم قدرتهم على دفع الرسوم، و١٩٪ منهم لاعتقادهم بعدم ضرورته لهم^{١٢}. ويرغم أهمية هذه الانطباعات، إلا أنه لا بد من التدقيق في مدى تطابقها مع الواقع والاحتاجات الفعلية التي يتم تقييمها بشكل فعلي وواقعي.

٢-٣ وزارة الشؤون الاجتماعية:

تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية عدداً من البرامج إضافة إلى البرامج والمشاريع التي تنفذها في إطار برامج الطوارئ ومكافحة الفقر والدعم النفسي

وسلطات الطيران المدني، والموانئ البحرية، والطاقة، والمياه، والهيئة العامة للبترول، وغيرها.

٢٨٪ فقط من الجمهور الفلسطيني يثقون بالجلس التشريعي.

ويختلف عدد العاملين والهيكل التنظيمي للوحدات الحكومية من وحدة إلى أخرى. فهناك وزارات تضم آلاف الموظفين كالتعليم والصحة مثلاً، بينما نجد وزارات لا يزيد عدد العاملين فيها عن بضعة موظفين. كما أن هناك ضعفاً يصل أحياناً درجة الغياب، في العلاقة التنظيمية الواضحة بين الهيئات والسلطات والوزارات ذات العلاقة والتي يفترض أن يكون بينها تسيق وتعاون. ولا توجد أنظمة داخلية واضحة لتنظيم عمل معظم هذه الوحدات الحكومية. وتنقسم هذه المؤسسات، كما هو مشار سابقاً، إلى مؤسسات خدمية مباشرة وأخرى غير خدمية، ويلاحظ وجود فجوة كبيرة بين ما تقدمه المؤسسات الخدمية واحتياجات الناس، رغم تتمتعها بقدرة أكبر نسبياً من المؤسسات غير الخدمية على تحقيق ذلك. ويقدم التقرير، هنا، التماذج التالي لتوضيح آليات العمل والمعوقات والفرص في عمل هذه المؤسسات.

يرى ٨٩,٢٪ من المستطاعين بأن عدم وجود جهاز قضائي قوي يفسر أسباب وجود الفساد.

١-٢-٣ وزارة الصحة:

تعتبر وزارة الصحة من الوزارات الخدمية الأهم في أي مجتمع. وكانت وزارة الصحة من بين الوزارات القليلة التي طورت أسلوب عملها بشكل يتلاءم مع الظروف الطارئة والصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني. في الوقت نفسه، واجهت الوزارة في عملها معوقات موضوعية وذاتية حالت دون الارتقاء بها للموقع المنشود، منها: تقطيع أوصال البلاد، وإغلاق المعابر، ونوعية الإصابات وارتفاع عددها، ونقص المعدات والأجهزة الطبية والأدوية، ومحدودية الميزانية، ووقف العمل بالخططة التطويرية الخمسية مقابل التركيز على خدمات الطوارئ.

يرى ٦٥,٥٪ من المستطاعين أن الخدمات الصحية المقدمة غير كافية.

أما الجمهور فله تقييماته فيما يتعلق بأداء المؤسسات الصحية وفي طبيعة ونوعية الخدمات التي تقدمها في الظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني. وتشير بيانات استطلاعات الرأي إلى أن ٥٦٥٪

^{١٢} انظر/ي لنتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز بانوراما حول أداء المؤسسات الصحية في فلسطين وشمل ٦٣ تجمعاً سكانياً في الضفة والقطاع، وتم استعراض نتائجه في ٨/٦/٢٠٠٤ في جريدة الأيام.

إطار (٧-٣): ملخص لتقدير موظفين من الوزارة لدورها في العملية التنموية

- تتراوح رؤية الوزارة وأهدافها، بين أهداف ذات طبيعة إغاثية تتعلق بتقديم المساعدات والخدمات، وأخرى لها طابع تنموي تُعني بتأهيل وتعزيز قدرات الفئات المستهدفة، مع غلبة الأهداف الإغاثية الخدمية على التنموية، خاصة مع تراجع الخطط التنموية التي شرعت بها الوزارة قبيل الانفلاحة لصالح خطط الطوارئ والمساعدات، والتي وجهت بشكل رئيسي لمتضرري الانفلاحة. مع اعتقاد الموظفين في الوزارة أن أهداف الوزارة وخططها غير واضحة لهم، وأن نجاح الوزارة في التعاطي مع التحديات محدود لعوامل ذاتية وموضوعية عديدة.
- أما الأنظمة والهيكليات الإدارية والمالية فبرغم أن الوزارة قد قامت بوضع العديد من اللوائح والأنظمة الداخلية، إلا أن إجابات الموظفين دلت على أن هذه الأنظمة ما زالت تتسم بعدم الدقة والوضوح، وأنها تسمح بالكثير من التجاوزات خاصة للمراتب الإدارية العليا، إضافة إلى مركزيتها الشديدة (خاصة في الأمور المالية)، وعدم استقرارها، وعدم معرفتها من قبل الموظفين. أما التوظيف فيتم بآليات عديدة منها المنافسة الحرة عن طريق ديوان الموظفين، وبقرار رئاسي، وهي تعينات سياسية غالباً، وكذلك الأمر للوظيفي الذي لم ينفذ بعد ويتم بعدم الوضوح. والأمر ذاته ينسحب على إجراءات التفويض والإذابة والتي تتم عادة وفق اتجاهات تعتمد على مزاج من القوانين والأنظمة القديمة، وكثيراً ما تتم هذه الإجراءات شفواً، مما يجعل درجة الالتزام بها ضعيفة ويشوش العمل في مراقق الوزارة.
- الاحتياجات والبرامج: تقوم الوزارة ومن خلال موظفيها (الإدارات العامة، والإدارات الميدانية) بتحديد احتياجات الفئات المستهدفة. ولا تتوفر آلية لمراجعة هذه الاحتياجات بشكل دوري باستثناء ما تنص عليه لوائح وأنظمة الوزارة المعتمدة، والتي تسم بالضبابية. كما أنه نادراً ما تتم دراسة هذه الاحتياجات بشكل متعمق، وكثيراً ما يتم تصميم البرامج وفقاً للتمويل المتوفر دون الربط الواضح بخطط الوزارة واستراتيجياتها.
- وبالنسبة للعقبات الأساسية التي تعيق عمل الوزارة، فقد أفاد الموظفون بأنها أولًا مالية، وثانياً ضعف (وفي بعض الأحيان غياب) التنسيق بين الإدارات المختلفة وبين مركزي الوزارة في الضفة والقطاع. هذا إضافة إلى العوائق السياسية والفتوية والشخصية المستمرة، التي تقف حائلأً أمام تبني التوجهات المهنية.

تعاني برامج وزارة الشؤون الاجتماعية ونشاطاتها من الظروف الصعبة التي أدت إلى تراجع مبادراتها التنموية والتطويرية لصالح الخدمات الإغاثية.

العالى إلى اتخاذ إجراءات اضطرارية كثيرة للتكييف مع تلك المعطيات. وقد أدى ذلك إلى قيام الوزارة بوضع الخطة الخمسية (٢٠٠٥-٢٠٠١) والتي أعادت ترتيب أولويات الوزارة وبرامجها الرئيسية ضمن خمسة مجالات هي المجالات الأساسية والطارئة والتطويرية وذلك لضمان الاستمرار في مشاريع الوزارة وبخاصة بناء المدارس الجديدة، وتأهيل وصيانة المدارس القائمة، والبرامج التي تعنى بتحسين نوعية التعليم وغيرها من البرامج.

والاجتماعي للأطفال والعائلات ضحايا العنف الإسرائيلي ودعم أسر الشهداء والجرحى. وتعاني برامج الوزارة ونشاطاتها من الظروف الصعبة التي أدت إلى تراجع مبادراتها التنموية والتطويرية لصالح الخدمات الإغاثية، وذلك في ظل تزايد معدلات الفقر والبطالة بين الناس، مما أدى إلى ضغط أكبر على خدماتها في ظل عدم توفر ميزانيات. ورغم أن هذه المساعدات متواضعة ولا تغطي الاحتياجات الأساسية لمنتقدها، إلا أنها لا تصل إلى مستحقيها في أحيان معينة بسبب عدم تحويل وزارة المالية المبالغ اللازمة لذلك على الرغم من صرف الشيكولات لهم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية. ويقدم الإطار التالي مزيداً من التفاصيل حول دور وأداء هذه المؤسسة ذات القيمة التمكينية الكبيرة، والذي يلخص أهم الاستخلاصات التي تم جمعها من عدد من موظفي الوزارة.

٤-٢-٣ وزارة العمل:

بدلت الوزارة جهوداً مهمة بهدف التخفيف من المعاناة التي تواجهها القطاعات العاملة في فلسطين. وقد شملت هذه الجهود استخدامات الإدارة العامة للتشغيل، وتنفيذ برامج خلق فرص العمل بالتنسيق مع جهات أخرى مثل بکدار والهيئات المحلية، وتوزيع مخصصات للعاطلين عن العمل. إلا أن الوزارة لم تستطع تقديم حلول حقيقة لمواجهة الكثير من التحديات، حيث أن التدهور في سوق العمل وارتفاع معدلات

٣-٢-٣ وزارة التربية والتعليم العالي: وفيما يتعلق بالخدمات التعليمية، فهي أيضاً تعاني من الظروف القاسية التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني، مما دفع بوزارة التربية والتعليم

سوق العمل. في المقابل، فإن الوزارة قد ركزت على الخطط والمبادرات الآنية وبالغت في استخدام منطق إدارة الأزمات على حساب التخطيط الإستراتيجي الشامل ويعيد المدى في تعاطيها مع الكثير من الأمور.

وقد عبر القطاع العمالي في مناسبات عديدة عن رفضه لمبدأ التسول ورغبته بالحصول على العمل أو التعويض المشروع، وقد ظهر ذلك في التظاهرات التي نظمت في غزة أمام المجلس التشريعي في الأول من أيار ٢٠٠٤. وفي تلك التظاهرات طالب العمال السلطة بتوفير الحماية الاجتماعية لهم، وطالبوها بالعمل الجاد لتوفير فرص عمل بدلاً من المساعدات الإغاثية ذات الطابع المؤقت، إضافة إلى مطالبتها بإجراء الانتخابات مما يشير إلى تلازم واضح في أذهان الناس بين مكافحة البطالة والفقر والمشاركة في الحياة العامة.

البطالة أنت كنتيجة لعوامل خارجية في معظمها. وبقيت جهود الوزارة، مثل الكثير من المؤسسات الفلسطينية، منصبة على تقديم مساعدات إغاثية تموينية ومالية متواضعة للحالات شديدة العسر والمتضررة من سياسات الاحتلال. وقد حاولت الوزارة وضع معايير وآليات للتعاطي مع هذه الظاهرة، وذلك عبر استيعاب العاطلين عن العمل في مؤسسات القطاع الخاص أو الوزارات أو المنظمات الأهلية. وبالرغم من التحسن الذي حصل على الأداء في هذا المجال، إلا أنه لا يزال يعني من بعض الإرباك المتمثل بإدراج أسماء أشخاص غير محتاجين ولديهم عمل في قائمة الباحثين عن العمل، الأمر الذي يؤدي إلى شطب أسماء العديد من المحتاجين والعاطلين عن العمل.^{١٣}

عبر القطاع العمالي في مناسبات عديدة عن رفضه لمبدأ التسول ورغبته في الحصول على العمل.

ولم تول الوزارة الاهتمام الكافي لموضوعة التخطيط في عملها، لا سيما في الجوانب المرتبطة ببيانات

نقطة ضوء (٣٢) : برنامج البطالة المؤقت

عملت وزارة العمل على استيعاب العاطلين عن العمل في المؤسسات الرسمية والأهلية ضمن برنامج البطالة المؤقت، حيث بلغ عدد المستفيدون من البرنامج في عام ٢٠٠٤ حوالي ٥٤٠٤٨ شخصاً من بين ٢٢٥٣٩٥ شخصاً مسجلين كباحثين عن عمل لدى مكاتب التشغيل التابعة للوزارة. ولحل إشكاليات الاستيعاب ولضمان استفادة الأكثر استحقاقاً من البرنامج، فقد وضعت عدة معايير للاختيار تأخذ بالاعتبار العمر والحالة الاجتماعية والنوع الاجتماعي وعدد الأولاد وسنوات الدراسة والحالة الصحية وتاريخ التسجيل في مكاتب التشغيل.

نقطة ضوء (٣٣) : مظاهرات الخبز، تحركات العمال العفووية في قطاع غزة

بدأ العمال الفلسطينيين بالتحرك على شكل اعتصامات ومظاهرات، عرفت باسم مظاهرات الخبز. وقد بدأت هذه التحركات (اعتباراً من أوائل العام ٢٠٠٢ والتي تجددت في أيار ٢٠٠٤) بشكل عفوي دون انتظار قرار من نقاباتهم أو المنظمات العمالية التي يتبعون لها. وقد وجهوا العديد من الرسائل لصناعة القرار، جاء فيها: من أجل تعزيز صمودنا والحفاظ على كرامتنا وحماية أطفالنا من المرض والضياع نطالبكم بتوفير فرص العمل الدائمة لنا، ويكفيانا فقراً وجوعاً، ونحن لسنا متسولين، ونريد العمل من أجل لقمة عيش كريمة، ونطالب بإجراءات للحد من البطالة وتوفير صندوق للضمان الاجتماعي. ولعل ما يجعل من تحركات العمال العفووية هذه نقطة ضوء في التجارب اليومية التي يعيشها الفلسطينيون، هووعي هؤلاء العمال بحقوقهم، ودفاعهم عنها، وكأنهم يربطون بعفويتهم هذه بين النضال التحرري الذي يبدأ في الانتفاضات الفلسطينية بشكل شعبي عفوي وبين النضال الاجتماعي الحقوقي. وقد جاءت هذه التحركات على خلفية تفاقم سوء الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق، خاصة بالنسبة لشريحة العمال الذين أغلق سوق العمل الإسرائيلي أمامهم، إضافة لعدم نجاعة برامج التشغيل، وضعف إجراءات وحلول الحركة النقابية العمالية للأزمة التي يمر فيها العمال.

٥- المؤسسات والوزارات غير الخدمية:

من المناطق والمواطنين.

ويقصد هنا بهذه الفئة تلك المؤسسات والوزارات التي لا علاقة مباشرة لها بالجمهور. وتعاني هذه الفئة، أيضاً، من الكثير من المعوقات التي تتعكس سلباً على أدائها كغياب استراتيجية مجتمعية رسمية واضحة، مما يؤدي إلى ارتباكها من حيث دورها وبرامج عملها والآليات المستخدمة للتكيف مع مقتضيات الأوضاع الصعبة الناجمة عن سياسات الاحتلال. ولذا بقي دور هذه المؤسسات ضعيفاً من حيث التعاطي مع الاحتياجات والتحديات المجتمعية التي نجمت عن الانتفاضة وبعاتها. وقد بقي دورها من الناحية الفعلية محدوداً، ومن بين إسهاماتها ما يلي:

- تقديم المساعدات والمعونة لبعض الفئات المجتمعية المتضررة من الحصار أو من الانقطاع عن العمل. فقد قامت وزارة التموين على سبيل المثال بإعداد برنامج لتوزيع المواد الغذائية، وبرنامج آخر لاستيراد مواد غذائية أساسية للسوق وتوزيع بعضها على المناطق المحاصرة. أما وزارة الأوقاف فقامت بالاتصال مع متبرعين في خارج البلاد وداخلها لمساعدة أسر فلسطينية فقيرة وتبنيها، وتحمل نفقات الحج لأهالي الشهداء.
- قيام معظم الوزارات غير الخدمية بإعداد خطط طوارئ ودراسات حول الاحتياجات المجتمعية المختلفة. فمثلاً قامت وزارة التموين بإجراء دراسة حول جدوى قرار مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وقامت وزارة الإسكان والأشغال العامة بحصر وتعداد المباني والمنشآت ومرافق البنية التحتية المتضررة من سياسات التدمير التي يقوم بها الاحتلال. أما وزارتا التخطيط والتعاون الدولي، والتجارة والاقتصاد، فقامتا بإعداد دراسات وتقارير حول الخسائر الاقتصادية وسبل التقليل من نتائجها السلبية، ووضع العديد من الخطط للتعامل مع الأوضاع القائمة. وكذلك بادرت سلطة النقد إلى اتخاذ إجراءات تضمن مصالح البنوك عبر التشاور معها، منها تشكيل لجان طوارئ لمعالجة المستجدات التي يفرضها الاحتلال ولجان أخرى للمقاصة والسيولة والرقابة على النشاطات المصرفية.

● استحداث برامج لمعالجة بعض المشاكل التي نجمت عن الظروف الطارئة التي تعيشها البلاد. ومن الأمثلة على ذلك برامج وزارة الطاقة لمعالجة مشكلة النقص في الطاقة، وصيانة الأضرار التي تلحق بشبكات الكهرباء، وتوفير الإمكانيات اللازمة لمساعدة المشتركون غير القادرين على تسديد ثمن فاتورة الكهرباء، وبرامج وزارة الإسكان لمعالجة مشاكل المواطنين الناجمة عن التدمير والقصف بتوفير مساكن بديلة لهم.

● تعديل بعض البرامج للتوفيق مع الظروف الطارئة، كذلك التي قام بها مجلس بكمار، حيث عمل على إعادة تكييف جزء كبير من برامجه التنموية وحولها إلى برامج طوارئ وتأهيل لمواجهة الظروف الجديدة، وذلك عبر تقسيمه للمشاريع الكبيرة إلى مشاريع صغيرة لكي يستفيد منها أكبر عدد ممكن

نقطة ضوء (٣٤): مشروع تدريب الخطباء والواعظات في التنمية والاقتصاد

قامت مديرية الأوقاف والشؤون الدينية في نابلس بهذا المشروع بهدف تدريب الخطباء والواعظات على التواصل والتحاور واحترام الآخر عوضاً عن رفضه، وذلك لأن أهمية الدور والتأثير الاجتماعي الذي يقوم به العاملون في مجال الوعظ الديني، إذ يستطيع خطباء المساجد والواعظات الوصول من خلال المساجد والبرامج الدينية المختلفة لقطاعات مجتمعية واسعة ومن مختلف الفئات العمرية. وما يميز هذه المبادرة، أنها جاءت بمبادرة فلسطينية، وبتمويل فلسطيني، مما يعكس أهمية التسامح كأولوية دينية ووطنية في الوعي الفلسطيني. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا التدريب ٦٠ خطيباً وواعظة تم تدريسيهم على ثلاثة عشر عنواناً مختلفاً في التنمية وحقوق الإنسان والاقتصاد.

إطار(٣-٨) : وزارة التخطيط و خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى ٢٠٠٥-٢٠٠٧^{١٤}

أدى تدهور الوضع الإنساني في فلسطين، كما دلت على ذلك المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، إلى توجه السلطة الوطنية الفلسطينية نحو وضع استراتيجية جديدة للتكييف مع هذه المتغيرات. وكان ربط برنامج الإغاثة بالخطط التنموية أحد أهم أسس هذه الاستراتيجية (ضمن خطة تنمية متوسطة المدى ٢٠٠٥-٢٠٠٧). وتركز هذه الخطة على إعادة تأهيل المشاريع والبرامج باتجاه إعادة الاستقرار في الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالتركيز على خلق فرص عمل للحد من البطالة المتزايدة، والتخفيف من الآثار الناجمة عن جدار الفصل العنصري. ومن أهم أهداف هذه الخطة:

- الإسهام في توفير الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية الناجمة عن الزيادة المطردة في عدد السكان الفلسطينيين.
- المساعدة في توفير الاحتياجات الخاصة اللازمة للفئات السكانية المهمشة.
- المساعدة في تخفيف الدمار في القطاعين العام والخاص.
- تحسين مستوى فاعلية الخدمات التي تقدمها مؤسسات السلطة والهيئات المحلية.

ولتحقيق هذه الأهداف، وضعت مجموعة من الآليات التي يمكن البدء في تطبيق بعضها في ظل الظروف الحالية، واستكمال بعضها الآخر في حال استقرت الأوضاع، ومن هذه الآليات:

- الاستثمار في قطاع البنية التحتية كأداة لخلق فرص عمل.
- تشجيع الاستثمار، وخلق فرص عمل في القطاع الخاص، وذلك بإعطاء الأولوية لقطاعات إنتاجية قادرة على استيعاب العمالة وتعتمد على السوق المحلي، كالزراعة والإسكان والإعمار.
- تعزيز أنظمة التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية.
- العمل على تعجيل عمليات الإصلاح، وإعادة تأهيل مؤسسات القطاع العام.

٣-٣ الهيئات المحلية

● **تغير وتبديل في الأدوار:** لقد أدت ظروف الحصار إلى زيادة اعتماد المجتمعات المحلية على نفسها بشكل أكبر، فقد ظهر العديد من النماذج الإيجابية لمجالس محلية استطاعت أن تطور أوضاع بلداتها بشكل غير مسبوق من حيث تطوير البنية التحتية أو تعزيز مبدأ المشاركة. فقد شهدت مجموعة من البلدات الصغيرة تقدماً ملحوظاً على كافة المستويات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، بينما كانت مدن كبيرة تواجه مشكلات إضافية كالاكتظاظ والتلوث البيئي وتراجع وضع الصحة العامة (وخصوصاً خدمات النظافة)، وتراجع المناطق الخضراء وتدهور وضع البناء والتخطيط للبنية التحتية.

● **تشكيل مجالس الخدمات المشتركة:** لقد تم تشكيل العديد من مجالس الخدمات المشتركة والتي تقوم بتفعيل التنسيق بين مجالس محلية مقنافية جغرافياً مما يقلل من التكفة ويرفع من نوعية الخدمة. وقد كان هناك العديد من

واجهت هيئات المحلية تحديات استثنائية كثيرة أدت إلى توقف بعضها عن تقديم الخدمات، وذلك نتيجة لسياسات الاحتلال في السنوات الأربع الماضية، في ظل ضعف السلطة ومؤسساتها وشح الموارد. وقد قامت هذه الهيئات بوضع خطط طوارئ لمواجهة الظروف الصعبة التي فرضتها الإيجيارات والإغلاق والحصار، وشملت الخطط جوانب مختلفة، مثل: إصلاح الطرق المدمرة، واستحداث برامج لإعفاء متضرري الانتفاضة من المستحقات المرتبة عليهم للبلدية، والمساهمة في خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، وتقديم المساعدات لأصحاب البيوت المدمرة والمضررة، وإعفاء الكثير من الأسر من مستحقات خدمات الماء والكهرباء.

واجهت الهيئات المحلية تحديات استثنائية كثيرة أدت إلى توقف بعضها عن تقديم الخدمات، وذلك نتيجة لسياسات الاحتلال في السنوات الأربع الماضية.

ويبلغ عدد هيئات المحلية ٤١٢ هيئة^{١٥}، تشرف عليها وزارة الحكم المحلي، ويترأس حضورها وأداؤها بعدد من الشخصيات ذات المسؤوليات المهمة من الزاوية التمكينية والتي لا بد من الإشارة إليها هنا، ومن أهمها:

^{١٤} السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط، إطار لخطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

^{١٥} الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن / عام ٢٠٠٢، التقرير السنوي التاسع، ص ١١٦-١١٧.

تم تشكيل العديد من مجالس الخدمات المشتركة والتي تقوم بتفعيل التنسيق بين مجالس محلية متقاربة جغرافياً مما يقلل من التكلفة ويرفع من نوعية الخدمة.

هذا النوع من الإشراف فيما يتعلق بإدارة الشأن العام، إلا أن سلبيات كثيرة تترتب عليه، من أهمها تغيبه للمبادرات المحلية والصعوبات التي يضعها أمام تطوير الهيئات المحلية والنهوض بها نتيجة للرقابة المركزية الشديدة.

التجارب الناجحة في هذا المجال، بينما بقيت بعض المجالس غير مفعلة لخلافات في داخلها أو لغياب المصادر. وفي المقابل لم يتم تشكيل مثل هذه المجالس في مناطق أخرى.

- **التعيين بدلاً من الانتخاب:** تم تعين أعضاء العديد من المجالس من قبل وزارة الحكم المحلي. ومن المعلوم أنه لم يتم إجراء الانتخابات طوال الفترة السابقة، مما يعني إبقاء التقليد الديمقراطي لهذا القطاع المهم ضعيفاً، إضافة إلى أن البلديات بقيت جزءاً من الحكومة المركزية. وعند الاعتراض على ذلك يلجأ

نقطة ضوء (٣٥): مجلس بلدي المزرعة الشرقية منتخب وليس معين

في نهاية عام ٢٠٠٤، بدأت الانتخابات في العديد من المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تأسس أول مجلس قروي في المزرعة الشرقية بتاريخ ١٩٦٥، واستمرت البلدة تدار من قبل هيئات منتخبة أو معينة حتى بدء الانتفاضة الأولى، حيث أقيل المجلس القروي بناءً على قرار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. وفي ٢/٨ ١٩٩٦ جرت انتخابات في المزرعة الشرقية وهي الانتخابات المحلية الوحيدة التي جرت في الأراضي الفلسطينية بصورة حرة و مباشرة، وبمبادرة من أهالي القرية. وفي العام ١٩٩٧ قررت وزارة الحكم المحلي ترقية المجلس القروي إلى مجلس بلدي حيث توسيع صلاحياته. وتتمكن أهمية الانتخابات التي جرت في المزرعة الشرقية لتشكيل هيئتها المحلية، في كونها جرت بمبادرة الأهالي أنفسهم، وبإدارتهم وإشرافهم. ويعكس ذلك رسوخ أهمية المشاركة والانتخابات لدى المواطنين، وقدرتهم في الوقت ذاته على تحدي إجراءات الاحتلال والتغلب على حالة السيادة المنقوصة للسلطة الفلسطينية.

الضربيّة وتبانيها من بلدية لأخرى.^{١٦}

المُؤسّلون إلى القول أن ذلك لم يكن "تعينا" وإنما "اختياراً" تمليه الظروف الاستثنائية، وأنه يهدف إلى تمكين المواطنين من إدارة شؤونهم بأنفسهم، وأنه (أي الاختيار) يأتي برأيهم كحل وسط بين الانتخابات والتعيين. لقد أعادت آلية التعيينات هذه العشارية إلى المجتمع الفلسطيني وعزّتها، الأمر الذي سيُعيق الكثير من عمليات التمكين المطلوبة لإعادة اللحمة للمجتمع الفلسطيني ولتعزيز انسجامه وتماسكه. وقد بدأت هذه الظاهرة بالتغيير في نهاية عام ٢٠٠٤، حيث بدأت الانتخابات في العديد من المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

انخفاض مخصصات الموازنة التطويرية: تشمل مخصصات التطوير بناء المدارس والمراكم الصحية والمباني العامة وشراء المركبات واستئملاك الأرضي وبناء مشاريع تجارية وإقامة مناطق صناعية وغيرها. وتعبر هذه المخصصات منخفضة حيث تشكل ١٠٪ إلى ٢٠٪ فقط من مجموع النفقات العامة للهيئات المحلية. وغالباً ما يتم تمويل هذا البند من هبات ومساعدات خارجية.

إشراف الحكومة المركزية الشديد: تخضع الهيئات المحلية، بصورة عامة، لمركزية قاسية تضع صناعة القرار في كثير من القضايا المحلية بيد السلطة المركزية. ورغم أهمية

يأخذ الجمهور على الهيئات المحلية عدم إتاحة المجال لإشراكه الجاد والدائم في القرارات المتعلقة بالمشاريع المحلية التي تخصه.

لا يوجد تمثيل محلي في ٢٥٪ من مناطق الضفة الغربية؛ وتقاوت الأوضاع التطويرية بين منطقة وأخرى من هذه المناطق، خاصة من حيث تفطيتها بخدمات المياه والكهرباء.

ضعف العمل بالنصوص الدستورية ذات العلاقة بالهيئات المحلية: وهنا يتم تغييب

^{١٦} نضال رشيد صبري، القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني، رام الله، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢، ص ١٦٤.

هذه الهيئات عن عملية صياغة الخطط وتحديد الأولويات والموازنات وتوزيعها.

- ما زال معظم القائمين على الهيئات المحلية ينظرون إلى دورهم بشكل تقليدي مرتبط بتقديم الخدمات المترافق عليها من مياه وكهرباء ونظافة. ونظرًا لغياب مفهوم واضح ومطبق في الواقع للحكم المحلي، يبقى أداء الهيئات المحلية مرتبطة برأوية أعضائها وتتوفر المصادر المادية والبشرية. كما أن دمج مفهوم التمكين والتنمية البشرية في عمل الكثير من الهيئات لا زال محدوداً، خاصة بما يعنيه ذلك من دمج لفاهيم النوع الاجتماعي ومشاركة الأطفال والشباب والاهتمام بقضايا البيئة.

ورغم ما قدمته الهيئات المحلية من خدمات ودعم ومبادرات إغاثية، إلا أن الجمهور يرى أنها لا تقدم ما يكفي من الخدمات. ويعود ذلك إلى محدودية ما يمكن أن تقدمه هذه الهيئات لقلة مواردها من جهة، وإلى زيادة حاجات الجمهور جراء سياسات الاحتلال التدميرية من جهة أخرى. ويأخذ الجمهور على الهيئات المحلية عدم إتاحة المجال لإشراكه الجاد والدائم في القرارات المتعلقة بالمشاريع المحلية التي تخصه. كما يأخذ عليها غياب القوانين والنظم المتعلقة بتفويض الصلاحيات ومتابعة القضايا والشكواوى وعدم العمل بمقاييس الشفافية والمحاسبة، إضافة إلى عدم وضوح العلاقة بين صلاحيات الهيئات المحلية ومكتب المحافظ نتيجة غموض صلاحيات الأخير. ويقدم الإطار التالي شيئاً من التفصيل حول دور الهيئات المحلية وأدائها وظروفها.

نقطة ضوء (٣٦) : مجالس بلديات الأطفال

جاءت مجالس الأطفال البلدية كجزء أساسي من مبادرة المدن الصديقة للأطفال، والتي تم إنجازها في الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٢. وقد انبثقت هذه الفكرة من رؤية وجهود جماعية اشتراك فيها كل من اليونيسف ورؤساء المجالس البلدية وأعضاؤها وذوي الأطفال والمعلمين، إذ عبر الجميع عن قلقهم من محدودية الفرص المتوفرة للأطفال للمشاركة والتطور والتفاعل، خصوصاً منذ بدء الانتفاضة الحالية.

إن المشاركة الإيجابية في الحياة الاجتماعية، والتي تقوم عليها فكرة المجالس البلدية للأطفال، تعتبر من أهم الطرق لتطوير قدرات اليافعين، خصوصاً في حل الصراع المجتمعي والنزاعات. وقد ساهمت هذه المجالس في تحسين أوضاع اليافعين من خلال عدة طرق، هي: تمكين اليافعين وتوفير الفرص لهم للتأثير على القرارات الخاصة بهم والتي تؤثر على حياتهم، وجعلهم شركاء في صنع القرار، وخلق أجواء مساعدة لمشاركة الأطفال عبر سياسات داعمة وتطبيقها، وتغير وجهة نظر البالغين تجاه قدرات الأطفال وإمكانياتهم وبالتالي دورهم المجتمعي.

يوجد حالياً مجلس بلدي أطفال في كل من المدن التالية: أريحا، وغزة، وجنين، ونابلس، ورفح، والخليل، وطوباس. تتشكل عضوية كل مجلس من حوالي ٤٠-٣٠ من اليافعين، موزعين بالتساوي بين الذكور والإثاث، مع ضمان تخصيص مقاعد للأطفال المعاقين في هذه المجالس. ويتم اختيار أعضاء هذه المجالس من خلال انتخابات ديمقراطية داخل مدارسهم، حيث يقوم الأطفال أنفسهم بوضع برامج حول القضايا التي تهمهم وأولوياتهم وتوقعاتهم من ذويهم ومؤسسات المجتمع المحلي الأخرى.

يؤمل من هذه المجالس أن تقوم بتجنيد الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين، كالقيادة الدينية والمحليين وإدارات المدارس، من أجل العمل على ما يلي: دعم مشاركة الأطفال، وإيلاء اهتمام أكبر بقضاياهم، ومساعدتهم على تصميم وتنفيذ وتقدير مشاريعهم الصغيرة من خلال معرفة احتياجاتهم. إلا أن هذا الأمل يواجه تحديات تمثل في الصعوبات التي تواجهها مجالس الأطفال البلدية. والأطفال عموماً، بسبب الأوضاع الأمنية وبتأثير منظومة القيم والمفاهيم السائدة.

إطار(٩-٦): خلاصة عامة حول الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة

الغربية وقطاع غزة^{١٧}

- الشرعية: في ظل غياب الانتخابات، فإن مسألة شرعية الهيئات المحلية يمكن رؤيتها من زاويتين: زاوية افتقادها للشرعية كون تمثيل الهيئة للمواطنين جاء بالتعين، ولاعتبارات سياسية قوية، ومن زاوية ثانية معاكسة يمكن القول أن شرعية الهيئات يمكن تعزيزها عبر المشاركة المجتمعية بشكل يوازن غياب الانتخابات. وهناك رأيان حول تعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية. يرى الأول أهمية ذلك انطلاقاً من أن مشاركة الناس في تحديد الاحتياجات والأولويات تسهم في نجاحها وتعزز شرعية البلديات، أما الثاني فيرى أن المشاركة المجتمعية يجب أن تبقى ضمن حدود معينة لتفادي إرباك العمل في حال تعدد الآراء.
- التسييس بين الهيئات المحلية: تختلف وتيرة العلاقات البيئية للبلديات، فهناك علاقات تسييسية كاملة تشمل العمل في مشاريع مشتركة، وهناك تسييس بين عدد من المجالس المحلية عبر مجالس الخدمات المشتركة، وخاصة في مجال البنية التحتية. وهناك تسييس ضعيف بين بعض البلديات. لكن هناك إدراكاً من قبل الجميع بأهمية تفعيل أطر التسييس الثنائية والمتعددة بين البلديات.
- العلاقة مع مؤسسات السلطة: تتعدد أشكال العلاقات بين البلديات وزارات السلطة، حيث تمارس وزارة الحكم المحلي دوراً إشرافياً وتسييسياً مع البلديات يشمل الرقابة والمالية والتخطيط والتنفيذ. في حين تتعامل وزارة التخطيط مع البلديات وفقاً لخططها ولارتباط ذلك بتوفير التمويل الموجه للبلديات. وتتلقى البلديات تمويلاً من وزارة المالية إما مباشرة أو عبر وزارة الحكم المحلي، ولا يوجد ما يشير إلى علاقة مشاركة بينهما في مجال تحديد الاحتياجات. أما وزارة العمل، فتنسق مع الهيئات المحلية في مجال توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل. وتقوم العلاقة مع وزارة الأشغال العامة على شكل تأهيل البنية التحتية، وتقديم المساعدة الفنية. وتعتبر بعض الهيئات المحلية علاقاتها التسييسية جيدة مع هذه الوزارة، بينما تعتبر هيئات أخرى أن هذا التسييس غير كاف. وتتجدر الإشارة هنا إلى أن الهيئات المحلية تخضع لتعدد في الجهات الرقابية على عملها، ففضلاً عن وسائل الرقابة الداخلية، هناك رقابة خارجية من جهتين هما: وزارة الحكم المحلي، وهيئة الرقابة العامة.
- محدودية الموارد: هناك محدودية في موارد البلديات وعوائدها يشمل شتى المجالات، خاصة في المالية منها، الأمر الذي يؤدي إلى طلب المنح والمساعدات من الجهات الخارجية. مما عمق من الاعتمادية على التمويل الخارجي. كما أدت محدودية الموارد لانخفاض كبير في الإنفاق الاجتماعي (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية) للهيئات المحلية.

^{١٧} هذا التحليل مستقى من معلومات ولقاءات مع ممثلي عدد من الهيئات المحلية، هي: بلدية حبلة، مجلس محلي الرام، اللجنة الشعبية لخدمات مخيم جنين، بلدية بيت حانون، بلدية وادي السلقا، بلدية رفح.

القسم الثالث: تقييم عام

أكثر نجاحاً في بلورة أهدافها، وذلك نظراً لسهولة تحديد الأهداف مقارنة بالرؤى، ولكن دون وضوح العلاقة بينهما.

● عدم الربط بين الرؤى من ناحية، والآليات والاستراتيجيات الالزامية لتجسيدها من ناحية أخرى، وكذلك غياب الإشارة إلى الفئات والمجالات المستهدفة حسب تلك الرؤية.

● عدم وضوح الفروق بين الرؤية والهدف والاستراتيجية في كثير من الأحيان، ولكن ذلك لا يلغى حقيقة وجود مؤسسات نجحت بصياغة أهدافها بشكل واضح ودقيق، كوزارة التربية والتعليم العالي مثلاً، حيث تلخص أهدافها، بتوفير فرص التحاق الطلبة في سن التعليم الأساسي، وتحسين نوعية التعليم، وتطوير التعليم ليتمكن من تنمية الموارد البشرية في فلسطين.

● وجود اختلاف واضح بين الأفراد في مختلف المراتب حول حقيقة وجود أو عدم وجود رؤية لدى مؤسستهم واعتقاد البعض أن لدى مؤسساتهم أكثر من رؤية، مما يشير إلى حالة من عدم الانسجام الداخلي لدى المؤسسة.

ويلاحظ هنا أن درجة ثقة الجمهور الفلسطيني بعض الخدمات كالتعليم والصحة والدفاع المدني هي أعلى من درجة ثقته بمخرجات أخرى في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويتبين ذلك من خلال ارتفاع درجة ثقة الجمهور بوزارتي التعليم والصحة (٨٢٪، ٦٠٪ على التوالي)، وانخفاضها بالنسبة لمؤسسات السلطة بشكل عام والمجلس التشريعي والأحزاب والتنظيمات السياسية حيث لم يثق بها أكثر من ٣١٪ من الجمهور. كما تختفي ثقة الجمهور في مؤسسات القضاء (بلغت نسبتها ٤٢٪ مقابل ٥٧٪ للصلاح العشاري) والشرطة والأجهزة الأمنية. ويبدو من ذلك أن ثقة الجمهور بمؤسسات تتناقص عندما تكون مخرجاتها أكثر قرباً للجوانب الحقوقية والوطنية والسياسية والأمنية العامة، بينما تزداد تلك الدرجة عندما تكون مخرجات المؤسسات المتعلقة بالخدمات الملموسة وال مباشرة والمحددة كالتعليم والصحة. ولهذا الأمر مغزاه

والآن على ضوء ما تقدم، يمكن طرح السؤال التالي: هل تمتلك المؤسسات الفلسطينية الرؤى والبرامج التمكينية؟ الأمر الذي يتطلب امتلاك رؤى واضحة ورصينة وما يتاسب معها من أهداف واستراتيجيات، وذلك بهدف إحداث التغيير المطلوب وإعادة اللحمة إلى المجتمع الفلسطيني وتمنيه. وفي إطار السعي للإجابة عن هذا السؤال تم التوجّه إلى عدد من المؤسسات (الخدمية وغير الخدمية) للتعرف على ما لديها من رؤى وهل تعتبر هذه الرؤى تمكينية. كما تم التوجّه إلى الجمهور للتعرف على تقدّيراته وتقديراته للبرامج والنشاطات والخدمات التي تقدمها المؤسسات. وقد تم التوصل إلى عدد من الملاحظات، أهمها:

● تعتقد أغلبية المسؤولين في المؤسسات بوجود رؤية لدى وحداتهم المختلفة، ولكن دون القدرة على الإشارة إلى مضمونها وفحواها.

● الخلط بين الرؤية بمواقفها العلمية والمهنية، والشعارات والرمزيات المستندة إلى الوجدانيات الوطنية والأخلاقية، كالقول: أن رؤية الوزارة "تجسد بمبرأة الديمقراطية والمساءلة"، أو أنها تطمح إلى "خلق جيل فلسطيني واع وبناء يفتخر بوطنه وبشعبه وبقضيته، وإعداده لمواجهة الحياة والمساهمة في بناء دولته ووطنه.. الخ".

● طفيان النبرة التجريبية والعمومية في تحديد الرؤية، كقول إحدى الوزارات مثلاً: أن رؤيتها المستقبلية تتعلق بالوصول إلى "الرفاهية الاجتماعية من خلال رؤية فلسطينية مستقبلية و شاملة للمجتمع الفلسطيني".

● تأرجح الرؤى والأهداف والخطط التنموية، بين العمومية من جهة، والتفاصيل الجزئية من جهة أخرى، كقول إحدى المؤسسات: أن ملامح الخطة التنموية لديها "هي في الأساس مستمدّة من الخطة الوطنية التنموية"، أو كقول مؤسسة أخرى: أن خطتها هي "توفير سرير لكل ٦٠٠ مواطن وتوفير خدمات صحية ملائمة للحيلولة دون التحويل إلى الخارج".

● رغم عدم وضوح رؤى محددة لدى بعض المؤسسات، وغيابها في بعض الأحيان، إلا أنه يمكن ملاحظة أن المؤسسات كانت بشكل عام

درجة ثقة الجمهور الفلسطيني ببعض الخدمات كالتعليم والصحة هي أعلى من درجة ثقته بمخرجات أخرى في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

المهم من حيث معناه التمكيني، حيث أنه يشير إلى تدني القدرة التمكينية لدى المؤسسات الأكثر قرباً من السياسة ومن قمة هرم النظام القائم، ويشير إلى تحسين تلك القدرة لدى المؤسسات ذات الاحتكاك اليومي والماضر مع عامة الناس. ويشير ذلك، أيضاً، إلى أن عمليات التمكين المطلوبة لا تتحقق ولا تتجسد إلا عبر مشاركة الجمهور وتأثره بها وتأثيره المباشر عليها وعلى نتائجها وانعكاساتها.

كما يلاحظ أن الجمهور الفلسطيني ينظر إلى مؤسسات السلطة الوطنية بعين الشك والخوف والقلق فيما يتعلق بإمكانية استجابتها لاحتياجاته المختلفة وقدرتها على التعامل معها. حيث يرى ٥٨٪ من الناس بأن مؤسسات السلطة غير قادرة على التعامل مع احتياجاتهم المعيشية، ويرى ٣٢٪ منهم أن مؤسسات السلطة لا تقوم بدورها المفترض في التعاطي مع القضايا الاجتماعية كحل الخلافات فيما بينهم، ويعتقد ٣٥٪ منهم أن المؤسسات المعنية لا تقوم بدورها المتعلق بتوفير الأمن، ويعتقد ٥٧٪ منهم أن مؤسسات السلطة لا تقوم بالإجراءات اللازمة لمعالجة ظاهرة الفساد أو بتطبيق القانون بشكل عام، إضافة إلى ٤٤٪ يرون أنه لم يعد

للسلطة ومؤسساتها أية هيبة تذكر.

يرى ٥٨٪ من الناس بأن مؤسسات السلطة غير قادرة على التعامل مع احتياجاتهم المعيشية.

على ضوء ما تقدم، يتضح أن هناك عوائقاً موضوعية وذاتية تحول دون أن يكون أداء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية تمكيني بالصيغة التي أشرنا إليها في متن هذا الفصل. وتمثل المجموعة الأولى من العوائق بالمعطيات المتناقضة التي تفرزها البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة التي تحيط بعمل المؤسسات، مثل: الإجراءات التعسفية للاحتلال، وضعف البنية الاقتصادية الفلسطينية وتبعيتها لإسرائيل، وغياب الرؤية الاستراتيجية الفلسطينية والشخص الخاطئ للمرحلة السياسية، وطبيعة الاتفاques الموقعة مع إسرائيل، ونقص الإمكانيات المالية. أما العيقات الذاتية فتشتمل بالجانب الإدارية والتخطيطية والبرنامجية، ومن أهمها: غياب المأسسة والقواعد والقوانين الناظمة والضابطة للعمل العام، وحداثة تجربة المؤسسات، والإجراءات التنفيذية التي تتبعها المؤسسات لمواجهة آثار الإجراءات الإسرائيلية وللاستجابة لاحتياجات المجتمعية الأخرى، ومدى التعاون والتنسيق فيما بينها من ناحية وبينها وبين الجهات الأخرى- كالمنظمات الأهلية والقطاع الخاص- من ناحية أخرى.

الفصل الرابع

دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني

يهدف هذا الفصل إلى دراسة دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في عملية التمكين من خلال تحليل أدائها وعلاقتها البنية ومع باقي التشكيلات الاجتماعية، للوصول إلى تصور حول الدور المفترض أن تؤديه هذه المؤسسات لمواجهة التهديد المستمر للوجود الفلسطيني على الأرض الفلسطينية، من خلال بناء مجتمع فلسطيني متماسك ذو هوية قادرة على البقاء.

القسم الأول: منظمات المجتمع المدني الفلسطيني: تشكيلاً لها وثقافتها وأداؤها

أكان ذلك من حيث الرؤى والأهداف أو من حيث الشكل والبنية. ومع ذلك، فإن هناك مقولات ترى أن هذه التشكيلات متقاربة من حيث الجوهر والأداء الفعلي، إذ أنها - بشكل أو بآخر - تبني منظومة القيم التقليدية ذاتها في أدائها الفكري وسلوكها العام. بمعنى أن كلاً من التشكيلات التقليدية والحداثية تعيد إنتاج الثقافة التقليدية بأشكال متعددة. ويجدر التنوية والتأكيد على أن هناك درجة عالية من التباين داخل كل نوع من التشكيلات، فالمؤسسات التقليدية تتبادر فيما بينها، وكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات الحداثية. ولذلك فإنه من المهم التأكيد على أن الاستنتاجات المقدمة في هذا الفصل لا تتطابق بالشكل نفسه أو بالدرجة نفسها على كافة هذه المؤسسات، وبالتالي فإن ما يتم تقديمها يأتي بهدف رصد ظواهر ملحوظة ولها تأثير في العمل التنموي، ومن أجل التنبيه لعمق وأهمية التحديات التي تواجهها معظم هذه المؤسسات.

يضم المجتمع الفلسطيني مجموعتين من التشكيلات (المؤسسات) الاجتماعية. يمكن تسمية الأولى بالتشكيلات التقليدية، والتي تتكون من البنى ما قبل المدنية^١: كالعشائر، والحمائل، والعائلات، والروابط المدنية والقروية والعائلية والطائفية، والمؤسسات الدينية. أما المجموعة الثانية، فهي التشكيلات الحداثية: كالأحزاب السياسية، والجمعيات الخيرية، والاتحادات النقابية (العمالية والمهنية)، والروابط النسوية، والمنظمات غير الحكومية التنموية، والإعلام، ومنظمات خدمية أخرى. وجميع هذه التشكيلات موجودة وفاعلة في المجتمع الفلسطيني كتشكيلات قابلة لاستيعاب أنواع مختلفة من القيم، كالقيم ذات الأصلة الفلسطينية، أو قيم الحداثة، أو التغريب، أو حتى القيم التقليدية الأبوية.

تحتفل التشكيلات التقليدية والحداثية عن بعضها البعض في العديد من الجوانب، سواء

٤- ثقافة المجتمع الفلسطيني والتحديث كأداة تمكين

لعب الثقافة الفلسطينية الجامعة دوراً مركزياً وإيجابياً في كبح عمليات التفتت الاجتماعي والثقافي الناتج عن الإجراءات الاحتلالية.

إلى الموروث البنيوي والثقافي من بنى اقتصادية وقيمية وسلوكية. وضمن هذا التعريف، فإن المجتمع الفلسطيني ما زال مجتمعاً فلاحيّاً في غالبيته، وإن دخلت عليه منذ العام ١٩٤٨ وبعد العام ١٩٦٧ بنى وقيم وثقافة التهجير القسري الذي خضع له الفلسطينيون إلى جانب التأثيرات الوافية. وقد تعززت عملية التهجين الاجتماعي الفلسطيني بدخول مؤسسات اللجوء، وكذلك العائدين، إلى المجتمع الفلسطيني حاملة معها علاقاتها وقيمها وبناها الاجتماعية وثقافاتها الفلسطينية الثانوية التقليدية من موقع تجمعاتها التي طردت منها في العام ١٩٤٨ والعام ١٩٦٧ أو العاشرة منها في العام ١٩٩٤. وبالرغم مما أصاب التشكيلات والقيم والثقافات اللاحقة والمستقبلة من تشويه، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار لعب الثقافة الفلسطينية الجامحة دورها.

لعبت الثقافة الفلسطينية الجامحة، والتقليدية منها بخاصة، دوراً مركزياً وإيجابياً في كبح عمليات التفتت الاجتماعي والثقافي الناتج عن الإجراءات الاحتلالية. والمقصود بالثقافة الفلسطينية الجامحة، هنا، ذلك الموروث من البنى والقيم والتقاليد والأنماط السلوكية والثقافة التي توطنت عبر الزمن في وجدان الفلسطينيين لتشكل حدهم الجماعي. وللثقافة الفلسطينية دوران متناقضان، أحدهما إيجابي يتمثل بأنها أداة تمكين وتعزيز للترابط داخل المجتمع الفلسطيني، والآخر سلبي يتمثل بإعاقة التطور والتحديث بحيث يجعلها هذا أداة تعجيذ وكبح لعمليات التطور الطبيعية في المجتمع.

وعموماً، تخضع التشكيلات التقليدية والحداثية

^١ التشكيلات الاجتماعية ما قبل المدنية هي التشكيلات القائمة على العلاقات الإرثية التقليدية، لا على العلاقات الطوعية المكتسبة، وهي نمط من التشكيلات الاجتماعية التي يلد فيها الفرد أو يرثها.

اللحادق بالمجتمعات الحديثة في العالم والتفاعل معها، ويرون في استمرارها إسهاماً في تعزيز التخلف في المجتمع الفلسطيني. غير أن المنظمات الفلسطينية الحديثة، في المقابل، لم تستطع أن تقدم بديلاً مقنعاً لإخراج المجتمع الفلسطيني من الأزمة التي يعيشها، مع الاعتراف بأن وجود هذه المؤسسات يفرض واقعاً من التعذر في المجتمع. ويفعل مصادره للتغيير في العديد من المجالات.

تواجه المجتمع الفلسطيني مهمة توحيد آلياته أمام التحديات الداخلية. ولعل أهم هذه التحديات مهمة تسريع عملية مؤسسة وتحديث مؤسسات المجتمع المدني التقليدية، مترافقة مع مهمتين آخرين متلازمتين هما: المحافظة على استمرارية أدائها وترشيد هذا الأداء في آن معاً. وتتعلق ممارسات بعض النخب الفلسطينية، في هذا المجال، من شعورها بالحاجة للتحديث، وتم هذه الممارسات بشكل طبيعي في غالب الأحيان.

ليست المنظمات الفلسطينية الحديثة على المستوى ذاته من الحماس للتحديث على الطريقة الغربية، فمنها من يسعى بجدية إلى تأصيل التحديث عبر استنبات شروطه في بيئة القيم التراثية وال محلية بعد تطويرها. وفي المقابل، ثمة من ينظر إلى التحديث كعملية انقلابية على الواقع والقيم والتراث؛ ساعياً إلى استجلاب النماذج والأنمط الحديثة الجاهزة. كما تحققت في مجتمعات أخرى - وتبنيها وتطبيقاتها باعتبارها المدخل السليم للتحديث. وثمة من يحاول إعادة المجتمع الفلسطيني إلى الوراء ضمن فكر سلفي لا يمكن أن يتوااءم كما هو مع الواقع المعاش ومع الطموحات بتحقيق تنمية بشرية شمولية. وبشكل عام تتظر معظم المؤسسات والمنظمات الحديثة إلى مهمة تحديث المجتمع كأولوية للخروج من المأزق الحضاري - التاريخي الذي وجد الفلسطينيون أنفسهم فيه. ويعتبر البعض منهم التشكيلات التقليدية، وثقافتها والقيم التراثية والدينية، عاملاً كابحاً لانطلاق المجتمع الفلسطيني نحو

تنظر معظم المؤسسات والمنظمات الحديثة إلى مهمة تحديث المجتمع كأولوية للخروج من المأزق الحضاري - التاريخي.

٤- ثقافة تشكيلات المجتمع المدني الفلسطيني

تلعب الثقافة التقليدية دوراً كبيراً في تكيف أداء مؤسسات ومنظمات موصوفة بالحداثة. وتشكل الحداثة، في بعض الحالات، مظهراً خارجياً يستطبّن مضموناً تقليدياً. وعلى سبيل المثال، لا يعني وجود حركات أو مؤسسات حزبية - والتي يفترض أن تكون مؤسسات حديثة - تبني هذه الحركات ثقافة وتقاليد حزبية حديثة في المجتمع الفلسطيني. فما زالت الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية تتسم إلى حد بعيد - بوعي أم بدون وعي منها - بثقافة وسلوك التشكيلات التقليدية، وذلك بشكل متزامن مع مستوى ضعيف من البنى والثقافة والدينامية التي تتمتع بها الأحزاب السياسية في المجتمعات الحديثة. هذا على الرغم من أن التجربة التاريخية الطويلة في العمل السياسي والتنظيمي التي تمتلكها هذه الأحزاب ومساهمتها في جلب قيم حديثة وتقديم الخدمات المجتمعية.

تمارس العشيرة والحمولة والعائلة، والروابط المدنية والطائفية وغيرها من التشكيلات التقليدية، نفوذاً كبيراً على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. وتقوم بذلك عبر نظمها وألياتها التنظيمية وعاداتها وتقاليدها وقوانينها ورموزها ونشاطاتها المتمثلة في طقوسها - كالاحتفالات والأعياد والمواسم - التي تغذي مشاعر أعضائها الجامعية وتشكل نسقها العام. وللتشكيلات التقليدية بنى جامعة تمثل في العلاقات الناشئة من القرابة والمشاركة في الملكيات المشاعية والأوقاف، والانتماء لدور العبادة والجمعيات الخيرية والروابط الأندية وغيرها. كما تتوفر لها مصادرها المالية الخاصة (كالزكاة والتبرعات، والنذر وريع الأموال المشاعية والوقفية)، والتي توفر لها درجة من الاستقلال عن كل من التشكيلات المجتمعية الحديثة، وعن السلطة الرسمية.

٤-٣ تفاعل التشكيلات التقليدية والحداثي ومشكلة التحديث والتمكين

لعبت التشكيلات التقليدية دوراً مؤثراً في الضبط الاجتماعي. فقد تفاعلـت الأعراف والعادات والتقاليد لتشكل عقداً اجتماعياً ينظم العلاقات بين أطراف المجتمع الفلسطيني.

في تعزيز التعارض بينهما، والعمل على توظيفه لتحقيق أغراض هذه القوى الخارجية. ووصلت هذه العلاقة إلى درجة معينة من التكيف لم تكن كافية لدفع المجتمع الفلسطيني في طريق التحديث الرشيد والمستدام. ويشكل اعتماد بعض الاتجاهات السياسية على القيادات العشائرية مثالاً واضحاً على هذه العلاقة، إذ كانت هناك درجة عالية من التعاون والتكيف النفعي بين المؤسسات الحداثية والتقليدية. ومن الأمثلة الكلاسيكية المهمة، أيضاً، في هذا السياق ما بينته الانقاذه الفلسطينية الأولى (١٩٨٧) من إمكانية لترشيد التحديث، حيث جرى تعاون بين التشكيلات التقليدية والحداثية مما وفر للانقاذه فرصة الاستمرار لخمس سنوات متتالية. كما أثبت التعاون بين التشكيلات، حينذاك، نجاعته في صيانة النسج الاجتماعي الفلسطيني وتعزيزه، وكشف عن قدرته على توفير الخدمات الأساسية له، ودفع القضية السياسية خطوات كبيرة إلى الأمام. غير أن المراحل التالية اتسمت بالتوقيفية بين الحادثة الأصلية وتلك القسرية (الحادثة الشكلية الاستهلاكية)، إلى جانب التخلّي عن تحديد التشكيلات التقليدية وعن ترشيد أداء التشكيلات الحداثية. وكانت النتيجة تعطيل و/أو تشويه عملية التحديث إلى جانب استمرار الاحتلال في ممارسة سياسته ضد المجتمع الفلسطيني^٣.

لعبت التشكيلات التقليدية دوراً مؤثراً في الضبط الاجتماعي^٤. فقد تفاعـلت الأعراف والعادات والتقاليد المستقرة تفاعلاً جديداً فيما بينها لتشكل عقداً اجتماعياً غير مكتوب ينظم العلاقات بين أطراف المجتمع الفلسطيني، ويحافظ على النظام الاجتماعي من الانهيار. كما لعبت بعض التشكيلات الاجتماعية الحداثية أدراً ببناء في مراحل مختلفة، حتى وإن خضعت في نشاطها لقوانين صادرة عن سلطة رسمية (عثمانية، واندابية بريطانية، وأردنية، واحتلالية إسرائيلية، وفلسطينية). وتخلـفت المجالس القروية والبلديات عن القيام بالدور المأمول منها في المجتمع باعتبارها أوعية تخطيطية وتنظيمية. فقد كانت، في كثير من الأحيان، ذيلـاً لسلطة التنفيذية. فهي من ناحية، هيئـات منتخبـة أو معينة، وهي، من ناحية ثانية، هيئـات تخضع لإطار قانوني تغير في ظل أوضاع سياسية متعددة، وتخضع الآن لإطار قانوني غير واضح المعالم، ويجـنح إلى اعتبارها جـزءاً من السلطة التنفيذية.

وقد تأرجـحت العلاقة بين التشكيلات التقليدية والحداثية سلباً وإيجاباً، ولم يتحقق التكامل الكافي والمرن بينهما. ويعود ذلك إلى سببين: أولهما العيوب التي تعيـري التشكيلات التقليدية وتلك التي تعيـري التشكيلات الحداثية وأداءـاتها؛ وثانيهما دور القوى الخارجية، وخصوصاً الاحتلال،

^٣ راجـع/ يـ على سبيل المثال

Migdal. Joel. "State and Society in a Society without a State", especially pp.395-397.

And also Peretz. Don. "Palestinian Social Stratification -The Political Implications" especially pp.412-414 in Ben-Dor. Gabriel-Ed.; (1978); The Palestinians and The Middle East Conflict. Ramat Gan. Turtledove Publishing.

^٤ حول الحادثة تجد الإشارة إلى: صلاح عبد العاطي، "المجتمع الفلسطيني بين التقليد والحداثة- الإمكانيات والمحـدودات لـدستور فـلسطين. وكذلك عـادل سـمارـة، "تحـلـيل المجتمع الفلسطيني: تقليـد، حـدـاثـة، أصـالـة مـعاـصرـة... في حـقـبة العـولـة" في نـادر سـعـيد وآخـرون (٢٠٠٤)، الدـستـورـ الفلسطينيـ وـمتـطلـباتـ التـنـميةـ البـشـرـيةـ (أبحـاثـ وـأورـاقـ عملـ). برـنامجـ درـاسـاتـ التـنـميةـ - جـامـعـةـ بـيرـزـيتـ.

إطار (٤-١): تجربة التمكين الفلسطيني بين نموذجي التمكين الشعبي المقاوم والهيمنة السلطوية

شكلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى العام ١٩٨٧ حالة من حالات التحدي الرشيد المثيرة للاهتمام، إذ لعبت مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني دوراً بارزاً خلال مشاركتها في تلك الانتفاضة. فقد خرج الرجل والمرأة، والكبير والصغير، إلى العمل النضالي ضد الاحتلال في تحدي للحواجز التقليدية التي كانت تحول دون مشاركتهم في السابق. كما ساعد خروجهم في تجنيد المؤسسة التقليدية ذاتها في نشاطات الانتفاضة، وفي تطوير أدائها وثقافتها. كما تمكّن المنشدون بإرادتهم الذاتية من إنشاء نسق فلسطيني أولى، فاعلٍ وبدليل للنسق الإسرائيلي في ميادين الخدمة المتعددة. غير أن خللاً أصاب العلاقات داخل المجتمع الفلسطيني بسبب التدخل في مسار الانتفاضة وحرفها عن الطريق الذي اختطته. وعند قيام السلطة الفلسطينية، وخلال انتفاضة الأقصى بعد ذلك، انكسرت النتائج الإيجابية التي تحققت في الانتفاضة الأولى وتم تهميشها وألغاء ما تحقق من تحدي. فقد تم إفراغ ثقافة تقليدية رجعية في المؤسسات الرسمية والأهلية. ففي الانتفاضة الثانية تم تعزيز مشاركة الناس في توفير حلول للمشكلات الناشئة وحصر ذلك بالمؤسسات الرسمية التي كانت عاجزة عن تقديم البديل الدولي المقنع. وقد أدى هذا إلى عودة الأوعية الاجتماعية التقليدية، والقيم الأبوية بالذات، للعب دور سلبي على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي. وتسبّب هذا الخلل بدفع المجتمع الفلسطيني بعنف في اتجاهين: الاتجاه الحداثي الذي أفرزته الانتفاضة الأولى، والاتجاه الناجم عن الردة التقليدية بعد العام ١٩٩٤ وما لعبته في الانتفاضة الثانية.

٤-٤ نشاط تشكيّلات المجتمع المدني

الفلسطيني، وفي مجالات الصحة والتعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية. وهي، فضلاً عن ذلك، تتفاعل مع الفضاء المحيط المتمثل في الأدوار التي تلعبها دول الجوار، والأدوار التي يلعبها الاحتلال الإسرائيلي بتجلياته وдинامياته المختلفة، وكذلك مع الفضاء الأوسع المتمثل في مصادر التمويل وروابط المناصرة والدعم الدولي ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الرسمية الأجنبية.

ترك نشاطات مؤسسات ومنظّمات المجتمع المدني الفلسطيني أثراً ملحوظاً على المجتمع. وبسبب دورها هذا تتحمل مؤسسات ومنظّمات المجتمع المدني جزءاً مهماً من مسؤولية النتائج الإيجابية والسلبية المترتبة على نشاطاتها الفردية والجماعية. غير أن مؤسسات ومنظّمات المجتمع المدني لا تتجانس من حيث الوظيفة التي تقوم بها، ولا هي متتجانسة من حيث التأثير الذي يتتركه نشاطها على المجتمع. فثمة فروق في التأثير على المجتمع بين عمل مؤسسة ما وعمل مؤسسة أخرى، كما أن استجابة المجتمع لأداءاتها تختلف باختلاف استجابتها لاحتياجاته.

تشكل الجمعيات الخيرية (حسب تعريف القانون الفلسطيني) القطاع الأوسع بين قطاعات المجتمع المدني. وتدير بعض الحركات/الأحزاب السياسية مؤسسات تنموية مؤثرة اجتماعياً، مثل: أطر الإغاثة والرعاية التابعة أو المنبثقة عن أحزاب وطنية ويسارية، والمؤسسات الإسلامية. كما تعمل بعض روابط خيرية في مجالي الخدمة والإغاثة وتلبية بعض الحاجات المجتمعية، مثل: الروابط الطائفية، والأندية، ودواوين العائلات/الحمائل/العشائر.

نشأت بعض المنظمات الأهلية (التنموية) استجابة لحاجة المجتمع للتصدي للمشكلات الحياتية التي ترتب على الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧. غير أنها اختلفت في توجهاتها عن الجمعيات الخيرية. وتجاوزت مفهوم الإغاثة بسعتها لتنمية وبناء نسق فلسطيني موازٍ ومقاومة للنسق الإسرائيلي المفروض عليه. وتعمل كل واحدة من مؤسسات ومنظّمات المجتمع المدني الفلسطيني التنموية في فضاءاتها الخاص، كما تعمل في فضاءات مشتركة مع غيرها. كما تتشابك نشاطاتها مع نشاطات بعض المنظمات الرسمية في صيانة النسيج الاجتماعي

**نشأت بعض المنظمات الأهلية
(التنموية) استجابة لحاجة
المجتمع للتصدي للمشكلات
الحياتية وتجاوزت مفهوم
الإغاثة بسعتها لتنمية وبناء
وتعزيز قدرات المجتمع.**

نقاط ضوء (٣٧-٣٩) : المنظمات الأهلية الفلسطينية وبرامج تمكين الشباب

- نقطة ضوء (٣٧) : منتدى شارك الشبابي: تنظم المؤسسة العديد من النشاطات شبه اليومية للشباب والياافعين، وتقوم بتفعيل دور الشباب في كافة مجالات الحياة القانونية والاجتماعية والثقافية. ويركز عمل منتدى شارك على تعزيز العمل التطوعي لدى الفئات الشبابية. خلال الفترة من (يناير ٢٠٠٤ - أغسطس ٢٠٠٤) عمل المنتدى على تمويل وتنفيذ (٩٨) برنامج ومشروع شبابي بالتعاون وبالشراكة مع المؤسسات الشبابية في فلسطين، بالإضافة لقيام المنتدى بإنشاء عشرين مركزاً من خلالها عمل المنتدى على تحقيق فكرة الشراكة والمشاركة، وإعطاء الشباب فرصة للتعبير عن أنفسهم وأحبيائهم. وقد شملت هذه البرامج المجالات التعليمية كالتعليم اللامنهجي والتعليم المساند، والبرامج الصحية والثقافية والرياضية ودعم الملاعب والفرق الرياضية وتزويدها بمستلزماتها، بالإضافة لتنظيم البرامج التدريبية والتأهيلية والتمويلية، ودعم عدد من المؤسسات والمراكز والنوادي والاتحادات الشبابية لتنفيذ برامج شبابية تتعلق بتنمية قدرات الشباب. هذا وقد قدر عدد المشاركون والمستفيدون من برامج المنتدى بحوالي ١٩٣ ألف شاب و طفل من كلا الجنسين.
- نقطة ضوء (٣٨) : مبادرة الإنجاز الشعبي: مبادرة شبابية وطنية ترتكز في ممارساتها وتطبيقاتها على قوة العمل الشبابي، اعتماداً على مفاهيم أساسية كالديمقراطية والماراسة الإيجابية لتحقيق المواطنة وواجباتها. وقد أطلقت هذه الفكرة مؤسسة الكوكيز في بدايات العام ٢٠٠٣ لتعزيز دور الشباب في المجتمع الفلسطيني، من خلال بناء الشراكات مع مؤسسات فلسطينية تعمل مع الشباب. وقد تم تطبيق المشروع في العديد من المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية الأخرى بمشاركة شبابية واسعة وموزعة على ٤٦ فريق عمل.
- وتحدد المبادرة إلى توعية الشباب بمفاهيم الديمقراطية والمجتمع المدني والمواطنة؛ وتحفيز الشباب لتحديد المشاكل المجتمعية وحلها بروح الفريق وبشراكة مع المؤسسات الوطنية؛ وتفعيل دور الشباب في المجتمع عن طريق تأهيلهم لأخذ زمام المبادرة والمشاركة بعملهم التطوعي في صنع القرار.
- وذلك من خلال الآليات التالية: تأهيل طلبة الجامعات من كلا الجنسين وتدريبهم على مهارات الفريق والاتصال وإدارة الوقت والأزمات؛ وتشكيل فرق من طلبة المدارس بالتعاون مع النوادي والمؤسسات الشبابية؛ وتزويدهم بمهارات تمكّنهم من دراسة حالات من المشكلات المجتمعية لإعداد خطط لحلها وتنفيذها.
- نقطة ضوء (٣٩) : جمعية الدراسات العربية / دائرة تنمية الشباب: تأسست دائرة تنمية الشباب في أوائل العام ٢٠٠٠، وذلك بمبادرة من المرحوم فیصل الحسيني (مسؤول ملف القدس في منظمة التحریر حينذاك) بهدف تعزيز وحماية المؤسسات الفلسطينية في القدس، من خلال بناء برامج تهتم بالشباب وتساعدهم في التخطيط لمستقبلهم. ولتحقيق ذلك، تقوم الجمعية بتقديم الدعم الإداري (البناء المؤسسي)، والمالي (تجنيد الأموال)، والفنى (التدريب والاستشارات) للمؤسسات العاملة في محافظة القدس لتنمية قطاع الشباب. وتقوم منهجية العمل على: مساعدة الراغبين من مدارسهم على المودة للتعليم أو تلقى التدريب المهني المناسب؛ وتوجيه الشباب لمساعدتهم في بناء خطط وأهداف واقعية؛ وتطبيق اختبارات لفحص ميول الشباب وقدراتهم وصقلها؛ وتنسيق وتنفيذ برامج شبابية مختلفة.

الخارج، وخضوعه لإعادة هيكلة كبيرة في ظل الإجراءات الاحتلالية. فقد غابت أوعية اجتماعية مناسبة، وانكمش السوق الفلسطيني، وتراجع القطاع الزراعي، إضافة إلى التبدل الكبير في بنية القطاع العمالي وفي العلاقات مع الآخرين، ناهيك عن غياب الاستقرار السياسي. فقد تمكن القطاع الخاص من لعب دور مهم في توفير فرص العمل وتوسيع هامش مناوراته أمام السوق الإسرائيلي وخاصة بعد العام ١٩٩٤. ومما لا شك فيه أن العمليات العسكرية والاجتياحات المتتالية للأراضي الفلسطينية وتداعياتها قد أدت إلى نتائج سلبية. فقد توقفت نشاطات مؤسسات اقتصادية كثيرة، وتقلصت نشاطات مؤسسات أخرى، واضطررت أخرى للتكيف مجدداً.

ومن الأمثلة البارزة على الأدوار الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى دور الحركات/ الأحزاب السياسية والروابط الخيرية، الدور الذي تقوم به النقابات المهنية والدور الذي يقوم به القطاع الخاص. حيث تقوم النقابات المهنية بتنظيم المهنة، وتنظيم علاقة الأعضاء بها وبعضهم البعض، كما تنظم المسؤوليات والالتزامات المرتبة على ذلك. ويستجيب القطاع الخاص الفلسطيني بدرجة مباشرة للحاجات المتامية للمجتمع الفلسطيني عبر تطوير أدائه مستفيداً من علاقته بالممولين، واتصاله المستمر بالمؤسسات والبيئة الاقتصادية الخارجية بдинامياتها العالمية. فقد استوعب الصدمة التي تحافت بعد العام ١٩٦٧، وتماسك على الرغم من هروب جزء من القيادات الاقتصادية، وهروب جزء مهم من رأس المال إلى

نقاط ضوء (٤٠-٤٣): الدور المجتمعي لبعض عناصر القطاع الخاص

- نقطة ضوء (٤٠): شركة الاتصالات الفلسطينية: عملت شركة الاتصالات الفلسطينية على تطوير نهجها المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية؛ فدخلت في مشاركات مجتمعية مع مؤسسات محلية فاعلة في مجالات الإبداع والتميز. ومن نشاطاتها في هذا المجال مساعدتها لمنتدى العلماء الصغار في بناء ثلاثة مراكز جديدة له في كل من نابلس والخليل وغزة، وفي تجديد مركزين قد미ين في رام الله وخانيونس. كما قدمت شركة الاتصالات ٢٠٠ منحة دراسية لطلبة جامعيين، وعملت على شراء الزيت من المزارعين بالتعاون مع الإغاثة الزراعية ولجنة زكاة نابلس. كما كان للاتصالات دور في إغاثة المحتاجين من طلبة وعائلات منكوبة، وفي توفير تقنية الاجتماعات المرئية لعدد من طلبة الدراسات العليا، وكذلك تمويل علاج مجموعة من الأفراد وتبني وتمويل عدد من الاحتفالات الرياضية.^٤
- نقطة ضوء (٤١): البنك العربي: عمل البنك العربي منذ تأسيسه على القيام بالعديد من النشاطات والبرامج التي أسهمت في خدمة قطاعات كبيرة من المجتمع الفلسطيني، وخاصة في مجال الثقافة والتعليم، حيث قدم البنك العربي المساعدات المادية والعينية للمؤسسات التعليمية في فلسطين، وقام بدعم آلاف الطلبة الفلسطينيين لإكمال دراستهم الجامعية. وشركات أخرى في تقديم منح دراسية ودعم مؤسسات تعليمية واجتماعية أخرى وغير ذلك من المساعدات.
- نقطة ضوء (٤٢): شركة المشروعات الوطنية: قامت الشركة في منتصف ٢٠٠٤ بافتتاح مكتبة للأطفال في مستشفى جنين الحكومي.
- نقطة ضوء (٤٣): شركة جوال: قامت شركة جوال بحملة وطنية للدعوة للوحدة الوطنية بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، ويدرك أن الشركة عملت عبر منشوراتها ووسائلها بالترويج لأهم المعالم في فلسطين وغيرها.

افتقرت العلاقة بينهما إلى الانسجام الكافي من حيث البنية والأداء، وتدنت قدراتها على التواصل وبخاصة في السنوات الثلاث الماضية. هذا وبشكل أعضاء النقابات المهنية في الضفة الغربية وقطاع غزة جزءاً مهماً من النخب الاجتماعية والسياسية الفلسطينية. فقد لعبت النقابات في الضفة الغربية أدواراً فرادى، ومن خلال مجمع النقابات المهنية، أدواراً اجتماعية وسياسية بارزة في المجتمع الفلسطيني منذ العام ١٩٦٧. ويمكن الحديث عن دور فاعل بارز لبعض المنظمات التنموية الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن الأمثلة الأخرى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية التي نشأت لتعزيز التعاون والتكميل بين نشاطات أعضائها، وتعظيم دورها الاجتماعي السياسي. كما نشأت مجموعة من الاتحادات الصناعية والتجارية (الحجر، الأغذية، الدواء، وغيرها)، والاتحادات الزراعية (الزيتون، التسويق الزراعي، وغيرها)، والاتحادات العمالية والمهنية، والمنتديات الأدبية والفنية، وغيرها من التضامنات والاتحادات المثلية.

ومن الأمثلة البارزة على دور مؤسسات المجتمع المدني تجمع بعض المؤسسات والمنظمات في هيئات تنسيقية ومؤسسات جامعية. فقد نشأت اتحادات نوعية للدفاع عن مصالح الشرائح التي تمثلها هذه المؤسسات أو للتنسيق بين أعضائها لتحقيق درجة أعلى من المردود الإيجابي لهم، أو لإحداث أثر أعلى على المجتمع، و/أو لتعظيم قبوله لها. وعلى سبيل المثال، ترتبط النقابات المهنية في الضفة الغربية مالياً بمثيلاتها في المملكة الأردنية الهاشمية.^٥ ولها ارتباطات بالاتحادات النوعية الفلسطينية، وكذلك باتحادات نوعية عربية مماثلة. كما يجمع النقابات المهنية في الضفة الغربية مجمع طوعي ينسق فيما بينها في الأمور المشتركة وال العامة. ويختلف الوضع في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية، إذ استمر تجمع المهنيين في جمعيات وليس في نقابات تبعاً للقانون الذي ساد هناك قبل العام ١٩٩٤. غير أن الوضع تغير بعد ذلك، فقد تحولت الجمعيات المهنية إلى نقابات تتبع نظاماً شبهاً بنظام النقابات في الضفة الغربية. ورغم ذلك اختفت أولويات النقابات المهنية المباشرة في كل من الضفة والقطاع عن الأخرى. ونتيجة لذلك،

^٤ الاتصالات الفلسطينية: اهتمامات وتوجهات – التقرير السنوي ٢٠٠٣، ص ١٤-١٢.

^٥ كانت جزءاً من النقابة الأم في الأردن. غير أنها مارست معظم صلاحيات النقابة بعد العام ١٩٦٧ حتى بعد تغير القانون في الأردن. وبعد العام ١٩٩٤ بدأ التفكير في تشكيل نقابة فلسطينية مستقلة، غير أن علاقات مالية (التقاعد) استمرت بين النقابة الأردنية والفلسطينية في الضفة الغربية.

إطار (٤) : شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية تجمع ديمقراطي مدني مستقل، يهدف إلى إسناد وتمكين المجتمع الفلسطيني في إطار تعزيز المبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. تقدم الشبكة خدماتها دونما تمييز على أساس من الدين أو الجنس أو العرق. وقد أنشئت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في ١٩٩٣، بعد توقيع اتفاق أوسلو مباشرةً، بهدف تعزيز التعاون والتشاور والتسيير والتشبيك بين مختلف منظمات المجتمع المدني، وقد بلغ عدد المؤسسات المنضوية في الشبكة ٩٢ مؤسسةً أهليةً فلسطينيةً تعمل في حقول إنسانيةً واجتماعيةً وتنمويةً مختلفةً. وقد أضحت شبكة المنظمات الأهلية واحدةً من المكونات المهمة في المجتمع الفلسطيني، وخاصةً كحلقة وصل وإطار مرجعي للتنسيق بين المنظمات الأهلية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

الرؤية: تسعى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية إلى المساهمة في تأسيس وإنشاء دولة فلسطينية مستقلةً وديمقراطيةً تستند إلى: سيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، والمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولإنجاز ذلك، تقوم شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بما يلي: المساهمة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتقوية وتعزيز القيم والثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وتعزيز التسيير والتعاون والتشبيك والتشاور بين مختلف مكونات المجتمع المدني، وتعزيز القدرات المؤسسية لقطاع الأهل.

الهدف العام: تعزيز دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في المساهمة في تقوية المجتمع المدني الفلسطيني في إطار دولة مستقلة قابلة للدّوام، بالاستناد إلى مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

الأهداف الجزئية: التأثير بالسياسات العامة لصنع القرار بشكل عام، وبمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل خاص، والعمل على بلورة السياسات والتشريعات والقوانين الملائمة وتحليلها ونشرها، وتعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، ولأعضتها بشكل خاص، وتعزيز التسيير والتعاون والتشبيك والتشاور بين مختلف المنظمات الأهلية الفلسطينية على الصعيد المحلي والإقليمية والدولية، والتأثير بالرأي العام الدولي وتعزيز تضامنه مع الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ونشر القيم الديمقراطية والمدنية ومبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة في أوساط الجمهور الفلسطيني.

٤- الوضع القانوني

بنصوص اتفاق القاهرة الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل في أيار/ مايو ١٩٩٤. وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية استدعاً الوضع تنظيم عملها من جديد. غير أن الرغبة بالتنظيم المنشود لم تجد الأوعية القانونية المناسبة والمنسجمة، ومنها الحالات التالية:

أولاً: لم يصدر قانون الأحزاب حتى الآن، ولذلك يتم تسيير الأحزاب مؤقتاً وفقاً لـ "أحكام مشروع قانون الأحزاب السياسية للعام ١٩٩٥" الذي لا

نشأت التشكيلات التقليدية بالتوافق الاجتماعي الطوعي أحياناً والقسري أحياناً أخرى، عبر تطور تاريخي طويل، واكتسب بعضها اعتراضاً رسمياً في المرحلة العثمانية، ونالت قبولًا من سلطة الانتداب البريطاني، واعتمدها النظام الأردني والسلطة الوطنية الفلسطينية^٦. في المقابل، يخضع تأسيس وعمل المنظمات الأهلية الحديثة

للقانون الفلسطيني، ولقوانين وأوامر عسكرية إسرائيلية أخرى موروثة ما زالت معمدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة^٧، فضلاً عن الالتزام

^٦ راجع/ي حول الموضوع: محمد فهد محمد الأعرج، الموجز في القضاء العثماني: القدس (د. ن)، ٢٠٠٣. (من الملاحظ أن الكتاب كما هو مذكور على غلافه صدر بموجب أمر رئيسى رقم ٤٥٧ تاريخ ١٦/٢/١٩٩٧).

^٧ أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ينص على استمرار "العمل بالقوانين والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل ٥/٦/١٩٦٧ في الأراضي الفلسطينية" كما أصدر قانون رقم (٥) نصت المادة (١) منه على أن "تؤول إلى السلطة الفلسطينية جميع الصلاحيات الواردة في التشريعات والقوانين والمراسيم والأوامر السارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل ١٩٩٤/٥/١٩". راجع الواقع الفلسطيني، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، العددان ١٤ و١٥.

أو غيره، يقدم تطوعاً ومن شأنه تحسين مستوى المواطن في المجتمع اجتماعياً أو صحياً أو مهنياً أو مادياً أو روحياً أو فنياً أو ثقافياً أو رياضياً أو تربوياً^٧. ويستثنى القانون القطاعي الحزبي والرحي من التعريف. وتخرط الجامعات والكليات الجامعية- كما صنفها القانون الفلسطيني- في عدد الجمعيات الخيرية رغم أنها هيئات أكاديمية لا ينسجم نشاطها في الإطار الذي حدد القانون.

ثالثاً: يعرف قانون العمل الفلسطيني رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠، المادة (١)، النقابة بأنها "أي تنظيم مهني يشكل وفقاً للقانون" (قانون العمل الفلسطيني)، ويعرف العامل بـ "كل شخص طبقي يؤدي عملاً لدى صاحب العمل لقاء أجراً ويكون أثناء أدائه العمل تحت إدارته وإشرافه".

يخلو من المشكلات. فقد انتقدت بعض المؤسسات القانونية ومؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية التعقيدات التي تضمنها المشروع، وكان منها صعوبة إجراءات تأسيس الحزب وتنقييد عمله وصحفاته، بالإضافة إلى ملاحظات أخرى.^٨ ومن الانتقادات المهمة الأخرى تقييد المشروع بالقوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية التي صدرت عن الحكم العسكري قبل العام ١٩٩٤، وكذلك بحصول السلطة الوطنية الفلسطينية على موافقة إسرائيل على أية تشريعات فلسطينية جديدة بموجب اتفاق القاهرة المذكور.

ثانياً: وعلى صعيد الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، تحدد المادة (٢) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠، نشاطاتها في: "أية خدمة أو نشاط اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي أو الأهلي أو تموي

إطار (٤-٣): قانون الأحزاب السياسية، كنموذج للكبح الذاتي لعملية التمكين

تلعب الحركات/الأحزاب السياسية الفلسطينية أدواراً مؤثرة في حياة المجتمع الفلسطيني. فهي، بالتوافق مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، تلعب دور المبعي والمحرض على الصعيدين السياسي والاجتماعي. وبمقدار ما هي آلية سياسية، فهي تعوض جزئياً عن الفجوات الاجتماعية التي يخلفها التغيير والتطهير والتكييف القسري الذي يتحقق في ظل الإجراءات الاحتلالية. وفي ظل تاريخ السلطة الوطنية الفلسطينية عن تقديم الخدمات المنوطة بها.

تخضع الأحزاب السياسية، أو ما يطلق عليه بالحركات السياسية في سياقات أخرى، لمشروع قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٥. هذا ويعتري مشروع القانون المشار إليه كثير من العيوب منها:

- تقييد تأسيس الأحزاب السياسية وتنقييد عملها بما يعزلها عن الجماهير.
- تنقييد حرية الصحافة الحزبية بدون تسويغ حقوقية.

- تمييز الحزب الحاكم على بقية الأحزاب بمنحه - عملياً - حرية أوسع في الحياة الفلسطينية.
- وعلى صعيد آخر يربط مشروع القانون في مادته الأولى بين القانون الأساسي الفلسطيني والنظام السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي مادته الثالثة يعتبر القانون التنظيمات المنضوية تحت جناح منظمة التحرير أحزاباً سياسية شرعية، مما يعني الأخيرة من شروط تشكيل الأحزاب السياسية^٩. وعلى الرغم من الرغبة الصادقة الهدافة إلى حماية السلطة الوطنية الفلسطينية بتأكيد علاقتها بمنظمة التحرير باعتبار الأخيرة هي مرجعيتها، إلا أن إقحامها على القانون بدون مسوغ منطقي كالنص على العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير في القانون الأساسي، يثير مشكلات كبيرة على الصعيد التطبيقي والحقوقي. أي أنه يضع خصوصية المرحلة السياسية الانتقالية التي تديرها السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو (١٩٩٣) في إطار يفقدها تلك الخصوصية^{١٠}.

تلعب الحركات/الأحزاب السياسية الفلسطينية أدواراً مؤثرة في حياة المجتمع الفلسطيني. فهي، تلعب دور المبعي والمحرض على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

^٧ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، قراءة تقييدية لمشروع قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٥ الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، سلسلة الدراسات (٢)، ١٩٩٥.

^٨ بير شلسنروم، تقرير حول مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطيني، رام الله وغزة: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ١٩٩٩، ص ٥١-٤٩.

^٩ لمزيد من الرأي انظر/ي: الملتقى الفكرى العربى، قانون الأحزاب السياسية - وقائع الندوة الخاصة المنعقدة بتاريخ ١١/١١/١٩٩٧، القدس، ١٩٩٨.

" حاجاتهم" (المادة ١٦). وفي المادة (٧) يفرق المشروع بين النقابات المهنية والنقابات الأخرى، فهو يرى أن مهناً معينة "تحتاج ممارستها إلى رخصة تصدر عن تلك النقابة {المغنية} وإلى أحكام القوانين الخاصة بتلك المهن". ويتيح مشروع القانون للنقابات الالتساب إلى، والمشاركة في أي اتحاد عربي، أو إقليمي أو دولي (المادة ٤). كما يتاح للنقابات إنشاء اتحادات فيما بينها^{١١}.

ينطبق تعريف النقابة والعامل على المنتسبين للنقابات المهنية والنقابات العمالية سواءً بسواءً. غير أن تنظيم النقابات ما زال في انتظار صدور قانون فلسطيني خاص. فقد تم تقديم مشروع بقانون إلى المجلس التشريعي ولكن لم يستوف مراحل إصداره. يُعرّف مشروع القانون المذكور النقابة بأنها: "تنظيم مهني طوعي، يمثل مصالح وطموح أعضائها ويسعى لتحسين ظروفهم وتحقيق

إطار (٤-٤): العلاقة بين وزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني: بداية تحول إيجابي أم استجابة لضرورات ظرفية؟

اتسمت علاقة السلطة الوطنية الفلسطينية بمنظمات المجتمع المدني، ومنذ بداية تأسيس السلطة، بالتناقض والارتباط المتبدل. وقد حاولت السلطة الفلسطينية مراراً احتواء نشاط هذه المنظمات، على أن شكلاً جديداً للعلاقة بدأ بالتلبور بعد انتفاضة الأقصى، إذ بدأت وزارة الداخلية مع بدايات العام ٢٠٠٤ بمجموعة من الإجراءات العملية لتجسير العلاقة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، أهمها:

- عقد اجتماعات دورية (شهرياً)، بين وزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني.
- تشكيل لجنة تنسيقية من مؤسسات المجتمع المدني تضم تسعة أجسام وشبكات.
- تسهيل إجراءات التسجيل والترخيص لمنظمات المجتمع المدني.
- عدم السماح للأجهزة الأمنية بالدخول إلى منظمات المجتمع المدني، أو التدخل بشؤونها، إلا بقرار من وزير الداخلية. وكانت وزارة الداخلية قد أصدرت تعليماتها للمؤسسات بعدم التعاطي مع أية مؤسسة استخبارية تحاول جمع المعلومات منها، وذلك لأن مثل هذا العمل يقع في نطاق عمل الوزارة وحدها، ولتقادي الإشكاليات الناجمة عن تعدد الأجهزة التي تعتبر نفسها مسؤولة عن مراقبة أداء المؤسسات الأهلية.
- مناقشة وثيقة الإرهاب والتمويل المشبوه من قبل المانحين لبلورة موقف مشترك.
- العمل على تحقيق التكامل في عمل منظمات المجتمع المدني مع الوزارات المختصة العاملة في الحقل نفسه.

القسم الثاني: أدوار التشكيلات الاجتماعية التقليدية والحداثية في صيانة المجتمع

الأدنى من الترابط بين أجزاء المجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد صمدت مؤسسات تقليدية كالتكافل الاجتماعي والقضاء العشائري، والعوننة كأسلوب للعمل الطوعي، والعرف والعادة، والوقف الخيري (في غياب نظام حكم القانون). كما أن قدرتها ما زالت مؤثرة أمام عملية التجزئة الجغرافية والتفتت الاجتماعي التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي. ويرغم أهمية

تلعب التشكيلات الاجتماعية - التقليدية والحداثية - أدولاً مهمة في صيانة المجتمع الفلسطيني. وتشتت التشكيلات التقليدية باستمرار أنها ما زالت - كأوعية اجتماعية - قادرة على توفير بعض الحلول المقبولة للمشكلات المتنامية. ومما يعزز دورها هذا استمرار اعتماد المجتمع للكثير من أشكال عملها وعاداتها وأعرافها. كما أنها تملك قدرة مناسبة لمحافظة على الحد

^{١١} هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تتعدد الاتحادات العمالية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. والخلاف في التسميات ليس خلافاً مهنياً، ولكنه خلاف وصراخ سياسي في الأساس وتحكمه قيم تقليدية. ويختلف الوضع في القدس عن الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي القدس يلعب اتحاد العمال الإسرائيلي (المهستروت) الدور الأساس، ويفي دور الاتحادات العمالية الفلسطينية فيها.

الواحدة، ما دام الهدف هو تحقيق الاستقلال والتعامل مع التجزئة والتبديد الشتائي وتمزيق نسيج الشعب الفلسطيني؟ وما هو الأثر الإيجابي لفعلها متفرقة ومتصارعة على المجتمع؟ وكم تكسب من ثقة الإنسان الفلسطيني وهي تتأى بنفسها عن بناء جسور التعاون بينها من جهة، وبينها وبين تشكيلات المجتمع التقليدي من جهة أخرى؟

غنى عن القول أن ثمة أسباب خارجية وأخرى محلية لاستمرار هذا الوضع. أما الأسباب الخارجية فهي عديدة، وما يهمنا في هذا السياق هو دور الدول العربية المحيطة دون التطرق إلى أدوار الدول الأخرى. تسعى بعض الدول العربية إلى تغيير العمل الفلسطيني، بتجلياته المتعددة عبر التشكيلات التقليدية والحداثية، لخدمة استراتيجياتها القطرية. كما أن النزعات التقليدية (العشائرية والطائفية والأبوية) تلعب دوراً آخر في ما يجري من تشظٍ. ولذلك لا يعود غريباً تخلف الحركات/الأحزاب الفلسطينية عن لعب دورها المتوقع في عملية الصراع السياسي داخلياً وخارجياً ما دامت متساوية مع تلك العوامل. فعلى صعيد الصراع الداخلي تحولت بعض الحركات/الأحزاب إلى تردد مقولات تناقض مع الديمقراطية لتأخير تحكيم الديمقراطية في عملها ونشاطها تحت أغذار كلاسيكية، كالخطر الخارجي والاحتلال، مغيبة بذلك آلية صناعة القرار الديمقراطي ومتابعته ومساءلة المسؤولين عن تنفيذه، ومحببة آلية تداول السلطة. هذا إلى جانب عجزها الواضح عن تكيف قدراتها لمستقبل التحديات والتعامل معها بنجاعة. وما أحداث تموز/ يوليو ٢٠٠٤، من خطف واعتداء بإطلاق الرصاص على بعض الأفراد إلا برهان على حالة الاستعصاء هذه. كما أن بعض الحركات أصبحت تربط إمكانية التمتع بحقوق المواطن الكاملة بالانتماء إليها، فمن ينتهي إليها يصبح مواطناً من الدرجة الأولى يتمتع بكل حقوق والإمكانات للتقدم في السلم الوظيفي، أما من هو خارج هذه الحركات فيعتبر مواطناً من الدرجة الثانية مهما بلغت كفاءته.

الدور الكمي والتوعي لهذه المؤسسات، إلا أن التخوفات من تأثيراتها السلبية على إمكانيات تمية المجتمع الفلسطيني وتحقيقه للاستقلال ما زالت قائمة. فوجود القضاء العشائري، كبديل عن السلطة القضائية، يساهم في حل المشكلات والخلافات، ولكنه في الوقت نفسه يعطي الشرعية لهذه الخلافات والمشكلات حيث يعتقد البعض أن "آية مشكلة، مهما كبرت، سيتم حلها من خلال المجالس العشائرية وبأقل الأثمان". كما أن المجالس العشائرية لا تتحقق، في بعض الأحيان، الإنفاق لمجموعات معينة في المجتمع كالنساء والقراء والأطفال. وهي بحد ذاتها، لا تعالج العوامل الجوهرية التي تؤدي للمشكلات الاجتماعية، فهي تقدم المرهم الذي يخفف حدة المشكلة الآتية ولا تقدم العلاج الحقيقي لها. ولذلك، فإن أي دور إيجابي للتشكيلات العشائرية لا يمكن له أن يكون مستداماً وتمويلياً إذا لم يترافق، على الأقل، مع جهد كبير في مجال السياسات والبرامج ذات الصبغة الوطنية والتي تعدّها وتتفنّدّها السلطة الوطنية المسؤولة وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

أما على صعيد التشكيلات الحداثية، فما زال دورها موضع تردد على صعيد القبول الاجتماعي، ولهذا الوضع أسبابه. ففي حالة الحركات السياسية/الأحزاب الفلسطينية، على سبيل المثال، تتضاءل الاختلافات على صعيد الأهداف السياسية بينها، أو تكاد تكون معدومة في بعض الحالات. كما تقترب برامجها الاجتماعية من المثالية البعيدة عن إمكان تطبيقها على الواقع الفلسطيني الفعلي في الظروف القائمة، وتستخدم شعارات ذات طبيعة عامة غير ممكنة التطبيق في ظل الواقع التعديي للمجتمع الفلسطيني، إلا إذا تم فرضها قسراً. ويُعتبر آخر يمكن القول أن أهدافها لا ترقى إلى مستوى الرد الواقعي على التحديات السياسية والاجتماعية والحضارية، القائمة منها وتلك التي تستجد باستمرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. غير أنها في حالة منافسة غير مبررة تصل إلى حد الصراع فيما بينها عندما يتعلق الأمر بالأيديولوجيات المتبناة وبتوزيع الأدوار. ويصبح السؤال: لماذا التشطّي السياسي الفلسطيني في حركات، وفي داخل الحركة

أصبحت بعض الحركات السياسية تربط إمكانية التمتع بحقوق المواطن الكاملة بالانتماء إليها.

نقاط ضوء (٤٤-٤٥): المنظمات الأهلية والعمل التطوعي مع الفئات المهمشة

- نقطة ضوء (٤٤): مخيم صيفي للأطفال: بمبادرة من مركز منيف البرغوثي، أقيم مخيم صيفي للأطفال يقوم على فكرة التطوعية، وإشراك الأطفال أنفسهم بإدارة المخيم ونشاطاته كافة، بدلاً من جعل الأطفال المشاركون متلقين للتوجيهات فقط. وتميزت هذه المبادرة بأنها تعطي فرصة أكبر للفئات المهمشة والفقيرة للمشاركة في المخيم، دون تكاليف وأعباء مادية على أهالي الأطفال. كما أن المخيم يجمع بين الأنشطة التقليدية للمخيمات الصيفية من قنون ورياضة، وأنشطة أخرى تحفز لدى المشاركون روح المبادأة والإبداعية، وتمكنهم من التعبير عن أنفسهم وقدراتهم.
- نقطة ضوء (٤٥): جمعية اللد الخيرية (العمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، برنامج سوا / سوا): استطاعت إحدى المنظمات في هذه الجمعية، ومن خلال نشاطها التطوعي المجتمعي، القيام بزيارات بيئية للأطفال والشباب المعاقين لتشجيعهم للخروج للمجتمع، وممارسة هواياتهم وإبداعاتهم وتأسیس معرض لها.

لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في ترشيد عملتي التحديث والت التنمية ودفعهما إلى الأمام، مع سعيها الموصول لإنشاء نسق فاعل ومناهض للنسق الإسرائيلي.

من أبرزها تنامي صراع الأجندة السياسية للماهين مع الأولويات الفلسطينية، واتضاح ضعف الموقف التنموي الفلسطيني، مما دفع الكثير من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني إلى قبول الأولويات التي يفرضها المانحون عبر منحهم. كما أدت التبعية إلى إضعاف قدرات المؤسسات والمنظمات الأهلية الفلسطينية على المبادرة الذاتية مما أفضى إلى هدر كثير من الموارد المتاحة، وازدواجية المشروعات، وتدني مستوى الخدمات، ورهن مستقبل عمل هذه المنظمات بخيارات المانحين^{١٢}. وما لا شك فيه أن المانحين أذكوا التناقض بين المنظمات على الموارد المالية، سواء أتم ذلك بالتصميم المسبق أم تحقق بالتداعي، مما أدخل المنظمات في تناقض يخضع لآليات السوق وقيمه. كما أن زيادة التناقض بينها، وتفشي الانتهازية بين صنوف بعضها، جعل من نتاجها الجماعي أقرب إلى العمل الإغاثي منه إلى العمل التنموي التراكمي. وبتعبير آخر نمت المنظمات من حيث البنية والأداء وعملت على تحديد أدائها ونقل التحديث إلى المستفيدين من خدماتها، ولكن دون التقاء نتائج نشاطاتها الكلية في بؤرة واحدة تخدم أولويات الشعب الفلسطيني القومية التي يمكن التعبير عنها من منظور واحد متفق عليه.

ومن المثير للانتباه تعاظم عدد ودور المؤسسات والمنظمات الأهلية الفلسطينية بعد العام ١٩٦٧. أما عن الدور فقد تعاظم بشكل واضح بعد اجتياح المناطق الفلسطينية وتصاعد محاولات تدمير السلطة الوطنية بعد العام ٢٠٠٠. وقد لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في ترشيد عملتي التحديث والت التنمية ودفعهما إلى الأمام، مع سعيها الموصول لإنشاء نسق فاعل ومناهض للنسق الإسرائيلي. فقد وظفت المؤسسات والمنظمات الأهلية الفلسطينية الحاجة المجتمعية التي نشأت في العام ١٩٦٧ وبعده لواكبة المسؤوليات المستجدة، فعملت على تطوير وتكيف أداءاتها باستمرار في ظل سلطة احتلالية معادية وغياب سلطة فلسطينية وسياسة رسمية فلسطينية محفزة بعد العام ١٩٩٤. وفي الحالين لعب تمولى المانحين دوراً مهماً. فقد عمل الدعم الذي تلقته على تعزيز وضعها المالي، وبناء قدراتها وتمكن نفسها باكتساب الدرية والخبرة منهم. كما وظفت علاقاتها مع المانحين لتعزيز المواقف السياسية الفلسطينية، إذ وسعت علاقات الفلسطينيين مع العالم الخارجي، مفشلة بذلك العزل الذي عملت إسرائيل على فرضه عليهم. غير أن النتائج لم تكن خالية من السلبيات. فقد برزت نتائج سلبية كان

^{١٢} صلاح عبد العاطي، "المجتمع التقليدي بين التقليد والحداثة—الإمكانيات والمحدودات لدستور ديموقراطي تنموي"، مصدر سابق، ص ٨٠-٧٨.

إطار (٤-٥) : ضعف التنسيق والأولويات الذاتية

يؤكد ضعف التنسيق بين بعض مكونات المجتمع المدني على أن ثمة مشكلات ذاتية نابعة من المنافسات في مجال الاختصاص كالإغاثات والرعاية، أو في مجال الائتماء السياسي كالمنظمات الأهلية التابعة لحركات سياسية، أو في مجال الائتماء الجغرافي كالضفة والقطاع كما في مثل اتحادات العمال والمهنيين. فقد لعب التناقض الفردي والتناقض على التمويل دوراً مهماً في تباين أنماط سلوكها، وبرز تخلف في التوازن بين أدائهااتها بسبب تباين طبيعة وغرض ووظيفة كل واحدة منها في القطاع الواحد، كما في مظاهر الأبوة، ودور المانحين وأجندة المؤسسات والمنظمات، والعمل الأهلي كمصدر توظيف وارتقاء.. الخ. وطرح الصورة كما هي مبينة هنا إلى تزاوج معيوب بين أنماط السلوك التقليدية ومظاهر التحديث. وينتج الاختلاف بطبيعته أولويات ذاتية متعارضة، أو متسقة، أو تخدم هدفاً فلسطينياً محدداً بالداعي. وبتعبير آخر فإن تباين أولويات مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الفردية من حيث التوزيع والنوع والكيف يكشف عن آلية من آليات تشتيت الجهد الفلسطيني، ويظهر تشويهاً للدور الجامع لأدوار مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في خدمة الأهداف القومية.

القسم الثالث: نتائج عمل مؤسسات المجتمع المدني وأثرها

على نسيج المجتمع من وجهة نظر المواطنين

ولذلك تم اللجوء إلى ما هو متوفّر من استطلاعات للرأي تقوم بها مؤسسات فلسطينية متعددة، والوسيلة الأخرى هي استطلاع آراء الناس في الواقع الثلاث عبر ورشات عمل تم تنظيمها للأغراض التقرير تدور حول محاور محددة، وكذلك الرجوع إلى ما تنشره وسائل الإعلام والدراسات الأخرى. وبشكل محدد، فإن العرض التالي يعتمد إلى حد بعيد على استطلاعات الرأي التي يجريها برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، وعلى ثلاث ورشات عمل عقدت في رام الله وواحدة في غزة عقدت خصيصاً لأغراض هذا الفصل.

تشير نتائج استطلاعات الرأي التي يجريها برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت دورياً، إلى تفاوت في درجة ثقة الناس في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وفي صفتها لأداءاتها^{١٣}. فعلى سبيل المثال يشير استطلاع الرأي الصادر عن البرنامج بتاريخ ٦/١٢٠٠٤ إلى فارق كبير في ثقة الناس بلجان الزكاة، ففي حين وصلت درجة الثقة بها في الضفة الغربية إلى ٥٤٪ ارتفعت في قطاع غزة إلى ٦١٪؛ ووصلت نسبة الذين منحوا المؤسسات الأهلية الأجنبية ثقتهما إلى ٣١٪ في الضفة الغربية بينما ارتفعت نسبتها في القطاع إلى ٤٦٪. وكذلك الحال

تختلف الأوضاع المعيشية والسياسية في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة اختلافاً بيناً، و يؤثر هذا التباين على ردود الفعل تجاه أداء مؤسسات المجتمع المدني فيهما. ومن هنا تظهر فروق في حالات كثيرة، غير أن الاختلاف الأكبر هو بين الضفة والقطاع من ناحية و مدينة القدس من ناحية ثانية، ولذلك لا يعود سهلاً إجراء مقارنة بين ثقة المقدسين بالمؤسسات العاملة في الضفة والقطاع، كما يتعدد التعرف على رأي المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع بأداء المؤسسات في القدس. فاختلاف الأوضاع والأثر الذي تتركه المؤسسات والمنظمات في كل موقع متفاوتة، كما أن عدم توافق البيانات القابلة للمقارنة يجعل الأمر شبه مستحيلاً. ترك نشاطات مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني أثراً متفاوتاً بين القدس وبقية أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أن أثراها يتفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد إقامة جدار الفصل في العام ٢٠٠٤، تعززت التفاوتات في الضفة وفي القطاع. والبيانات المتوفّرة عن القدس وبقية الأراضي الفلسطينية لا تساعد على إجراء مقارنات سليمة بين استقبال الفلسطينيين في الضفة والقطاع لنشاطات مؤسسات المجتمع المدني وبين استقبال المقدسين لها.

بلغت نسبة ثقة الجمهور بالمؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية ٤٤٪ في الضفة الغربية مقابل ٥٢٪ في قطاع غزة.

^{١٣} مع تشديد الحصار على القدس، لم تعد تخضع علاقة المقدسين داخل مجتمعهم، والفلسطينيين في الضفة والقطاع للمعايير ذاتها. ولذلك، لا يعود غريباً أن تختلف رؤية المقدسين للمؤسسات الفلسطينية الرسمية عن رؤية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة للمؤسسات ذاتها. وبالقدر نفسه يصعب على المقدسى إبداء الثقة بالنقابات العمالية الفلسطينية وبعض المؤسسات التمويلية الأجنبية (خصوصاً تلك التي ترفض دعم المجتمع المقدسي). ومؤسسات أخرى باستخدام المعايير السائدة في الضفة والقطاع، وبالتالي تصعب مقارنتها بما أوضح عنه استطلاعاً الرأي اللذان أجراهما برنامج دراسات التنمية.

والقطاع (٤٦٪ مقابل ٤٠٪)، ما زالت ثقة الناس في الموقعين أكبر (بحوالى ١٠ نقاط) بجانب الإصلاح العشاري منها بالقضاء الرسمي (٥٣٪ في الضفة مقابل ٦٣٪ في القطاع).

بالنسبة للنقابات العمالية (٢١٪ في الضفة مقابل ٤٤٪ في القطاع)؛ والمؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية (٤٤٪ في الضفة مقابل ٥٢٪ في القطاع). ورغم تفاوت الثقة في الجهاز القضائي بين الضفة

٤- أداء مؤسسات المجتمع المدني واستجابة الناس لها

جدول رقم (٤-١)

| نسبة الثقة بالمؤسسات المدنية الفلسطينية | | |
|---|------------|------------------------------------|
| العام ٢٠٠٤ | العام ٢٠٠٠ | المؤسسة |
| ٪٢٧ | ٪٢٩ | الحركات/الأحزاب |
| ٪٦٢ | ٪٨٠ | الجامعات |
| ٪٥٨ | ٪٦٧ | لجان الزكاة |
| ٪٤٧ | ٪٥٣ | المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية |
| ٪٤٣ | ٪٤٤ | جهاز القضاء النظامي |
| ٪٥٧ | - | لجان الإصلاح العشاري |
| ٪٥٠ | ٪٤٢ | الصحافة المحلية |
| ٪٣٦ | ٪٣٩ | النقابات |
| ٪٣٦ | ٪٢٩ | المعارضة الفلسطينية |

تقيس دراسات الرأي العام الفلسطيني في الأراضي المحتلة درجة قبول/رفض المجتمع الفلسطيني لأداء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني. وحسب نتائج استطلاعين تما في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ وحزيران/يونيو^{١٤} ٢٠٠٤، تبين أن الثقة بالمؤسسات الفلسطينية تظهر فروقاً في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. وبالمقارنة بين نتائج استطلاع للرأي في العام ٢٠٠٠ وأخر في العام ٢٠٠٤، يتبيّن أن الثقة بمعظم المؤسسات قد هبطت. ويبين الجدول التالي النتائج التي تم استخلاصها من الاستطلاعين:

٤-٧ أهم القضايا بالنسبة للمشاركين في ورشات العمل

يعمق استمرار الاحتلال والتجزئة الجغرافية وتمزيق النسيج الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني وتدخل مهام التحرير والبناء، مع غياب المأسسة والديمقراطية مظاهر الأزمة المعاشرة في فلسطين.

المأسسة والديمقراطية وغياب المساءلة وضعف أجهزة السلطة وضعف الثقة بها وبالمنظمات الأهلية. واعتبر المشاركون في الورشات الأربع أن الاعتبارات غير المهنية تسود في تلك المؤسسات، ويرونها سبباً مهماً في السلبيات التي يحفل بها الفضاء العام. كما يسهم استمرار نشاط الطيف السياسي الفلسطيني في العمل، معبقاء نشاط القوى الإسلامية خارجه، في سلبية الفضاء العام. إجمالاً يتصف الفضاء العام، وفي ظل غياب قيادة وطنية ممكّنة، بضبابية في العلاقات الناظمة للسلطة مع مؤسسات المجتمع المدني. وتعزز سلبية الفضاء العام بتredi الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في تزايد معدلات الفقر والبطالة، وفي انخفاض مستويات المعيشة. ويضيف مشاركو الضفة الغربية إلى ذلك هشاشة الرؤى التنموية والديمقراطية وامتداد الهشاشة للنظام السياسي الفلسطيني.

تظهر آراء المشاركين في أربع ورشات نقاشية (عقدت ثلاثة منها مع النقابات والمنظمات الأهلية والقوى السياسية في الضفة الغربية في رام الله وعقدت الرابعة في مدينة غزة) تبايناً في الآراء في حالات، وتكاملها وتطابقها في حالات أخرى. ويمكن إجمال النقاش الذي جرى في ورشات العمل في الضفة الغربية وفي قطاع غزة في محاور سبعة هي: الفضاء العام، والتنمية والتمكين، ومؤسسات المجتمع المدني التقليدية والحداثية، المشاركة في صنع القرار، دور الممولين، الثقة بمؤسسات المجتمع المدني بين الجمهور، والمنظور التنموي الفلسطيني.

● **الفضاء العام: ثمة إجماع بين الآراء في الضفة والقطاع بأن الفضاء العام سلبي، وأنه غير محفز ويعيش في أزمة، وأنه يعمق استمرار الاحتلال على الأرض الفلسطينية والتجزئة الجغرافية وتمزيق النسيج الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني. وتعزز الأزمة في ظل تداخل مهام التحرير والبناء مع غياب**

^{١٤} جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية، استطلاع الرأي العام رقم (٧) بتاريخ ٢٠٠٢/٦، واستطلاع رقم (١٧) بتاريخ ٢٠٠٤/٦.

الشعب الفلسطيني. غير أن اعتراضاً بفاعلية محدودة لمؤسسات ومنظما المجتمع المدني لم يغب عن الحوار، إلى جانب الاعتراف بسيادة ثقافة المجتمع التقليدي بين المؤسسات التقليدية والحداثية، وبأنه يشكل قدرًا مشتركاً ومتفقاً عليه بين الضفة والقطاع. فقد أكد المشاركون من القطاع بأنه لا يمكن تجاهل دور لجان الإصلاح ودوائر العشائر دورها الفاعل في حياة الناس. وأضاف البعض الآخر بأن الجمعيات الإسلامية والمساجد، باعتبارها مكون من مكونات المجتمع المدني، تلعب دوراً ثقافياً واجتماعياً (بغض النظر إيجابياً كان أم سلبياً)، ولذلك لا يمكن تجاهلها. وتأيداً لهذا القول ومثلاً عليه طرح موضوع لجان الزكاة والتصاقها التصاقاً جيداً بالمجتمع في غزة. غير أن البعض تسأله: "هل يستقيم دور لجان الإصلاح مع مفاهيم المجتمع المدني مع أنها لعبت دوراً مهمًا في المحافظة على النسيج المجتمعي وفي تدعيمه؟ وهل دور هذه المؤسسات الإيجابي في ظاهره هو دور بديل للتنمية

● التنمية والتمكين: من الواضح من النقاش الذي دار في الورشات جميعاً أن العلاقة بين التنمية والتمكين هي علاقة جدلية. وأن التمكين له وجهان: تمكين المجتمع المدني، وتمكين مؤسساته. غير أن سؤالاً بروز في النقاش حول إشكالية التنمية والبناء المؤسسي في ظل الاحتلال، وهو السؤال ذاته الذي بروز عند تناول الفضاء العام. وثمة من شكك في إمكانية إحداث تنمية في السياق الفلسطيني ما دام الجهد منصبًا على الجهد الإغاثي، مع الاعتراف بتحقيق بعض الاختراقات التنموية المحدودة. ويتعزز هذا الرأي مع ضعف التنسيق القطاعي والمناطقي بين المنظمات الأهلية من ناحية وبينها وبين مؤسسات السلطة الوطنية من ناحية ثانية.

يشكك البعض في إمكانية وجود مجتمع مدني فلسطيني فاعل مع استلام السيادة من الشعب الفلسطيني.

● مؤسسات المجتمع المدني التقليدية والحداثية: عند مناقشة الموضوع، شكك البعض في إمكانية وجود مجتمع مدني فلسطيني فاعل مع استلام السيادة من

نقطة ضوء (٤٦): الإعلام الفلسطيني الأهلي، إنجازات ومسؤولية عالية تجاه القضايا المجتمعية

نقطة ضوء (٤٦): استوديوهات رامتان (مشروع البث عبر القمر الصناعي للقنوات الفضائية): تأسست استوديوهات رامتان في قطاع غزة سنة ١٩٩٩، وامتدت فروعها وأعمالها في الضفة الغربية والقدس، وقد بدأت برأسمال محدود من مساهمات الشركاء دون أي دعم خارجي. وتميز رامتان بأنها الأولى من نوعها التي كسرت الاحتكار الإسرائيلي للبث الفضائي في الأرضي الفلسطينية، إذ حجزت الشركة مساحة خاصة بها عبر الأقمار الصناعية. كما قامت رامتان بتدريب وتأهيل ١٠٠ شاب وشابة، وتوفير عمل لخمسين منهم في المجالات التقنية والإدارية. كذلك فإن هذه المبادرة الإعلامية أسست أول وكالة أنباء عربية متفرزة تبث فضائياً من فلسطين سعرين مجاناً كل يوم.

نقطة ضوء (٤٧): بيلارا، برنامج علي صوتك التلفزيوني، وصحيفة صوت الشباب الفلسطيني: لضمان قيام الشباب أنفسهم بالتعبير عن طموحاتهم وأمالهم والتحديات التي تعترضهم، وإسماع صوتهم للمجتمع بشكل عام، ولصناعة القرار، بادرت الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب - بيلارا، بإطلاق مبادرتين إعلاميتين، الأولى ببرنامج تلفزيوني باسم "علي صوتك"، وهو برنامج تلفزيوني شبابي يبث لمدة ساعتين أسبوعياً على شاشة تلفزيون فلسطين الفضائية والأرضية، و تقوم فكرة البرنامج على تشكيل طواقم إعداد البرنامج وتقديمه بأنفسهم، وطرح القضايا التي ي يريدونها، ما يشكل أداة تفعيل لدور الشباب في الدفاع عن قضاياهم. أما المبادرة الثانية فهي إصدار صحيفة "صوت الشباب"، وهي الأولى من نوعها في فلسطين، إذ تستهدف فئة الشباب (أعمار ١٤-٢٥)، والصحفين العاملين فيها هم من الشباب ضمن ذات الفئة العمرية، وأحد أهداف هذه الصحيفة تمكين الشباب وتعزيز دورهم من خلال وسائل الاتصال الجماهيري للتعبير عن آرائهم الحياتية بشكل عام.

نقطة ضوء (٤٨): مكتب الإعلاميات الفلسطينيات: مكتب إعلامي نسوي يعني بقضايا المرأة والطفل، لإضافة لجوانب الحياة المختلفة للمجتمع الفلسطيني. ويتبنى المكتب رسالة مهمة، وهي، إلقاء الضوء على الجانب الإنساني لمعاناة النساء والأطفال في المجتمع الفلسطيني، وأن المؤثر الرئيسي لتطبيق سياسات تنموية فاعلة حول العمل على تمكين الأفراد خاصة المهمشين والماضطهدين، لتعزيز قدرات الفعل الاجتماعي البناء لديهم، ما يتطلب حشد الموارد المجتمعية كافة لمناصرتهم والدفاع عن قضاياهم.

نقطة ضوء (٤٩): هذا الأسبوع في فلسطين (This week in Palestine): نشرة أسبوعية ثقافية وتعريفية بما يحدث في كافة المحافظات من نشاطات تستهدف العاملين في المؤسسات الدولية والزوار والسائحين، تنشر باللغة الإنجليزية وبدرجة عالية من المهنية.

يستحيل إطلاق الطاقات المجتمعية، التي هي أساس التمكين، في غياب الديمقراطية.

المعونات والمساعدات الخارجية بأنها مؤامرة تستهدف الشعب الفلسطيني. وفي رأيه أن المعونات والمساعدات الخارجية حولت المؤسسات الفلسطينية إلى مؤسسات متسولة، كما أضعف العمل الأهلي وحولت الناس من مناضلين ومطالبين بحقوقهم إلى موظفين. وفي السياق ذاته، وجهت تهمة إسهام بعض المانحين في تعزيز الفساد بغضها الطرف عن ممارسات غير مهنية لدى بعض المؤسسات، وبإباحتها المجال لنشوء طبقة من أثرياء العمل الأهلي. ونتيجة لذلك يتعرض المجتمع المدني لتخريب منهج، كاشتراض التمويل من إحدى أطراف التمويل بالتوقيع على "وثيقة الإرهاب"، والتي رأى بعض المشاركين في الورشات أنها تستهدف خلق حالة عداء بين المجتمع الفلسطيني والمؤسسات الأهلية. ويواجه هذا النقد رأي آخر لا يلتقي مع هذه المقوله، فهو يشير إلى إيجابية الجوانب الإدارية التقنية التي تتحقق عبر الممولين.

الحقيقة وبناء المؤسسات؟ وأيهما أفضل وجود قانون وقضاء أم لجان إصلاح^٦. وأبرز التساؤل مشكلة الفهم المشتركة بين المؤسسات التقليدية والحداثية في المجتمع الفلسطيني.

● المشاركة في صناعة القرار: ثمة إجماع على سيادة التفرد وتغليب الديمقراطية في المؤسسات الرسمية ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. وفي رأي أحد المشاركين يستحيل إطلاق الطاقات المجتمعية التي هي أساس التمكين في غياب الديمقراطية. كما أن ضبابية العلاقة الناظمة للسلطة مع مؤسسات المجتمع المدني تعيق هذا التمكين. وعلى سبيل المثال، لم تقر اللوائح التنفيذية لقانون المنظمات الأهلية حتى الآن، كما لم تتح لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الوسائل لممارسة دورها في التأثير في السياسات ودمج مصالح الفئات التي تمثلها أو تدافع عن حقوقها في القرار، أو تحفظها لمشاركتها في صناعة القرار.

● الثقة بمؤسسات المجتمع المدني: الانطباع سلبي تجاه المؤسسات ذات الخلفية السياسية

● التمويل والممولون: يصف أحد المشاركين

نقاط ضوء (٥١-٥٠): الشراكة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص لمكافحة الفقر^{١٠}

● نقطة ضوء (٥٠): اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر: وتضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني الفلسطيني، والوزارات الفلسطينية المختلفة والقطاع الخاص والأونروا ولجان الزكاة وبعض ممثلي الجهات المانحة وبتنسيق وإدارة وزارة التخطيط. وقد قامت هذه اللجنة بإصدار أول تقرير فلسطيني عن الفقر بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثم قامت بعد ذلك، وبدعم من الحكومة البريطانية، بإجراء بحث واسع عن الفقر في فلسطين باستخدام منهجهية "تقدير الفقر بالمشاركة". وقد اعتبر إصدار التقرير عملية مهمة ساهمت في إجراء نقاش جدي بين مختلف الأطراف المؤثرة في عملية التنمية حول الموضوعات الأساسية المتعلقة بالفقر، والأهم من ذلك، أنها شكلت محاولة لبلورة استراتيجية فلسطينية لمكافحة الفقر ملائمة ومتتفقة عليها بين مختلف الأطراف المؤثرة.

● نقطة ضوء (٥١): تقرير التنمية البشرية: يشرف على إصدار هذا التقرير برنامج دراسات التنمية -جامعة بيرزيت. ويتم ذلك بالتعاون مع لجنتين، الأولى استشارية والثانية وزارية، تضمان الأطراف المؤثرة في عملية التنمية من ممثلي القطاع الأهلي والسلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص، وذلك بالتعاون مع وزارة التخطيط وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعتبر إصدار هذا التقرير بشكل منتظم، وكذلك الخطوات التحضيرية التي تتخذ لإصداره مساهمة مهمة في تعزيز العلاقة بين الأطراف المختلفة وفي تحديد استراتيجيات أولية للتنمية البشرية ومحاربة الفقر.

^{١٠} عزت عبد الهادي، رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية: ورقة مفاهيم، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنشاء، نيسان ٤، ٢٠٠٤.

وتعترف الحركات/ الأحزاب السياسية، من جهتها، بالقصور الجزئي في عملها وتعترف بأنها مازومة، وأن الأزمة تختلف من فصيل سياسي إلى آخر. وترد على التهم الموجهة إليها، بالذكر بدورها قبل نشوء السلطة في بناء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في الأرض المحتلة، وبكونها بوتقة لتفاعل العناصر النشطة. ولذلك فإنها ترى في نفسها الأقدر على مواجهة آثار التجزئة والتفتت الجاربة. وتعزيزاً لهذا القول، يضيف أصحاب هذا الرأي بأن الهيئات الحكومية والأهلية لها قياداتها المركزية الموحدة والتي تضم طيفاً واسعاً من القوى السياسية والاتحادات والنقابات والمنظمات غير الحكومية، وهي بمجملها تشكل آلية جيدة للتعامل مع التحديات واتخاذ الخطوات الكفيلة بتحويل الموقف السياسي إلى إجراءات. غير أنها توجه النقد لمزاجمة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في عملها السياسي. ويراود البعض الأمل بدور أكثر فاعلية لمؤسسات ومنظمات المجتمع الحداثي في عملية التمكين والتنمية. وتتراوح الثقة بمؤسسات ومنظمات المجتمع الحداثي، كما يعكسها المشاركون في الورشات، بين النقد الشديد والمعدل. ويفرق هؤلاء بين الثقة في المؤسسات التنموية وبين الثقة في المؤسسات الإغاثية. وفي هذا السياق يلاحظ البعض انتقال بعض المؤسسات من دورها التنموي والتمكيني إلى الدور الإغاثي، ويعبرون ذلك باتساع جيوب الفقر.

ويعيد المشاركون أسباب المشكلات المثارة إلى عوامل وأسباب عدة منها: تدني وعي الناس، وغياب قراءة واقعية لخصائص وتركيبة المجتمع الفلسطيني، وعدم تفكير الكثير من مؤسسات المجتمع المدني بالاستدامة وإنما بتتنفيذ المشروعات التي تديرها. فقد تختلف المؤسسات والمنظمات عن القيام بأدوارها في تعليم الوعي بين الجمهور في ظروف فلسطين. ولهذا أسباب كثيرة منها: نشوء بعض المؤسسات والمنظمات لخدمة أغراض محددة بعضها سياسي مما أفقدها الثقة، وتمررها بعضها الآخر - كما في غزة - في مساحة

بشكل عام، كما تتعزز السلبية بتزايده عدد هذه المؤسسات بدرجة عالية، وبما يوحى به التزايد من تقضي حالة مرضية في المجتمع. ويرى البعض بدخول العدد الكبير من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني إلى الحياة العامة مؤشراً إيجابياً، وإن كان البعض يراه محدوداً. كما أن التفرد في أجهزة بعض هذه المؤسسات، وغياب تداول السلطة والمساءلة والشفافية في بعضها الآخر، والتزيل للماهين عند بعضها في حالات، وللسلطنة في حالات أخرى، يؤدي إلى فقدان الثقة بها من قبل المواطنين. وقد انتقدت بشدة عملية تسييس مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، ووجه نقد كبير إلى مؤسسات المجتمع المدني المرتبطة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، أو المستوعبة منها عن طريق توظيف قيادات المجتمع المدني في وظائف ومناصب السلطة. وأشار البعض إلى غياب التناغم بين مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من جهة والسلطة من جهة أخرى، وضعف الأخيرة وعدم قيامها بمسؤولياتها وتقضي الفلتان الأمني، مما عطل عمل مؤسسات المجتمع المدني وهز الثقة بها. ومن الملاحظات المهمة كذلك، الإشارة المتكررة لترابع دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في ظل السلطة مقارنة بدورها الذي قامت به قبل تلك المرحلة. وفي ظل حالة التفتت القيمي التي حولت المجتمع الفلسطيني إلى تجمعات منعزلة، والتدخلات الخارجية، وفرض أولويات على مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، يرتبط النقد لعمل السلطة بفقد عمل الحركات/ الأحزاب السياسية.

إطار (٤-٦): تقييم دور منظمات المجتمع المدني

يتبيّن من معلومات استطلاع برنامج دراسات التنمية المذكور (حزيران ٢٠٠٤) أن ٢٨٪ من المستطلعات آراؤهم يعتقدون أن مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني قامت بدورها وأنها شارك في عملية التنمية في فلسطين، ويعتقد ٣٤٪ أن الحركات/ الأحزاب السياسية تقدم حلولاً للمشكلات الاجتماعية والسياسية. وبين الاستطلاع أن غالبية المستطلعين يقدرون دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني عالياً مع نفحة متدينية في المؤسسات الرسمية. وعلى صعيد آخر يعتقد ٦٢٪ من المستجوبين أن القطاع الخاص لا يعمل بما فيه الكفاية لحل مشكلات البلد الاقتصادية، كما أن ٦١٪ منهم يعتقدون بأنه يميز بين العاملين.

محددة، وحيثها عن المهمشين بينما تذهب مواردها إلى أغراض أخرى.

● المنظور التنموي: ينظر المشاركون إلى غياب منظور تنموي يقوم على قاعدة العلاقة التكاملية بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني نظرة سلبية. وهم يعتبرون غيابه بمثابة فتح باب لفرض منظور المانع وأجندته السياسية والاجتماعية على المجتمع الفلسطيني. كما تحقق إجماع كامل على ضرورة بناء منظور تنموي فلسطيني بالتعاون بين السلطة ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

خاتمة

من أخطر ما يواجهه المجتمع الفلسطيني من تحديات على الصعيد الاستراتيجي في الوقت الحالي، هي التجزئة الجغرافية وتقييد النسيج الاجتماعي الفلسطيني - البشري والثقافي والحضاري^{١٩}. فقد عملت مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في فضاء يسمى بالتعقيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وعملت هي الأخرى، في المقابل، على تكيف الفضاء ليتجاوب مع مسؤولياتها المجتمعية ويخدم أهدافها. وفي ظل عدم الاستقرار المترتب على مثل هذه الحالة، والتي تواجهه المجتمع الفلسطيني، تبرز قضايا مهمة منها: آلية التعامل مع عملية تحديث المجتمع، ودور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في هذا السياق، ومشكلاتها مع المناخ العام. وعلى الصعيد

^{١٨} راجع/ي على سبيل المثال: جميل هلال: "انتفاضة الأقصى: الأهداف المباشرة ومقومات الاستمرار"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٤٤) خريف ٢٠٠٠، و"أبعاد ومخاطر المشروع الوطني بعد أسلو"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٣٦)، خريف ١٩٩٨.

^{١٩} ظهر مصطلح "الدكاكين" في بداية الثمانينيات تعبيراً عن استغلال مفهوم التنمية والتمكين للكسب الذاتي.

الفصل الخامس

دور التمويل الدولي في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني

يتناول هذا الفصل من التقرير، دور التمويل الدولي في عملية التنمية والتمكين في فلسطين، انطلاقاً من إدراك الدور الهام الذي لعبه هذا التمويل في مجال تطوير مرافق البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية، وفي الوقت ذاته أن هذا التمويل لم يأت في إطار خطة وطنية منهجية للتنمية والإعمار، فضلاً عن ارتباط جزء كبير منه بعملية التسوية السياسية. ما أسمهم في تحجيم دور المساعدات الدولية في تنمية المجتمع الفلسطيني وتعزيز قدراته الذاتية في مواجهة التحديات المزمنة والطارئة.

مقدمة

منذ ذلك الحين تتدفق على الشعب الفلسطيني من جهات متعددة وبنقوس مختلفة وأوجه إتفاق متعددة وبشروط عديدة وبتأثير غير منتظمة. وقد وصل الحجم التراكمي لهذه المساعدات إلى أكثر من ٦ بليون دولار مع نهاية النصف الأول من العام ٢٠٠٤، وذلك يعني أن متوسط نصيب الفرد من هذه المساعدات قد بلغ ٢١٠ دولارات سنويًا، ويعتبر ذلك من أعلى المستويات في العالم.

بالرغم من الحجم الكبير للمساعدات الدولية، والدور المهم الذي لعبته، إلا أنه يُؤخذ عليها أنها لم تأت في إطار خطة وطنية ممنهجة للتنمية والأعمال.

وبالرغم من الحجم الكبير لهذه المساعدات، والدور المهم الذي لعبته في مجال تطوير مرافق البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية، وبالرغم من دورها في الحد من الآثار التدميرية الناجمة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية على مدار السنوات العشر الماضية من عمر اتفاق أوسلو، إلا أنه يُؤخذ على هذه المساعدات أنها لم تأت في إطار خطة وطنية ممنهجة للتنمية والإعمار. كما أن جزءاً مهماً منها كان يستند في تغطية أتعاب المستشارين والخبراء الأجانب، إضافة إلى ارتهان هذه المساعدات بعملية التسوية السياسية وتوجيه جزء كبير منها لمنع انهيار تلك العملية. وقد شكل ذلك عاملاً إضافياً في تحجيم دور المساعدات الدولية في تنمية المجتمع الفلسطيني وتعزيز قدراته الذاتية في مواجهة التحديات المزمنة والطارئة. كما أثيرة العديد من الشكوك والتساؤلات من قبل مراقبين محليين ودوليين حول نجاعة هذه المساعدات في تعزيز فرص الاقتصاد الفلسطيني في الانعتاق من التبعية القسرية لنظيره الإسرائيلي وفي تمكين المجتمع الفلسطيني من تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.^١

في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو (إعلان المبادئ) بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في ١٩٩٣، عقدت الدول المانحة في أكتوبر من العام نفسه مؤتمراً شاركت فيه ٤٢ دولة ومؤسسة، وذلك بهدف تبني استراتيجية محددة من أجل تقديم المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية التي تقرر تأسيسها في إطار ذلك الاتفاق. وقد هدف مؤتمر المانحين هذا إلى تمكين السلطة من إدارة المناطق الفلسطينية، وتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية وإقامة المرافق والمؤسسات العامة، بالإضافة إلى دورها في إدارة تمويل عملية التنمية الشاملة. وقد جاء هذا التحرك الدولي السريع بدافع إكساب اتفاق أوسلو مصداقية اقتصادية لدى المواطنين الفلسطينيين الذين أبدوا حذراً وترددأً في دعم الترتيبات السياسية والأمنية المنبثقة عنه. وقام هذا التحرك على أساس الإقرار بضرورة حشد كل الموارد المالية الالزمة لإنجاح هذا الاتفاق، على اعتبار أن صموده أمام التحديات على الأرض يتطلب أن يلمس المواطن الفلسطيني العادي تغيراً إيجابياً في حياته اليومية.

وقد تطور هذا الاقتراح فيما بعد إلى ما أصبح يعرف بمفهوم "توزيعات عوائد السلام" في أدبيات المؤيدين لمشروع التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي والتعايش الإقليمي. وقد نجح هذا التحرك الدولي فعلاً في تأمين تعهدات إجمالية بقيمة ٤٠ بليون دولار في غضون ثلاثة شهور فقط من تاريخ انعقاد المؤتمر لتمويل خطة إعادة إعمار وتطوير الاقتصاد الفلسطيني وبنائه التحتية على مدار خمسة أعوام. وأخذت المساعدات الدولية

القسم الأول: الخلفية العامة للأوضاع الاقتصادية الراهنة

عوامل، هي: العامل الذاتي، والعامل الإسرائيلي، وعامل المساعدات الدولية. وقد أدت الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً منذ بداية انتفاضة الأقصى، إلى إحداث خلل كبير في بنية الاقتصاد الفلسطيني. فتلك الإجراءات لم تُفشل فقط المحاولات الفلسطينية التي هدفت

مما لا شك فيه أن المعطيات والمؤشرات الاقتصادية الحالية في الأراضي الفلسطينية، هي نتاج مسؤولية مشتركة ومتشابهة تقع على عاتق جميع الأطراف المؤثرة في عملية التنمية وإدارة الحياة اليومية للفلسطينيين- وbridges متقاربة-. ويمكن التعبير عن هذه الأطراف بثلاثة

^١ اعتمدت البيانات والأرقام الواردة في هذا الفصل بشكل رئيسي على التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط والمعلومات المتوفرة من وزارة المالية.

فجوة استمرار العجز في الميزان التجاري
الفلسطيني، وخاصة مع الجانب الإسرائيلي، إذ تشير البيانات إلى أن هذا العجز قد بلغ خلال العام ٢٠٠٣ حوالي ٢٠٨١ مليون دولار. وبالرغم من انخفاض هذا العجز مقارنة بما كان عليه الوضع قبل اندلاع الانتفاضة، إلا أن الأمر المقلق هو أن هذا الانخفاض ناجم عن تراجع كل من الواردات والصادرات وبنسبة متساوية تقريباً، وهذا يظهر حساسية الصادرات الفلسطينية للعوامل الخارجية وتأثيرها بها بشكل كبير.

فجوة الطلب على العمل، حيث تسببت إجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلي في توقف أكثر من ١٢٥ ألف عامل فلسطيني عن العمل داخل الخط الأخضر، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في الأرضي الفلسطيني إلى أكثر من ٤٠٪ خلال العام ٢٠٠٢، ومن ثم انخفض هذا المعدل ليصل إلى حوالي ٢٥٪ في عام ٢٠٠٣.

إلى إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي شابت هذا الاقتصاد زمن الاحتلال الإسرائيلي، بل تعدت ذلك إلى إرباك الأنشطة الإنتاجية والاستثمار العام والخاص في الأرضي الفلسطيني وإلى إحداث تشوهات في سوق العمل الفلسطيني. وقد أدى ذلك بالنتيجة إلى نشوء وضع اقتصادي جديد، يشوبه العديد من الفجوات والاختلالات. يمكن تلخيصها في ثلاثة فجوات رئيسية.

بلغ العجز في الميزان التجاري الفلسطيني خلال العام ٢٠٠٣ حوالي ٢٠٨١ مليون دولار.

فجوة الموارد المالية، التي تعاني منها السلطة الفلسطينية نتيجة انخفاض مواردها المالية بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وذلك بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية المتأنية من الأنشطة الاقتصادية في الإقليم الفلسطيني، بالإضافة إلى انخفاض إيرادات المقاومة بسبب انخفاض التجارة مع إسرائيل، وبسبب احتجاز إسرائيل للجزء الأكبر من تلك الإيرادات كإجراء عقابي ضد الفلسطينيين.

إطار (١-٥): انخفاض الناتج المحلي وارتفاع الأسعار

رافق الفجوات، المذكورة أعلاه، معطيات اقتصادية جديدة، يمكن إجمالها على النحو التالي:

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٠٣ حوالي ٤١٤٣,٣ مليون منخفضاً بذلك بحوالي ١٠,٣٪، مما كان عليه في العام ٢٠٠٠، كما تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٤,٢٪ في الفترة ذاتها.
- وتراجعت المؤشرات الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية الفلسطينية بشكل عام، حيث انخفضت مساهمة غالبيتها في الناتج المحلي، كما انخفضت قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة، بالإضافة إلى الخسائر المالية المباشرة التي لحقت بتلك القطاعات.
- وشهد المستوى العام للأسعار ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، إذ ارتفعت الأسعار بأكثر من ٣٧,٧٪ عاماً كانت عليه في العام ١٩٩٦. وقد انعكس ذلك على مستويات المعيشة للأسر الفلسطينية.
- وما يزيد الأمور سوءاً ارتفاع مستويات البطالة في الأرضي الفلسطينية خلال الفترة الحالية، وانخفاض الدخل لمعظم الأسر الفلسطينية التي يعتمد ٧٧٪ منها على دخلها المتاح لتغطية نفقاتها.
- وقد أدت تلك العوامل إلى انتشار الفقر بين الأسر الفلسطينية، كما تشير البيانات إلى أن هناك ٦٧٪ من الأسر الفلسطينية (٦٢,٦٪ في الضفة الغربية، و٧٧,٥٪ في قطاع غزة) عانت من الفقر وفقاً للدخل خلال العام ٢٠٠٣، (بلغ خط الفقر المتوسط لأسرة مكونة من ستة أفراد ١٨٠٠ شيكل إسرائيلي في العام ٢٠٠٣ - أي حوالي ٣٩٦ دولار).

ارتفاع معدل البطالة في الأرضي الفلسطينية إلى أكثر من ٤٠٪ خلال العام ٢٠٠٣، ومن ثم انخفض هذا المعدل ليصل إلى حوالي ٢٥٪ في عام ٢٠٠٣.

القسم الثاني: الملامح الرئيسية للتمويل الدولي

أكثر من ٦٧,٧٪ من الأسر
الفلسطينية عانت من الفقر
وفقاً للدخل خلال العام
٢٠٠٣.

كالارتفاع الذي طرأ على معدلات النمو في الناتج المحلي والانخفاض في معدلات البطالة والفقر بين الفلسطينيين. وثالث تلك المراحل، هي المرحلة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى الحالية، وما رافقها من سياسات وإجراءات إسرائيلية أدت إلى إلحاق أضرار فادحة في البنية التحتية والفوقيّة في كافة مجالات الحياة في الأراضي الفلسطينية، حيث بدأ أثر تلك الإجراءات يظهر بشكل جلي في بداية العام ٢٠٠١ واستمر بالتصاعد حتى كتابة هذا التقرير. ولكن البيانات التي تم اعتمادها في هذا التقرير تغطي فترة زمنية تنتهي بنهاية العام ٢٠٠٢، مما يجعل المرحلة الثالثة تتحصر بهذه الفترة حب البيانات المتوفّرة.

يلقي هذا الجزء من الفصل الضوء على الاتجاهات المختلفة لمصادر التمويل الدولي والتوزيع القطاعي لهذا التمويل والطريقة التي قدم بها. وسيتم تقسيم الفترة التي تم خلالها تقديم المساعدات للفلسطينيين إلى ثلاثة مراحل أساسية. المرحلة الأولى، وتمتد من العام ١٩٩٤ وحتى نهاية العام ١٩٩٧، وهي المرحلة التي اتسمت بالتراجع المستمر في غالبية المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر نتيجة سياسة الإغلاق التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية آنذاك. أما المرحلة الثانية فكانت خلال الأعوام (١٩٩٨-٢٠٠٠)، وخلافاً للمرحلة السابقة، فقد شهدت تلك المرحلة تطويراً ملحوظاً في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية،

الجزء الأول: الدول والمؤسسات التي ساهمت في تقديم المساعدات

العربية، حيث بلغت ٣١٠ مليون دولار، ثم السعودية التي بلغت تعهدها ٣٠٠ مليون دولار.

وبالرغم من أهمية ما تتعهد الجهات المانحة بتقديمه من مساعدات، إلا أنه لا يعد كونه إعلاناً تعلن فيه تلك الجهات عن نيتها تقديم مساعدة نقدية أو عينية، وتحدد فيه قيمة تلك المساعدة دون أي التزام رسمي بذلك، ودون الخوض في التفاصيل المتعلقة بآلية تقديم المساعدة أو الغرض النهائي منها. ولذلك فإن تحلينا سيقتصر على المرحلتين اللاحتين لتعهديات الجهات المانحة؛ وهما مرحلة الالتزام ومرحلة الصرف الفعلي. حيث يتم في الأولى الالتزام بتقديم المساعدة بموجب اتفاقية أو مذكرة تفاهم يحدد خلالها حجم المساعدة وغرض آلية تقديمها. وتعد تلك المرحلة خطوة مهمة ومتقدمة في سبيل تحقق المساعدة بشكل فعلي. وإذا تم صرف المساعدات التي التزمت الجهات المانحة بتقديمها فإن ذلك يعني مرورها في المرحلة الثالثة والأخيرة وهي مرحلة الصرف والتي تشرف عليها المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية، خاصة البنك الدولي، وفي بعض الأحيان تقضي بعض

تعهدت الجهات (الدول والمؤسسات) المانحة في لقائهما الأول في واشنطن (أكتوبر ١٩٩٣) بتقديم حوالي ٢٠٤ مليار دولار للفلسطينيين خلال السنوات الخمس التالية لانعقاد ذلك اللقاء، واستمر هذا المبلغ بالارتفاع وبشكل مطرد خلال السنوات اللاحقة نتيجة تغير عملية التسوية السياسية وما رافق ذلك من ترد للأوضاع السائدة في الأرضي الفلسطينية، وأزيداد الاحتياجات وبالتالي ازيداد المساعدات الواجب تقديمها للفلسطينيين لمواجهة تلك الأوضاع. فارتفعت قيمة التعهادات لتصل إلى حوالي ٣٤٢٠ مليون دولار مع نهاية تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧. كما بلغ إجمالي التعهادات منذ العام ١٩٩٤ وحتى منتصف العام ٢٠٠٢ حوالي ٧٣٦٥ مليون دولار، وكانت حصة الولايات المتحدة هي الأكبر من بين المانحين خلال تلك الفترة، حيث بلغت حوالي ١٤٥٠ مليون دولار أو ما نسبته ١٩,٧٪ من إجمالي التعهادات، تلتها الاتحاد الأوروبي الذي وصلت نسبة تعهاداته ١٢,١٪. أما عربياً، فقد تعهدت الدول العربية^٤ بتقديم حوالي ٧١١ مليون دولار خلال تلك الفترة، وشكلت تعهادات دولة الإمارات العربية المتحدة النسبة الأكبر من إجمالي تعهادات الدول

^٤ باستثناء المساعدات المقدمة من خلال صندوق القدس والأقصى، والمساعدات المقدمة لدعم الموازنة الجارية.

العربية، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، واليابان، ومؤسسات دولية، ودول أوروبية، ودول أخرى. وتشير البيانات إلى أن الدول الأوروبية كانت المساهم الأكبر، سواء من حيث الالتزام أو من حيث الصرف الفعلي، فقد التزمت بتقديم حوالي ١١٠٧,٦ مليون دولار خلال تلك الفترة، أنفقت منها حوالي ٨١٠,٩ مليون دولار أو ما نسبته ٧٣,٢٪. وإذا ما أضفنا ما قدمه الاتحاد الأوروبي، فإن إجمالي المساعدات المقدمة من القارة الأوروبية للفلسطينيين تجاوز المليار دولار، لتشكل بذلك أكثر من ٥٠٪ من إجمالي المساعدات المقدمة خلال المرحلة الأولى. إلا أن ما يؤخذ على الاتحاد الأوروبي هو عدم وفائه بالالتزامات التي يتم الاعتقاد عليها، حيث لم تتجاوز نسبة الصرف ٤٢,١٪ من إجمالي الالتزامات، وهذه نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت مع متوسط نسبة الصرف للمرحلة الأولى والتي بلغت ٧١٪. أما الدول العربية فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث الالتزامات، فيما كانت في المرتبة الخامسة من حيث الصرف الفعلي، وكانت مساهمة المملكة العربية السعودية هي الأكبر طوال المرحلة. والجدير باللحظة هنا هو مدى وفاء اليابان بالالتزاماتها، لدرجة أن المساعدات التي تم صرفها بشكل فعلي من قبل اليابان قد فاقت إجمالي ما التزمت به (١٠٣٪)، وجاءت بذلك ثانية بعد الدول الأوروبية بإجمالي مساعدات فعلية بلغت حوالي ٣٠٨,٣ مليون دولار، ويشاطرها في ذلك الولايات المتحدة التي حلت خامسة من حيث الالتزامات وثالثة من حيث الصرف، حيث قدمت أكثر من ٢٨٥ مليون دولار خلال المرحلة الأولى، أو ما نسبته (٩٧٪) من إجمالي التزاماتها.

أما المرحلة الثانية والممتدة خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٠) فقد شهدت انخفاضاً في كافة المؤشرات المتعلقة بمساعدات. حيث انخفض إجمالي الالتزامات بحوالي ٢٠٪ مقارنة بالمرحلة السابقة، ليبلغ حوالي ٢٢٦٩,٢ مليون دولار، كما انخفضت نسبة الصرف إلى الالتزامات لتبلغ ٦٦,٦٪. وهذا يعني بالضرورة أن المساعدات الفعلية في تلك المرحلة قد انخفضت مقارنة مع مثيلتها في المرحلة السابقة بحوالي ٢٧,٨٪، حيث بلغت ١٤٦٥,٩

الدول تقديم المساعدات بشكل مباشر ومن خلال فتح حسابات خاصة في البنوك ليتم السحب منها والإنفاق على المشاريع المتفق عليها.

تشير بيانات وزارة التخطيط في السلطة الفلسطينية إلى أن إجمالي المساعدات التي التزمت الجهات المانحة بتقديمها خلال الفترة ١٩٩٤ حتى منتصف ٢٠٠٣ بلغت حوالي ٦٧٠٨ مليون دولار، بمعدل سنوي بلغ حوالي ٦٧٠ مليون دولار. وتشكل تلك الالتزامات حوالي ٩١٪ من إجمالي التعهدات في الفترة السابقة. وقد قامت تلك الجهات فعلياً بتقديم مساعدات بلغت قيمتها حوالي ٦٥٥٢,٦ مليون دولار وذلك حتى نهاية العام ٢٠٠٢، بمعدل سنوي بلغ حوالي ٦٥٥,٣ مليون دولار أو ما نسبته ٩٧,٦٪ من إجمالي الالتزامات، أي ٨٩٪ من إجمالي التعهدات. وقد شهد العام ٢٠٠١ أعلى قيمة صرف لمساعدات، إذ بلغت حوالي ١٠٤٥,٨ مليون دولار، في حين سُجلت أدنى قيمة في العام ١٩٩٨، وهو بداية المرحلة الثانية، إذ لم تتجاوز قيمة المساعدات الفعلية في ذلك العام ٤٢٠,١ مليون دولار.

وبالعودة إلى توزيع المساعدات حسب المراحل الزمنية، يتبيّن أن إجمالي الالتزامات خلال المرحلة الأولى بلغ ٢٨٥٨,٩ مليون دولار مقابل ٢٢٦٩,٢ مليون دولار للمرحلتين الثانية والثالثة على التوالي. أما الصرف الفعلي، فقد بلغ خلال المرحلة الأولى حوالي ٢٠٢٩,٣ مليون دولار (٧١٪ من الالتزامات)، مقابل ١٤٦٥,٩ مليون دولار تم صرفها خلال المرحلة الثانية (٦٤,٦٪ من الالتزامات)، وكانت أعلى قيمة من المساعدات قد صرفت بشكل فعلي خلال المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الانفلاحة، إذ تم صرف حوالي ٣٠٥٧,٤ مليون دولار، وذلك نتيجة للأوضاع الصعبة التي شهدتها الأرضي الفلسطينية خلال تلك المرحلة، إضافة إلى تغير أشكال ومصادر تلك المساعدات، وهذا ما سيتم تناوله في موضع لاحق من هذا الفصل.

وفيما يتعلق بالجهات التي قامت بتقديم تلك المساعدات فقد تم هنا، ولأغراض التحليل، تصنيفها إلى سبع مجموعات، هي: الدول

إجمالي المساعدات التي التزمت الجهات المانحة بتقديمها خلال الفترة ١٩٩٤ حتى منتصف ٢٠٠٣ بلغت حوالي ٦٧٠٨ مليون دولار.

الدول الأوروبية كانت المساهم الأكبر في تقديم المساعدات للفلسطينيين.

^٣ لا يوجد رقم دقيق حول إجمالي الالتزامات هذه.

مليون دولار بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٤٨٨,٦ مليون دولار وهو أقل مما كان عليه في المرحلة الأولى (٥٠٧,٣ مليون)، مع العلم أن عدد سنوات هذه المرحلة هو ثلاث سنوات مقارنة مع أربع سنوات للمرحلة الأولى.

التي حدثت على المساعدات الدولية خلال فترة الانتفاضة الحالية، فقد شهدت تلك المرحلة العديد من التغيرات على هيكلية المساعدات وأشكالها وأغراضها حتى على مصادرها. فقد دخل عامل جديد تمثل بارتفاع وتيرة المساعدات المقدمة من الدول العربية، وتخصيص الجزء الأكبر من تلك المساعدات إلى البرامج الإغاثية الطارئة، وبرامج خلق فرص العمل، إضافة إلى دعم الموازنة الجارية لسلطة الفلسطينية.

قامت الدول العربية بتقديم ٨٩٠ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٠.

ولن تتم مقارنة جميع الأرقام والمؤشرات المتعلقة بالالتزامات في هذه المرحلة مع المراحل السابقة، وذلك بسبب اقتصر البيانات المتعلقة بإجمالي الالتزامات في هذه المرحلة على سنتين ونصف السنة، لذلك سيتم فقط مقارنة المؤشرات المتعلقة بحجم المساعدات الفعلية، وترتيب الجهات المانحة من حيث المساعدات التي صرفتها فعلاً.

لقد حدث تقدم كبير على إجمالي المساعدات الفعلية المقدمة من قبل الدول العربية، حيث قررت تلك الدول في القمة العربية التي عقدت في القاهرة في العام ٢٠٠٠ إنشاء صندوق القدس برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار، وصندوق الأقصى برأسمال بلغ ٨٠٠ مليون دولار. وتم تحديد حجم مساهمة كل دولة عربية في هذين الصناديقين، وقد التزمت مجموعة من الدول العربية بتسييد التزاماتها، كالسعودية والإمارات والكويت، فيما لم تقم دول أخرى، مثل ليبيا، بتسييد ما عليها من التزامات. وبالمحصلة فقد قامت الدول العربية مجتمعة بتقديم أكثر من ٨٩٠ مليون دولار خلال المرحلة الثالثة، سواء بشكل مباشر أو من خلال الصناديق التي تم إنشاؤها. وهذا ما عكس نفسه في مضاعفة حجم المساعدات الفعلية للمرحلة كل (حوالي ١٠٨,٥٪) مقارنة مع المرحلة السابقة، حيث بلغت حوالي ٣٥٧,٤ مليون دولار. كما انعكس ذلك في إعادة ترتيب الجهات المانحة من حيث المساعدات الفعلية التي قدمتها، حيث حلّت المجموعة العربية بالمركز الأول من بين الجهات المانحة، وذلك من خلال تقديمها أكثر من ٩٠٣,٤ مليون دولار. وارتفع حجم المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي، خاصة في مجال دعم الموازنة الجارية ورواتب الموظفين في السلطة، ووصل إجمالي ما

وبالنسبة للدول التي قدمت تلك المساعدات، فقد لوحظ ارتفاع حجم ونسبة المساعدات التي التزمت بها الولايات المتحدة من إجمالي الالتزامات خلال تلك المرحلة، إذ ارتفعت بحوالي ٥,٣٪ لتحتل المرتبة الثالثة بعد الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي، إلا أن الولايات المتحدة تقدمت على الاتحاد الأوروبي من حيث الصرف الفعلي وذلك بسبب استمرار تدني نسبة الصرف الفعلي للمساعدات المقدمة من الاتحاد والتي بلغت حوالي ٤٦,٣٪ من إجمالي التزاماتها. أما الدول العربية فقد تراجعت مساهمتها بشكل كبير خلال تلك المرحلة، سواء على صعيد الالتزامات أو على صعيد الصرف الفعلي، حيث تراجع هذان المؤشران بـ ٤٥,٤٪ و ٦٧,٥٪ على التوالي. إلا أن تطوراً طرأ على نسبة الصرف الفعلي للمساعدات العربية، إذ وصلت إلى أكثر من ١٠٤٪، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى اندلاع الانتفاضة وتقديم الدول العربية لمبلغ ٣٠ مليون دولار في عامها الأول بعد القمة العربية التي عقدت في القاهرة في تشرين أول ٢٠٠٠. أما المساعدات اليابانية فقد تراجعت مؤشراتها، فانخفضت التزاماتها بحوالي ٤٤٪ ومساعداتها الفعلية بحوالي ٥٧٪، وطرأ تغير على نسبة الصرف أيضاً حيث انخفضت إلى ٧٩٪ بعد أن كانت ١٠٣٪ في المرحلة الأولى. أما المؤسسات الدولية فقد بدأت تلعب دوراً أكبر في عملية التمويل الدولي، حيث تقدمت لتحل في المرتبة الرابعة في الالتزامات والصرف الفعلي، وذلك بالرغم من انخفاض القيمة المطلقة لإجمالي التزاماتها. وقد ساهمت مجموعة من العوامل في هذا التقدم، منها انخفاض إجمالي الالتزامات في تلك المرحلة، وثبت حجم المساعدات الفعلية لتلك المؤسسات عند ١٤٠ مليون دولار تقريباً (يساوي تقريباً مساهمتها في المرحلة السابقة) مما رفع نسبة الصرف إلى ٧٨٪.

وفيمما يتعلق بالمرحلة الثالثة والتي تعكس التطورات

السابقة بالمطلق، إذ قدمت ٤٨٢,٣ مليون دولار (مقارنة مع ٢٦٠,٤ مليون)، إلا أن حصتها من إجمالي المساعدات الفعلية تراجعت من ١٧,٨٪ إلى ١٥,٨٪.

قدمه الاتحاد إلى أكثر من ٧٨٧,٣ مليون دولار ليحتل بذلك المرتبة الثانية بين المانحين. وجاءت الولايات المتحدة رابعة بعد الدول الأوروبية، وذلك بالرغم من ارتفاع قيمة مساعداتها عن المرحلة

جدول رقم (١-٥): مساهمة الجهات المانحة في المساعدات الدولية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٣)، القيمة بـالمليون دولار^٤

| المجموع | | ٢٠٠٣-٢٠٠١ | | ٢٠٠٠-١٩٩٨ | | ١٩٩٧-١٩٩٤ | | الجهة المانحة |
|---------|------------|-----------|------------|-----------|------------|-----------|------------|------------------|
| الصرف | الالتزامات | الصرف | الالتزامات | الصرف | الالتزامات | الصرف | الالتزامات | |
| ١٢٣,١ | ٤١٨,٩ | ٩٠٣,٤ | ٥,٢ | ١٠٥,٩ | ١٠١,٥ | ١٩٣,٨ | ٢١٢,٣ | الدول العربية |
| ١٢٤١,٦ | ١٢١٤,٦ | ٧٨٧,٣ | ١٨٧,٣ | ٢٢٥,٢ | ٥٠٧,٢ | ٢١٩,١ | ٥٢٠,٢ | الاتحاد الأوروبي |
| ١٠٢٨ | ١٤٤٩,٢ | ٤٨٢,٣ | ٧٥٩,٥ | ٢٦٠,٤ | ٣٩٦,٨ | ٢٨٥,٣ | ٢٩٢,٩ | الولايات المتحدة |
| ٤٨٢ | ٥٠٤ | ٤١,٣ | ٣٧,٥ | ١٣٢,٤ | ١٦٧,٥ | ٣٠٨,٣ | ٢٩٨,٩ | اليابان |
| ٤٣٤,٧ | ٤٦٠,٤ | ١٥٤,٧ | ٥٤,٥ | ١٤٠,٧ | ١٨٠,٥ | ١٣٩,٣ | ٢٢٥,٥ | مؤسسات دولية |
| ٢٠١٣,٨ | ٢٤٨٥,٦ | ٦٦٩,٥ | ٥١٩,٣ | ٥٣٣,٤ | ٨٥٨,٦ | ٨١٠,٩ | ١١٠٧,٦ | دول أوروبية |
| ١٤٩,٤ | ١٧٥,٤ | ١٨,٩ | ١٦,٧ | ٥٧,٩ | ٥٧,٢ | ٧٢,٦ | ١٠١,٥ | دول أخرى |
| ٦٥٥٢,٥ | ٦٧٠٨,٣ | ٣٥٧,٤ | ١٥٨٠,٢ | ١٤٦٥,٩ | ٢٢٦٩,٢ | ٢٠٢٩,٣ | ٢٨٥٨,٩ | المجموع |

الجزء الثاني: التوزيع القطاعي للمساعدات واستخداماتها

وبالرغم من أهمية هذه القطاعات للفلسطينيين، إلا أنها لا تأتي في المرتبة الأولى من حيث أولويات واحتياجات الفلسطينيين ومدى تأثيرها على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم.

ويلي القطاعات الاجتماعية قطاع البنية التحتية ويشمل: الطاقة، والإسكان، والنفايات الصلبة، والصرف الصحي، والاتصالات، والمواصلات وغيرها. وقد جاء هذا القطاع ثانياً، إذ صرف عليه حوالي ٣٠٪ من المساعدات. ويعتبر قطاعات البنية التحتية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لما يحققه من آثار إيجابية في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مثل: زيادة التشغيل والحد بالتالي من مشاكل البطالة والفقير في الأراضي الفلسطينية، وتحريك عجلة الاقتصاد الفلسطيني بسبب ارتباطاته الأمامية والخلفية مع مختلف القطاعات، إضافة إلى

من أجل تبع مسار المساعدات الدولية في محاولة لتعريف الاتجاهات المختلفة والتوزيع القطاعي لتلك المساعدات، تم استخدام التوزيع المعتمد من قبل وزارة التخطيط الفلسطينية، والذي يتم بموجبه تصنيف المساعدات من حيث الاستخدام إلى خمسة أجزاء رئيسية، وهي: البنية التحتية، والقطاعات الإنتاجية، والقطاعات الاجتماعية، وبناء المؤسسات، وقطاعات متنوعة.

تشير التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط^٥ إلى أن القطاعات الاجتماعية قد استحوذت على الجزء الأكبر من المساعدات الفعلية المقدمة للفلسطينيين خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث بلغ نصيبها حوالي ٣١٪ من إجمالي المساعدات. وتشمل القطاعات الاجتماعية العديد من القطاعات الفرعية، منها التعليم والصحة والشباب والطفولة والمرأة والمساعدات الإنسانية.

استحوذت القطاعات الاجتماعية على الجزء الأكبر من المساعدات المقدمة، حيث بلغ نصيبها خلال السنوات العشر الأخيرة، حوالي ٣٠٪.

^٤ البيانات الواردة في هذا الجدول حسبت استناداً للمعلومات المتوفرة من وزاري التخطيط والمالية.

^٥ تغطي البيانات الواردة في تلك التقارير الفترة من ١٩٩٤ وحتى منتصف العام ٢٠٠٣، كما أنها لا تشمل المساعدات المقدمة من المانحين لدعم الموازنة الجارية للسلطة.

دوره في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تخفيض التكاليف الكلية لتلك الاستثمارات على المستثمرين. وقد احتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث الالتزامات، إلا أن انخفاض نسبة الصرف له والتي لم تتجاوز ٥٣٪ جعله ثانياً.

وجاء بناء المؤسسات في المرتبة الثالثة من خلال إنفاق ما نسبته ٢٧٪ من المساعدات الفعلية. ويداً واضحاً انخفاض حصة القطاعات الإنتاجية من إجمالي المساعدات، إذ لم تتجاوز حصتها ١١٪ من إجمالي الالتزامات، وانخفضت تلك النسبة إلى ٩٪ من إجمالي الصرف. ويلاحظ أيضاً انخفاض نسبة الصرف في تلك القطاعات على غرار قطاع البنية التحتية، والتي لا تتعدى ٥٢٪. وحلت القطاعات الأخرى المتنوعة، أو غير المصنفة ضمن المجموعات السابقة، في المرتبة الأخيرة، حيث لم تستحوذ على أكثر من ٣٪ من إجمالي الالتزامات والصرف على حد سواء، وتشمل تلك المجموعة العديد من القطاعات التي لا يمكن تصنيفها ضمن المجموعات السابقة نظراً لتنوعها والاختلافات فيما بينها، أو أنها أوجدت للاستجابة للأوضاع الطارئة التي حدثت خلال المرحلة السابقة.

وفيمما يتعلق بالتوزيع القطاعي للمساعدات خلال المراحل الثلاث التي سبق الحديث عنها في مقدمة هذا الجزء من الفصل، فإن المرحلة الأولى شهدت تساوٍ في استفادة ثلاثة قطاعات رئيسية من المساعدات الفعلية، وهي البنية التحتية، والقطاعات الاجتماعية، وبناء المؤسسات، بنسبة ٣٠٪ تقريباً لكل منها. وذلك بالرغم من اختلاف تلك القطاعات من حيث الالتزامات، ناهيك عن نسبة الصرف التوالي، وهذا يشير إلى الاختلاف في نسبة الصرف إلى الالتزام لهذه القطاعات.

أما المرحلة الثانية فقد تخللتها تحولات على التوزيع القطاعي للمساعدات، حيث حظي قطاع البنية التحتية بحوالي ٣٧,٦٪ من إجمالي المساعدات الفعلية، تلته وبفارق كبير القطاعات الاجتماعية بنسبة ٢٩,٢٪. وقد يعود تراجع مساهمة القطاعات

الاجتماعية إلى ما اتسمت به هذه المرحلة من انفراج نسبي في عملية التسوية السياسية، وبالتالي حدّة الإغلاقات الإسرائيلي، ما يعني انخفاض حجم المساعدات الإغاثية والطارئة وبرامج خلق فرص العمل، والتي تدرج ضمن القطاعات الاجتماعية. وقد حلّت القطاعات الإنتاجية رابعة بنسبة ١٢,١٪، وتظل تلك النسبة منخفضة ولا تعكس أولويات التنمية الفلسطينية ومتطلباتها بالرغم من ارتفاعها عن المرحلة السابقة.

وعند اعتبار جميع المساعدات التي قدمت للفلسطينيين منذ اندلاع الانتفاضة الحالية، أي خلال المرحلة الثالثة، فسيتبين لنا أن القطاعات الاجتماعية قد استحوذت على ٦٨,٥٪ من إجمالي المساعدات، ويرجع ذلك إلى تضخم بند المساعدات الإنسانية والإغاثية الطارئة والتي تدرج ضمن القطاعات الاجتماعية. وقد ساهم انخفاض قدرة السلطة على تحصيل الإيرادات، وتردي الأوضاع العامة في الأراضي الفلسطينية بسبب سياسة الإغلاقات الإسرائيلي المتكررة لتلك الأرضي، ومنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل، ساهم ذلك كله في توجه الجهات المانحة لدعم موازنة السلطة لمنع انهيار تلك السلطة وأنهيار العملية السياسية برمتها نتيجة لذلك. أما قطاع البنية التحتية فإن نسبة مساهمتها في إجمالي المساعدات قد تراجعت في هذه المرحلة إلى من إلى حوالي ١٠٪ (بالمقارنة مع ٣٧,٦٪ في المرحلة التي سبقتها). وذلك بالرغم من الدمار الهائل الذي تعرضت له البنية التحتية والمرافق العامة نتيجة التصعيد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين خلال تلك الفترة^٤، وبالرغم من الحاجة الماسة وبالتالي لإعادة إعمار وتأهيل ما تم تدميره. أما حصة القطاعات الإنتاجية فلم تتجاوز ٩٨,٥ مليون دولار، أي أقل من ٢٪ من المساعدات الفعلية، وذلك على الرغم من أهمية تلك القطاعات في تقوية الفلسطينيين وتعزيز مقدرتهم على الصمود.

أما بالنسبة للتوزيع المساعدات وفقاً للاستخدامات المختلفة، فتشير بيانات وزارة التخطيط إلى أن

^٤ قدر البنك الدولي الأضرار في البنية التحتية والناجمة عن التصعيد الإسرائيلي خلال الانتفاضة الحالية بحوالي ٢٥١ مليون دولار.

هو دعم الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية^٨، وخصوصاً الموازنة التطويرية والتي بلغت حصتها من إجمالي المساعدات الفعلية حوالي ١٢٪. وإذا ما أضفنا إلى هذا البند المنح المقدمة لدعم الموازنة الجارية، فإن نسبة المساهمة لهذا البند أو الاستخدام سترتفع بشكل كبير، إذ قدمت الجهات المانحة منذ اندلاع الانتفاضة أكثر من ١٣٠٠ مليون دولار ضمن هذا البند. أما المساعدات العينية التي قدمت للفلسطينيين على شكل معدات، فشكلت حوالي ٨٪ من إجمالي المساعدات الفعلية، وصرف حوالي ٥٪ من المساعدات من خلال برامج خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، و٣٪ فقط لدعم القطاع الخاص.

الاستثمار العام استحوذ على ٣٢٪ من إجمالي المساعدات الفعلية خلال السنوات السابقة، حيث تم صرف حوالي ١٣٩٣ مليون دولار لهذا الغرض^٩. وتم تخصيص ٢٨٪ من المساعدات للاستشارات الفنية والخبراء، وتعتقد الجهات المانحة أن تلك الاستشارات مهمة جداً لضمان كفاءة صرف المساعدات وتوجيهها نحو الأهداف المطلوبة. وبالرغم من أهمية هذا الشكل من المساعدات، إلا أن المبالغة فيها تكون في الغالب على حساب قيمة المساعدات الحقيقة المقدمة للدول المتلقية للمساعدات، وبالتالي التأثير على فاعلية وقدرة المساعدات الدولية على تحقيق الأهداف المرجوة منها. ومن الاستخدامات الرئيسية للمساعدات

تم تخصيص ٢٨٪ من المساعدات للاستشارات الفنية والخبراء.

جدول (٢-٥): التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣، القيمة بـالمليون دولار^{١٠}

| المجموع | | ٢٠٠٣-٢٠٠١ | | ٢٠٠٠-١٩٩٨ | | ١٩٩٧-١٩٩٤ | | القطاع |
|---------|------------|-----------|------------|-----------|------------|-----------|------------|-----------------|
| الصرف | الالتزامات | الصرف | الالتزامات | الصرف | الالتزامات | الصرف | الالتزامات | |
| ١٤٦٣,٥ | ٢٥٤٦,٨ | ٣٠٧ | ٥٠٠ | ٥٥٠,٥ | ١٠٢٥,٥ | ٦٠٦ | ٩٩٩,٣ | بنية تحتية |
| ٤٢٨,٢ | ٧٦٢,٢ | ٩٨,٥ | ١٤٣,٩ | ١٩٢,٥ | ٣٤٨,٩ | ١٣٧,٣ | ٢٧٠,٥ | قطاعات إنتاجية |
| ٢١٢١,١ | ١٧٧٠,٣ | ٢٠٩٤,٧ | ٥١٦ | ٤٢٧,٤ | ٤٣٩,١ | ٥٩٩ | ٨١٥,٢ | قطاعات اجتماعية |
| ١١٩٣ | ١٤٣٦,٢ | ٣٤٦,٨ | ٢٣٢,٢ | ٢٤١,٧ | ٤٠٦,١ | ٦٠٤,٥ | ٦٩٧ | بناء مؤسسات |
| ٢٤٦,٥ | ٢١٣,٨ | ٢١٠,٢ | ٨٧,١ | ٥٣,٨ | ٤٩,٥ | ٨٢,٥ | ٧٦,٩ | قطاعات متنوعة |
| ٦٥٥٢,٥ | ٦٧٠٨,٣ | ٣٠٥٧,٤ | ١٥٨٠,٢ | ١٤٦٥,٩ | ٢٢٦٩,٢ | ٢٠٢٩,٣ | ٢٨٥٨,٩ | المجموع |

الجزء الثالث: الأشكال التي قدمت بها المساعدات

وتتجدر الإشارة إلى أن جميع المساعدات المقدمة من قبل الولايات المتحدة واليابان كانت على شكل منح وهبات خلال الفترة السابقة. وخلال المرحلة الأولى (١٩٧٤-١٩٩٤) شكلت القروض حوالي ٦٠,٨٪ من إجمالي المساعدات. وعلى مستوى الجهات المانحة، فقد كانت جميع المساعدات الفعلية المقدمة من الاتحاد الأوروبي والدول العربية على شكل منح وهبات. وقدمت المؤسسات الدولية ٢٣,٥٪ فقط من مساعداتها على شكل منح وهبات والباقي

١٤٪ من المساعدات المقدمة للفلسطينيين كانت على شكل قروض.

تشير بيانات وزارة التخطيط إلى أن المساعدات الدولية التي التزمت الجهات المانحة بتقديمها خلال الفترة السابقة لم تكن جميعها على شكل منح وهبات. فقد تبين أن أكثر من ١٤٪ من تلك المساعدات كانت على شكل قروض، والجزء الأكبر منها قروض ميسرة وبفترات سماح طويلة. ولكن بعض القروض قدمت للسلطة الفلسطينية بشروط تجارية. وترتفع الشروط لتصل نسبة الفائدة إلى ١٥٪ عند التسديد الفعلي لتلك المساعدات.

^٨ على اعتبار أن إجمال المساعدات الفعلية هو ٤٤٧,٦ مليون دولار كما ورد في تقرير وزارة التخطيط.

^٩ تقتصر هذه الأرقام على البيانات الواردة من وزارة التخطيط والتي تغطي الفترة ١٩٩٤ وحتى حزيران ٢٠٠٣، كما أنها لا تشمل المساعدات التي قدمتها الدول لدعم موازنة السلطة منذ بداية الانتفاضة الحالية.

^{١٠} البيانات الواردة في هذا الجدول حسبت استناداً للمعلومات المتوفرة من وزاري التخطيط والمالية.

كان على شكل قروض، فيما كانت نسبة القروض المقدمة من قبل الدول الأوروبية حوالي ٧٪ فقط من إجمالي مساعداتها.

الذي قدمته الدول العربية من خلال بنك التنمية الإسلامي وبلغت قيمته ٤٨٠ مليون دولار. وقد جرى ذلك الارتفاع بالرغم من تردي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير خلال تلك المرحلة، إذ كان من المفترض أن لا تتحمل الجهات المانحة الفلسطينيين أعباء إضافية في ظل تلك الأوضاع، وفي ظل انخفاض الإيرادات المتحصلة من قبل السلطة الفلسطينية وانخفاض قدرتها وبالتالي على تلبية احتياجات الفلسطينيين. وما يلفت الانتباه في تلك المرحلة هو ارتفاع نسبة القروض المنوحة من قبل الدول العربية من إجمالي المساعدات التي قدمتها، في حين انخفضت نسبة القروض المقدمة من الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية إلى أقل من ٢٪ و١٪ من إجمالي مساعداتها على التوالي، وذلك بما يتلاءم مع فجوة الموارد المالية للسلطة والأوضاع الصعبة التي تعانيها الأراضي الفلسطينية. وكان حري بالدول العربية أن تتحلى هذا المنحى وليس الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية.

أما المرحلة الثانية، فقد شهدت تحولاً كبيراً في أشكال تقديم المساعدات، حيث ارتفعت نسبة القروض في تلك المرحلة إلى حوالي ١٩٪ من إجمالي المساعدات الفعلية. وقد نجمت تلك الزيادة عن تحول سياسة الاتحاد الأوروبي والدول العربية باتجاه الإقراض على حساب المنح، حيث بلغت نسبة الإقراض منها ٢٤٪ و٣٪ على التوالي. وقد انعكس هذا الأمر، أيضاً، على حجم القروض التي اقترضتها السلطة الفلسطينية، إذ تضافت القروض خلال المرحلة الثانية مقارنة بما كانت عليه في المرحلة الأولى، فارتفعت من ٦١٪ إلى أكثر من ٢٧٨,٤ مليون دولار. وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة، تشير البيانات في الجدول رقم (٢) إلى ارتفاع نسبة الإقراض من إجمالي المساعدات الفعلية خلال تلك المرحلة إلى حوالي ١٨٪، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى القرض

الجزء الرابع: توزيع المساعدات حسب الجهات المتلقية

تلقت السلطة الوطنية الفلسطينية ما نسبته ٨٧٪ من إجمالي المساعدات المقدمة للفلسطينيين في حين تلقت المؤسسات الأهلية (NGOs) ما نسبته ٨٪

تلقت المؤسسات الأهلية (NGOs) ما نسبته ٨٪ وقد لوحظ أن نسبة الصرف الفعلي للمساعدات المقدمة للمؤسسات غير الحكومية والتي بلغت حوالي ٨٠٪ كانت أعلى من مثيلتها للمساعدات المقدمة للسلطة والتي لم تتجاوز ٦٥٪.

يمكن تقسيم المساعدات من حيث توزيعها على الجهات المختلفة إلى ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول من المساعدات تم تقديمها للسلطة الوطنية الفلسطينية بأجهزتها المختلفة، والقسم الثاني من المساعدات تم توجيهه إلى المؤسسات الأهلية (NGOs)، أما القسم الثالث من تلك المساعدات فقد تم من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وإنما، فقد قامت الجهات الدولية المانحة بتقديم أكثر من ٦٥٥٢,٦ مليون دولار خلال السنوات العشر الماضية، وإذا أضيفت المساعدات الطارئة المقدمة عبر الأونروا منذ اندلاع الانفراط وحتى نهاية العام ٢٠٠٣، والتي قدرت بنحو ٣٢٤ مليون دولار؛ فإن المبلغ الإجمالي سيرتفع إلى أكثر من ٦٨٧٦,٦ مليون دولار. وتشير بيانات وزارة التخطيط إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية بأجهزتها التنفيذية المختلفة، من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة قد تلقت ما نسبته ٨٧٪ من إجمالي المساعدات المقدمة للفلسطينيين خلال تلك الفترة. في حين

أما فيما يتعلق بالمساعدات الفعلية المقدمة عبر الأونروا، فيلاحظ وجود تفاوت كبير في حجم تلك المساعدات، وذلك تبعاً لاختلاف مصادر البيانات، إضافة إلى الاختلاف في منهجية تقديم حجم تلك المساعدات. حيث أشارت بيانات وزارة التخطيط إلى أن إجمالي المبالغ المقدمة عبر الأونروا بلغت حوالي ٢٣٧,٢ مليون دولار منذ العام ١٩٩٤، بمعدل سنوي بلغ ٣٢,٧ مليون دولار، وشكلت تلك المبالغ حوالي ٥٪ من إجمالي المساعدات. وبعد هذا المبلغ قليلاً نسبياً إذا ما قورن مع البيانات الصادرة عن الأونروا ذاتها، حيث تشير تلك البيانات إلى أن الأموال التي صرفت من قبل الأونروا خلال عام واحد فقط (العام ٢٠٠٣) بلغت حوالي ٢٥٩ مليون

الاونروا من إجمالي المساعدات سيرتفع إلى أكثر من ٦٪، وتبعد تلك النسبة أكثر منطقية وتمثيلاً لحجم المساعدات المقدمة عبر الاونروا، وبذلك تتخفض حصة السلطة الفلسطينية كجهة متلقية للمساعدات لتبلغ حوالي ٤٪ من إجمالي المساعدات. كما تتسق تلك النسبة مع تقديرات البنك الدولي الواردة في تقريره المتعلق بتقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على الانفصال الإسرائيلي الأحادي الجانب عن المناطق الفلسطينية، والذي أعده البنك في حزيران ٢٠٠٤.

دولار. ويعزى هذا التباين بين المصادرين بشكل أساسي إلى أن الوزارة لا تأخذ بالاعتبار سوى الأموال التي تصرف من قبل الاونروا على المشاريع التطويرية والموازنات المنتظمة، مستثنية بذلك المساعدات الطارئة والإغاثية التي بدأت الاونروا بإنفاقها منذ اندلاع الانتفاضة الحالية، حيث شكل هذا النوع من المساعدات الجزء الأكبر من إجمالي المبالغ التي أنفقتها الاونروا في الأراضي الفلسطينية منذ العام ٢٠٠١ وحتى إعداد هذا التقرير، والتي بلغت ٣٢٤ مليون. وعند إضافة هذا المبلغ إلى المساعدات المنتظمة فإن حصة

القسم الثالث: انعكاسات وتأثيرات التمويل الدولي

أهم انعكاسات التمويل الدولي على صعيد الأفراد، ودور المساعدات في تمكين الفرد الفلسطيني وتعزيز مقومات صموده. كما سيتم البحث في مقدرة التمويل الدولي على تمكين المجتمع الفلسطيني وقويته وتعزيز قدرته على الاعتناق من التبعية للعوامل الخارجية، ومدى تأثير هذا التمويل في ذلك.

سيتم في هذا الجزء التعرف على أهم انعكاسات وتأثيرات التمويل الدولي على جهود التنمية الفلسطينية بشكل عام وعلى تمكين الإنسان والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص. وسيتم ذلك من خلال إعطاء خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفرد والمجتمع السائدة حالياً في الأراضي الفلسطينية، ومن ثم البحث في

الجزء الأول: مقدرة السلطة على إدارة المساعدات الدولية

الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكمار) ووزارة المالية ووزارة التخطيط. ويستحوذ على الجزء الأكبر من تلك المساعدات عدد محدود من الوزارات (وزارة التربية والتعليم العالي والصحة والحكم المحلي).

أما فيما يتعلق بالإجراءات التي تتبعها تلك الوزارات لإتمام عملية تنفيذ المشاريع المولدة عبر المساعدات الدولية، فإنها تمر عبر مراحل عدة. حيث تقوم كل وزارة على حده بإجراء الدراسات الالازمة لتحديد احتياجات القطاع الذي تمثله، ومن ثم يتم تقديم تلك الاحتياجات للجهات الفلسطينية المسئولة عن التنسيق مع الجهات المانحة من أجل إيجاد التمويل اللازم لتلبية تلك الاحتياجات. ويتم بعد ذلك رفع هذه الاحتياجات للجهات المانحة والتي تقوم بدورها بإرسال وفد للتأكد من تلك الاحتياجات. وتنتهي المرحلة الأولى بموافقة الجهة المانحة على التمويل. وبعد الانتهاء

تعتبر مقدرة النظام الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني على إدارة المساعدات الدولية والاستجابة للتطورات التي تطرأ على التمويل الدولي عنصراً أساسياً للحكم على نجاعة تلك المساعدات.

تحتاج أية عملية تمويل في العالم إلى عناصرin أساسين لإتمامها: الجهة المولدة، والبيئة التي تُضخ فيها المساعدات. ويعتبر دور النظام أو الأداة التي ستقوم بإدارة المساعدات أساسياً في هذه العملية. وينطبق ذلك إلى حد بعيد على واقع التمويل الدولي في الأراضي الفلسطينية، حيث تعتبر مقدرة النظام الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني على إدارة المساعدات الدولية والاستجابة للتطورات التي تطرأ على التمويل الدولي عنصراً أساسياً للحكم على نجاعة تلك المساعدات ومقدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة منها. وقد أشير في الجزء السابق من هذا الفصل إلى أن أكثر من ٨٧٪ من المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين تمر عبر السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة، ويتولى مهمة إدارة المساعدات الدولية المقدمة للسلطة منذ انطلاقها كل من المجلس الاقتصادي

ولعل ضعف الإدارة الناجعة للمساعدات من قبل السلطة وما يتردد في تقارير رسمية وغير رسمية عن وجود فساد مالي وإداري وسياسي في مؤسسات السلطة هي عوامل ساهمت في تراجع ثقة المواطنين في قدرة السلطة على إدارة المساعدات الدولية. حيث أشارت نتائج استطلاع للرأي أجراء برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت إلى أن ٢٤٪ فقط من المستطلعين أشاروا إلى أن التمويل الدولي يجب أن ينصب على مؤسسات السلطة، في حين رأى ٥٦٪ إن هذا التمويل ينبغي أن ينصب على القطاع الخاص.

من هذه المرحلة تبدأ المرحلة الثانية وهي المتعلقة بال تصاميم الفنية-الهندسية للمشروع، وعادة تشمل اللجنة التي تبت في العروض المقدمة على مندوب عن الوزارة المعنية، وتمثل المرحلة الثالثة بعملية اختيار الشركة التي ستقوم بتنفيذ المشاريع المملوكة. وفيما يتعلق بعملية دفع وتوريد الأموال والمستحقات من قبل الممول للشركة المنفذة، فهي عادة ما تتم بدون وسطاء، حيث يتم تحويل الدفعات المستحقة مباشرة على حساب الشركة في فلسطين.

إطار (٢-٥): نتائج ورشة عمل حول التمويل الدولي

قام برنامج دراسات التنمية بعقد مجموعات عمل بؤرية مخصصة لمناقشة القضايا التي يطرحها التقرير حول التمويل الدولي. وقد استنتج الحضور أنه برغم التقدم الطفيف في تنسيق التمويل الدولي عبر وزارة التخطيط، إلا أن الوزارات المختلفة في السلطة ما زالت تعمل بشكل منفصل عن بعضها البعض. وبعد ضعف التنسيق السمة الأساسية لعملية إدارة المساعدات التي تمر عبر السلطة. وتعزز هذا التصور من خلال حلقه النقاش التي عقدها برنامج دراسات التنمية واجتمعت فيها الأطراف الفلسطينية ذات العلاقة بعملية التمويل الدولي، حيث أجمع المشاركون في هذا اللقاء تقريرياً على ضعف التنسيق بين الجهة المركزية المسؤولة عن التخطيط والتنسيق في موضوع المساعدات وبين الوزارات والجهات الفلسطينية الممثلة للقطاعات المختلفة. وغالباً ما كان يتم تغيب الجهة المركزية عن الاتفاقيات التي تعقدتها الوزارات المختلفة مع الجهات المانحة، وذلك باستثناء الاتفاقيات التي يترتب عليها التزام مالي، إذ يتم في هذه الحالة إشراك وزارة المالية أو التخطيط. وقد أشار بعض الحضور إلى أن القطاع الخاص الفلسطيني ظل مغيباً عن عملية صنع القرار وتحديد الأولويات من خلال خطط التنمية المختلفة والمعدة من قبل السلطة الفلسطينية. وذلك بالرغم من اشتراكه في بعض الأجسام التنسيقية مع القطاع العام، إلا أن تلك المشاركة بقيت شكلية وغير فاعلة. كما تم التوصل إلى استنتاج مهم يتمثل في قدرة القطاعين العام والخاص الفلسطينيين على استيعاب حجم كبير من المساعدات الدولية حتى وإن زاد عن حجمها الراهن. حيث أن معظم الوحدات الإنتاجية في القطاع الخاص تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية الكاملة لأسباب عديدة لا مجال لذكرها في هذا الموضوع، أضف إلى ذلك الطاقة البشرية المعطلة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية. أما بالنسبة للقطاع العام، فقد تبين من خلال دراسة الحالة التي أجريت على أحد المشاريع المملوكة من المساعدات الخارجية أن مؤسسات السلطة والطواقم الإدارية التي تعمل معها تملك الجاهزية الكاملة لاستيعاب أي توسيع متوقع في أنشطة الجهات المانحة في الأراضي الفلسطينية. ولعل أحد المؤشرات المهمة على ذلك هو قائمة المشاريع المعدة مسبقاً من قبل الوزارات المختلفة في السلطة والجاهزة لتنفيذ في حال توفر التمويل اللازم لها، وهي تمثل احتياجات ملحة وضرورية بالنسبة للقطاعات التي تمثلها هذه الوزارات. إلا أن ما يعيق تفيذهما هو شح الموارد المالية المتأتية عبر المساعدات الدولية.

الجزء الثاني: دور التمويل الدولي في بناء المؤسسات الفلسطينية وتعزيز قدراتها

ذلك بشكل أساسي إلى انقطاع التمويل الخارجي في تلك المجالات.

وارتياطاً بتفعيل دور التمويل الدولي، نجد أن غالبية المؤسسات الحكومية تعاني من العديد من المشكلات (كما يرد بتفصيل في الفصل الثالث). المشكلة الأولى تمثل في غياب هيكل إدارية ووصف وظيفي للعاملين في تلك المؤسسات، مما يؤدي إلى تداخل الصالحيات بين العاملين في المؤسسة الواحدة وبين المؤسسات المختلفة. والمشكلة الثانية هي عدم وجود جهة تنسيقية مركبة للتيسير فيما بين هذه المؤسسات وضمان عدم الازدواجية في العمل وهدر الجهد والمالي، وغياب أسس الشفافية والمساءلة داخل تلك المؤسسات. والمشكلة الثالثة تمثل في غياب رؤية محددة أو خطة تنمية واضحة المعالم لدى السلطة. ويلاحظ أن عملية التخطيط في السلطة مرت في أربع مراحل أساسية: حيث شهدت المرحلة الأولى (٩٤-٩٧) غياب كامل لأية خطة، واقتسمت المرحلة الثانية (٩٨-٢٠٠٠) بوجود تخطيط جزئي، فيما انعدم التخطيط منذ اندلاع الانقسامية الفلسطينية وحتى السنة الأخيرة والتي تشكل المرحلة الثالثة، وتحاول السلطة خلال المرحلة الحالية (الرابعة) معاودة التخطيط من خلال إعداد خطة تنمية متوسطة المدى. ويؤثر ذلك بالطبع على الدور الذي من الممكن أن تلعبه المساعدات. حيث تعتمد مؤسسات السلطة -غالباً- في تلقي المساعدات الخارجية على مجهودات متفرقة من قبل كل وزارة على حدة.

كما لعبت المساعدات الدولية دوراً مهماً على صعيد المنظمات الأهلية في الأراضي الفلسطينية، من خلال تقديم الدعم اللازم لها (مادياً وعينياً) بغية تجاوز المتطلبات المالية والإدارية غير المرنة التي تفرضها الأنظمة الحكومية لإدارة وتتنفيذ البرامج الخاصة بهذه المنظمات. وتشير تقدیرات البنك الدولي إلى أن حوالي ٦٠٪ من خدمات الرعاية الصحية المقدمة للفلسطينيين تم عبر المؤسسات الأهلية. بالإضافة إلى دورها في المجال التعليمي، وفي تقوية وتطوير القطاع الزراعي،

يقصد بالمؤسسات الفلسطينية هنا الرسمية منها والأهلية. ويندرج تحت إطار المؤسسات الرسمية حوالي ٦٠ مؤسسة وزارة. ويمكن تقسيم تلك المؤسسات وفقاً للخدمات التي تقدمها إلى قسمين أساسيين: المؤسسات التي تقدم خدمات اجتماعية (التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والبرامج الإغاثية)، والمؤسسات التي تقدم خدمات أمنية (الشرطة وقوات الأمن وحفظ النظام). أما المؤسسات الأهلية، فقد قدر البنك الدولي عددها بحوالي ١٢٠ مؤسسة فلسطينية وحوالي ٢٠٠ مؤسسة دولية تعمل في الأراضي الفلسطينية. وتُصنف أنشطة تلك المؤسسات عادة في ثلاث مجموعات، تبعاً لنوع النشاط. المجموعة الأولى تقوم بالنشاطات الخيرية ونشاطات الرعاية الاجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الفئات المحتاجة. وتعنى المجموعة الثانية بالنشاطات التي تهدف إلى المشاركة في تحقيق التنمية، ومحورها هو إكساب الفرد والجماعات قدرة أكبر على الإنتاج، وذلك من خلال التعليم والتدريب والتنظيم، ويتعدى ذلك إلى تسويق الإنتاج في بعض الأحيان. أما المجموعة الثالثة فتقوم بالنشاطات التي تهدف إلى إعداد الأهالي للقيام بدور إيجابي في اتخاذ القرارات في المؤسسات المحلية والوطنية والدولية. ويشمل هذا النمط النشاط السياسي المباشر الذي يمارس عادة داخل الدولة. وقد كان للدول المانحة دوراً أساسياً في تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية من خلال دعم العديد من هذه المؤسسات بالمساعدات المادية والعينية للقيام بمهامها المنطة بها، ولتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. وتعزز هذا الدور في السنوات الثلاث الأخيرة نتيجة الضعف الذي أصاب السلطة وأثر على قدرتها على أداء مهامها، حيث وُجهت مبالغ ضخمة من المساعدات الدولية لدعم الموازنة الجارية. وبلغت خلال تلك الفترة حوالي ١٢٢٥ مليون دولار. إلا أن تقدیرات البنك الدولي تشير إلى أن مستويات الخدمات التي تقدمها السلطة في تراجع مستمر، ويستدل على ذلك من خلال انعدام الخدمات البيئية والصحة الوقائية التي تقدمها السلطة في الأراضي الفلسطينية، ويعزى

تحاول السلطة خلال المرحلة
الحالية معاودة التخطيط
من خلال إعداد خطة تنمية
متوسطة المدى.

تشير تقدیرات البنك
الدولي إلى أن حوالي ٦٠٪
من خدمات الرعاية الصحية
المقدمة للفلسطينيين تم
عبر المؤسسات الأهلية.

إضافة إلى ضعف التنسيق فيما بينها ومع السلطة. وقد حد ذلك وبالتالي من قدرتها التفاوضية مع الأطراف المانحة لتحديد مجالات الدعم التي تخدم الفلسطينيين وتلبي احتياجاتهم الأساسية، وقبل كل هذا العرافق الإسرائيلى في وجه عمل ودور هذه المنظمات.

وتقديم الدعم والمساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة، وبرامج الإسكان لذوي الدخل المحدود، وبرامج الإقراض للمشاريع الصغيرة. إلا أنه ينطبق على تلك المؤسسات ما ينطبق على مؤسسات السلطة الرسمية، وذلك فيما يتعلق بغياب الرؤية المحددة، وانحرافها عن أهدافها،

حوالي ٧٨٪ من العائلات الفلسطينية ترى أنها لم تستند مباشرةً من الدعم الأوروبي.

إطار(٣-٥): تقييم الاستفادة من التمويل الدولي

أشار استطلاع الرأي الذي أجراه برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت (حزيران ٢٠٠٤) أن ٧٨٪ من عائلات المستجيبين لم تستند مباشرةً من الدعم الدولي، بينما يرى ٤٩٪ منهم أن الدعم الدولي خفف من معاناة الفلسطينيين. ويقترح ٤٨٪ من المستجيبين تركيز الدعم الدولي على خلق فرص عمل، بينما يقترح ٦٥٪ منهم توجيه الدعم إلى مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. ولكن الآراء اختلطت حول درجة إسهام الدعم الدولي في التنمية الفلسطينية. وفي السياق ذاته، وعلى الصعيد السياسي، يعتقد ٥٥٪ من المستجيبين أن الدعم الدولي عزز من قبضة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية.

الجزء الثالث: مدى انسجام التمويل الدولي مع الأولويات الفلسطينية

بالرغم من الدور الذي يلعبه هذا النوع من المساعدات في القطاعات الاجتماعية، إلا أنها لا تشتمل على أية أبعاد تنمية ولا ترتبط بخطة أو رؤية محددة.

على مدى الفترة السابقة، إذ لم تزد عن ٣٠٪ حتى العام ٢٠٠٠، إلا أنها تجاوزت ٦٨٪ منذ اندلاع الانتفاضة. وكما أشير سابقاً، فإن ارتفاع مساهمة القطاعات الاجتماعية كان نتيجة لزيادة حجم المساعدات الإنسانية والإغاثية الطارئة والمنحة المقدمة لدعم الموازنة الجارية والتي تدرج ضمن هذا البند. وبالرغم من الدور الذي يلعبه هذا النوع من المساعدات في إغاثة العديد من الأسر الفلسطينية، وخلق فرص عمل لعدد كبير من العاطلين عن العمل^{١٠}، بالإضافة إلى دورها في منع انهيار السلطة من خلال دعم موازنتها ودفع رواتب الموظفين لديها، إلا أنها لا تشتمل على أية أبعاد تنمية ولا ترتبط بخطة أو رؤية محددة، بل يقتصر دورها على النواحي الإنسافية والإغاثية. وتشمل القطاعات الاجتماعية، بالإضافة للمساعدات الطارئة، المساعدات الموجهة لتعزيز الديمقراطية، وتأهيل المعتقلين، والبيئة، وحقوق الإنسان، وغيرها. وتشكل تلك القطاعات أحد أهم أولويات الدول المانحة. وعلى أهمية تلك القطاعات للفلسطينيين، إلا أنها أقل قدرة من القطاعات الإنتاجية الأخرى على تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل والمستدام^{١١}.

يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي يتم من خلالها الحكم على دور وأهمية المساعدات الدولية في تمكين المجتمع الفلسطيني وتحقيق الأهداف المنشودة المتوقعة من تلك المساعدات. ويمكن القول أن نجاح المساعدات في تعزيز هذا الدور والوصول إلى تلك الأهداف، يكون بالقدر الذي يحدث فيه انسجام وتوافق بين التحصيص الفعلي للمساعدات على القطاعات والأنشطة المختلفة وبين أولويات واحتياجات الشعب الفلسطيني ومتطلبات التنمية التي يسعى إلى توفيرها. ولكن ينبغي التذكير أنه من الصعب بمكان التعامل مع المساعدات الدولية على أنها جسم واحد يقوم على الاتساق في أهدافه وأغراضه وأولوياته، حيث تختلف عملية التمويل الدولي باختلاف الجهات المانحة التي تقف وراءها، وما يتربت على ذلك من اختلاف في الأهداف والأولويات.

ومن خلال النتائج التي توصل إليها الجزء السابق من هذا الفصل، يتبيّن أن القطاعات الاجتماعية قد استحوذت على حوالي ٤٧,٦٪ منها المساعدات المقدمة للفلسطينيين منذ العام ١٩٩٤ وحتى نهاية العام ٢٠٠٣. ولم تكن تلك النسبة هي السائدة

^{١٠} صرّح ٥٤٪ من المستطلعين الذين استفادوا من المساعدات بأنهم استفادوا في مجال الرعاية الاجتماعية والمساعدات الإغاثية الطارئة، فيما استفاد ٢٪ من برامج خلق فرص العمل.

^{١١} جامعة بيرزيت - برنامج دراسات التنمية، استطلاع الرأي العام رقم (١٧)، ٤-٦/٢٠٠٤.

لهذا القطاع من ارتباطات أمامية وخلفية على مستوى الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى دوره في استيعاب الأيدي العاملة، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في الأرضي الفلسطينية. أما القطاع الثالث الذي استحوذ على أولويات المانحين فكان قطاع بناء قدرات المؤسسات. إذ كان من الطبيعي أن يتم تركيز المانحين عليه، خاصة في بداية المرحلة الانتقالية وفي ظل حادثة إنشاء السلطة ومؤسساتها. وقد أنفقت الجهات المانحة على هذا القطاع حوالي ١١٩٣ مليون دولار، أو ما نسبته ١٨,٢٪ من المساعدات. ومرة أخرى تفشل الجهات المانحة من خلال المساعدات التي تقدمها في إحداث توافق مع أولويات واحتياجات المجتمع الفلسطيني. فقد بينت نتائج أحد الاستطلاعات^{١٠} أن بناء المؤسسات المجتمعية لا يعتبر من المجالات ذات الأولوية لدى الفلسطينيين، إذ حظي هذا القطاع بعلامة ٧,٢٪ فقط على سلم أولويات المستطلعين.

ويحتل قطاع البنية التحتية المرتبة الثانية في أولويات المانحين، إذ وجهت تلك الدول ما نسبته ٢٢,٣٪ من إجمالي مساعداتها للإنفاق على مشاريع إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية في فلسطين. وقد شهدت السنوات الثلاث الأخيرة تراجعاً ملحوظاً على حجم المساعدات الموجهة إلى هذا القطاع، إذ لم يتجاوز حجم الأموال المخصصة له مبلغ ٣٠٧ مليون دولار، أو ما نسبته ١٪ من إجمالي المساعدات المقدمة خلال تلك المرحلة، وذلك بالرغم من الدمار الهائل الذي لحق بمرافق البنية التحتية الفلسطينية نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على تلك المرافق، مما كان يستدعي التركيز على هذا القطاع بشكل أكبر مما تم على أرض الواقع. إذ اعتمد المانحون في إنفاقهم على تقديرات البنك الدولي لتكاليف إعادة تأهيل البنية التحتية والتي كانت أقل بكثير من التقديرات الفلسطينية. ويعود هذا القطاع من الأولويات في الأجندة الفلسطينية، وذلك لما

إطار (٤-٥) : المساعدات المشروطة

لعل المثال الأمريكي يعتبر الأكثروضوحاً في مجال المساعدات المشروطة. حيث ظلت المساعدات الأمريكية طيلة الفترة السابقة رهنًّ بمماطلة "لجنة اعتمادات العمليات الخارجية" في الكونгрس الأمريكي. وتعتمد هذه اللجنة في رأيها على ضرورة توفر مجموعة من المتطلبات السياسية والأمنية من قبل الجهة المتلقية للمساعدات. وتشمل تلك المتطلبات، أيضاً، مدى التزام الفلسطينيين بضمان وحماية أمن إسرائيل، والتزامهم بتنفيذ التزاماتهم في الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي. إضافة إلى بعض المعايير المتعلقة بالنزاهة والشفافية والمساءلة وغيرها من المعايير المماثلة. وأضافت الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية شرطاً جديداً في الآونة الأخيرة على الجهات المتلقية لمساعدتها في إطار ما تسميه الإدارة الأمريكية بالحرب على الإرهاب. فأصبح يتوجب على هذه الجهات توقيع وثيقة تتضمن تعهداتها بمحاربة الإرهاب وعدم استخدام الأموال في دعمه. بالإضافة لهذه الشروط، فإن غالبية الجهات المانحة تشتراك في فرض شروط على الجانب الفلسطيني تتعلق بآلية صرف المساعدات التي تقدمها. وذلك من خلال ربطها تقديم تلك المساعدات بضرورة أن تكون المواد الخام والمعدات الازمة في المشاريع التي تمولها من المصدر المول نفسه، إضافة إلى الجهة المنفذة والخبراء والاستشاريين^{١١}. ويستمد المثال الأمريكي أهميته من المساهمة الكبيرة للمساعدات الأمريكية، حيث شكلت حوالي ١٦٪ من إجمالي المساعدات المقدمة. أما الجهات المانحة الأخرى فتقتصر شروطها على ضرورة التزام الجهة المتلقية للمساعدات بالأطر القانونية والإجراءات الإدارية المطبقة في أنظمتها المالية والتشريعية. ومثال تلك الجهات المعبدلة نسبياً في شروطها الدول الأوروبية واليابان. ومن الجدير بالذكر أن غالبية المنظمات الأهلية الفلسطينية، بتسق من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، قد رفضت توقيع الوثيقة الأمريكية باعتبارها تفرض شروطاً غير واضحة المعالم بالنسبة للقضايا المطروحة.

رفض غالبية المنظمات الأهلية التعامل مع المساعدات المشروطة.

^{١٠} جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية، استطلاع الرأي العام رقم (١٧)، ٢٠٠٤/٦/٤.

^{١١} تستعيد الجهات المانحة في بعض الأحيان ٥٠٪ من الدعم الذي تقدمه من خلال المساعدات الفنية وتوريد المواد والمعدات للجهة المتلقية للدعم.

الجزء الرابع: مساهمة التمويل الدولي في انعكاس المجتمع الفلسطيني

خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وُجه أكثر من ٨٣٪ من المساعدات لبرامج الإغاثة الإنسانية وتمويل الخزينة واصلاح الأضرار الناجمة عن المؤثر الإسرائيلي.

بدوره إلى رفع درجة المخاطرة والانكشاف للعوامل الخارجية بشكل كبير. ويعود طرح هذه التساؤلات، إلى مجموعة من العوامل المتعلقة بتلك المساعدات، كارتباطها بتطورات العملية السياسية، وعدم توافقها دائمًا مع الأولويات الفلسطينية، والتغيير الذي طرأ عليها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إذ وُجه أكثر من ٨٣٪ من تلك المساعدات لبرامج الإغاثة الإنسانية وتمويل الخزينة وإصلاح الأضرار الناجمة عن المؤثر الإسرائيلي. وفيما يتعلق بالعامل الذاتي، والمتمثل بالقدرات الذاتية للمجتمع الفلسطيني، فقد تبين في الجزء السابق من هذا الفصل أن أكثر من ٨٧٪ من المساعدات يمر عبر مؤسسات السلطة الفلسطينية، وأن حوالي ٨٪ منها يمر عبر المؤسسات الأهلية.

تزامنت الفترة التي بدأت فيها عملية التمويل الدولي مع سياسات الإغلاق والحصار الإسرائيلي، حيث أدت هذه السياسات إلى إلحاق ضرر بالغ بالفلسطينيين. وطالت تلك السياسات، أيضًا، عملية التمويل الدولي ذاتها. حيث حدّت من حرية الحركة لموظفي وممثلي المؤسسات المحلية والدولية المشرفة والمنفذة للبرامج الممولة. إضافة إلى إعاقة وصول المواد الخام والمعدات اللازمية لتنفيذ تلك البرامج والمشاريع، كما تعمدت السلطات الإسرائيلية وضع العراقيل والصعوبات أمام تنفيذ المشاريع الممولة في التجمعات الفلسطينية التي تقع في مناطق (ب). وظل المؤثر الإسرائيلي المحدد الأساسي لواقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية. وانتهت الحكومات الإسرائيلية المتتعاقبة منذ انتلاق عملية التسوية السياسية والتوقیع على اتفاق أوسلو مجموعة من السياسات والإجراءات والممارسات التي أدت في مجملها إلى عرقلة الجهود الفلسطينية والدولية الهادفة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تدهور إلى نجاح إسرائيل في تحويل الضفة والقطاع إلى سوق استهلاكي للمنتجات والخدمات الإسرائيلية حتى الفاسدة منها، ومصدراً للأيدي العاملة الرخيصة. وقدرت هذه السياسات إلى خلق تشوهات بنوية متصلة في

تحكم مجموعة من العوامل والمؤثرات بالسمات الأساسية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية. ويمكن تقسيم تلك العوامل والمحددات إلى عوامل موضوعية خارجية كالعامل الإسرائيلي وعامل المساعدات الخارجية، وعوامل ذاتية تتعلق بأداء المؤسسات الفلسطينية، الرسمية منها والأهلية. وأسهمت هذه المؤثرات في رسم ملامح الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة السابقة. حيث اعتمد الاقتصاد الفلسطيني على نظيره الإسرائيلي، وتعددت أوجه وقوف التشاكب بين الاقتصاديين في مجالات العمالة، والعلاقات التجارية، وعوائد المقاومة الضريبية. ويتمثل مجال العمالة في استيعاب سوق العمل الإسرائيلي لفأاضن العمالة الفلسطينية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ١٤٥ ألف عامل فلسطيني كانوا يعملون في إسرائيل قبيل بدأ الانفلاحة الفلسطينية. أما في مجال العلاقات التجارية الفلسطينية الإسرائيلية، فتشكل التجارة مع إسرائيل ٧٧٪ من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية. وفي عوائد المقاومة تعتمد السلطة الفلسطينية في تمويل خزينتها على الإيرادات الجمركية وإيرادات المقاومة الناجمة عن المعاملات التجارية مع إسرائيل، حيث تشكل الإيرادات الجمركية والضريبية الناجمة عن التجارة الخارجية مع إسرائيل حوالي ٦٠٪ من إجمالي الإيرادات العامة في الموازنة الفلسطينية. وتتمكن خطورة هذا التشاكب بين الاقتصاديين في استمرار انتهاج الجانب الإسرائيلي لسياساتيه الحالية والتي تقوم على منع أية محاولة فلسطينية للانعتاق والتحرر من الهيمنة الإسرائيلية، والتصدي لمحاولات النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحكم الفلسطينيين بمواردهم الطبيعية.

ويتمثل المؤثر الثاني بالمساعدات الخارجية، فقد غطت تلك المساعدات أكثر من ٨٠٪ من الأموال اللازمية لتمويل برنامج الاستثمار العام في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى دورها في تمويل الموازنة الجارية للسلطة الفلسطينية. إلا أن هناك العديد من التساؤلات حول مدى استمرارية تدفق تلك المساعدات خلال الفترة اللاحقة^{١٤}، وهذا يؤدي

^{١٤} أشار المجتمعون في مؤتمر روما حول الاقتصاد الفلسطيني في كانون أول ٢٠٠٣، إلى أن انعدام وجود أفق سياسي واضح سيعمل من الصعب الحديث عن مستويات عالية ومستمرة للمساعدات للأراضي الفلسطينية.

وتحتها بناء ٦ مدارس وتجهيزها بالمعدات الالزمة في كل من الضفة والقطاع. وخلال خمس سنوات تم تطوير وترميم أكثر من ٧٦ مدرسة من خلال "بكدار" وحدها، وارتفع بذلك عدد الصنوف المدرسية بحوالي ٢٠٦٨ صفًا. وفي مجال البنية التحتية تم إنفاق حوالي ١١٥٦,٥ مليون دولار أو ما نسبته ٣٣٪ من إجمالي المساعدات خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠). فقد تم تنفيذ أكثر من ١١٢ مشروعًا للمياه والصرف الصحي، كما تم شق مئات الكيلومترات من الطرق الرئيسية والفرعية، وساهم ذلك إلى حد كبير في تطور خدمات البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية. ويساهم إلى ذلك مساهمة المساعدات الدولية، وإن كانت محدودة، في دعم القطاعات الإنتاجية الفلسطينية. فعلى صعيد القطاع الصناعي، أدركت الجهات المانحة أهمية السياسات التصديرية في القطاع الصناعي وأثرها على زيادة حجم التشغيل في الأراضي الفلسطينية وفي نمو الناتج المحلي. وفي سبيل ذلك عملت تلك الجهات على إنشاء العديد من المدن الصناعية، ولعل أهمها المدينة الصناعية في قطاع غزة. إضافة إلى دور المساعدات في تطوير القطاع المصري الفلسطيني، وذلك من خلال برامج التدريب المعدة للبنوك. إضافة إلى تمويل العديد من برامج الإقراض للمشاريع الصغيرة، مما ساهم في توسيع قاعدة الإقراض في النظام المصري في الفلسطيني.

الاقتصاد المحلي، فتوسعت فيه الأنشطة الخدمية والهامشية على حساب الأنشطة الإنتاجية التنموية، مما أدى إلى إضعاف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وعرقل نموه الطبيعي.

خلال خمس سنوات تم تطوير وترميم أكثر من ٧٦ مدرسة من خلال "بكدار" وحدها.

وقد نجحت المساعدات الدولية في عدد من الميادين، وحققت بعض الإنجازات في بعض المجالات، بالرغم من المعيقات والعراقيل التي وضعتها السلطات الإسرائيلية. ويمكن الإشارة إلى بعضها في هذا الموضع، لأنه سيتم تناولها بشيء من التفصيل عند الحديث عن أثر المساعدات في توفير مقومات النجاح للعملية التنموية الفلسطينية. لقد أشار تقرير صادر عن البنك الدولي^{١٥} يتحدث عن الإنجازات التي حققتها المساعدات الدولية في الأراضي الفلسطينية إلى أن المساعدات الدولية قد أسهمت في تطور الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية، من خلال بناء وتطوير عدد من المستشفيات والمراكز الصحية. وقد شكلت إجمالي المساعدات المقدمة لهذا القطاع خلال الفترة (٩٨-٩٤) حوالي ٧٧,٧٪ من إجمالي المساعدات، مما انعكس في ارتفاع عدد مراكز الرعاية الصحية من ٢٠٧ مراكز في العام ١٩٩٤ إلى أكثر من ٣٦٩ مركزاً خلال العام ١٩٩٨، وأثر ذلك وبالتالي على عدد الأسرة وتطور حجم ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للفلسطينيين خلال تلك الفترة. كما حققت المساعدات إنجازات مهمة في القطاع التعليمي، فقد تم خلال السنة الأولى

نقطة ضوء (٥٢): مبادرة مؤسسة كير لتقييم عملها

كالعديد من المؤسسات الدولية، تبذل مؤسسة (كير) جهوداً كبيرة في إعادة تقييم رؤاها وبرامجها وأليات عملها لتسليط الضوء على تجاوز الظروف الصعبة المستجدة في الأراضي الفلسطينية والتجاوب مع الحاجات المجتمعية المحلية. فقد بدأت منذ العام ٢٠٠١ بتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة إلى جانب برامجها التنموية. وقد واجهت المؤسسة ثلاثة تحديات رئيسية في عملها: الأوضاع الأمنية المتدهورة والحصار الذي تخضع له المناطق الفلسطينية الأمر الذي أعقى في الكثير من الأحيان وصول المساعدات للمناطق، والتحدي الثاني يتمثل بتراجع دعم المانحين لجهود التنمية في فلسطين، وأخيراً حالة الفقر المتزايدة في الأراضي الفلسطينية. وقد واجهت (كير) هذه التحديات بطرق عديدة منها:

- الشراكة مع المنظمات الأهلية غير الحكومية والسلطات المحلية.
- التخطيط الاستراتيجي، وذلك في مجالات:
 - تقييم المؤسسة لعملها ومهامها في الأراضي الفلسطينية لإعادة صياغة برامجها وأولوياتها.
 - تعزيز أداء المؤسسة، وتشييف المكاتب الفرعية للوصول لمختلف المناطق الفلسطينية.
 - تعزيز آليات التنسيق مع المؤسسات الأخرى العاملة في المجال ذاته، كتبادل المعلومات والخبرات.

^{١٥} The World Bank. Donor Investment In Palestinian Development (1994-1998). The Promise. The Challenges. And The Achievements. 1999.

الجزء الخامس: مساهمة التمويل الدولي في توفير مقومات النجاح لعملية التنمية الفلسطينية

نمواً موجبة خلال العامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩، فقد بلغت معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي ١٨٪ و ٢٠٪ على التوالي^{١٨}. ثم عادت معدلات النمو للانحدار في الأعوام اللاحقة، خاصة منذ اندلاع الانتفاضة وما رافقها من إجراءات إسرائيلية. حيث انخفض الناتج القومي الإجمالي خلال العام الأول للانتفاضة بحوالي ١١٪. كما سُجلت انخفاضات متتالية في الناتج المحلي الإجمالي منذ العام ٢٠٠١، وكانت معدلات النمو سالبة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وهي على التوالي ٤٪ و ٦٪ و ٣٪.^{١٩}.

● **معدلات البطالة:** أما معدلات البطالة فقد ارتفعت لتصل إلى أكثر من ٣٠٪ بعد العام ١٩٩٣ مقارنة مع ٥٪ قبل هذا العام^{٢٠}. وكان هناك تذبذب في تلك المعدلات بين صعود وهبوط وذلك تبعاً للسياسات الإسرائيلية المتبعة في الأرضي الفلسطينية، وقد وصلت إلى أعلى مستوى لها في العام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٣١٪.

● **مستويات المعيشة:** كما طرأ تراجع ملحوظ على مستويات المعيشة للفلسطينيين بعد العام ١٩٩٣. فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١٤٪ خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٥). ووصلت معدلات الفقر إلى مستويات قياسية منذ أوليو ٢٠٠٠، إذ تشير التقارير إلى أن أكثر من ٦٠٪ من الفلسطينيين قد عانوا من الفقر خلال السنوات الأخيرة. كما ارتفع المستوى العام للأسعار بأكثر من ٧٪ مقارنة مع أسعار العام ١٩٩٦.

● **المشاركة المجتمعية:** ساهمت المساعدات الدولية بتعزيز مبدأ المشاركة ولو بشكل

تعتبر عملية تقييم المساعدات الدولية للتعرف على انعكاساتها المباشرة على عملية التنمية في الأرضي الفلسطينية عملية معقدة نسبياً، وذلك بسبب حداثة تجربة تلك المساعدات، إذ أن عمرها لا يتجاوز العشر سنوات. ولا يوجد بالتالي سلسل زمنية كافية لبناء نموذج اقتصادي يمكن من خلاله التعرف على تلك الانعكاسات. كما أنه لا يمكن إيجاد علاقة مباشرة وواضحة بين المساعدات الدولية والتطورات التي حدثت على مؤشرات التنمية في فلسطين. من هنا، سيتم البحث في التأثيرات غير المباشرة لعملية التمويل الدولي، وربطها بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية في الأرضي الفلسطينية. وذلك للخروج ببعض الاستخلاصات، والتي ربما لن تكون جازمة ولكنها قد تعطي بعض المؤشرات والدلائل على أهمية تلك المساعدات ودورها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين المجتمع الفلسطيني. ويمكن الاستفادة من تلك المؤشرات في تعزيز دور المساعدات وتعزيز الإيجابيات المصاحبة لها، وفي الوقت نفسه تدارك مجموعة الأخطاء والسلبيات التي شابت عملية التمويل الدولي خلال المرحلة السابقة.

يستطيع المراقب لعملية التمويل الدولي وببداية نشأتها في فلسطين أن يلاحظ التغيرات التي طرأت على المؤشرات الكلية. ويمكن رصد عدد من تلك المؤشرات خلال المرحلة التي تمت فيها عملية التمويل على النحو التالي:

● **الناتج المحلي:** تشير التقارير إلى أن الناتج القومي الإجمالي للأراضي الفلسطينية قد نما بمعدلات سالبة بلغت ٣٪ و ١٪ و ١٠٪ و ٢٪، وذلك خلال الأعوام ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٦ على التوالي^{٢١}. في حين تحققت معدلات

^{١٨} محمد اشتية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بكر، ٢٠٠٢.

^{١٩} المراقب الاقتصادي، العدد الأول، ماس، ١٩٩٧.

^{٢٠} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

^{٢١} محمد اشتية، مصدر سابق.

^{٢٢} المراقب الاقتصادي، مصدر سابق.

والأولويات، وذلك من خلال إعداد استبانة بالتعاون بين المجلس البلدي والجهة المانحة، وكانت في هذه الحالة مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين وبرنامج الغذاء العالمي. وشملت تلك الاستبانة على بند يتعلق بالخدمات المتوفرة في القرية وأخر يتم بموجبه تحديد احتياجات القرية حسب الأولويات. إلا أن جميع تلك التجارب لم يتم تعميمها على التجمعات السكانية وعلى الجهات المتلقية للمساعدات الدولية. وبذلك ظلت المشاركة المجتمعية للأفراد والجماعات في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بإنفاق المساعدات الدولية ضعيفة ولا ترقى للمستوى المطلوب.

الدور الإغاثي: أشارت نتائج أحد استطلاعات الرأي (برنامج دراسات التنمية) إلى أن ٥٦٪ من المستطلعين أجابوا بنعم لدى سؤالهم عما إذا ساهم التمويل الدولي في التخفيف من حجم المعاناة الإنسانية للفلسطينيين، بالإضافة إلى ٣٠٪ كانت إجابتهم (إلى حد ما)، ويفترض ذلك مدى الفائدة المتحققة من المساعدات في هذا المجال.

الدور التنموي: بلغت النسبة ٤٢,٦٪ و ٣٥,٩٪ على التوالي عند سؤال المستطلعين عن مساهمة المساعدات في تنمية المجتمع الفلسطيني. ومن المهم، أيضاً، الإشارة إلى الدور الذي لعبته المساعدات على صعيد دعم العملية الديمقراطيّة وبناء المؤسسات الفلسطينيّة. إذ أنفق ما نسبته ١٨,٢٪ من إجمالي المساعدات في هذا المجال. وبلغت تلك النسبة ذروتها خلال المرحلة الأولى وهي مرحلة البناء، إذ بلغت حوالي ٣٠٪. وقد مولت تلك المساعدات نفقات العديد من الوزارات في السلطة وفي المجلس التشريعي، سواء بتجهيزها بالمعدات أو من خلال الدورات التدريبية لمئات الموظفين في مجال الإدارة العامة. إضافة إلى دورها في تمويل نشاطات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وفي مجال بناء المؤسسات وتفعيل دورها في المجتمع الفلسطيني فقد دعم المانحون بشكل كبير الهيئات المحليّة في الضفة والقطاع.

إطار (٥-٥): تقرير البنك الدولي

في إشارة منه لتعثر المساعدات الدوليّة على مدى الفترة السابقة في تحقيق الإنجازات المنشودة، وفي تكمين المجتمع الفلسطيني، ذكر تقرير صادر عن البنك الدولي أن زيادة حجم المساعدات الدوليّة بمقدار ٥٠٠ مليون دولار سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، بحيث تصبح ١٥٠٠ مليون دولار سنوياً، سيتحقق بعض التقدم في معدل الدخل الفردي، وسيخفض معدلات البطالة لتصل للمستوى الذي كان سائداً قبل الانتفاضة إلى ١٤٪، وهذا فقط في حالة قيام إسرائيل بإزالة الحاجز والإغلاقات الداخلية والحدودية أمام حركة البضائع والأفراد. إلا أن الأمر المقلق يمكن في استمراربقاء العدلات المرتفعة للفقر بين الفلسطينيين خلال الفترة القادمة بالرغم من زيادة المساعدات. ونستنتج من ذلك إن إذا كانت الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي يتوقّع أن تسود كما هو مبين أعلاه في ظل الحجم المرتفع للمساعدات والبالغ ١٥٠٠ مليون دولار، فيمكن لنا أن نتصوّر الأوضاع التي ستتسود في حالة غياب تلك المساعدات.

محدود. ولكنها لم تعمل على دمج المفهوم في المشاريع التي تدعمها بحيث يصبح المستفيدون من المشاريع مشاركين في صياغة واتخاذ القرارات المتعلقة بمجتمعاتهم. حيث تبيّن، من خلال دراسة الحالة التي أجريت لأغراض هذا التقرير في إحدى القرى الفلسطينية، ومن خلال لقاء عدد من ممثلي المؤسسات والفعاليات التي تضم قطاعي المرأة والشباب، تبيّن وجود بعض الآليات والوسائل الفعالة من أجل تعزيز مبدأ المشاركة في المجتمع. وتمثلت الآلية الأولى من بين تلك الآليات باستخدام النشرات الدورية من قبل المؤسسات الفلسطينيّة الممثلة لفئات المجتمع والتي تتلقى الدعم من المانحين، بحيث يستطيع الأفراد المشاركة في تحديد أوجه إنفاق المساعدات من خلال كتابة آرائهم واحتياجاتهم في تلك النشرات. أما الآلية الثانية فقد تمثلت بقيام المجلس البلدي في القرية بعقد لقاءات دورية مع الفئات المختلفة في القرية (المعلمين، السائقين، الشباب، النساء، وغيرهم) واستمزاج آرائهم ومعرفة مطالبهم واحتياجاتهم. وتتجّح تلك اللقاءات عادة في تكوين تصور محدد عن توجهات تلك الفئات، بحيث يمكن الاستفادة منها عند التفاوض مع الممولين بشأن احتياجات وأولويات القرية. كما كانت هناك تجربة فريدة ورائدة في مجال إشراك المواطنين في تحديد الاحتياجات ساهمت المساعدات الدوليّة بتعزيز مبدأ المشاركة ولكنها لم تعمل على دمج المفهوم في المشاريع التي تدعمها.

الجزء السادس: دور التمويل الدولي في تقوية وتمكين الفئات المهمشة

البنوك. وقد نجحت المساعدات من خلال تمويل برامج الإقراض في تحقيق بعض الإنجازات. وقد بينت إحدى الدراسات التي تناولت الآثار المترتبة على برامج إقراض المشاريع الصغيرة التي تقوم الأنروا بتنفيذها في الأراضي الفلسطينية أن تلك البرامج قد حققت النتائج التالية: الساهمة في زيادة دخل المستفيدين منها، وزيادة المشاركة المجتمعية للفئة التي استخدمت تلك البرامج، ورفع مقدرتهم على التعامل مع المستقبل وعلى التفاوض مع الأطراف الأخرى، وزيادة درجة رفاههم، إضافة إلى المساعدة في تحكمهم في مصادر دخلهم، وزيادة ثقفهم بأنفسهم^١.

ذلك يشير تقرير صادر عن البنك الدولي إلى أن المساعدات المقدمة من خلال مشروع تطوير المجتمعات المحلية (CDP)، كمثال على المؤسسات التي تدعم الهيئات المحلية والقرى الصغيرة، قد ساهمت في تطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية بشكل ملحوظ في تلك المجتمعات السكانية المستهدفة، وذلك من خلال تنفيذ أكثر من ٢٠٠ مشروع فيها. كما تحققت بعض الإنجازات في مجال إعادة تأهيل الأسرى المحررين، وكانت تلك التجربة رائدة وناجحة إلى حد ما. فقد أشار وكيل وزارة شؤون الأسرى، خلال اللقاء الذي ضم مختلف الأطراف ذات العلاقة بالتمويل الدولي، إلى أهمية ودور برامج تأهيل الأسرى المحررين المولدة من المساعدات الدولية في تدريب وتأهيل هذه الفئة من المجتمع الفلسطيني، وأثر ذلك على اندماجهم في مجتمعاتهم. وقد مُول معظم تلك البرامج من قبل الاتحاد الأوروبي وسويسرا والإيطاليين. فيما رفضت الولايات المتحدة مقترحات عديدة قدمت لها لتمويل تلك البرامج.

كما أخفقت المساعدات (مع المؤسسات الفلسطينية نفسها) في تعزيز مشاركة الفئات المهمشة في صياغة واتخاذ القرارات المتعلقة بها. ولعل خير مثال على ذلك الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، والتي من

تفاوت التعريفات التي تناولت موضوع التمكين في الأديبيات المختلفة. ولكن اشتغلت غالبية التعريفات على مجموعة من العناصر الأساسية، يمكن اختصارها بحرية الوصول للمعلومات، وضمان فرص المشاركة في صنع واتخاذ القرارات، وإمكانية مساعدة المسؤولين في السلطة وفي موقع المسؤولية. ويمكن اعتبار تلك العناصر من الأساس المهمة التي يمكن من خلالها قياس قوة المجتمع وتمكينه. وبالرغم من حاجة المجتمع ككل (أفراداً وجماعات) للتمكين بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن ثمة فئات وقطاعات اجتماعية معينة بحاجة أكثر من غيرها لأن توفر لديها مقومات التمكين، وذلك لتوسيع خياراتها وتنمية قدراتها. ومن بين تلك الفئات النساء والفقراء والعمال والشباب. سيتم هنا التطرق لدور التمويل الدولي في تمكين الفئات المهمشة ومساعدتها على الاندماج في المجتمع الفلسطيني.

تعاني الأراضي الفلسطينية من المعدلات المرتفعة للفقر، فقد اتضح في موضع سابق أن ٦٧٪ من الأسر الفلسطينية كانت من الفقر وفقاً للدخل خلال العام ٢٠٠٣، وقد توزعت هذه النسبة بواقع ٦٦٪ في الضفة الغربية و ٧٧٪ في قطاع غزة. وتسهم المساعدات الدولية بتقديم الدعم لهذه الفئة من المجتمع عبر العديد من المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث تشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى أن حوالي ١٧٪ من الفلسطينيين يعتمدون بشكل كلي تقريباً على المساعدات الخارجية. وتعد مؤسسات إقراض المشاريع الصغيرة من بين المؤسسات الأساسية التي تقدم الدعم للفلسطينيين وتتوفر لهم مصدر تمويل أساسي. حيث لعبت تلك المؤسسات دوراً مهماً، خاصة في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وكانت تضاهي في حجم أعمالها البنوك العاملة في فلسطين. إلا أن الأهمية النسبية لتلك المؤسسات قد تراجعت بعد العام ١٩٩٣، وذلك لحساب

يعتمد ١٧٪ من الفلسطينيين
بشكل كلي تقريباً على
المساعدات الخارجية.

^١ Khalil El-Naqa. The Impact of Microcredit. Case Study. UNRWA's Microcredit Programme. WBG. 2004. Master's Thesis. Islamic University of Gaza.

إطار (٥-٦) : القروض الصغيرة وتمكين النساء

سبقت الإشارة عند استعراض مؤشرات النوع الاجتماعي إلى ارتفاع نسبة الفقر بين الإناث عنها بين الذكور في فلسطين. وقد توصلت إحدى الدراسات المتعلقة بالمرأة الفلسطينية^{٢٢} إلى أن أحد الموارد المهمة التي تنتقدها النساء في عدد من المجالات الاقتصادية هو عدم توفر شبكة إقراض وشبكات مالية، وكان بإمكان النساء الاستفادة إلى حد كبير من وجود مصادر إقراض. ونتيجة أخرى تم التوصل إليها وتشير إلى أن تهميش النساء واستبعادهن عن الاتحادات التجارية والزراعية لعب دوراً كبيراً في الحد من قدرة النساء على الحصول على مصادر دعم معلوماتية ومادية. كما عجزت برامج الإقراض والمؤسسات العاملة في هذا المجال عن إيصال خدماتها لقطاعات واسعة من النساء، إذ تراوحت نسبة النساء بين ٥-١٥٪ في المؤسسات التي تتعرض كلا الجنسين، كما تراوح عدد النساء المفترضات من المؤسسات المتخصصة بإقراض النساء بين ٢٠٠-١٥٠ مفترضة. وقد عزت الدراسة ذلك لأسباب تتعلق بعدم قدرة تلك المؤسسات على تصميم برامج وخدمات إقراضية تلائم احتياجات وظروف هؤلاء النساء^{٢٣}.

وقد أشارت دراسة نوعية حول القروض الصغيرة المقدمة للنساء الفلسطينيات اللاجئات في لبنان إلى أن القروض الصغيرة قد تساهم في كثير من الأحيان في رفع دخل الأسرة وتحسين قدرة الأسرة على تلبية الحاجات الأساسية. ولكن الدراسة نفسها تشير إلى أن غالبية هذه القروض تهمل علاقات وأدوار النوع الاجتماعي، وبدلًا من أن تساهم في رفع مستوى النساء، تؤدي إلى إنقال كاهل النساء بأعباء إضافية. وفي الوقت نفسه هناك احتمال أن تتسحب النساء من الحياة العامة والمجتمعية، وليس من المؤكد أن يسيطرن على الدخل الناتج من المشروع أو التحكم في الممتلكات المترتبة على عملهن فيه. كما أن معظم هذه المشاريع لا تعمل على تغيير أوضاع الرجال ومواقفهم بهدف تعديل أدوار النوع، مما يؤدي إلى تبطيل العديد من الرجال الذين يصبحون عبئاً مالياً ونفسياً على العائلة. كما أن كافة برامج القروض الصغيرة لم تأخذ بعين الاعتبار الحاجات التدريبية في مجالات التسويق وإدارة المشاريع. ولم تسع لغير آليات السوق أو القوانين التي تحكم عمل النساء والرجال وتتميز ضد الفلسطينيين عامة في السوق اللبناني^{٢٤}.

أوضاعها. إذ لم يتم نشر أي من موازنات السلطة إلا في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٢، وذلك بعد ممارسة العديد من الضغوطات الخارجية على السلطة للقيام بخطوات على طريق الإصلاح. كما تجدر الإشارة هنا إلى أحد الأمثلة التي تشير إلى عدم إيلاء المؤسسات الأهلية الاهتمام الكافي لموضوع الموازنة. فقد قامت إحدى المؤسسات الأهلية في فلسطين بعقد ورشة عمل في أواخر العام ٢٠٠١ لمناقشة موازنة العام نفسه، وذلك بعد إقرارها من قبل المجلس التشريعي في بداية العام.

المفترض فيها أن تلبي احتياجات جميع شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني. إلا أن الطريقة التي يتم بها إعداد الموازنة العامة وإقرارها وتنفيذها والرقابة عليها لا تسمح بمشاركة تلك الفئات فيها. وما يهمنا في هذا الموضوع هو عجز الجهات المانحة عن تعزيز مشاركة تلك الفئات في المراحل المختلفة للموازنة من خلال دعم هذه الجهات للمؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية. حيث لم تقم تلك المؤسسات بلعب دور ملحوظ في توعية تلك الفئات بحقوقها وبأهمية الموازنة في التأثير على

أخفقت المساعدات في تفعيل
مشاركة الفئات المهمشة في
صياغة واتخاذ القرارات.

^{٢٢} رينا حمامي، المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن، الاقتصاد والعمل، برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، ١٩٩٧.

^{٢٣} مؤسسة فاتن، الإقراض في فلسطين والنساء الفقيرات صاحبات المشاريع باللغة الصغرى: دراسة حالة.

^{٢٤} منيرة خليل وسناء حسين، القروض الصغيرة المقدمة للنساء الفلسطينيات اللاجئات في لبنان، دراسات حالة، مؤسسة النجدة الاجتماعية، ٢٠٠٤.

خاتمة

والمجالات التي يمكن أن تسهم في تعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية للفئات المهمشة كالموازنة العامة وخطة التنمية الفلسطينية.

لم تؤد المساعدات الدولية إلى تحقيق الطموحات والاحتياجات الفلسطينية المتمثلة في تمكين المجتمع الفلسطيني من تحقيق استقلاله وتقرير مصيره.

بالرغم مما ذكر، إلا أن فاعلية وتأثيرات تلك المساعدات كانت أقل من الطموحات والتوقعات الفلسطينية على صعيد تحقيق الانتعاق المنشود للاقتصاد الفلسطيني وتقليل انكشافه للعوامل الخارجية واعتماده عليها. حيث لم تسهم المساعدات الدولية في الحد من الآثار السلبية المترتبة على العامل الإسرائيلي. فعلى مدى السنوات السابقة فشلت المساعدات في تعويض الخسائر والأضرار التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني وبأفراده والناجمة عن الممارسات والسياسات الإسرائيلية بعدهم طيلة الفترة السابقة.^{٢٣} كما لم تنجح تلك المساعدات في تقليل اعتمادية الفلسطينيين على العامل الخارجي الثاني، وهو المساعدات ذاتها. ولعل خير مثال على ذلك هو استمرار اعتماد الموازنة العامة للسلطة في تمويل نفقاتها التطويرية على المساعدات الخارجية وذلك منذ إنشاء السلطة وحتى الآن. كما أن العديد من الوزارات والمؤسسات الفلسطينية تعتمد في تمويل نشاطاتها على الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، ومثال ذلك المجلس التشريعي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إطار (٧-٥): مساهمة التمويل الدولي

بالرغم من كل الجدل حول تقييم دور التمويل الدولي، فإن ثمة إنجازات ومساهمات تمت من خلال تمويل اندول المانحة بما فيها الدول العربية أهمها:

- بناء المدارس والمستشفيات.
- تبديد الطرق وتأهيل البنية التحتية وخاصة إنشاء نظام الصرف الصحي في العديد من التجمعات السكنية.
- تدريب آلاف من موظفي السلطة الفلسطينية والمنظمات الأهلية.
- تشغيل العاطلين عن العمل.
- تقطيع تكاليف التسجيل والانتخابات الفلسطينية.
- تنظيم برامج الدعم النفسي للأطفال والنساء.
- تغطية رواتب موظفي السلطة الفلسطينية والمنظمات الأهلية.

يمكن القول أن المساعدات الدولية وعلى مدى السنوات العشر الماضية لم تؤد إلى تحقيق الطموحات والاحتياجات الفلسطينية^{٢٤} المتمثلة في تمكين المجتمع الفلسطيني من تحقيق استقلاله وتقرير مصيره وفي وضع الأسس لتنمية بشريّة مستدامة. ويبدو أن مصدر هذا الضعف في الأداء نابع من الأهداف الأساسية لتقديم المساعدات والمتمثلة بدعم العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإعطائهما الرخص المطلوب، وذلك عن طريق دعم الاقتصاد الفلسطيني وإزالة التوتر والعنف في المنطقة واحتواء أسبابه، ونشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بين الفلسطينيين. وكان ذلك بالطبع على حساب إحداث التنمية الحقيقية التي يسعى إليها الفلسطينيون. بل على العكس من ذلك يمكن أن تكون هذه المساعدات قد ساهمت ولو بشكل غير مقصود في إضعاف السلطات الإسرائيلية من تحمل الأعباء الاقتصادية والخدماتية المترتبة على إعادة احتلالها لمعظم المناطق الفلسطينية منذ ثلاث سنوات تقريباً، وذلك من خلال تمكينها لمؤسسات وأجهزة السلطة الرسمية والأهلية من الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

وفي الوقت نفسه، فإن تزامن المساعدات الدولية مع التغيرات السلبية التي طرأت على عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية لا يعني بأن هذه المساعدات هي السبب المباشر لوجود تلك التغيرات. ولكن يمكن الجزم من خلال المعطيات السابقة بأن تلك المساعدات لم يكن بمقدورها علاج الأزمات والظواهر السلبية التي عانت منها الأراضي الفلسطينية خلال السنوات العشر الماضية. ورغم أن المساعدات الدولية قد حققت بعض الإنجازات وخصوصاً في تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وساهمت في تقوية بعض الفئات المهمشة، إلا أن تلك الإنجازات لم تستطع تحقيق تمكين فعلي لكافة تلك الفئات، كما في حالة النساء، كما أنها لم تشمل جميع المواضيع

^{٢٤} يرى ٦٢٪ من المستطلعين أن الدول المانحة والمؤسسات الممولة تعمل وفق أجندتها السياسية لا ضمن احتياجات وأولويات المجتمع الفلسطيني.

^{٢٥} يشير أحد تقارير البنك الدولي إلى أن إجمالي المساعدات التي صرفت في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ بلغ حوالي ١,٤٩ مليار دولار، فيما تجاوز حجم الخسائر الناجمة عن سياسة الإغلاق الإسرائيلية في الفترة ذاتها حوالي ٢,٨ مليار دولار.

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات: نحو تنمية تمكينية

استناداً لما تضمنته فصول تقرير التنمية الحالي من تحليلات لواقع الفلسطيني المعاش، ودور مختلف العوامل الخارجية والداخلية في التأثير على الحالة الفلسطينية السياسية والتنموية، سلباً وإيجاباً، يحاول هذا الفصل الختامي تقديم رؤية واقعية وعملية – عبر مجموعة من التوصيات العامة والقطاعية – لما ينبغي فعله في فلسطين للخروج من حالة التدهور والضعف وتحقيق أهداف المجتمع الفلسطيني المتمثلة بالانعتاق من كل أسباب الظلم والقهر، عبر إنجاز مشروعهم التاريخي بالاستقلال وإحداث تنمية تمكينية تعيد بناء المجتمع وتمكن الإنسان الفلسطيني من المساهمة في الحضارة الإنسانية.

مقدمة

تركَت التجُزئَة الجُغرافية بصماتها على أداء المجتمع الفلسطيني.

شكل تردد السلطة في حماية منظمات المجتمع المدني وإشراكها في صناعة القرار جزءاً من أسباب قصور أداء الجانبيين.

● مراوحة أداء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. أدى تنامي اعتماد هذه المؤسسات والمنظمات على المانحين الخارجيين في تمويل مشاريعها التنموية والخدمية، وإهمالها الاعتماد على الذات، إلى مزيد من تحكم المانحين في التوجهات التنموية الفلسطينية، وبالتالي تحكمهم في تطور المجتمع برمته واستقلال إراداته السياسية. ويلعب السبب البنيوي دوراً في أداء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني هذا. فقد شكل ضعف التنسيق والتعاون فيما بينها - ضمن منظور تموي متفرق عليه مع السلطة - غياب التكامل الهدف بين نشاطاتها، وضعف الوعي بأهمية توجيه آليات تطوير أدائها. شكّل ذلك كله سبباً في زيادة هشاشة أدائها.

أدى تناامي اعتماد مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني على المانحين الخارجيين في تمويل مشاريعها التنموية والخدمية، وإهمالها الاعتماد على الذات، إلى مزيد من تحكم المانحين في التوجهات التنموية الفلسطينية.

أما الأسباب الخارجية، فتتمثل أيضاً في ثلاثة عناصر أساسية، هي:

● الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية: وهو الذي يلعب الدور الرئيس في تبديد فرص تمكين المجتمع الفلسطيني وتطوير أدواته بطريقة رشيدة وهادفة، وفي تقوية الفرصة عليه لصوغ أولوياته بحرية.

● دور المانحين: أي الهيئات التي تقدم للفلسطينيين العون المادي، والتدريب، وغيرها - والتي لعبت دورين غير متsequين؛ أحدهما إيجابي، والآخر سلبي. ويتمثل الدور الإيجابي في توفير الأموال للمشروعات الفلسطينية، وتوفير التدريب وبناء القدرات. أما دورها السلبي فيتمثل في ضعف التنسيق بين برامجها التنموية وسياساتها، وحساسيتها المحدودة لأولويات الفلسطينيين وتطلعاتهم السياسية، أضاف إلى ذلك سعي بعض المانحين إلى فرض أجنداتهم السياسية عبر التمويل، بصرف النظر عن الأجندة الفلسطينية المفترضة أو

كان الواقع التجُزئَة الجُغرافية، الذي فرضته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي تعزز بناء جدار الفصل العنصري تداعياته على أصعدة متعددة. فقد تركَت التجُزئَة الجُغرافية بصماتها على أداء المجتمع الفلسطيني، وذلك بإضعافها العلاقات الفلسطينية الداخلية والعلاقات الفلسطينية مع الخارج. كما أثرت التجُزئَة سلباً على تطور القيم والثقافة والسلوكيات الفلسطينية بإضعاف تفاعلاها مع بعضها البعض، ومع القيم والثقافة العربية الجامعة، ومع الثقافة الإنسانية في العالم.

ثمة أسباب أدت إلى هذه التطورات، منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، إضافة إلى أسباب بنوية في المؤسسات وعملية التنمية التي تقوم عليها.

وتتمثل الأسباب الداخلية في ثلاثة عناصر أساسية هي:

● غياب منظور تنموي جامع: نتيجة لغياب أولويات فلسطينية واضحة تتمحور حول منظور تموي فلسطيني متفرق عليه، وغياب آلية تنسيقية فاعلة بين السلطة ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. كما أدى هذا الغياب لتعزيز أجندات المانحين التنموية ومنظورهم السياسي، وتسهيل تبعية مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لهم. ولقد أصبح ذلك أكثر احتمالاً مع ضعف حكم القانون والشفافية والديمقراطية، وضعف ثقافة تداول السلطة داخل مؤسسات السلطة ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

● عدم تجذر مفهوم القيادة التنموية: مما أدى إلى سلبية الدور الذي قامت به السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في السنوات الأولى من عمل هذه المؤسسات. فقد رغبت منظمات المجتمع المدني في إقامة علاقة تكاملية وديمقراطية مع السلطة، وفي تعزيز جسور الثقة بينهما، غير أن أسلوب المركزية لم يسمح بالتوصل إلى تعاون مثمر وكافٍ بين الفريقين. كما

فقد قدمت الوكالة - منذ نشوئها- خدمات مهمة على الصعيد الكمي في مجالات التعليم والصحة والتدريب وغيرها، غير أن نشاطها أدى إلى حد ما - على الصعيد النوعي - إلى زرع قيم الاتكالية. أضاف إلى ذلك أن اعتماد موازنة الوكالة على التبرعات يزيد من درجة انكشاف المجتمع الفلسطيني، فأي تخلف من المتبرعين عن الوفاء بتفطية موازناتها يعجزها عن القيام بمهامها. وعند عجزها في ظل تنامي ضعف السلطة الوطنية الفلسطينية، وعجز المجتمع المدني عن القيام بمهامات الوكالة، يتعمق انكشاف المجتمع الفلسطيني أمام تحديات إنسانية وسياسية خطيرة.

المنشودة. ونتيجة لذلك، تحول التعاون بين الفلسطينيين والمانحين إلى محصلة غير منصفة للفلسطينيين تمثل في فرض شروط سياسية مجحفة مقابل الدعم التنموي المقدم. وبتعبير آخر، يمكن لغياب التوازن بين مقاربة الفلسطينيين التنموية ومقاربة المانحين أن يلغى بعض النتائج الإيجابية للعون المقدم، وقد تتقلب النتيجة - في حالات معينة - إلى حالة سلبية إذا استمر الحال على ما هو عليه.

سعى بعض المانحين إلى فرض أجنداتهم السياسية عبر التمويل.

● وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: والتي تلعب دوراً مهماً في تمكين الفلسطينيين - اللاجئين منهم بشكل خاص.

إطار (٦-١): دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: إغاثة أم تمكين؟

تقدّم وكالة الغوث ثلاثة أنواع رئيسة من الخدمات لأكثر من ٤٠ مليون لاجئ فلسطيني، و٣٨٪ منهم يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه الخدمات هي: برامج التعليم (وتشكل ميزانيتها ٥٨٪ من ميزانية الوكالة، ويشكل عدد موظفيها ٧٢٪ من عدد الموظفين)، برامج الصحة (١٨٪ من الميزانية، و١٥٪ من الموظفين)، برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية (٩٪ من الميزانية، ويستفيد منه ٦٪ فقط من مجموع اللاجئين). هذا إضافة إلى بعض البرامج الثانوية كتقديم القروض، وتأهيل البنية التحتية للمخيمات، وغيرها. وتثار حول وكالة الغوث الدولية دورها وطريقة عملها الكثير من التساؤلات والمواضف المتناقضة، إذ يحاول كل طرف أن ينظر لوكالة الدولية دورها في تمكين اللاجئين وتأهيلهم من زاوية تحقيق رؤيتها الخاصة، وتتباين أهم المواقف بالتالي:

موقف اللاجئين: ينظر اللاجئون لوكالة الغوث الدولية بأهمية بالغة، ومن زاويتين، الأولى باعتبارها الاعتراف الدولي العملي على استمرارية مشكلة اللاجئين واللاجئ الفلسطيني، فيما تمثل الثانية، بأهمية المساعدات التي تقدم لهم في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والتأهيل. ومن هنا يبدي اللاجئون حساسية عالية إزاء محاولات تقليص خدمات الوكالة، أو إلغاء دورها، باعتبار ذلك محاولة إنهاء قضية اللاجئين وشطب حق العودة، وتمهيداً للقبول بمشاريع التوطين. وفيما يخص مسألة تمكين اللاجئين وتحسين أوضاعهم، فهي مسألة تفهم عادة على نحو سلبي لدى الكثير من اللاجئين على أنها محاولات لجعل اللاجئين أكثر قدرة على الاندماج في محيطهم الاجتماعي في مجتمع اللجوء، ولفرض حلول تقوم على التوطين والتغيير بدلاً من العودة.

موقف إسرائيل: لإسرائييل موقفان متناقضان من وكالة الغوث، فمن جهة ترى في الوكالة مصدر استقرار، وأنها قد تساعد في تسهيل إدماج اللاجئين في مجتمعات اللجوء، عبر خلق وسائل تمكينهم الاقتصادي والسكنى. ومن جهة أخرى توجه إسرائيل الاتهامات والانتقادات للكتابة، وخصوصاً إذا كانت إسرائيل بمعرض تبرير بعض تصرفاتها العدوانية. فهي أحياناً تدعى أن الكثير من منشآت الكتابة قد تحولت إلى مراكز للنشاطات الفلسطينية المعادية لإسرائييل، وأن بعض موظفيها متورطون بأعمال مقاومة. وأحياناً تدعى أن الكتابة لا تحرك ساكناً تجاه تحريض مدارسها ومقرراتها على كراهية إسرائيل، ولا تشجع على تعليم التسامح والتolerance داخل مدارسها. فإسرائييل لا ترى في وكالة الغوث إلا كونها مؤسسة أوجدها المجتمع الدولي من أجل القضاء على أحلام اللاجئين بالعودة عبر تحسين أوضاعهم وتمكينهم من الاندماج في الحياة في مجتمع اللجوء.

موقف الدول المضيفة: تحظى وكالة الغوث الدولية بعلاقات جيدة مع كافة الدول التي تستضيف اللاجئين، وهذه الدول ترى في وجود الوكالة اعترافاً دولياً ببقاء مشكلة اللاجئين. وتطالب هذه الدول أن لا يتوقف عمل الوكالة حتى يتم حل قضيّاها اللاجئين، هذا فضلاً عن تحمل وكالة الغوث عبء تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في هذه الدول.

الموقف الدولي: ترى معظم الدول أن وجود الوكالة بالغ الأهمية لضمان الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً دورها في ظل عدم وجود حل سياسي لهذه القضية. وترى هذه الدول أن عمل الوكالة في أوساط اللاجئين يمنع قيام أزمات اجتماعية وسياسية، ويمكن ملاحظة أهمية دور الوكالة من خلال حجم التبرعات التي تقدمها هذه الدول سنوياً لوكالة الغوث. وترى هذه الدول أن للكتابة جانبًا خدمياً وليس سياسياً، رغم أن الوكالة بتمويلها ما هي إلا انعكاس لإرادة دولية ذات ارتباطات سياسية بالأساس.

إطار (٢٦): برامج التمكين: الوعي والممارسة الفعلية

تعتمد غالبية المؤسسات مفهوم التمكين كأساس لبرامجها، ولكن غياب مفهوم شمولي للتمكين يؤدى إلى تركيز مبالغ فيه على الفرد والوعي وكأنهما كافيان من أجل تحقيق التمكين والتنمية. وأصبح من الواضح أن التمكين هو مفهوم شمولي له أبعاد فردية وجماعية، ليس على مستوى الوعي والتربية والتعليم فحسب، بل وعلى مستوى البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المتعددة في البيئة المحيطة. ولا يمكن تحقيق هذا المفهوم إلا من خلال الدمج المحكم بين مفهوم الوعي من ناحية والقدرة على الممارسة الفعلية في بيئة تكمينية (Praxis). ولهذا المفهوم دور حاسم في النظر إلى كافة البرامج والمشاريع سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو التقييم، بحيث لا تفصل البرامج التوعوية عملها عن التغييرات الضرورية اللازمة لإحداث تغيير جوهري في البيئة المحيطة (السوق، مؤسسات الدولة، القانون، الأسرة) ليتمكن الأفراد من ممارسة ما يتم توعيتهم أو تدريبهم حوله. ويتم انتقاد برامج التثقيف المدني الشائعة في فلسطين على أنها لا تتمتّع بهمّ متعمق لطبيعة الظروف المحيطة وطبيعة الحاجات والأولويات والآليات العمل الالازمة، وتتفق ملايين الدولارات بدون أن يقيّم أثراً لها بشكل حقيقي.

القسم الأول: التمكين: من رد الفعل إلى الفعل

يسعى الإنسان الفلسطيني إلى التخلص من الاحتلال وتعزيز نسيجه الوطني وتثبيت وجوده على الأرض الفلسطينية.

الفلسطيني، كمهام مركبة للتمكين. وباختصار، فإن ظروف الاحتلال وال التقسيم الجغرافي والتغريب، الثقافي والاجتماعي يجعل من التمكين أمراً ملحاً في الحالة الفلسطينية الراهنة، والمستقبلية أيضاً.

ينبغي توفر الرؤية والقيادة الحكيمة والشرعية والمؤسسات الرشيدة والإرادة.

ومن أجل أن يصبح مفهوم التمكين الشمولي قابلاً للتطبيق، ينبغي توفر الرؤية والقيادة الحكيمة والشرعية والمؤسسات الرشيدة والإرادة. ومن أجل ذلك يقدم التقرير عدداً من التوصيات المتكاملة والتي تتحقق بعض التوجهات المقدمة في الأقسام السابقة للتقرير. وسيكون التركيز هنا على المحاور نفسها التي تعاطى معها التقرير. ومع ذلك ينبغي التتبّع إلى أن هناك العديد من القطاعات الرئيسية التي تحتاج، من أجل تطويرها وتمكين العاملين فيها والمستفيدين منها، إلى تفصيل وتدقيق من خلال دراسات وورشات عمل متخصصة. ويدعو التقرير هذه المؤسسات للاسترشاد بمنهج التمكين من أجل تطوير برامجها المستقبلية ليتكامل عملها مع عمل باقي المؤسسات وليصبح أكثر تأثيراً وعمقاً.

يسعى الإنسان الفلسطيني إلى التخلص من الاحتلال وتعزيز نسيجه الوطني وتثبيت وجوده على الأرض الفلسطينية، وصولاً إلى إعادة بناء الوطن والمجتمع الفلسطينيين على أساس إنسانية سليمة. وفي هذا السياق يعني التمكين "تعزيز قدرات المجتمع الفلسطيني الذاتية للاستمرارية في التواجد على الأرض الفلسطينية، مجتمع إنساني ناجٍ ومتماضٍ وقادِر على المحافظة على هويته الإنسانية الوطنية وتطوير قيمه وحضارته". وبالتزامن مع ذلك وفي تكامل معه، يعني التمكين "تحفيز تفاعل حي ومستدام بين الإنسان الفلسطيني وبين جغرافيته، وتفعيل وتطوير كافة الطاقات والمصادر المختزنة في صلب المجتمع - بأفراده ومؤسساته وقيميه الإيجابية، بما يخدم إنجاز مشروعه التاريخي بتحرير المصير وبناء دولته المستقلة". ولتحقيق ذلك، يرتقي التمكين من صيغة الدفاع إلى آلية فاعلة للعمل الدؤوب والبناء الداخلي وتسريع إنهاء الاحتلال عن الأرض الفلسطينية. وفي هذا الإطار، تبرز مهام تنمية المجتمع ومؤسساته، وقبل كل شيء الإنسان

نقطة ضوء (٥٣)؛ تجربة لجنة الطوارئ العليا لدعم صمود انتفاضة الأقصى في محافظة نابلس

- مقابل الضعف في الأداء التمكيني لمعظم المؤسسات الرسمية في مواجهة الظروف الصعبة التي تمر بها الحالة الفلسطينية، تتف适用 تجربة مهمة تتطوّر على دروس وعبر تمكينية مهمة. هي تجربة لجنة الطوارئ العليا لدعم صمود انتفاضة الأقصى في محافظة نابلس. والتي تتف適用 كتجربة رائدة في مواجهة إجراءات الاحتلال، خاصة من زاوية كونها تعكس أهمية تضليل الجهات والتنسيق بين مختلف الفعاليات المجتمعية لرفع درجة الاستعداد لمواجهة التحديات التي يفرضها الاحتلال. وتخلص هذه التجربة بالتالي:
 - بدعة من جهات اجتماعية واقتصادية وسياسية متعددة، تم تشكيل لجنة سميت اللجنة الأهلية لدعم صمود انتفاضة الأقصى في تشرين أول /أكتوبر ٢٠٠٠، وشملت ١٧ مؤسسة في المدينة، روعي في تشكيلها أن تشمل مؤسسات وطنية وأهلية ومن القطاع الخاص، وأن لا تشمل الوزارات تجنباً للبيروقراطية والمركزية في اتخاذ القرارات وتنفيذ المهام.
 - الدافع وراء تأسيس هذه اللجنة، عدا تصاعد الإجراءات الإسرائيلية القمعية، هو اعتقاد المواطنين بعدم كفاءة وفاعلية آليات الدعم القائمة بسبب نقص التمويل، وغياب التحديد الموضوعي والمهمي لاحتياجات المواطنين والأسر المحتجزة، إضافة إلى تعدد الجهات التي تتولى مهمة الدعم والمساعدة، وما ترتب على ذلك من إرباك واذدواجية في العمل.
 - تشكيل مركز التفعيل المجتمعي، والذي انبثقت عنه مجموعة من اللجان هي: لجنة الطفل، لجنة المرأة، لجنة مقاطعة البضائع الإسرائيلية، اللجنة الإعلامية، واللجان الشعبية أو لجان الأحياء، وهدفت هذه اللجان إلى دعم وتعويض المواطنين المتضررين، وتعويض النقص في الخدمات الصحية، وإقامة المشاريع لتشغيل العاطلين عن العمل، والتنسيق مع باقي المحافظات لضمان التكامل ووضع الأولويات في الدعم.
 - ولتحقيق هذه الأهداف تم تشكيل ثمان لجان فرعية متخصصة هي: لجنة الطوارئ للإغاثة والتموين، وللجنة الطوارئ الصحية، وللجنة الأبنية وتقدير الأضرار، وللجنة الطوارئ لتشغيل العمال ودعمهم، وللجنة الزراعية، وللجنة الطرق والشوارع، وللجنة المشاريع وتنمية الموارد، وللجنة المالية، وللجنة الإعلامية. وقد تشكلت كل من هذه اللجان بغضون المؤسسات الحكومية والأهلية ومؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة لعمل اللجنة على أساس مهنية تخصصية وعلى أساس تقسيم العمل كل حسب مجال عمله.
 - بشكل عام استطاعت هذه اللجنة تحقيق نجاحات مجتمعية مهمة عبر دعم المواطنين وتعزيز صمودهم أمام الإجراءات الإسرائيلية القاسية وعبر التحفيظ من آثارها السلبية عليهم. بصورة عامة، يمكن اعتبار تجربة اللجنة الأهلية في نابلس، تجربة مفيدة وذات مغزى تمكيني مهم. ويدعو ذلك إلى ضرورة الاستفادة منها في تطوير آليات المواجهة والصمود، وفي الاستجابة الفعالة لاحتياجات المواطنين.

إطار (٣-٦): مئة نقطة ضوء ونقطة (الدروس المستفادة)

لقد تمكن فريق التقرير من خلال إبراز المبادرات الفردية والجماعية من تحقيق الأهداف المترابطة التالية:

- تشجيع صاحبات وأصحاب المبادرات على الاستمرار في الخلق والإبداع والعمل الدؤوب، من خلال تقدير مبادراتهم ونشرها في تقرير التنمية البشرية.
- إعادة تشييط المجتمع، بمبادرة، من خلال خلق إحساس بالتفاؤل وإنماء العزلة عن المبادرين الذين أصبحوا، خلال السنوات الأخيرة، يشعرون بأنهم وحيدين في نضالهم من أجل تغيير الأوضاع و فعل ما هو إيجابي للمجتمع.
- التأكيد على أن الشعب الفلسطيني شعب حي متفاعل مبدع لا يتوقف مثلاً أمام المأساة، بل يصبح فاعلاً متحركاً يخلق ويدعو برغم الصعاب. كما أن في ذلك تأكيد على شمولية المجتمع الفلسطيني. فإلى جانب التأكيد على أن الهم الأساسي للجميع هو إنماء الاحتلال، هناك عملية مقاومة إنسانية يخوضها مجتمع يخضع للاحتلال منذ فترة طويلة، وتطلب هذه العملية الاهتمام بالحياة الاجتماعية والمؤسسية والثقافية.
- إن أهم ما يمكن تعلمه من تحليل هذه المبادرات التي يدرجها التقرير (إلى جانب أخرى غير المدرجة) أن كل مبادرة مهما كانت صغيرة لها دور في تعزيز صمود المجتمع وبقائه، وأن هذه المبادرات الفردية والجماعية قد تشكل جوهر العملية التنموية. وإذا تم تعديل العوامل البنائية التي تحد من قدرة مثل هذه المبادرات على التجمع لتتصبح كلاً متكاملاً ومجتمعاً مستقلاً متقدعاً، فإن هناك فرصة حقيقة لدى الفلسطينيين لبناء مجتمع عصري ومتفاعل مع متطلبات التنمية. إن الجمع بين هذه المبادرات لتشكل حالة جماعية يحتاج لرؤية تنموية إنسانية وآليات مؤسسية جدية لتجميع الجهود وتنسيقتها لتصب في تحقيق أهداف المجتمع الفلسطيني.
- يمكن لصناع القرار والخطط الاستفادة، بشكل كبير، من هذه المبادرات، الفردية والجماعية، في كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. يؤكّد التمعن في هذه المبادرات أن خبرة المجتمع المحلي، بأفراده ومجموعاته، تشكل مصدراً غنياً ومجرياً لما يمكن له أن يشكل خططاً وطنية ناجحة.

القسم الثاني: التمكين في المؤسسات الحكومية: استخلاصات ووصيات

١٦ المقومات التمكينية للمؤسسات الحكومية

يدعو التقرير المؤسسات الحكومية للاسترشاد بمنهج التمكين من أجل تطوير برامجها المستقبلية.

كل مبادرة مهما كانت صغيرة لها دور في تعزيز صمود المجتمع وبقائه.

هناك فرصة حقيقة لدى الفلسطينيين لبناء مجتمع عصري وتفاعل مع متطلبات التنمية.

التأثيرية وذلك في عدة مجالات مثل: تغيير القوانين بهدف تشجيع خيارات الأفراد وتوسيعها، والتأثير على المنظومة القيمية والثقافية السائدة التي تعيق الانخراط الكامل للأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة في العمليات التنموية، كثقافة التهميش والتمييز. كما أن لدى هذه المؤسسات هوامش واسعة لتحسين نوعية الحكم، وتكريس المشاركة والإبداع، وتدعم تقاليد المساءلة والمحاسبة في المجتمع ككل.

● الدور في التحرر والبناء: لكون عمليات التمكين الشاملة والمستدامة في فلسطين على درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد، ونظرًا لتشابك المهمتين التحريرية والبنائية، فإن الأمر يستدعي تجنيد جميع الموارد لتحقيق الأهداف المتمثلة بإنهاء الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية.

● الأهمية لموضوعة الديمقراطية: يعتبر ربط عملية التمكين بالمؤسسات الحكومية استثماراً مبكراً، ومن هنا أهميته في الخيار الديمقراطي. فهذا الرابط يقحم المؤسسات ذاتها في ملامسة الواقع المجتمعي، مما يمكنها من التأثير في ملامحه المختلفة، الأمر الذي يعزز شرعيتها، و يجعل منها إحدى الضمانات المهمة في محمل عمليات التحول للديمقراطية في المجتمع مستقبلاً.

تشير الكثير من الأديبيات والتقارير والتجارب العملية، إلى الأهمية الحاسمة لدور المؤسسات في الكثير من العمليات المجتمعية المقدمة، كتلك العمليات المرتبطة بالتنمية والتمكين والإنتاق والتحرر، خاصة من زاوية إمكانية نجاحها وديمومتها تأثيرها الاستهابي على سلوك وأفعال الأفراد في المجتمع. وتكمن الأهمية التمكينية للمؤسسات الحكومية (أي مؤسسات السلطة الوطنية في حالة الفلسطينية) في امتلاكها عدداً من المقومات المادية والمعنوية ذات القيمة التمكينية، غير تلك المتوفرة لدى المؤسسات الأخرى في المجتمع، من بينها:

● الموارد: فهذه المؤسسات تمتلك جميع أنواع الموارد المادية والبشرية والرمزية المطلوبة لرسم السياسات التمكينية المطلوبة وتنفيذها.

● الشرعية: ولكونها جزءاً من النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي القائم، والمعبر عنه بالسلطة الوطنية الفلسطينية، فهي تخضع لاعتبارات الشرعية (السياسية والأخلاقية)، وما ينطوي عليها من انتخابات وتقويض شعبي، وهي بذلك تميز عن مؤسسات القطاع الأهلي أو الخاص.

● القدرة التأثيرية: يترتب على امتلاك المؤسسات الحكومية للموارد والشرعية امتلاكها، أيضاً، قدرًا كبيرًا من القدرة

٢-٦ الاستنتاجات والتوصيات:

بالطبع على سياساتها وخططها وبرامجهما ومبادراتها وأنماط تعاملها مع الجمهور، وعلى درجة استجابتها الفعلية لما يواجهه من تحديات، الأمر الذي حدّ كثيراً من قدرتها التمكينية على المستويين الوطني والمجتمعي-المدني. وينبغي التنبؤ هنا إلى أن ضخامة الآثار المترتبة على السياسات التدميرية للاحتلال تحول دون قدرة أي من المؤسسات أو القطاعات أو القوى على مواجهة هذه الآثار منفردة. يستدعي هذا الأمر تطوير آليات للتوفيق بين جهود القطاعات الحكومية والمبادرات الشعبية لتحقيق التكامل في إطار تعزيز الصمود والمقاومة.

● من الأمور التي ينبغي إعادة النظر بها طبيعة العلاقة بين السلطة ومؤسساتها من ناحية والقطاعين الخاص والأهلي من ناحية أخرى، وذلك بغضّن تعزيز دورهما والاستفادة مما لديهما من قدرات وإمكانات وموارد. إن قيام علاقة جديدة على أساس الشراكة والتوازن بين هذه الأطراف من شأنه أن يعفي السلطة ومؤسساتها من تقديم بعض الخدمات التي تستطيع المنظمات الأهلية تقديمها، وربما بفعالية أفضل وبكلفة أقل، كالخدمات الصحية التي تقدمها المنظمات العاملة في المجال الصحي (الخدمات الأولية الوقائية) على سبيل المثال. كما أن القطاع الخاص يتمتع بمهارات وخبرات مهمة مماثلة يمكن الاستفادة منها في إدارة الكثير من المشاريع والنشاطات الاقتصادية التي تديرها السلطة الرسمية.

● ومن باب تنظيم عمل المؤسسات هناك ضرورة بالغة الأهمية لتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها على المستوى القطاعي، وذلك للحيلولة دون التكرار والإذدواجية في المشاريع والنشاطات. ومن الضروري، أيضاً، تعزيز التنسيق المناطيقي، وخاصة بين جناحي البلاد (الضفة والقطاع)، مع مراعاة خصوصيات كل منطقة بهدف تشجيع ورعاية المبادرات المحلية.

● إن المعطيات السياقية التي تحيط بدور وبأداء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، سواء تلك المرتبطة بالبيئة الداخلية (النظام السياسي والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافة الدارجة) أو الخارجية (كتأثير إسرائيل والتطورات الدولية والتمويل الأجنبي)، هي على درجة كبيرة من الأهمية في تحديد مدى قدرة المؤسسات الفلسطينية على تأدية دور تمكيني. ومن معطيات البيئة الداخلية التي اتضح أن لها أثراً كبيراً ومميراً على عمليات التمكين، وينبغي التعامل معها بجدية، تداخل المضامين التحررية-الوطنية والمجتمعية، وما يتربّط على هذا التداخل من تحديات في تحديد الأهداف والآليات المناسبة التي تخدم كلا المهمتين. ومن هذه المعطيات، أيضاً، تبلور الكثير من النزعات السلبية في الساحة الفلسطينية كالتردد بالقرارات والمبادرات، والارتاجالية، وضعف الشفافية والمساءلة، وترواح تطبيق القانون، والشخصنة على حساب المأسسة، وتقليل المكاسب الخاصة على المصلحة العامة، وتفریغ المؤسسات من مضمونها المهني.

● أما المعطيات الخارجية فمن أهمها الانكشافية شبه الكاملة لإسرائيل (و خاصة اقتصادياً)، والتحول في المناخات الدولية باتجاه العدائية للنضال التحرري الفلسطيني، وكذلك الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، وما ينطوي على ذلك من تبعية ومن فقدان القدرة على التخطيط المستقل والهادف والجاد الذي يستجيب لرغبات الناس وحقهم في الاستقلال والحياة الكريمة.

● لا شك أن مجريات السنوات الأربع الماضية قد كشفت عن الكثير من مكامن الضعف والخلل وأوجه القصور الذاتي لدى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، السياسية منها والعملية والخدمة وغير الخدمة. فقد كشفت الظروف المحيطة عن هلامية وضعف في بنى وأداء ورؤى وأهداف واستراتيجيات عدد من هذه المؤسسات، مما انعكس سلباً

خبرة المجتمع المحلي، بأفراده ومجموعاته، تشكل مصدراً غنياً ومحرياً لما يمكن له أن يشكل خططاً وطنية ناجحة.

يتربّط على امتلاك المؤسسات الحكومية للموارد والشرعية امتلاكها، أيضاً لقدر كبير من القدرة التأثيرية.

يعتبر ربط عملية التمكين بالمؤسسات الحكومية استثماراً مبكراً، ومن هنا أهميته في الخيار الديمقراطي.

- ضخامة الآثار المترتبة على السياسات التدميرية للاحتلال تحول دون قدرة أي من المؤسسات على مواجهة هذه الآثار منفردة.**

● أما في مجال التعليم، فمن الواضح أنه لا بد من النهوض بالمستوى العلمي للمؤسسات التعليمية، خاصة من ناحية نوعية المعارف التي تقدم ومستوى العاملين فيها، وأساليب عرضها وتلقّيها، وكذلك من زاوية درجة تقبّلها مع "الطبيعة الخاصة" لمطلبات المجتمع الفلسطيني، ومع احتياجات السوق. وكذلك إحداث تحول نوعي في المناهج وأساليب التدريس، بالإضافة إلى أهمية التعامل مع ظاهرة العنف في المدارس.
- إن القطاع الخاص يتمتع بمهارات وخبرات مهمة يمكن الاستفادة منها في إدارة الكثير من المشاريع والنشاطات الاقتصادية التي تديرها السلطة الرسمية.**

● وبخصوص وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فإنه يقع على عاتقهما الجزء الأكبر من مسؤولية إعداد الخطط والبرامج المناسبة لمواجهة البطالة والفقر وما يتفرع عنها من تحديات. وللقيام بذلك يصبح من الضروري تطوير استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة ليس فقط البطالة والفقر، وإنما هبوط مستوى الحياة، أيضاً. ويشمل هبوط مستوى الحياة: تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وانتشار حالة الفوضى وانعدام الأمن والنظام، واستشراء العيشية والاغتراب لدى قطاعات واسعة من الناس الذين تم إقصاؤهم وتهميشهم منذ سنين. ولترجمة الخطط والبرامج المعنية بمجابهة البطالة على الأرض فلا بد من توفير بيانات دقيقة ومنظمة وشاملة عن رقتها وعن الشواغر التي تظهر أو يمكن تشجيع وتحفيز ظهورها في الاقتصاد المحلي. ويمكن القيام بذلك عبر القيام بما يلي: تطوير مكاتب الاستخدام والتشغيل؛ وتفعيل وتطوير برامج التدريب؛ ووضع مشروع قانون صندوق التشغيل الفلسطيني موضع التنفيذ، وإعداد قانون وأنظمة خاصة به؛ وإعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وذلك عبر استصلاح الأراضي بتشجيع الناس وتقديم الدعم لهم في هذا المجال، ودعم الإنتاج عند التسويق، وتوفير الخدمات الزراعية، وتفعيل دور مؤسسات الإقراض الزراعي والبنوك في تقديم الدعم للمزارعين على سبيل المثال.
- لا بد من النهوض بالمستوى العلمي للمؤسسات التعليمية، خاصة من ناحية نوعية المعارف التي تقدم ومستوى العاملين فيها.**

● أما وزارة الشؤون الاجتماعية بالتحديد، فمن

● أما المؤسسات السياسية، فعلى الرغم من أنها استطاعت الحفاظ على وجودها (من الزاوية الوطنية والرمزية)، إلا أنها في المقابل لم تستطع التعاطي مع التحديات، برامجياً ومن ناحية السياسات، بشكل كافٍ وفعال. فهذه المؤسسات لم تقدم الرؤى والاستراتيجيات المناسبة لإدارة الكثير من تفاصيل الفعلين، النضالي المقاوم ضد الاحتلال والمجتمعي الداخلي، بشكل ناجح وتراثي متاغم. وقد أفقدتها ذلك الأمر المبادرة وجعلها في كثير من الأحيان في حالة رد فعل إزاء هذه التطورات، وخاصة تلك التطورات المرتبطة بالانتفاضة وببعاتها المحلية والخارجية، الأمر الذي جعل الجمهور يفقد ثقته بها. فعدم وضوح العلاقة بين الرئاسة ورئاسة الوزراء والأجهزة الأمنية، وبين جميع هذه المؤسسات والمجلس التشريعي، قد انعكس سلباً على ثقة الجمهور بها جميعاً. وأضعف ذلك بالتالي قدرتها على إطلاق وإدارة السياسات والمبادرات والتشريعات التمكينية اللازمة لتعزيز صمود الناس على الأرض أمام سياسات الاحتلال، وللاستجابة بشكل فاعل لطلعاتهم المجتمعية المختلفة في آن.
- وفيما يتعلق بالمؤسسات الخدمية، وخاصة تلك المعنية بالصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والعمل، فقد كانت أكثر نجاحاً من غيرها من المؤسسات من زاوية تقديم الخدمات، وخاصة في الظروف الصعبة الراهنة. إلا أنه، وعلى الرغم من هذا النجاح، يبقى من الضروري العمل على زيادة حجم خدماتها، وتوسيع رقتها (أفقياً ورأسيًا) لتشمل جميع المناطق والفئات وال المجالات والمستويات.
- وفي مجال الصحة، فلا بد من زيادة عدد المراكز والعيادات والوحدات الصحية المتخصصة وتحسين نوعية خدماتها، مع منح اهتمام أكبر للريف مقارنة بما هو قائماً الآن، وكذلك توفير المتخصصين في شتى المجالات، مع بذل جهود نوعية خاصة ل توفير الكفاءات والخبرات التي يعني القطاع الصحي من النقص فيها، وزيادة الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية والوقائية وتحسينها نوعياً.

خدماتها بنجاعة وفاعلية (نوعاً وتكلفةً وطرق توصيل). ولكن على الرغم من وجود هذا التنسيق والتعاون لدى بعض الهيئات المحلية، إلا أنه مغيب لدى البعض الآخر أو أنه يقتصر فقط على توصيل بعض الخدمات، ولا يتناول الأهداف العامة والخطط والاستراتيجيات والاعتبارات المالية والإدارية. ويرتدي مثل هذا التعاون والتنسيق أهمية استثنائية لدى الفلسطينيين خاصة، وذلك لشح الموارد لديهم وللتصدي بنجاح لإجراءات الاحتلال التدميرية.

وفي الختام، من الواضح أن عملية التمكين ستبقى متعرّة ما لم تقم المؤسسات السياسية بإعادة تقييم ومراجعة شاملة لدور وتعابات الانتفاضة وأفاقها على ضوء ما يتوفّر من مستجدات، وعلى ضوء حقيقة أن الانتفاضة أنهت مرحلة (أي مرحلة اسلو) بأكملها، وأدخلت الفلسطينيين في عهد جديد. يقتضي فهم هذا العهد والتعاطي المبدع معه بالعمل على ما يلي: استخلاص العبر السياسية ورفع درجة الاعتماد على الذات؛ وتقليل التبعية لإسرائيل والاعتمادية على الدول المانحة؛ وترميم الوضع الداخلي بكل جوانبه وإعادة بنائه على أسس عقلانية تشاركية؛ مع التركيز على الجوانب القانونية والمؤسسية إلى جانب القضايا الاجتماعية والاقتصادية، لما لكل ذلك من أهمية في تعزيز القدرة على الصمود والبناء.

الضروري أن تمنح هذه المؤسسة المبادرات التنموية والتطويرية اهتماماً أكبر، وأن لا تكتفي بالخدمات الإغاثية والموقتة. هذا إلى جانب ضرورة إيلاء الفئات الأكثر ضعفاً وخاصة الأطفال والنساء والمسنين، اهتماماً أكبر عبر الاستجابة لاحتياجاتهم ودعمهم وحمايتهم النفسية والاجتماعية والقانونية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية أن تكون المبادرات المتبناة شاملةً ومتوازنةً وطويلة المدى ليتسنى لها فعلاً التخفيف من الآثار السلبية التي يتركها الاحتلال على حياة الفلسطينيين حاضراً ومستقبلاً.

لا بد من:
تطوير مكاتب الاستخدام والتشغيل؛ وتفعيل وتطوير برامج التدريب.

أما الهيئات المحلية، فلننهوض بها، هناك الكثير من الإجراءات التي ينبغي الانتباه إليها لتمكن من خدمة الجمهور وتعزيز صموده وطنياً ومجتمعياً، وليسنى لهذه الهيئات أن تكون قادرة على خدمة جماهيرها وطنياً ومجتمعياً بشكل أفضل، ومن هذه الإجراءات: الاستمرار في إجراء الانتخابات الحرة والتزكية ووقف سياسة التعين، والكف عن تدخل السلطة المركزية غير المبرر في شؤونها، وتوسيع ما لديها من سلطات وصلاحيات، وتوفير الدعم المالي والفنى اللازم للتنمية والتطوير المحلى.

إيلاء الفئات الأكثر ضعفاً، وخاصة الأطفال والنساء والمسنين، اهتماماً أكبر.

يعتبر التنسيق والتعاون بين الهيئات المحلية والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة أمراً مهماً، حيث أنه يتيح المجال للهيئات المحلية لتقديم

الاستمرار في إجراء الانتخابات الحرة والتزكية ووقف سياسة التعين.

القسم الثالث: التمكين والمجتمع المدني: استخلاصات ووصيات

وفي هذا السياق تواجه مؤسسات ومنظّمات المجتمع المدني نوعين من المشكلات: المشكلات التي يعج بها الفضاء العام الذي يعيق عملها، ومشكلات تتعلق بسعيتها لرفع كفاءياتها وتحجيم عملها المشترك.

إذن لا بد من وقفة عند الممارسة الديمقراطية والتنمية. فالديمقراطية والتنمية، باعتبارهما آليتان من آليات التمكين المهمة، هما محور اهتمام عالٍ في المجتمع الفلسطيني، وتعنيان عنده من حيث الجوهر - التمكين والمشاركة في صناعة

بالرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني قطعت شوطاً مهماً في خبرتها ودرجة نشاطها وتقديمها للخدمات المختلفة، إلا أنها ما تزال بحاجة لتمكين نفسها وتمكين المجتمع الفلسطيني على الصمود أمام الضغوط الداخلية والخارجية الممارسة عليه. كما أن وضعها القائم وتكامل اعتمادها على تمويل المؤسسات الأجنبية لا يوحى بأنها تملك القدرة على الفكاك من إسار الأخيرة في المستقبل المنظور. وبالعكس من ذلك، فإن ما يثير القلق، هو تفاقم تبعية بعضها لأجندة المانحين.

القرار ومراقبة تففيذه ومساءلة المسؤولين عن التنفيذ ومحاسبتهم. وبهذا المعيار، تبقى الغالبية العظمى من المؤسسات الحداثية والمؤسسات التقليدية، كما هو أداؤها الآن، في مناسب أقل من الحاجات المتوقع منها.

أما أهم التوصيات في هذا المجال فهي:

يجب العمل على ترميم الوضع الداخلي بكل جوانبه وإعادة بنائه على أساس عقلانية تشاركية.

الرشيد. أما المستوى الثاني فيتعلق بتعزيز التشبيك والتنسيق بين مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني - ذاتها - على أساس قطاعية، عبر قطاعية، وجغرافية لتعزيز دورها التنموي/التمكيني.

● الانتقال السلس من الوضع القائم إلى مستوى الحداثة دون إخلال بالاستمرارية، وذلك عبر بلورة سياسة مناسبة لتحقيق هذا الانتقال. ولا بد من أن تقوم هذه السياسة على الاتفاق وتنسيق دور السلطة الوطنية مع دور مؤسسات المجتمع المدني على قاعدة منظور تموي تشارك في صياغته ومتابعة تففيذه المؤسسات الرسمية الفلسطينية ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

● تكثيف التدريب الموجه في المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني لبناء القدرات على مستويات ثلاثة:

- المستوى الأول ويتمثل في إكساب مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني القدرات المتقدمة في الإدارة الحديثة، مثل تحديد المنظور واستخلاص الأهداف العامة ووضع الاستراتيجيات والبرامج والموازنات، والمراقبة وقياس التأثير، ومتابعة، وتعزيز الاستفادة من التجربة المرتدة في مراجعة الاستراتيجيات والبرامج، ووضع التقارير وصناعة القرار والمساءلة والشفافية.

- ويتمثل المستوى الثاني في تشجيع المشاركة في تطوير وتحديث المنظور التنموي المرن (رسمياً وأهلياً)، والضغط من أجل توجيه التمويل (من مصادره المختلفة) لخدمة المنظور التنموي، ولتشجيع النشاطات التنموية التي تخدم الصمود باعتبار ذلك ضرورة وجودية سياسية.

- المستوى الثالث ويتمثل في الضغط على المؤولين والزاهمهم بالتقيد بالمنظور التنموي الفلسطيني.

● إعادة الاعتبار إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، وبناء قيادة وطنية قادرة على تعزيز التواصل بين أبناء الشعب الفلسطيني وتعزيز اللحمة ووقف التفتت الجاري.

● ممارسة الضغط، وذلك عبر مجموعات للضغط مشكلة من أصحاب المصالح والنقيابات، والغرف التجارية، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وغيرها لتحسين الأداء العام، خاصة من أجل استقلال القضاء وتعزيز فاعلية حكم القانون.

● ترشيد التعددية وتعزيزها وتوسيع إطار الديمقراطية والمساءلة والشفافية، وإشراك مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في عملية صناعة القرار.

● تشجيع الحركات/الأحزاب السياسية على تطوير أدائها وبنائها بالمارسة الديمقراطية العنيدة، والتخلص من الفردانية والصراعات الجانبية حتى يتم إحداث اختراق في المجالات السياسية وإعادة بناء وتحديث المجتمع.

● الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية للتعاون مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني للقيام بدور الناظم لعملية التحديث.

● تعزيز وتطوير وتشبيك العلاقة بين مختلف المؤسسات الاجتماعية، وعلى مستويين: المستوى الأول يرتبط بالعلاقة بين مؤسسات المجتمع التقليدية ومؤسسات المجتمع المدني الحداثية، وذلك للربط بينهما باتجاه علاقة تفاعل جدي للسير في طريق التحديث

تبقى الغالبية العظمى من المؤسسات الحداثية والمؤسسات التقليدية، في مناسب أقل من الحاجات المتوقع منها.

لا بد من تشكيل مجموعات للضغط مشكلة من أصحاب المصالح والنقيابات لتحسين الأداء العام.

القسم الرابع: التمكين والتمويل الدولي:

استخلاصات وتوصيات

الارتجالية والتداخل واللامنهجية في تحديد أولويات الإنفاق وشروطه. واتسم سلوك المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية تجاه المساعدات بالتسابق فيما بينها سعياً منها لاقتناص الفرص التمويلية، حتى لو كانت مغایرة لرسالتها وبرنامجهما عملها. هذا السلوك ساعد في هدر جزء مهم من هذه الموارد من خلال ازدواجية التمويل والتنفيذ للمشروع الواحد أحياناً في أكثر من مؤسسة. ويتبين ذلك جلياً في مجالات حقوق الإنسان والمرأة والديمقراطية والإصلاح وغيرها. هذا مع التأكيد على وجود طاقة استيعابية كافية لدى القطاعين العام والخاص للمساعدات مهما وصل مستواها، وبالتالي فإن هذا الضعف في إدارة المساعدات كان له أثر سلبي على استغلال هذا المورد الاقتصادي المهم وتوظيفه في خدمة الجهد التنموي الفلسطيني. ولم يكن حال التنسيق بين المؤسسات المانحة أفضل منه بين المؤسسات الفلسطينية.

● أعطى غياب التخطيط والتنسيق في إدارة المساعدات، إلى جانب النزعة التمويلية الشديدة لدى معظم المؤسسات الرسمية والأهلية، المانحين هاماً واسعاً ومرنة عالية في تحديد أولويات الإنفاق بطرق قد تكون أكثر انسجاماً مع أجندتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وليس أجندته هذه المؤسسات. هذا مع التنبيه إلى وجود تباين بين المانحين أنفسهم في هذا الشأن وبين المؤسسات الفلسطينية نفسها.

● بالرغم من بعض الإنجازات، وخصوصاً في مجال تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تحقق بفضل المساعدات الدولية، إلا أن هذه المساعدات لم تنجح في إزالة الآثار السلبية الناجمة عن الوضع السياسي والأمني. كما لم تنجح هذه المساعدات في تقليل اعتمادية الفلسطينيين عليها وتعزيز فرص النمو الذاتي. فمهما

بالنظر لكافة المعطيات التي يقدمها التقرير، يمكن الخروج بعدد من الاستخلاصات حول درجة مساهمة المساعدات الدولية في دفع عجلة التنمية الفلسطينية قدماً بشكل عام، وفي تعزيز فرص تمكين الفرد وتماسك المجتمع الفلسطيني بأجمعه في مواجهة التحديات الجسمانية التي يواجهها بشكل خاص. ولتفعيل دور هذه المساعدات في تمكين الفرد وتنمية المجتمع الفلسطيني، تمت صياغة مجموعة من التوصيات التي من شأنها، في حالة تطبيقها، تعظيم فرص الشعب الفلسطيني في الاستفادة من هذه المساعدات في الصمود والمقاومة وفي التأسيس لتنمية بشرية شاملة ومستدامة على المدى الطويل.

تعظيم الاستفادة من المساعدات في الصمود والمقاومة وفي التأسيس لتنمية بشرية شاملة ومستدامة .

● دلت المعطيات المتاحة حول المساعدات الدولية على أن و蒂رة هذه المساعدات كماً ونوعاً تأثرت إلى حد كبير بمدى التقدم الحاصل في مسيرة التسوية السياسية. وهذا يؤيد الغرض الأساسي في ذهن المانحين وهو تمويل عملية السلام وتوفير مستلزمات إنجاحها. وهذا ما أكدته مؤخراً التقرير الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٤) الذي غطى التبعات الاقتصادية لخطة الانفصال الإسرائيلي عن الأرض الفلسطينية. ويبقى التساؤل: ماذالو تم إنهاء العملية السلمية القائمة على افتراض قيام دولة فلسطينية مستقلة حسب قرارات الأمم المتحدة؟ وما هي الخيارات المتاحة أمام المانحين والفلسطينيين؟

تشجيع المشاركة في تطوير وتحديث النظور التنموي المرن والضغط من أجل توجيه التمويل لخدمة المنظور التنموي.

● بالرغم من الحجم الكبير نسبياً للمساعدات الدولية للشعب الفلسطيني، إلا أنه يمكن الاستنتاج بأن ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية بهذه المساعدات (مؤسسات السلطة المعنية نفسها وبين الممولين ومع منظمات المجتمع المدني) في تخطيط وإدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع المشمولة في هذه المساعدات، قد حد من الاستفادة بالقدر الكافي من هذه المساعدات. فقلبت على إدارة مؤسسات السلطة لهذه المساعدات سمات

بلغ حجم المساعدات، ومهما تطور الأداء الفلسطيني في إدارة هذه المساعدات، فإن مساحتها في تمكين الفرد والمجتمع الفلسطيني ستبقى محدودة إن لم يرافقها تغيير فعلي في السلوك الإسرائيلي العدواني تجاه الشعب الفلسطيني.

● بالرغم من وجود تجارب تدل على توسيع المشاركة المجتمعية في إدارة بعض برامج ومشاريع المساعدات، إلا أنها تبقى محدودة وبما معزولة ولا يمكن تعزيزها كمنهج عمل في كل الحالات.

● حققت المساعدات الدولية بعض الإنجازات على صعيد تمكين الفقراء والفئات المهمشة، وكان ذلك جلياً في برامج القروض الصغيرة وخصوصاً ذلك الجزء الموجه للنساء وذوي الدخل المحدود وفي البرامج الإغاثية الطارئة ومشاريع خلق فرص عمل. ولكن هذه المساعدات لم تكن بالقدر الكافي لتلبية الاحتياجات الإنسانية لتلك الفئات وبقيت الغالبية العظمى منها في دائري البطالة والفقر. كما يؤخذ على هذه البرامج أنها لم تحاول إيجاد رابط بين الجهود الإغاثية والتنمية بمفهومها الشامل ومن ضمنها التمكين.

أما أهم التوصيات في هذا المجال فهي:

● مأسسة التنسيق في إدارة المساعدات بين المؤسسات الرسمية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني. وقد يكون من المفيد في هذا الصدد تأسيس مجلس تنسيقي دائم ذي إطار تنظيمي واضح برئاسة وزارة التخطيط وعضوية وزارات السلطة الأخرى ذات العلاقة المباشرة مع المساعدات والقطاع الخاص وشبكة المنظمات الأهلية. ويكون من مهام هذا المجلس وضع الخطة الدورية والطارئة لتوظيف المساعدات الدولية وبناء قاعدة بيانات حول المشاريع والبرامج التي يتم تنفيذها عبر هذه المساعدات.

● ضرورة قيام وزاري المالية والتخطيط

● بإيجاد الآليات المناسبة لضمان دمج الخطط التطويرية المنبثقة عن المجلس التنسيقي المقترن في الموازنة العامة السنوية للسلطة الوطنية الفلسطينية، حتى تتحول هذه الخطط إلى برامج عمل تتضمن مع سياسات السلطة المالية العامة وتوجهاتها التنموية.

● على صعيد التنسيق نفسه، يتوجب على المانحين للمساعدات خلق جسم تنسيقي بينهم لتجنب ازدواجية التمويل وليكون طرفاً رديفاً للمجلس التنسيقي الوطني في إدارة المساعدات.

● ضرورة قيام مؤسسات السلطة، ومن خلال الخطط الموضوعة لاستيعاب المساعدات الدولية، بالعمل على تعليم برامج ومشاريع العمل التي تربط بين الإغاثة والتنمية. وقد يكون من المفيد في هذا السياق التركيز على مشاريع البنية التحتية والاستثمار في التعليم كونهما أساس التنمية الفلسطينية طويلة الأمد. ويمكن أيضاً توجيه اهتمام هذه المشاريع للاستثمار في الصناعات الزراعية والحرفية التي تخدم الأسواق المحلية، والتي لها أكبر الأثر في خلق فرص العمل في الظروف السياسية الراهنة.

● تعزيز المشاركة المجتمعية في رسم السياسات ووضع الخطط التنموية والطارئة، وذلك من خلال إعطاء دور أكبر لوحدات الحكم المحلي في تعليم إدارة مشاريع المساعدات الدولية، على أن تتأسس لجان مساندة للمجالس المحلية في إنجاز هذه المهمة. كما أنه من الضروري إيجاد الأدوات الكفيلة لمشاركة شعبية وجماهيرية أوسع في نقاش مسودة الموازنة العامة للسلطة قبل وأثناء إقرارها في المجلس التشريعي. ويإمكان مؤسسات المجتمع المدني أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق ذلك بالتعاون مع وزارة المالية والمجلس التشريعي.

● ضرورة دعم ومساندة برامج الإقراض الصغير ومتناهي الصغر التي تستهدف الفئات محدودة الدخل وأصحاب المشاريع

أعطى غياب التخطيط والتنسيق المانحين هامشاً واسعاً ومرنة عالية في تحديد أولويات الإنفاق.

حققت المساعدات الدولية بعض الإنجازات على صعيد تمكين الفقراء والفئات المهمشة.

من المفيد تأسيس مجلس تنسيقي دائم ذي إطار تنظيمي واضح للمساعدات.

● وأخيراً يجب إعادة التأكيد على أن المساعدات الدولية قد لا تستمرة إلى الأبد، ضمن الوريرة الحالية، وبالتالي يجب أن لا تبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الاستراتيجية الفلسطينية للتنمية. بل يجب النظر إليها باعتبارها مؤقتة وغير مضمونة يتوجب على الفلسطينيين استغلالها استغلاً أمثل عند توفرها على طريق التخلص من الاعتماد عليها في يوم ما.

الصغرى التي لا تستطيع الحصول على قروض مصرافية وذلك ضمن مفهوم شمولي للتمكين يتجاوز تحسين مستوى الدخل. ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة حالياً في ظل اتساع دائرة الاقتصاد غير المنظم في الضفة والقطاع، وفي ظل دور هذا القطاع تحديداً في امتصاص جزء لا بأس به من العمالة الفائضة في السوق المحلي، وخاصة العمالة غير الماهرة.

إيجاد الآليات المناسبة لضمان دمج الخطط التطويرية المنبثقة عن المجلس التنسيقي المقترن في الموازنة العامة.

إطار (٤-٦) : عوامل النجاح للعمل المبادر: الدروس المستفادة

إن نظرية متأنية لكافة المبادرات الناجحة التي استعرضها التقرير والأخرى التي تمت دراستها، تؤكد أن هناك عوامل نجاح وراء هذه التجارب الريادية وخصوصاً الجماعية منها، ومن بين أهمها:

- العمل الجماعي، وتوحيد الهدف، والابتعاد عن العمل الفردي والجهوي، أو الاستثمار بالمشاريع والتمويل، ويساهم ذلك في حشد مختلف الطاقات وخلق حالة من الالتفاف الجماهيري حول المبادرة.
- التزام كافة المؤسسات والفعاليات بالمشاركة والتعاون.
- التنسيق والتكامل بين الجهات المختلفة الفاعلة على مستوى المحافظة، مما يحول دون وجود ازدواجية في العمل وفي التمويل ويسهل عملية تجنيد وحشد التمويل.
- الابتعاد عن التمثيل الفصائلي السياسي، والتركيز على حشد مختلف القطاعات، الأمر الذي يساهم في الالتفاف جماهيري أوسع حول المبادرة ونشاطاتها.
- المتابعة المستمرة والتقييم للمشاريع والبرامج التي يتم تفيذها، مما يساعد على تلافي الأخطاء وتعزيز الإيجابيات في التجربة.
- المصداقية التي يتمتع بها الشخصوص القائمون على المبادرات، وضرورة امتلاكم مقومات اجتماعية واقتصادية وسياسية تمكّنهم من لعب دور قيادي.
- الأرشفة والتوثيق لكافة الفعاليات، بما يعني رفع درجة التنظيم والإدارة.
- توفر التمويل المحلي وعدم اقتصار تمويل المبادرة على مصادر خارجية.

ومن أهم العبر التي تظهرها هذه التجارب: أهمية درجة التنسيق بين القطاعات المختلفة (الرسمية والأهلية والجماهيرية والقطاع الخاص)؛ وأهمية التوازن بين التكافل المأسس والمبادرة الشعبية، وذلك عن طريق توظيف الطاقات المجتمعية المختلفة وزيادة حجم الالتفاف الجماهيري؛ وأهمية العمل بالآليات والإجراءات اللامركزية التي تعطى الصلاحيات لمن هم في الميدان ليتمكنوا من تكيف عملهم وفقاً لمقتضيات الظروف، وذلك لرفع درجة الجاهزية، وبالتالي القدرة على التصدي لإجراءات الاحتلال بنجاعة أعلى؛ والأهمية الكبيرة للالعتماد على الإمكانيات الذاتية مقابل الاعتماد على الدعم الخارجي، للارتقاء بالأداء ولرفع الجاهزية المجتمعية المطلوبة لتعزيز المقاومة وتصلب عملية البناء الممكّن.

تعزيز المشاركة المجتمعية في رسم السياسات ووضع الخطط التنموية والطارئة.

المساعدات الدولية قد لا تستمرة إلى الأبد.

خاتمة التقرير:

● شروط التمكين ومقوماته

يتوجب على الفلسطينيين استخدام أوعيهم الاجتماعية وأمكانياتهم المتاحة، وتحسين أدائها، لإجبار الاحتلال على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية.

بقوه التأثير وتغيير اجتماعي يؤكّد على أهمية تعزيز مشاركة كافة فئات المجتمع على حقوق متساوية وتعزيز قدرات المجموعات ما دام القانون والثقافة السائدة يميزان ضدها من حيث الحقوق، كالنساء والشباب والأطفال.

وعلى الرغم من عدم سهولة تحديد إطار واضح ودقيق للمبادئ والمفاهيم التنموية والتمكينية التي تحكم عمل المؤسسات الفلسطينية، وذلك لتأثرها الشديد بمقتضيات المرحلة الانتقالية وتدخل وتشابك الأولويات الوطنية والتنموية في عملها، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يحول دون بذل الجهد اللازم لتحديد رؤية تنموية تمكينية واضحة. فتحديد الرؤية يبقى شرطاً ضرورياً لا غنى عنه للنجاح في تحديد الأهداف الواضحة والآليات المناسبة والقادرة على تحقيق وتجسيد تلك الرؤية. وأن يتم ذلك بشكل ينسجم مع تطلعات الناس ومع ما يستجد من تطورات داخلية وخارجية، الأمر الذي يمنع وبالتالي تلك الرؤية الصلابة والشرعية والديمومة. إن امتلاك مثل هذه الرؤية (ومن ثم الأهداف والآليات المناسبة) يجعل برامج ونشاطات المؤسسات أكثر فاعلية وانسجاماً مع الأولويات التنموية الفلسطينية، مما يحول دون تعارض مبادرات وخطط المؤسسات التنموية الفلسطينية المختلفة ودون بعثرة مجدها في اتجاهات مختلفة.

قيادة جدية ومثابرة ومهنية تمتلك آليات توجيه وضبط تناطق بها مسئولة التحدث والتخطيط والمتابعة.

ولكي تستطيع المؤسسات الفلسطينية امتلاك الرؤى التمكينية المطلوبة، ومن ثم إطلاق عمليات التمكين وإدارتها وفق الصيغة والمواصفات التي تقتضيها الخصوصية الفلسطينية القائمة على البعدين التحرري- الوطني والإنساني- الإنعماقي، لا بد من مراعاة الاعتبارات المهمة التالية:

- أن للتمكين بعدين متراطبين، التحرري الوطني والإنساني. ويقتضي الأول تعبئة الموارد والقدرات بهدف تعزيز صمود الناس، وتمكينهم من الثبات على الأرض، والتماسك أمام سياسات التجزئة والتفتت التي يفرضها

تمحور مواجهة المشكلات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية حول كيفية صيانة نسيج المجتمع الفلسطيني من التمزق، وصيانة مشروعه الوطني ووجوده من الاندثار. وما استند الاحتلال الإسرائيلي في إجراءاته الساعية إلى تجزئة الأرض الفلسطينية وتمزيق النسيج الاجتماعي والثقافي الفلسطيني إلى التحكم في مسار الفلسطينيين، فإن المواجهة المفروضة عليهم، بتشكيهم الاجتماعي وقيمهم وأالياتهم تخضع إلى عاملين: عامل التفوق التقني وال العسكري الإسرائيلي، وعامل المقاومة الفلسطينية بالمعنى الشمولي. ولما كان التكافؤ بينهما في مجال القوة العسكرية غير قابل للتحقيق في المستقبل المنظور، يتوجب على الفلسطينيين استخدام أوعيهم الاجتماعية وأمكانياتهم المتاحة، وتحسين أدائها، لإجبار الاحتلال على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية.

ويطلب كل هذا وجود منظور تموي متفق عليه يوجه أداء كافة مؤسسات المجتمع، ويطلب كذلك قيادة جدية ومثابرة ومهنية تمتلك آليات توجيه وضبط تناظر بها مسئولة التحدث والتخطيط والمتابعة. وذلك في إطار توافق وطني عام بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وضمن منظور تموي إنساني ووطني واضح الهدف والمسار يضمن الاستثمار الفعال لكافة موارد المجتمع. ويمكن القيام بذلك من خلال آلية تمثل في التناسق بين السلطة الوطنية وشبكة واسعة من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن استراتيجية تسمح لكل فريق بالتكامل في عمله مع عمل الفريق الآخر. وقد يكون من أهم عناصر التمكين، ومن بين أهم الاقتراحات التي يقدمها هذا التقرير هي تلك المتعلقة بتعزيز مفهوم وواقع (الحركات الاجتماعية) التي تشكل حلقة الوصل وأآلية التفاعل والمشاركة بين الفرد والجامعة والمؤسسات.

أهم الاقتراحات التي يقدمها هذا التقرير هي تلك المتعلقة بتعزيز مفهوم و الواقع (الحركات الاجتماعية) التي تشكل حلقة الوصل وأآلية التفاعل والمشاركة بين الفرد والجامعة والمؤسسات.

- لتعزيز درجة قبول الرؤى والعمليات التنموية التمكينية في إطار الخصوصية الفلسطينية، من المهم جداً أن تعبّر هذه الرؤى والعمليات عن مصالح وهموم وتطلعات السواد الأعظم من الجماهير، وأن لا تستند فقط إلى " بصيرة " الخبراء والسياسيين والمانحين. ويطلب ذلك التأكيد على أهمية مشاركة الجمهور بصفاته المختلفة، وتضمين مؤسساته الشعبية والأهلية والفعاليات المجتمعية، الأمر الذي من شأنه أن يؤكد حميمية وجدلية العلاقة بين التنمية والحكم الصالح، وبالتالي بين المضامين التنموية والسياسية في المجتمع.

الاحتلال، وعقلنة المقاومة وتصليلها عبر اختيار أنجع وسائل المقاومة والتي تبعدها عن الوصم بالإرهاب، وكذلك إدارة ناجحة وناجعة لشئون التفاوض مع إسرائيل. أما بعد الإنساني في يتطلب تبعة الموارد والإمكانات لتوفير المناخات المناسبة لتوليد وتجديد قدرات الأفراد ومهاراتهم وتشجيع روح المبادرة لديهم وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية، مما يتطلب من المؤسسات التي تقود هذه العملية الاستناد إلى قاعدة جماهيرية واسعة ومنظمة لتصليلها وحماية منجزاتها الانتقافية في مجال التمكين والمقاومة.

تحديد الرؤية يبقى شرطاً ضرورياً لا غنى عنه للنجاح.

**للتمكين بعدين
مترابطين، التحرري
الوطني والإنساني.**

- أن تتبثق الرؤية التمكينية من الإقرار بالآثار السلبية للاحتلال، وضرورة الانتباه الجاد أيضاً إلى المعوقات والتحديات الداخلية.

- أن توفر الإرادة السياسية، والموارد اللازمة لتحويل الرؤى التنموية-التمكينية إلى أهداف واضحة ومحددة.

- أن يتم التعاطي مع التمكين، كمفهوم وكعمليات على أساس مهنية وواقية، بعيدة عن العفوية والارتجال وعن النزاعات والانتقامات الضيقة وضغوطات الجهات المانحة.

**عملية التمكين متراكمة
ومستدامة ومتاشبة.**

- أن تسجم الأجندة التنموية مع أولويات المجتمع الفلسطيني، وذلك عبر إشراك المجتمع ذاته بقطاعاته المختلفة في تحديدها، وخاصة القطاعين الخاص والأهلي. ذلك أن عملية التمكين مجهود يقوم بالأساس على رأي ورغبة الناس العاديين، وعبر التوافق الحواري فيما بينهم. وبهذا يعاد الاعتبار لدور الفرد الفلسطيني في العملية التنموية على أنه جزء فاعل في عملية التمكين فكراً وسلوكاً، ووقف التعامل معه على أنه طرف مسلوب الإرادة والرؤوية ومتلق للعون والمساعدة.

**حميمية وجدلية العلاقة بين
التنمية والحكم الصالح**

- أن لا يقتصر وضوح الرؤى التنموية والتمكينية على الفئات الإدارية العليا وأن يطال ذلك المستويات الوسطى والدنيا أيضاً.

**فلسطين دولة المؤسسات
الديمقراطية الفعالة والتي
تسعى لخدمة الإنسان.**

- أن يُنظر إلى عملية التمكين على أنها عملية متراكمة ومستدامة ومتاشبة مع مختلف المجالات وليس كعملية مؤقتة ومنفصلة ومستقلة.

● فلسطين والأمل في المستقبل

وبرغم أهمية كافة هذه المحاولات والاقتراحات التي يؤدي تطبيقها إلى تعظيم قدرة المجتمع الفلسطيني على التكيف والتجاوز والتحرر، إلا أن المدخل الحقيقي للتمكين والتنمية في المناطق الفلسطينية يمكن في تمكين الشعب الفلسطيني من تحرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة بعيداً عن المؤثرات الخارجية السلبية. وإذا تحقق ذلك، فإن الوضع الأمثل للمجتمع الفلسطيني يقوم على الأسس التالية، والتي تعتبر عناصر مهمة ضمن (دستور تنموي) :

- فلسطين لكل الفلسطينيين أينما كانوا.
- الفلسطينيون، بكل مشاربهم ومؤسساتهم، يعملون معاً من أجل تحقيق المشروع الوطني والتنموي.

- فلسطين دولة المؤسسات الديمقراطية الفعالة والتي تسعى لخدمة الإنسان الفلسطيني وتمكينه ضمن مبدأ تفعيل كل الطاقات الإنسانية، وضمن الشعور بالانتماء والتواصل.

- فلسطين دولة سيادة القانون والمؤسسات.
- فلسطين دولة محبة للسلام ومجتمع يتوقد للتعايش السلمي وللعمل من أجل تحقيق السلام في المنطقة والعالم.

- فلسطين، كدولة ومجتمع، تحترم حقوق الإنسان وتسعى إلى تحقيق العدل والإنصاف

- فلسطين دولة محبة للسلام ومجتمع يتوق للتعايش السلمي وتسعي بشكل فعلي لتحقيق المساواة للنساء ولفئات أخرى مهمشة كالشباب والعمال والأطفال والمعوقين.**
- للفلسطينيين قيادة رشيدة ومسئولة وصادقة تعطي الإلهام لكافة ثقافات الشعب، وتقوي العزائم وتشحذ الهمم وتسعي إلى صوغ رؤى مشتركة وسياسات وخطط وحلول حقيقة، وتوحد الفلسطينيين على أهداف وتساهم في التنسيق الجدي بين الجهود القائمة وتطورها.**
- إن الحلم بدولة ومجتمع يعيش فيه المواطنون كافة بكرامة وتعاون ومسؤولية ومحبة وسلام ومحبة وسلام هو حلم قابل للتحقيق.**
- وتسعي إلى تطوير كل النشاطات التي تحافظ على الإيجابي من التراث الوطني، وتعزيز الثقافة الإنسانية الكونية من خلال تشجيع الفن والمسرح والأدب.
- فلسطين تتمتع بمجتمع مدني قوي يستمر في سعيه من أجل تعزيز المشاركة والمساءلة والتتمثل الصادق للفئات المهمشة في المجتمع.
 - فلسطين لديها قطاع خاص يساهم بشكل جدي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتحمل مسؤولياته الوطنية والتنموية.
 - للفلسطينيين قيادة رشيدة ومسئولة، وصادقة تعطي الإلهام لكافة ثقافات الشعب، وتقوي العزائم وتشحذ الهمم وتسعي إلى صوغ رؤى مشتركة وسياسات وخطط وحلول حقيقة، وتوحد الفلسطينيين على أهداف وتساهم في التنسيق الجدي بين الجهود القائمة وتطورها.
 - إن الحلم بدولة ومجتمع يعيش فيه المواطنون كافة بكرامة وتعاون ومسؤولية ومحبة وسلام هو حلم قابل للتحقيق، في ظل إزالة المعيقات التي تعرّض تحقيقه.
 - إن نظرة جدية للواقع الإنساني تؤكد أن أحلام الناس مشتركة، فجميع الناس، في حقيقة الأمر، يسعون إلى العدالة والسعادة والأمن الشخصي والأسري والمجتمعي.
 - إن تضافر الجهود وبث جو من التفاؤل المبني على أفعال إيجابية على أرض الواقع لكييل بأن يقوم الفلسطينيون، وبالتعاون مع المجتمع الدولي، بإنشاء دولة تشكل نموذجاً في التنمية والعدل والسلام.
- بين كافة الفئات، وتسعي بشكل فعلي لتحقيق المساواة للنساء ولفئات أخرى مهمشة كالشباب والعمال والأطفال والمعوقين.
- **فلسطين دولة تحترم المعايير الدولية بما فيها المعايير المتعلقة بالسلم ونزع الأسلحة والتنمية الاجتماعية والسكان والطفولة والقضاء على كافة أشكال التمييز.**
 - **فلسطين، كدولة ومجتمع، تحترم الحقوق الفردية والجماعية بما في ذلك حرية التفكير والتعبير والصحافة والنشر.**
 - **فلسطين، كدولة ومجتمع، تحترم البيئة وتقدم نموذجاً عالمياً في هذا المجال، وتحافظ على حقوق الأجيال المقبلة في المصادر المتوفرة.**
 - **فلسطين دولة تسعى للنهوض والتقدم، للوصول إلى مستويات تنمية متقدمة، وتعمل على استخدام التحديث التكنولوجي والعلوماتي في سبيل تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والنهضة الاقتصادية.**
 - **فلسطين أرض مقدسة لكل الأديان، ويعمل الفلسطينيون على تعزيز طابعها الكوني الإنساني من خلال اجتذاب كافة الأحرار في العالم والمؤسسات الدولية الإيجابية لتحقيق مستوى تنميوي أفضل وتقديم نماذج للتعايش الإنساني الإيجابي.**
 - **فلسطين، كدولة ومجتمع، تؤمن بالتسامح واللامعنف وتسعي إلى الاستفادة من التجربة التاريخية في تعزيز ثقافة اللاعنف في كافة أنحاء العالم وتطوير مناهج تدريسية وأساليب عمل في هذا الاتجاه.**
 - **فلسطين، كدولة ومجتمع، تهتم بالثقافة الفصل السادس: الاستنتاجات والتوصيات: نحو تنمية تمكينية**

الملحق

ملحق (١) : مؤشرات التنمية البشرية (الملحق الإحصائي)

ملحق (٢) : منهجية إعداد تقرير التنمية البشرية

ملحق (٣) : المراجع باللغتين العربية والإنجليزية

ملحق (١) : مؤشرات التنمية البشرية (الملحق الإحصائي)

(أ) المؤشرات الكلية لفلسطين:

١. مؤشرات دليل التنمية البشرية
٢. المؤشرات الاقتصادية
٣. مؤشرات العمالة والبطالة
٤. مؤشرات الفقر البشري
٥. مؤشرات تعليمية أساسية
٦. مؤشرات صحية عامة
٧. مؤشرات أساسية ديمografية
٨. مؤشرات النوع الاجتماعي ٢٠٠٢
٩. مؤشرات النوع الاجتماعي ٢٠٠٣
١٠. مؤشرات النوع الاجتماعي النسبة من المجموع ٢٠٠٣
١١. مؤشرات النوع الاجتماعي ٢٠٠٤
١٢. مؤشرات خسائر الاعتداءات الإسرائيلية
١٣. مؤشرات اجتماعية مختلفة
١٤. الوصول للمعلومات والتكنولوجيا ووسائل الواصلات
١٥. الأمن الغذائي والبيئي (الموارد الطبيعية)

ب) المؤشرات الكلية والتباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة

١. مؤشرات تنموية عامة
٢. مؤشرات الدخل والعمالة ٢٠٠٠

ج) مؤشرات التباين حسب نوع التجمع السكاني

د) المؤشرات الكلية للتباين بين المحافظات (الضفة الغربية وقطاع غزة)

١. عدد السكان
٢. معدل عدد الطلبة لكل شعبة ومعدل عدد الطلبة لكل معلم
٣. التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي
٤. التوزيع النسبي للأسر تحت خط الفقر

ه) مؤشرات تنموية عامة للفلسطينيين اللاجئين حسب مكان الإقامة

و) مؤشرات التمويل الدولي

١. مساهمة الدول المانحة
٢. التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية
٣. القروض من الجهات المانحة

ن) مؤشرات مقارنة سنوية

١. مؤشرات صحية وديمografية
٢. مؤشرات اقتصادية عامة
٣. مؤشرات سوق العمل

ملاحظة: البيانات مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ما لم يتم التزويد لغير ذلك.

قائمه (أ) : المؤشرات الكلية لفلسطين^٦

جدول رقم (١) : مؤشرات دليل التنمية البشرية

| ٢٠٠٤ | ٢٠٠٣ | |
|------|--------|---|
| ٧٢,٤ | ٧٢,٣ | العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) |
| ٩٢,٤ | ٩١,٩ | (%) معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين |
| | ٧٣,٦ | (%) نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأساسي والثانوي والعلمي معاً ٢٠٠٣/٢٠٠٢ |
| | ١٢٠٣,٤ | (دولار) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٢ |

^٦الخلايا الفارغة تعني عدم توفر المعلومات

جدول رقم (٢) : المؤشرات الاقتصادية^١

| | |
|---|--|
| ٢٠٠٣ | |
| ٤٥٧٠,٧ | الناتج القومي الإجمالي (مليون دولار) |
| ٤١٦٩,٣ | الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) |
| ٥,١ - | معدل النمو السنوي للدخل القومي الإجمالي |
| ٣,٦ - | معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي |
| ١٣١٩,٣ | نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (دولار) |
| ١٢٠٣,٤ | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار) |
| ٨,٢ - | المعدل السنوي لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي♦♦♦ |
| ١٠,٠ - | المعدل السنوي لنمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي♦♦♦ |
| ١٩,٨ - | المعدل السنوي لنمو الواردات من السلع والخدمات♦♦♦ |
| ١٥,٤ - | المعدل السنوي لنمو الصادرات من السلع والخدمات♦♦♦ |
| ٢١٠,٠٠ | عدد أيام الإغلاق السنوية♦♦ (يوم) |
| مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي: (%) | |
| ٩,٣ | الزراعة |
| ١٥,٣ | الصناعة |
| ٢,٧ | البناء والتسيير |
| ٧٢,٧ | الخدمات ^٢ |
| ٥٨٢,١ | قيمة المساعدات التي التزمت الدول المانحة بتقديمها للفلسطينيين (مليون دولار)♦♦♦ |
| ٤٩٠,٢ | قيمة المساعدات التي صرفت فعلياً من الدول المانحة للشعب الفلسطيني (مليون دولار) |
| ٧٢٧,٢ | التكوين الرأسمالي الإجمالي (مليون دولار) |
| ٥٥٧,٧ | الإنفاق الاستهلاكي النهائي (مليون دولار) |
| ٥١٩,٩ | إجمالي الموجودات والمطلوبات في البنوك (مليون دولار)♦ |
| ١١٢٦,٠٠ | النفقات العامة (مليون دولار)♦♦ |
| ٧٩٨,٠٠ | الإيرادات العامة (مليون دولار)♦♦ |
| ١٢٢٢,٩ | الاستهلاك الحكومي ♦ (مليون دولار) |
| ٧,٨ - | المعدل السنوي للنمو في الاستهلاك الحكومي♦♦♦ |
| ٤٠,٠ | نسبة السكان الذين يعيشون بدخل أقل من دولار يوميا♦♦♦ |

^١ البيانات المنوطة إليها♦ مصدرها سلطة النقد الفلسطينية، والمنوطة إليها♦ مصدرها وزارة المالية الفلسطينية، والمنوطة إليها♦ مصدرها البنك الدولي، والمنوطة إليها♦ مصدرها وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

^٢ الخدمات: تشمل تجارة الجملة والتجزئة والنقل والوساطة المالية والخدمات والإدارة العامة والدفاع.

جدول رقم (٣) : مؤشرات العمالة والبطالة

| ٢٠٠٤ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٣ | |
|---|-------|-------|--|
| ٤٠,٥ | ٤٠,٤ | ٤٠,٤ | نسبة القوة العاملة من مجموع الأفراد ١٥ سنة فأكثر |
| ١٢,٥ | ١٣,٤ | ١٢,٨ | نسبة النساء من القوى العاملة (%) |
| ٢,٧ | ٢,٨ | ٢,٥ | نسبة الأطفال من سن ١٧-١٠ سنة من القوى العاملة |
| ١,٣ | ١,٩ | ١,٢ | نسبة الأطفال من سن ١٤-١٠ سنة من القوى العاملة |
| النسبة المئوية للقوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي | | | |
| ١٥,٩ | ١٥,٢ | ١٥,٧ | الزراعة |
| ١٢,٧ | ١٣,١ | ١٢,٥ | الصناعة |
| ١١,٧ | ١٠,٤ | ١٣,١ | البناء و التشييد |
| ٥٩,٧ | ٦١,٣ | ٥٨,٧ | الخدمات |
| ٦١٨,٠ | ٥٥٦,٠ | ٥٩١,٠ | عدد العاملين في فلسطين (آلاف) |
| ٦٦,٩ | ٦٤,٠ | ٦٨,٢ | معدل العمالة التامة |
| ٦,٣ | ٧,٤ | ٦,٢ | معدل العمالة المحدودة |
| ٢٦,٨ | ٢٨,٦ | ٢٥,٦ | معدلات البطالة |
| ٣٩,٨ | ٣٩,٢ | ٣٨,٤ | معدل بطالة الشباب عمر (١٥ - ٢٤) |
| ٢٢٥,٠ | ٢٢٨,٠ | ٢٠٣,٠ | الباحثون عن عمل بالآلاف (العاطلون عن العمل) |
| توزيع العاملين حسب الحالة العملية: (%) | | | |
| ٤,١ | ٤,٤ | ٣,٥ | أرباب عمل |
| ٢٦,٥ | ٢٦,٩ | ٢٧,٨ | يعملون لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة |
| ٥٨,٣ | ٥٧,٨ | ٥٧,٨ | مستخدمون بأجر |
| ١١,١ | ١٠,٩ | ١١,٤ | أعضاء أسر غير مدفوعي الأجر |
| ٢٢,٥ | ٢٤,٩ | ٢٢,٠ | متوسط أيام العمل الشهرية |
| ٧٤,٩ | ٧٣,٠ | ٧٣,٧ | متوسط الأجرة اليومية / شيك |
| توزيع العاملين حسب المهنة: (%) | | | |
| ٣,٨ | ٣,٩ | ٤,٠ | المشروعون وموظفو الإدارات العليا |
| ٢٢,٦ | ٢٤,٢ | ٢٢,٢ | الفنيون والمتخصصون والكتبة |
| ١٨,٢ | ١٨,٣ | ١٨,٧ | العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق |
| ١٤,٢ | ١٣,٨ | ١٣,٥ | العمال المهرة في الزراعة والصيد الأسمك |
| ١٧,١ | ١٧,١ | ١٨,٦ | العاملون في الحرف وما إليها من المهن |
| ٨,٨ | ٨,٩ | ٨,٧ | مشغلو الآلات ومجموعها |
| ١٤,٣ | ١٣,٨ | ١٤,٣ | المهن الأولية |
| أسباب البقاء خارج القوى العاملة: (%) | | | |
| ١٢,١ | ١٢,٠ | ٩,٨ | كبر السن / المرض |
| ٤٩,٠ | ٤٨,٩ | ٥٠,٨ | الانشغال بأعمال منزليه |
| ٢٢,٢ | ٢٣,٣ | ٢١,٥ | الدراسة أو التدريب |
| ٥,٧ | ٥,٨ | ٧,٩ | أسباب أخرى |

٣ الخدمات: تشمل التجارة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات وفروع أخرى.

جدول رقم (٤) : مؤشرات الفقر البشري

| ٢٠٠٤ | ٢٠٠٣ | |
|---|------|--|
| ٥,٦ | ٥,٤ | الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن أربعين كسبة متوية من المولدين حديثاً |
| ٧,٦ | ٨,١ | (%) نسبة السكان الأ لميين |
| نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الأمانة ^٤ | | |
| | ١٠,٥ | (%) مياه الأمانة ^٤ |
| | ٤٩,٢ | (%) شبكة صرف صحي |
| | ٢٥,٦ | (%) نسبة العاطلين عن العمل من مجموع قوة العمل |
| | ٣٥,٥ | (%) نسبة الأسر الفقيرة |
| | ٢٤,٣ | (%) نسبة الفقر المدقع |

^٤ تم تعريف هذا المصطلح من قبل الجهاز المركزي حسب المصدر للمياه شرب آمن والتي تضم: شبكة عامة موصولة بالمنزل، وشبكة عامة غير موصولة بالمنزل، وبئر جمع مع تمديدات داخل المنزل، وبئر جمع بدون تمديدات داخل المنزل. هذا مع العلم أن تقديرات منظمة الصحة العالمية لسنة ١٩٩٢ حول نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه صحية كانت .٪٧٠

جدول رقم (٥) : مؤشرات تعليمية أساسية

| | | |
|--|---|--|
| ٢٠٠٣ | | |
| ٩١,٩ | % | معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين |
| ٩٨,٧ | | معدل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب (١٥ - ٢٤ سنة) |
| ٧٣,٦ | % | نسبة القيد الإجمالي في التعليم الأساسي والثانوي والجامعة معاً ٢٠٠٣/٢٠٠٢ |
| ٤,٥ | % | نسبة القيد في التعليم الثانوي الفني من مجموع الطلبة الثانويين |
| ٩١,٩ | % | نسبة القيد الإجمالي في التعليم الأساسي |
| ٦٤,٠ | % | نسبة القيد الإجمالي في التعليم الثانوي |
| ٢٧,١ | % | نسبة القيد في التعليم الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ |
| ٥,٣ | % | القيد في كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية من قيد التعليم الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ |
| ٣,٤ | % | معدل الزيادة السنوية في عدد الطلبة (التعليم الأساسي والثانوي) |
| ٨,١ | % | نسبة الأممية من السكان ١٥ سنة فأكثر |
| ٢٧,٣ | | متوسط عدد الطلبة لكل معلم في المدارس * |
| ٣٦,١ | | متوسط عدد الطلبة لكل شعبة صفية / المرحلة الأساسية * |
| ٣٠,٤ | | متوسط عدد الطلبة لكل شعبة صفية / المرحلة الثانوية * |
| ١٦,٩٣ | | متوسط عدد الطلبة لكل مرشد اجتماعي * |
| ٧١,٠ | | متوسط عدد الطلبة في المدارس الأساسية والثانوية لكل جهاز حاسوب * |
| السكان الفلسطينيون ١٥ سنة فأكثر حسب الحالة التعليمية : | | |
| ٨,١ | % | أمي |
| ٨,٠ | % | ملم |
| ١٩,٣ | % | ابتدائي |
| ٢٣,٦ | % | إعدادي |
| ١٩,٥ | % | ثانوي |
| ٤,٤ | % | دبلوم متوسط |
| ٧,١ | % | بكالوريوس فأعلى |
| ١١,٠ | % | نصيب التعليم (من المساعدات الدولية) |

* البيانات المنوه إليها * مصدرها وزارة التربية والتعليم

جدول رقم (٦) : مؤشرات صحية عامة

| ٢٠٠٤ | ٢٠٠٣ | |
|------|-------|---|
| ٧٢,٤ | ٧٢,٣ | العمر المتوقع عند الميلاد |
| ٦٩,٣ | | (٪) نسبة تغطية المطاعيم |
| | | (٪) نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين غطوا بالتطعيم المقررة لهم حسب نوع الطعم |
| ٧٣,٤ | | الحصبة (Measles) |
| ٩٣,٨ | | السل (BCG) |
| ٧٩,٧ | | التهاب الكبد الفيروسي (HBV) |
| ٨٣,٧ | | الشلل (Polio) |
| ٦٦,٤ | | النكاف، والحصبة والأمانيّة (MMR) |
| ٨٣,٤ | | الثلاثي (DPT) |
| ٩٦,٥ | (٪) | النساء اللواتي تلقين نوعاً ما من الرعاية الصحية خلال فترة الحمل |
| ٩٦,٣ | | حالات الولادة تحت نوع من أنواع الأشراف الصحي |
| ٣٤,٦ | | نسبة الأمهات اللواتي تلقين التيتانوس (الكزان) |
| | ٨٠-٧٠ | معدل الوفيات النفايسية لكل ١٠٠ ألف مولود ١٩٩٥ |
| | ٦,٠ | نسبة خصوبة النساء من ١٥-١٩ من المجموع العام للخصوصية |
| | ٢٤,٢ | معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي |
| | ٢٨,٣ | معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود |
| ٤,٩ | (٪) | نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن بالنسبة لعمرهم |
| ٩,٩ | (٪) | نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الطول بالنسبة لعمرهم |
| ٢,٨ | (٪) | نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن بالنسبة لطولهم |
| ٠,٠ | ٠,٠ | عدد حالات الإصابة بالسل لكل ١٠٠ ألف شخص |
| ٠,٠ | ٠,٠ | عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل ١٠٠ ألف شخص |
| | ١٥,٠ | عدد الأطباء لكل ١٠٠٠ نسمة |
| | ١٤,٠ | عدد المرضى لكل ١٠٠٠ نسمة |
| | ١,٨ | (٪) الموقون كنسبة مئوية من مجموع السكان |
| | ١,٤ | عدد الأسرة في المستشفيات لكل ألف نسمة |
| | ٧٣,٠ | عدد المستشفيات (حكومي، خاص) |
| | ٩٣,٨ | (٪) نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر مياه شرب آمن ٢٠٠٢ |
| | ٥٠,٨ | (٪) نسبة المنازل التي ترتبط بشبكة عامه للصرف الصحي ٢٠٠٢ |
| ١٨,٠ | (٪) | النسبة المئوية للمدخنين من السكان ١٠ عام فاكثر |
| ٧٦,١ | (٪) | نسبة المؤمنين تأميناً صحياً |
| | ٨,٠ | (٪) نصيب الصحة (من المساعدات الدولية) |
| | ٤١,٧ | (٪) نسبة الأسر التي لم تستطع الوصول في الوقت المناسب إلى المراكز الصحية عند الحاجة لها ٢٠٠٢ |

جدول رقم (٧) : مؤشرات أساسية ديمografية

| ٢٠٠٤ | ٢٠٠٣ | |
|--------|------|--|
| ٣,٨ | ٣,٧ | عدد السكان بـملايين |
| ٢٠٢٠,٠ | ٤,٩٩ | تاريخ تضاعف السكان (سنة) |
| ٥,٩ | (%) | تقديرات عدد السكان بـملايين سنة ٢٠١٠ |
| ٣,٥ | (%) | معدل الخصوبة الإجمالي |
| ٣,٥ | (%) | المعدل السنوي للنمو السكاني الطبيعي |
| ٠,٠ | ٠,٠ | المعدل السنوي لصافي الهجرة |
| ٦,١ | | متوسط حجم الأسرة |
| ٩٧,٠ | | معدل الإعالة |
| ٢,١ | | معدل الازدحام في المسكن |
| ٤٢,٣ | (%) | نسبة اللاجئين من السكان |
| ٣٩,٢ | | معدل المواليد الأولى (الخام) لكل ألف نسمة |
| ٤,٢ | | معدل الوفيات الأولى (الخام) لكل ألف نسمة |
| ٩,٠ | | نسبة الأسر التي ترأسها نساء |
| | | معدل النساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل |
| ٨٢,٩ | (%) | نسبة الأسر المالكة لبيوتها |
| | | التوزيع النسبي للسكان حسب نوع التجمع السكاني |
| ٢٨,٥ | ٢٨,٥ | الريف |
| ١٥,١ | ١٥,١ | المخيمات |
| ٥٦,٤ | ٥٦,٤ | الحضر |
| | | التوزيع النسبي للسكان حسب الفئات العمرية : |
| ٤٥,٨ | ٤٦,٢ | ١٤-٠ |
| ٢٧,١ | ٢٦,٨ | ٢٩-١٥ |
| ١٨,٨ | ١٨,٦ | ٤٩-٣٠ |
| ٥,٣ | ٥,٣ | ٦٤-٥٠ |
| ٣,٠ | ٣,١ | ٦٥ فما فوق |
| | | الحالة الزواجية للفلسطينيين ١٢ سنة فأكثر (%) |
| ٤٣,٩ | ٤٣,٥ | أعزب |
| ٥٢,١ | ٥٢,٠ | متزوج |
| ٠,٧ | ٠,٨ | مطلق |
| ٣,١ | ٣,٥ | أرمل |
| ٠,٢ | ٠,٢ | منفصل |

جدول رقم (٨) : مؤشرات النوع الاجتماعي، ٢٠٠٢

| نسبة النساء إلى الرجال | النوع الاجتماعي | | المؤشرات |
|--|-----------------|---------|--|
| | رجال | نساء | |
| ٩٧,٦ | ١٧٥٧٥٢٢ | ١٧١٤٥٩٩ | التوزيع السكاني |
| ١٠٤,٦ | ٦٩,٨ | ٧٣,٠ | العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) |
| ٧٨,٥ | ٢٤,٢ | ١٩,٠ | العمر الوسيط عند الزواج الأول |
| ٩١,٣ | ٩٥,٧ | ٨٧,٤ | معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%) |
| معدل القيد والالتحاق الإجمالي في المراحل التعليمية (%) | | | |
| ١٠١,١ | ٩٣,٦ | ٩٤,٦ | التعليم الأساسي (%) |
| ١١٣,٣ | ٥٨,٦ | ٦٦,٤ | التعليم الثانوي (%) |
| ١٠٧,٣ | ٢٦,٢ | ٢٨,١ | التعليم الجامعي (%) |
| ١٠٢,٩ | ٧٢,٥ | ٧٤,٦ | التعليم الأساسي والثانوي والعالي معا (%) |
| ١٨٤,٧ | ٢,٦ | ٤,٨ | معدل التسرب في المرحلة الثانوية عام ٢٠٠٣ (%) |
| ١٥,٩ | ٦٥,٥ | ١٠,٤ | التوزيع النسبي للقوى العاملة (%) |
| ٤٥,٥ | ٣٠,٨ | ١٤,٠ | التوزيع النسبي للبطالة (%) |
| توزيع العاملين / ات حسب المهنة والجنس: (%) | | | |
| ٥٦,٣ | ٤,٨ | ٢,٧ | المشرعون/ات وموظفو الاداره العليا (%) |
| ٢٥٤,٧ | ١٩,٠ | ٤٨,٤ | الفنيون/ات والمتخصصون والكتبة (%) |
| ٣٧,١ | ٢١,٠ | ٧,٨ | المشغلون/ات في الخدمات والباعة في الأسواق (%) |
| ٣٠٢,١ | ٩,٥ | ٢٨,٧ | العمال/العاملات المهرة في الزراعة وصيد الأسماك (%) |
| ٣٢,٠ | ١٩,٧ | ٦,٣ | العاملون/ات في الحرف وما إليها من المهن (%) |
| ٩,٠ | ١٠,٠ | ٠,٩ | مشغلو/ات الآلات ومجموعها (%) |
| ٣٢,٥ | ١٦,٠ | ٥,٢ | المهن الأولية (%) |
| توزيع العاملين / ات حسب النشاط الاقتصادي والجنس (%) | | | |
| ٢٥١,٣ | ١١,٩ | ٢٩,٩ | الزراعة (%) |
| ٥٨,٣ | ١٣,٩ | ٨,١ | الصناعة (%) |
| ١,٥ | ١٣,٠ | ٠,٢ | البناء والتشييد (%) |
| ٣٩,٨ | ٢٩,٩ | ١١,٩ | الخدمات (%) |
| ١٢٩,٣ | ١٩,٨ | ٢٥,٦ | معدلات الفقر بين الأسر المرؤوسة من: ١٩٩٨ |
| ٩,١ | ٢٢,٠ | ٢,٠ | الوزراء في المجلس الوزاري (عدد) عام ٢٠٠٤ |
| ٨,١ | ٩٢,٥ | ٧,٥ | نسبة المنضمين / آت للنقابات المهنية |
| ٧,٥ | ٩٣,٠ | ٧,٠ | عدد القضاة عام ٢٠٠٢ |
| ٥,٧ | ٨٨,٠ | ٥,٠ | عدد المقاعد بالمجلس التشريعي عام ٢٠٠٤ |

جدول رقم (٩): مؤشرات النوع الاجتماعي، ٢٠٠٣

| نسبة النساء إلى الرجال | النوع الاجتماعي | | المؤشرات |
|------------------------|-----------------|----------|---|
| | رجال | نساء | |
| ٩٧,٣ | ١٩٤٠٠٤٠ | ١٨٨٧٧٨٧٤ | التوزيع السكاني ٢٠٠٤ |
| ١٠٤,٤ | ٧٠,٩ | ٧٤,٠ | العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) ٢٠٠٤ |
| ٧٨,٩ | ٢٤,٦ | ١٩,٤ | العمر الوسيط عند الزواج الأول ٢٠٠٣ |
| ٩٠,٨ | ٩٦,٣ | ٨٧,٤ | معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%) |
| ٣٩,٨ | ٧,٨ | ٣,١ | التوزيع النسبي للأفراد (١٥ عام فأكثر) الحاصلين على بكالوريوس فأعلى ١٩٩٧ |
| ٥٠,٠ | ٩,٤ | ٤,٧ | التوزيع النسبي للأفراد (١٥ عام فأكثر) الحاصلين على بكالوريوس فأعلى ٢٠٠٣ |
| (%) | | | معدل القيد والالتحاق الاجمالي في المراحل التعليمية |
| ٠,٩٩ | ٩١,٤ | ٩٢,٤ | التعليم الأساسي |
| ٠,٩٠ | ٦٠,٧ | ٦٧,٥ | التعليم الثانوي |
| ١٨,٩ | ٦٧,٦ | ١٢,٨ | (%) التوزيع النسبي للقوى العاملة |
| ٦٩,١ | ٢٦,٩ | ١٨,٦ | (%) التوزيع النسبي للبطالة |
| (%) | | | توزيع العاملين/ات حسب المهنة والجنس: |
| ٦٩,٠ | ٤,٢ | ٢,٩ | المشروعون/ات وموظفو الادارة العليا |
| ٢٣٤,٧ | ١٧,٣ | ٤٠,٦ | الفنانون/ات والمتخصصون والكتبة |
| ٤٧,٤ | ٢٠,٩ | ٩,٩ | المشتغلون/ات في الخدمات والباعة في الأسواق |
| ٣٦٤,٩ | ٩,٧ | ٣٥,٤ | العمال / العاملات المهرة في الزراعة وصيد الأسماك |
| ٢٤,٨ | ٢١,٤ | ٥,٣ | العاملون/ات في الحرف وما إليها من المهن |
| ١٤,٩ | ١٠,١ | ١,٥ | مشغلو/ات الآلات ومجموعها |
| ٢٦,٨ | ١٦,٤ | ٤,٤ | المهن الأولية |
| (%) | | | توزيع العاملين/ات حسب النشاط الاقتصادي |
| ٢٩٦,٧ | ١٢,٢ | ٣٦,٢ | الزراعة |
| ٥٤,١ | ١٣,٥ | ٧,٣ | الصناعة |
| ٠,٦ | ١٦,٠ | ٠,١ | البناء والتشييد |
| ٩٦,٧ | ٥٨,٣ | ٥٦,٤ | الخدمات |

جدول رقم (١٠): مؤشرات النوع الاجتماعي، (النسبة من المجموع)، ٢٠٠٣

| نسبة النساء إلى الرجال | النوع الاجتماعي | | المؤشرات |
|---|-----------------|------|--|
| | رجال | نساء | |
| ٢٠,٨ | ٨٢,٨ | ١٧,٢ | توزيع القوة العاملة |
| ١٢,٩ | ٨٨,٦ | ١١,٤ | توزيع البطالة |
| توزيع العاملين / ات في كل نوع مهنة: | | | (%) |
| ١٤,٣ | ٨٧,٥ | ١٢,٥ | المشروعون/ات وموظفو الاداره العليا |
| ٤٨,٦ | ٦٧,٣ | ٣٢,٧ | الفنيون / ات والمتخصصون والكتبة |
| ٩,٨ | ٩١,١ | ٨,٩ | المشتغلون/ات في الخدمات والباعة في الأسواق |
| ٧٥,٧ | ٥٦,٩ | ٤٢,١ | العمال / العاملات المهرة في الزراعة وصيد الأسماك |
| ٥,٢ | ٩٥,١ | ٤,٩ | العاملون / ات في الحرف وما إليها من المهن |
| ٣,١ | ٩٧,٠ | ٣,٠ | مشغلو / ات الآلات ومجموعها |
| ٥,٦ | ٩٤,٧ | ٥,٣ | المهن الأولية |
| توزيع العاملين / ات في كل نوع نشاط اقتصادي: | | | (%) |
| ٦١,٦ | ٦١,٩ | ٣٨,١ | الزراعة |
| ١١,٢ | ٨٩,٩ | ١٠,١ | الصناعة |
| ٠,١ | ٩٩,٩ | ٠,١ | البناء والتشييد |
| ٢٠,٠ | ٨٣,٣ | ١٦,٧ | الخدمات |

جدول رقم (١١) : مؤشرات النوع الاجتماعي

| نسبة النساء إلى الرجال | النوع الاجتماعي | | الربع الثاني من العام ٢٠٠٤ المؤشرات |
|--|-----------------|------|--|
| | رجال | نساء | |
| ٢٢,٩ | ٨١,٤ | ١٨,٦ | توزيع القوة العاملة |
| ١٢,٣ | ٨٩,١ | ١٠,٩ | توزيع البطالة |
| توزيع العاملين / ات في كل نوع مهنة : | | | |
| ١٣,٥ | ٨٨,١ | ١١,٩ | المشروعون / ات وموظفو الاداره العليا |
| ٥٣,١ | ٦٥,٣ | ٣٤,٧ | الفنيون / ات والمتخصصون والكتبة |
| ٩,٢ | ٩١,٦ | ٨,٤ | المشتغلون / ات في الخدمات والباعة في الأسواق |
| ٧٦,٤ | ٥٦,٧ | ٤٣,٣ | العمال / العاملات المهرة في الزراعة وصيد الأسماك |
| ٦,١ | ٩٤,٢ | ٥,٨ | العاملون / ات في الحرف وما إليها من المهن |
| ٤,٩ | ٩٥,٣ | ٤,٧ | مشغلو / ات الآلات ومجمووها |
| ٦,٤ | ٩٤,٠ | ٦,٠ | المهن الأولية |
| توزيع العاملين / ات في كل نوع نشاط اقتصادي | | | |
| ٦٦,٩ | ٥٩,٩ | ٤٠,١ | الزراعة |
| ١٤,٠ | ٨٧,٧ | ١٢,٣ | الصناعة |
| ٠,٥ | ٩٩,٥ | ٠,٥ | البناء والتشييد |
| ٢١,٦ | ٨٢,٣ | ١٧,٧ | الخدمات |

جدول رقم (١٢) : مؤشرات خسائر الاعتداءات الإسرائيلية

| | | |
|-------|----------------------------------|---------------------------------------|
| ٣٠٨٤ | عدد شهداء الانتفاضة ٢٠٠٤/٤/٣٠ | |
| ٥٩٩ | عدد الأطفال الشهداء ٤/٤/٤ | |
| ٦٦٨١ | عدد الإعاقات المستديمة ٢٠٠٤/١/١٣ | |
| ٣٨٦٨٤ | عدد جرحي الانتفاضة ٢٠٠٤/٤/٣٠ | |
| ٨٥٢ | ٢٠٠٣ | عدد المنازل التي تم تدميرها بشكل كامل |
| ٢٠٠٠ | ٢٠٠٣ | عدد المنازل التي تم تدميرها بشكل جزئي |
| ٨٣٠٠٠ | ٢٠٠٣ | عدد الأشجار التي تم اقتلاعها |
| ٤١٢ | ٢٠٠٣ | عدد المنشآت الاقتصادية المدمرة |
| ١,٥٣٦ | حتى نهاية ٢٠٠٢ (مليار دولار) | متوسط الخسائر الاقتصادية |

جدول رقم (١٣) : مؤشرات اجتماعية مختارة

| ٢٠٠٤ | ٢٠٠٣ | |
|--------|--------|--|
| | ١٥,٠ | الأطباء لكل ١٠٠٠ نسمة |
| ١٠,٩ | ١٠,٢ | المعلمون لكل ١٠٠ نسمة |
| ٤,٩٨ | ٤,٨٤ | الفلسطينيون خارج فلسطين (مليون) |
| ٦٣٦,٠ | ٦٠٦,٠ | الكتافة السكانية في فلسطين فرد/كم ^١ |
| | ٢٥,٥ | نسبة الأسر الفقيرة في المجتمع (%) |
| | ٢٣٢,٠ | عدد محاولات الانتحار |
| | ١١,٠ | عدد حالات الانتحار الفعلي |
| | ٧١,٠ | عدد حالات الاغتصاب |
| | ١٤,٠ | عدد محاولات الاغتصاب |
| ٧٥٠٠,٠ | ٨٠٠٠,٠ | عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية |

جدول رقم (١٤) : الوصول للمعلومات والتكنولوجيا ووسائل الاتصالات

| ٢٠٠٤ | ٢٠٠٣ | |
|------|----------|---|
| ٤٠,٨ | ٤٢,٦ | نسبة الأسر التي لديها خط هاتف (%) |
| ٧٢,٨ | ٦٦,١ | نسبة الأسر التي يمتلك أحد أفرادها جهاز نقال (%) |
| ٩٣,٤ | ٩١,٩ | نسبة الأسر المالكة لجهاز تلفاز (%) |
| ٢٦,٤ | ٢١,٣ | نسبة الأسر المالكة لحواسيب شخصية (%) |
| ٩,٢ | ٦,٠ | نسبة الأسر المشتركة في خدمة الانترنت (%) |
| ٦٩,٥ | ٦٠,٤ | نسبة الأسر المالكة للصحن اللاقط (%) |
| | ٥٢٩,٨ | أطوال الطرق الرئيسية / كم، |
| | ٣٩٣,٤ | أطوال الطرق الإقليمية / كم، |
| | ٣٢٣٤,٥ | أطوال الطرق الداخلية / كم، |
| | ١,٩ | عدد السكان لكل سيارة عمومي (تكسي) |
| | ١٨,٨ | عدد السكان لكل سيارة خاصة |
| | ١٠٥٧٧٤,٠ | العدد الكلي للمركبات المرخصة |

جدول رقم (١٥) : الأمن الغذائي والبيئي (الموارد الطبيعية)

| ٢٠٠٤ | ٢٠٠٣ | |
|--|-----------|---|
| ٦٠٢٠,٠ | ٦٠٢٠,٠ | مساحة الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) (كم²) |
| | ٤٣,٥ | نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء (بالكيلوواط / ساعة) |
| | ٢٥,٢ | نسبة الأسر المستهلكة للوقود التقليدي (%) |
| | ٢٦٩٤,٦ | النفايات المنتجة يومياً بالأطنان للأسر |
| | ٤١٧,٠ | التجمعات المخدومة بمرافق الجمع والتخلص من النفايات |
| | ٤٢,٩ | نسبة الأسر المخدومة بشبكات الصرف الصحي (%) |
| نسبة الأسر التي تتعرض للأشكال التالية من التلوث في الغالب: | | |
| | ٢٠,٤ | للضجيج |
| | ٢٠,٤ | للوائح |
| | ١٢,٢ | للغبار |
| | ٦,٠ | لدخان |
| | ٤٧١٩٣,١ | كمية المياه المشتراء من شركة المياه الإسرائيلية ميكروت (م³) |
| | ٤,٥ | كمية النفايات المنزليه اليومية الناجمة عن الأسرة (كم) |
| | ٠,٧ | متوسط إنتاج الفرد من النفايات الصلبة (كغم) |
| | ٣٧٤,٠ | عدد التجمعات السكانية المعرضة لروائح كريهة |
| | ١٨٥١٠٧٠,٠ | مساحة الأرضي الزراعية الدائمة (كم²) |

* الخلايا الفارغة تعني عدم توفر المعلومات

قائمه (ب) : المؤشرات الكلية والتباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة^٤

جدول رقم (١) مؤشرات تنمية عامة، ٢٠٠٤

| مؤشر التباين | الضفة الغربية (%) | قطاع غزة (%) | الضفة الغربية (%) | فلسطين |
|---|-------------------|--------------|-------------------|--------|
| التوزيع السكاني | ٦٣,٢ | ٣٦,٨ | ١٠٠,٠ | |
| العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) | ٧٢,٨ | ٧١,٧ | ٧٢,٤ | |
| نسبة الجنس | ١٠٢,٩ | ١٠٢,٦ | ١٠٢,٨ | |
| معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين | ٩١,٨ | ٩١,٩ | ٩١,٩ | |
| معدلات القيد والالتحاق، ٢٠٠٣ | | | | |
| التعليم الأساسي | ٨٨,٨ | ٩٦,٨ | ٩١,٩ | |
| التعليم الثانوي | ٦٠,٨ | ٦٩,٣ | ٩٤,٠ | |
| التعليم الجامعي | - | - | ٢٧,١ | |
| التعليم الأساسي والثانوي والعالي معاً | - | - | ٧٣,٦ | |
| معدل النمو السكاني الطبيعي | ٣,٢ | ٤,٠ | ٣,٥ | |
| عدد السكان (مليون) ٢٠٠٤ | ٢,٤٢ | ١,٤١ | ٣,٨٣ | |
| عدد السكان (مليون) ٢٠٠٣ | ٢,٣١ | ١,٣٣ | ٣,٦٤٧ | |
| التوزيع النسبي للسكان حسب العمر (%) | | | | |
| ١٤-٠ | ٤٤,٠ | ٤٨,٨ | ٤٥,٨ | |
| ٢٩-١٥ | ٢٧,١ | ٢٦,٨ | ٢٧,١ | |
| ٤٩-٣٠ | ٢٠,٠ | ١٦,٩ | ١٨,٨ | |
| ٥٠ فما فوق | ٨,٩ | ٧,٥ | ٨,٣ | |
| اللاجئون كنسبة من السكان (%) | ٢٩,٤ | ٦٥,٥ | ٤٢,٦ | |
| متوسط حجم الأسرة (فرد) ٢٠٠٣ | ٥,٨ | ٦,٨ | ٦,١ | |
| معدل النساء اللواتي استخدمن وسائل منع الحمل (أو أزواجهن) ٢٠٠٤ (%) | ٥٤,٩ | ٤٣,٠ | ٥٠,٦ | |
| نسبة الأسر التي رب الأسرة فيها امرأة ، ٢٠٠٤ | ٩,٩ | ٧,٠ | ٨,٩ | |
| معدل المواليد الخام لكل ألف نسمة | ٣٥,٨ | ٤٣,٤ | ٣٨,٦ | |
| معدل الوفيات الخام لكل ألف نسمة | ٤,١ | ٣,٩ | ٤,١ | |
| معدل الخصوبة الإجمالي، ٢٠٠٣ | ٥,١ | ٦,٦ | ٥,٦ | |
| الأسر المالكة لبيتها، ٢٠٠٤ | ٨٠,٤ | ٨٧,٨ | ٨٢,٩ | |
| نسبة الأسر المالكة لأجهزة التلفزيون، ٢٠٠٤ | ٩٤,٦ | ٩١,٢ | ٩٣,٤ | |

^٤ الخلايا الفارغة تعني عدم توفر المعلومات

جدول رقم (٢) مؤشرات الدخل والعمالة، ٢٠٠٣

| مؤشر التباين | | | |
|---|----------|---------------|---|
| فلسطين | قطاع غزة | الضفة الغربية | |
| ١٢٠٣,٤ | ٩٤٤,٢ | ١٣٥٠,٣ | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار ٢٠٠٢ |
| ١٣١٩,٣ | ١٠١٤,٩ | ١٤٣٠,٧ | نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي دولار ٢٠٠٢ |
| ٤٠,٤ | ٣٧,٦ | ٤١,٩ | نسبة القوى العاملة من السكان ١٥ سنة فأكثر |
| ٢٥,٦ | ٢٩,٢ | ٢٣,٨ | معدلات البطالة |
| ٨١,٤ | ٧٣,١ | ٨٤,١ | نسبة النساء في القوى العاملة (%) |
| توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي (%) | | | |
| ١٥,٧ | ١٧,٤ | ١٤,٩ | الزراعة والصيد والحراجة (%) |
| ١٢,٥ | ٩,٢ | ١٤,٠ | التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية (%) |
| ١٣,١ | ١٠,٤ | ١٤,٣ | البناء والتشييد (%) |
| ٥٨,٧ | ٦٣,٠ | ٥٦,٨ | الخدمات (%) |
| توزيع العاملين حسب الحالة العملية (%) | | | |
| ٣,٥ | ٢,٢ | ٤,١ | أرباب عمل (%) |
| ٢٧,٨ | ٢٤,٥ | ٢٩,٢ | يعملون لحسابهم الخاص (%) |
| ٥٧,٨ | ٦١,٨ | ٥٥,٣ | مستخدمون بأجر (%) |
| ١١,٤ | ١١,٥ | ١١,٤ | أعضاء أسرة بدون أجر (%) |
| ٣٥,٥ | ٤٤,٧ | ٣٠,٩ | نسبة الأسر الفقيرة (%) |
| ١٢,٨ | ٩,٢ | ١٤,٧ | نسبة النساء في القوى العاملة (%) |

قائمة (ج) : مؤشرات التباين حسب نوع التجمع السكاني

| مؤشرات تنموية عامة، ٢٠٠٣ | | | |
|---|---------|------|------|
| مؤشر التباين | مُخيمات | حضر | ريف |
| التوزيع السكاني (%) | ١٥,١ | ٥٦,٤ | ٢٨,٥ |
| معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%) | ٩١,٥ | ٩٣,٦ | ٨٩,٧ |
| متوسط حجم الأسرة (فرد) | ٦,٦ | ٦,٠ | ٦,١ |
| معدل النساء اللواتي استخدمن وسائل منع الحمل ٢٠٠٤ (%) | ٤٤,٦ | ٥٠,٠ | ٥٤,٣ |
| نسبة الأسر التي رب الأسرة فيها امرأة (%) | ٩,٧ | ٩,٤ | ٨,٠ |
| معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود ٢٠٠٣-١٩٩٩ | ٣٢,٥ | ٢٣,٦ | ٢٠,٣ |
| معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات لكل ألف مولود ٢٠٠٣-١٩٩٩ (%) | ٣٦,٢ | ٢٧,٧ | ٢٤,٥ |
| معدل الخصوبة الإجمالي ٢٠٠٣ (%) | ٦,٠٦ | ٥,٥١ | ٥,٦٤ |
| الأسر المالكة لبيوتها (%) | ٨٩,٩ | ٧٧,٥ | ٨٩,٦ |
| نسبة الأسر المالكة أجهزة التلفزيون (%) | ٩١,٨ | ٩٢,٩ | ٩٠,١ |

قائمة (د) : المؤشرات الكلية للتباين بين المحافظات (الضفة الغربية وقطاع غزة)

جدول رقم (١) عدد السكان حسب المحافظة

| المحافظة | عدد السكان، ٢٠٠٤ |
|---------------------|------------------|
| جنين | ٢٥٩٦٨٣ |
| طوباس | ٤٧٥٤٧ |
| طولكرم | ١٧١٥٢٠ |
| قلقيلية | ٩٥٧٥٢ |
| سلفيت | ٦٢٣٠٠ |
| نابلس | ٢٣٤٠٥٠ |
| رام الله | ٢٨٤٩٤٠ |
| القدس | ٤١٠١٩٣ |
| أريحا | ٤٣٠٦٥ |
| بيت لحم | ١٧٨١٠٤ |
| الخليل | ٥٢٢٢٢٧ |
| مجموع الضفة الغربية | ٢٤٢١٤٩١ |
| شمال غزة | ٢٦٧٢٢٩ |
| غزة | ٤٩٤٩٥٣ |
| دير البلح | ٢٠٣٦٦٧ |
| خان يونس | ٢٧٣٠٧٤ |
| رفح | ١٦٧٤٩٠ |
| مجموع قطاع غزة | ١٤٠٦٤٢٣ |
| الأراضي الفلسطينية | ٣٨٢٧٩١٤ |

جدول رقم (٢) معدل عدد الطلبة لكل شعبة ومعدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المديرية في العام الدراسي^١

| المديرية/المنطقة | معدل عدد الطلبة لكل شعبة | معدل عدد الطلبة لكل معلم |
|--------------------|--------------------------|--------------------------|
| الأراضي الفلسطينية | ٣٥,٥ | ٢٣,٩ |
| الضفة الغربية | ٣١,٨ | ٢١,٤ |
| جنين | ٣٣,٣ | ٢١,٤ |
| قباطية | ٣٣,٢ | ٢٢,٠ |
| نابلس | ٤٠,٦ | ٢٣,٢ |
| سلفيت | ١٩,٩ | ١٩,٨ |
| طولكرم | ٣٤,٤ | ٢١,٨ |
| قلقيلية | ٣٢,٩ | ٢١,٩ |
| رام الله | ٣٦,٠ | ١٩,٣ |
| القدس | ٥٥,٣ | ١٩,٥ |
| ضواحي القدس | ٣٦,٣ | ١٧,٩ |
| بيت لحم | ٤٠,٠ | ٢٠,٥ |
| أريحا | ٣٨,٠ | ٢٢,٩ |
| الخليل | ٣٧,٧ | ٢٣,٠ |
| جنوب الخليل | ٣٣,٥ | ٢٢,٧ |
| قطاع غزة | ٤٢,٧ | ٣١,١ |
| غزة | ٤٢,٤ | ٢٨,٠ |
| شمال غزة | ٤٢,٤ | ٢٩,٢ |
| خانيونس | ٤٣,١ | ٢٨,٦ |
| رفح | ٤٣,٠ | ٢٩,٢ |

جدول رقم (٣) التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة (%)

| النشاط الاقتصادي | | | | | | | | | المحافظة |
|------------------|------|-------------|------|-------|------|-------|------|--------------------|----------|
| الخدمات | | بناء وتشييد | | صناعة | | زراعة | | | |
| ٢٠٠٤ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٣ | | |
| ٥٤,٤ | ٤٨,٠ | ١٠,٤ | ٧,٧ | ٨,٦ | ٧,٦ | ٣٥,٤ | ٣٢,٧ | جنين وطوباس | |
| ٤٢,٦ | ٤٣,٥ | ٧,٧ | ٧,٠ | ١٠,٠ | ١١,٢ | ٢٤,٩ | ٢٥,٣ | طولكرم وقلقيلية | |
| ٤٥,٣ | ٤٢,٠ | ١٠,٧ | ١١,٩ | ١٦,٠ | ١٤,٣ | ١٨,٦ | ١٥,٨ | نابلس وسلفيت | |
| ٣٩,٩ | ٣٨,٣ | ١٧,٤ | ١٥,٩ | ١٦,٥ | ١٦,٤ | ٦,٠ | ٦,٠ | رام الله والبيرة | |
| ٢٧,١ | ٣٢,٠ | ١٣,٤ | ١٩,٠ | ١٢,٤ | ١٢,٠ | ١,٣ | ١,٠ | القدس | |
| ٤٩,٦ | ٤٩,٤ | ١٦,٤ | ١٩,٧ | ١٧,٣ | ١٥,٩ | ١٥,٩ | ١٣,٨ | بيت لحم وأريحا | |
| ٥٠,١ | ٥١,١ | ١٥,٥ | ١٦,٣ | ١٦,٦ | ١٨,٣ | ١٨,٠ | ١٦,٥ | الخليل | |
| ٤٤,٠ | ٤٣,٢ | ١٣,٠ | ١٤,٣ | ١٤,١ | ١٤,٠ | ١٦,٩ | ١٤,٩ | الضفة الغربية | |
| ٣٠,٥ | ٤٠,١ | ٧,٦ | ١٢,٨ | ٩,٣ | ٩,٨ | ١٣,٦ | ١٧,٥ | شمال القطاع | |
| ٢٥,٩ | ٣١,٤ | ٩,٢ | ١٣,٠ | ١٤,٠ | ١٤,٤ | ٢,٧ | ٤,٠ | مدينة غزة | |
| ٢٤,٩ | ٣٥,١ | ٥,٤ | ٩,٧ | ٦,٢ | ٧,١ | ١٣,٣ | ١٨,٣ | دير البلح | |
| ٤٢,٥ | ٣٥,٦ | ٩,٠ | ٦,٢ | ٤,٣ | ٣,٨ | ٢٩,٢ | ٢٥,٦ | خان يونس | |
| ٣٥,٨ | ٣٨,٧ | ٧,٥ | ٦,٤ | ٢,٦ | ٣,٠ | ٢٥,٧ | ٢٩,٣ | رفح | |
| ٣٠,٧ | ٣٧,٠ | ٨,٢ | ١٠,٤ | ٩,١ | ٩,٢ | ١٣,٤ | ١٧,٤ | قطاع غزة | |
| ٤٠,٣ | ٤١,٣ | ١١,٧ | ١٣,١ | ١٢,٧ | ١٢,٥ | ١٥,٩ | ١٥,٧ | الأراضي الفلسطينية | |

جدول رقم (٤) التوزيع النسبي للأسر تحت خط الفقر ، نهاية ٢٠٠٣

| المحافظة | نسبة الفقر |
|--------------------------|------------|
| جنين | ٤٧,٧ |
| طوباس | ٥٨,٦ |
| طولكرم | ٤٤,٩ |
| قلقيلية | ١٦,٩ |
| سلفيت | ٥٣,٢ |
| نابلس | ٤١,٥ |
| رام الله | ١٩,٩ |
| اریحا | ١٧,٢ |
| القدس | ٣,٦ |
| بيت لحم | ٣٠,٥ |
| الخليل | ٣٨,٠ |
| مجموع الضفة الغربية | ٣٠,٩ |
| شمال غزة | ٤١,٥ |
| غزة | ٣٥,٠ |
| دير البلح | ٥٣,٦ |
| خان يونس | ٥٣,٠ |
| رفح | ٥٠,٩ |
| مجموع قطاع غزة | ٤٤,٧ |
| مجموع الأراضي الفلسطينية | ٣٥,٥ |

قائمة (ه) : مؤشرات تنموية عامة للفلسطينيين حسب مكان إقامتهم في الشتات^{*}

جدول رقم (١) مؤشرات تنموية عامة / الفلسطينيون اللاجئون حسب مكان الإقامة (٢٠٠٣)

| مصر | العراق | لبنان | سوريا | الأردن | مؤشر التبادل |
|---------------------------------|--------|-------|--------|--------|---|
| ٠,٠٦٢ | ٠,١١ | ٠,٤١٥ | ٠,٤٣٦ | ٢,٧٩٨ | عدد الفلسطينيين (الشتات) (مليون) |
| ٦٦,٠ | ٥٨,٠ | | ٧٠,٠٠ | ٦٩,٠ | العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) |
| | | ٤٠,٢ | ٤٤,٣٠ | ٤١,٠ | معدل عدد الطلبة لكل شعبة |
| | | ٣٣,٨ | ٣٦,٨٠٠ | ٣٠,٢ | معدل عدد الطلبة لكل معلم |
| التوزيع النسبي للسكان حسب العمر | | | | | |
| ٣٩,٠ | ٣٩,٧ | ٣٦,٤ | ٣٦,٧ | ٤٢,٥ | (٪) أقل من ١٥ سنة |
| | ٣,٤ | ٤,٤ | ٣,٩ | ٣,٠ | (٪) السكان ٦٥ سنة فأكثر |
| | | ٥,١ | ٥,٥ | ٦,٢ | متوسط حجم الأسرة (فرد) |
| ٢٢,٠ | | ١٢,٥ | ٩,٣ | ١٠,٠ | (٪) نسبة الأسر التي رب الأسرة فيها امرأة |
| ٥٢,٠ | ١٢٧,٠ | ٣٨,٠ | ٣٤,٠ | ٢٤,٩ | معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود |
| | | ٤٨,٥ | ٤٢,٠ | ٢٧,٤ | معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات لكل ألف مولود |
| ٢٦,٠ | | ٢٩,٣ | ٢٨,٣ | ٢٩,٠ | معدل المواليد الخام لكل ألف نسمة |
| ٦,٠ | ١٠,٠ | ٧,٠ | ٥,٠ | ٥,٠ | معدل الوفيات الخام لكل ألف نسمة |
| ٣,٥ | ٥,٤ | ٣,٥ | ٣,٥ | ٤,٦ | معدل الخصوبة الإجمالي |
| | | ٥,١ | ٢,٣ | ٣,٠ | كثافة السكن (عدد الأفراد في الغرفة) |
| | | | ٩٩,٣ | ٩٨,٩ | (٪) توفر كهرباء في المساكن |
| | | ٧٠,٠ | ٧٩,٦ | ٩٤,٤ | (٪) توفر مصدر مياه لشرب بواسطة حنفية في المنزل |
| | | ٩٩,٠ | ٩٢,٨ | ٩٩,٥ | (٪) توفر صرف صحي (شبكة عامة أو حفرة انتصاصية) |
| | | ١٠,٦ | ٢٦,٣ | ٢٣,٠ | (٪) الأسر تحت خط الفقر |

* الخلايا الفارغة تعني عدم توفر المعلومات

قائمة (و) مؤشرات التمويل الدولي^٧

جدول رقم (١): مساهمة الجهات المانحة في المساعدات الدولية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٣) القيمة بـمليون دولار

| المجموع | | ٢٠٠٣-٢٠٠١ | | ٢٠٠٠-١٩٩٨ | | ١٩٩٧-١٩٩٤ | | الجهة المانحة |
|---------------|-------------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|------------------|
| الصرف | الالتزامات ^٨ | الصرف | الالتزامات | الصرف | الالتزامات | الصرف | الالتزامات | |
| ١٢٠٣,١ | ٤١٨,٩ | ٩٠٣,٤ | ٥,٢ | ١٠٥,٩ | ١٠١,٥ | ١٩٣,٨ | ٣١٢,٣ | الدول العربية |
| ١٢٤١,٦ | ١٢١٤,٦ | ٧٨٧,٣ | ١٨٧,٣ | ٢٣٥,٢ | ٥٠٧,٢ | ٢١٩,١ | ٥٢٠,٢ | الاتحاد الأوروبي |
| ١٠٢٨,٠ | ١٤٤٩,٢ | ٤٨٢,٣ | ٧٥٩,٥ | ٢٦٠,٤ | ٣٩٦,٨ | ٢٨٥,٣ | ٢٩٢,٩ | الولايات المتحدة |
| ٤٨٢,٠ | ٥٠٤,٠ | ٤١,٣ | ٣٧,٥ | ١٣٢,٤ | ١٦٧,٥ | ٣٠٨,٣ | ٢٩٨,٩ | اليابان |
| ٤٣٤,٧ | ٤٦٠,٤ | ١٥٤,٧ | ٥٤,٥ | ١٤٠,٧ | ١٨٠,٥ | ١٣٩,٣ | ٢٢٥,٥ | مؤسسات دولية |
| ٢٠١٣,٨ | ٢٤٨٥,٦ | ٦٦٩,٥ | ٥١٩,٣ | ٥٣٣,٤ | ٨٥٨,٦ | ٨١٠,٩ | ١١٠٧,٦ | دول أوروبية |
| ١٤٩,٤ | ١٧٥,٤ | ١٨,٩ | ١٦,٧ | ٥٧,٩ | ٥٧,٢ | ٧٢,٦ | ١٠١,٥ | دول أخرى |
| ٦٥٥٢,٥ | ٦٧٠٨,٣ | ٣٠٥٧,٤ | ١٥٨٠,٢ | ١٤٦٥,٩ | ٢٢٦٩,٢ | ٢٠٢٩,٣ | ٢٨٥٨,٩ | المجموع |

جدول رقم (٢): التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٣) القيمة بـمليون دولار

| المجموع | | ٢٠٠٣-٢٠٠١ | | ٢٠٠٠-١٩٩٨ | | ١٩٩٧-١٩٩٤ | | القطاع |
|---------------|-------------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|-----------------|
| الصرف | الالتزامات ^٩ | الصرف | الالتزامات | الصرف | الالتزامات | الصرف | الالتزامات | |
| ١٤٦٣,٠ | ٢٥٢٤,٨ | ٣٠٧,٠ | ٥٠٠,٠ | ٥٥٠,٥ | ١٠٢٥,٥ | ٦٠٦,٠ | ٩٩٩,٣ | بنية تحتية |
| ٤٢٨,٠ | ٧٦٣,٢ | ٩٨,٥ | ١٤٣,٩ | ١٩٢,٥ | ٣٤٨,٩ | ١٣٧,٣ | ٢٧٠,٥ | قطاعات إنتاجية |
| ٣١٢١,١ | ١٧٧٠,٣ | ٢٠٩٤,٧ | ٥١٦,٠ | ٤٢٧,٤ | ٤٣٩,١ | ٥٩٩,٠ | ٨١٥,٢ | قطاعات اجتماعية |
| ١١٩٣,٠ | ١٤٣٦,٢ | ٣٤٦,٨ | ٣٣٣,٢ | ٢٤١,٧ | ٤٠٦,١ | ٦٠٤,٥ | ٧٩٦,٠ | بناء مؤسسات |
| ٣٤٦,٥ | ٢١٣,٨ | ٢١٠,٢ | ٨٧,١ | ٥٣,٨ | ٤٩,٦ | ٨٢,٥ | ٧٦,٩ | قطاعات متعددة |
| ٦٥٥٢,٥ | ٦٧٠٨,٣ | ٣٠٥٧,٤ | ١٥٨٠,٢ | ١٤٦٥,٩ | ٢٢٦٩,٢ | ٢٠٢٩,٣ | ٢٨٥٨,٩ | المجموع |

المصدر: البيانات الموجودة حول التمويل الدولي في الجداول حسبت من قبل معدى الملحق الإحصائي بناء على التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط والمعلومات المتوفرة من وزارة المالية. (الخانات الفارغة تعني عدم توفر معلومات).

^٨ حتى منتصف العام ٢٠٠٢.

^٩ حتى منتصف العام ٢٠٠٣.

جدول رقم (٣): إجمالي مساعدات الجهات المانحة التي قدمت على شكل قروض خلال الفترة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٣)

القيمة باللليون دولار

| المجموع | | ٢٠٠٣-٢٠٠١ | | ٢٠٠٠-١٩٩٨ | | ١٩٩٧-١٩٩٤ | | الجهة المقرضة |
|---------|--------------------------|-----------|------------|-----------|------------|-----------|------------|------------------|
| الصرف | الالتزامات ^{١٠} | الصرف | الالتزامات | الصرف | الالتزامات | الصرف | الالتزامات | |
| ٥١٢,٤ | ٤٦,٧ | ٤٨٦,٤ | ٠ | ٢٦,٠ | ٩,٨ | ٠ | ٣٦,٩ | الدول العربية |
| ٩٩,٥ | ٢٥٣,٥ | ١٢,٦ | ٠ | ٨٦,٩ | ١٥٤,٦ | ٠ | ٩٨,٩ | الاتحاد الأوروبي |
| ٩١,٣ | ٢٣٣,٠ | ٩,٨ | ٢٨,٤ | ٥١,٣ | ١٤٩,٤ | ٣٠,٢ | ٥٥,٢ | الدول الأوروبية |
| ٢,٠ | ١٣,٧ | | | ٠,٣ | ١,٢ | ١,٧ | ١٢,٥ | الصين |
| ٢٨٦,٧ | ٤٠٠,٢ | ٦٦,٢ | ٤٣,٠ | ١١٣,٩ | ١٥٥,٠ | ١٠٦,٦ | ٢٠٢,٢ | مؤسسات دولية |
| ٩٩٢,٠ | ٩٧٤,٠ | ٥٧٥,٠ | ٧١,٤ | ٢٧٨,٤ | ٤٦٩,٩ | ١٣٨,٦ | ٤٠٥,٧ | المجموع |

١٠ حتى منتصف العام ٢٠٠٣

قائمة (ن) مؤشرات مقارنة سنوية^٦

جدول (١) مؤشرات صحية وديمografية- سنوات مقارنة

| ٢٠٠٤ | ٢٠٠٣ | ١٩٩٦ | |
|--|---------------------|---------------|--|
| الخصائص الديمografية | | | |
| ١٧,٦ | ١٨,٥ | | نسبة الأطفال دون الخامسة |
| ٤٥,٨ | ٤٦,٩ | | نسبة الأطفال دون ١٥ سنة |
| ٣,٠ | ٣,٤ | | الأفراد ٦٥ سنة فأكثر |
| ٤٥,٤ | ٤٤,٠ | | النساء ٤٩-١٥ سنة |
| (٢٠٠٣) ٥,٦ | (١٩٩٩) ٥,٩ | (١٩٩٤) ٦,١ | معدل الخصوبة الكلية |
| (٢٠٠٣-١٩٩٩) ٢٤,٢ | (١٩٩٩-١٩٩٥) ٢٥,٥ | | معدل وفيات الرضع |
| (٢٠٠٣-١٩٩٩) ٢٨,٣ | (١٩٩٩-١٩٩٥) ٢٨,٧ | | وفيات الذين أعمارهم أقل من ٥ سنوات |
| ٤,٥ | ٤,٦ | (١٩٩٥) ٤,٨ | متوسط عدد الأبناء المنجبين أحياء |
| ١٨,٠ | ١٨,٠ | | العمر الوسيط عند الزواج الأول |
| ٢٧,٤ | ٢٨,٢ | | نسبة زواج الأقارب من الدرجة الأولى |
| الوضع الصحي، السلوك الصحي والخدمات الصحية | | | |
| ١٨,٠ | ٢٢,١ | ٢١,٨ | نسبة الأفراد المدخنين ١٠ سنوات فأكثر |
| ٣٣,٧ | ٤٠,٧ | ٣٩,٩ | ذكور |
| ٢,٠ | ٣,٢ | ٢,٧ | إناث |
| ٦٥,٣ | ٣٧,٤ | | نسبة الأسر التي تستهلك ملح مؤيدن |
| ٧٦,٢ | ٦٠,٤ | ٦١,٦ | نسبة المؤمنين صحيًا |
| صحة الأم والطفل | | | |
| استخدام وسائل تنظيم الأسرة | | | |
| ٤٧,٩ | ٥١,٤ | ٤٥,٢ | نسبة النساء (٤٩-١٥ سنة) اللواتي يستخدمن حالياً (وقت تنفيذ المسح) أي وسيلة تنظيم أسرة |
| ٣٤,٤ | ٣٦,٧ | ٣٠,٧ | نسبة النساء (٤٩-١٥ سنة) اللواتي يستخدمن حالياً (وقت تنفيذ المسح) أي وسيلة تنظيم أسرة حديثة |
| ٢٣,٥ | ٢٤,٦ | ٢١,٥ | نسبة النساء (٤٩-١٥ سنة) اللواتي يستخدمن اللولب وقت تنفيذ المسح |
| ٦,٢ | ٥,٨ | ٣,٨ | نسبة النساء (٤٩-١٥ سنة) اللواتي يستخدمن الحبوب وقت تنفيذ المسح |
| ٥١,٧ | ٥٢,٤ | | النساء (أقل من ٥ سنة) اللواتي لا يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال |

^٦ الخلايا الفارغة تعني عدم توفر المعلومات

الرعاية أثناء الحمل والولادة

| | | | |
|------|------|------|---|
| ٩٦,٥ | ٩٥,٦ | ٩٤,٦ | نسبة النساء (أقل من ٥٥ سنة) اللواتي تلقين رعاية صحية أثناء حملهن بآخر مولودين خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح |
| ٩٦,٣ | ٩٤,٨ | ٨٦,٨ | الولادات (آخر ولادتين) التي تمت في مؤسسات صحية خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح |
| ٩٦,٣ | ٩٤,٨ | ٨٦,٨ | الولادات (آخر ولادتين) التي تمت في مؤسسات صحية خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح |
| ٣,١ | ٥,٢ | ١٠,٠ | الولادات التي تمت في المنزل |
| ٣٤,٦ | ٢٧,٥ | ٢٢,٠ | نسبة النساء اللواتي أنجبن خلال السنة السابقة للمسح وتلقين تعليم ضد التيتانوس |
| ٧٥,٧ | ٧٥,٨ | ٥٠,٤ | نسبة النساء (أقل من ٥٥ سنة) اللواتي تلقين أقراص حديد أثناء الحمل |
| ٤٣,٦ | ٤٤,٣ | | نسبة النساء (أقل من ٥٥ سنة) اللواتي تلقين حمض الفوليك |

طبيعة الولادة الأساسية

| | | | |
|------|------|------|-----------|
| ٧١,٥ | ٧٢,١ | ٧٢,٣ | طبيعية |
| ١٢,٤ | ٨,٨ | ٦,٨ | قيصرية |
| ٢,٤ | ٢,٧ | ٣,١ | شفط/ملقط |
| ١٣,٧ | ١٦,٤ | ١١,١ | جرح/توسيع |

الرضاعة الطبيعية

| | | | |
|------|------|------|---|
| ٩٥,٦ | ٩٦,٨ | ٩٦,٠ | نسبة الأطفال الذين رضعوا رضاعة طبيعية |
| ٩,٨ | ١٢,٩ | ٧,٤ | نسبة الأطفال الذين فطموا خلال الأشهر الثلاثة الأولى |
| ٦٥,٨ | ٦٨,٨ | ٥٨,٣ | معدل الاستمرار في الرضاعة الطبيعية (١٢-٩ شهراً) |
| ٩,٩ | ١١,١ | ١١,٠ | متوسط الرضاعة الطبيعية (بالأشهر) |
| ٢٥,٤ | ١٦,٧ | | الأطفال ٦-٠ شهور الذين رضعوا رضاعة طبيعية مطلقة |
| ٣٣,٣ | ٣٨,١ | | الأطفال ٦-٠ شهور الذين رضعوا رضاعة طبيعية وتلقو حليب صناعي |
| ٢,٩ | ٠,٧ | | الأطفال ٦-٠ شهور الذين اعتمدوا على الحليب الصناعي فقط |
| ٦١,٨ | ٥٠,٤ | ٣٨,١ | نسبة الأطفال أقل من سنة الذين تلقو فيتامين أ/د |
| ٧٢,٩ | ٧١,٤ | ٦٦,٨ | نسبة الأطفال دون الخامسة الذين تم الإطلاع على بطاقاتهم الصحية |

نسبة الأطفال (١٢-٢٣) شهراً الذين تم الإطلاع على بطاقاتهم وتلقوا

| | | | |
|--|------|------|---|
| ٩٨,١ | ٩٦,٨ | ٩٥,٧ | مطعم ضد الشلل (الجرعة الثالثة) |
| ٩٧,٩ | ٨٨,٥ | ٩٦,٤ | مطعم ضد الثلاثي (الجرعة الثالثة) |
| ٩٥,٣ | ٩٢,٩ | ٤٨,٩ | مطعم الحصبة |
| ٧٧,٨ | ٦٩,٩ | | الأطفال ٥٩-١٨ شهراً الذين تلقوا جميع المطاعيم |
| نسبة الأطفال دون الخامسة الذين عانوا من: | | | |
| ٩,٩ | ٧,٥ | ٧,٢ | قصر القامة |
| ٢,٨ | ١,٤ | ٢,٨ | الهزال |
| ٤,٩ | ٢,٥ | ٤,٠ | نقص في الوزن |

جدول رقم (٢) : مؤشرات اقتصادية عامة^{١١}

| ٢٠٠٣ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٠ | |
|--|--------------------------|--------------------------|--------------|---|
| ٤٥٨١,٨ | ٤٥٧٠,٧ | ٤٨١٧,٤ | ٥٤٢٦,٥ | الناتج القومي الاجمالي (مليون دولار) |
| ١٢٢٦,١ | ١٣١٩,٣ | ١٤٦٠,٣ | ١٧٢٢,٧ | نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (دولار) |
| ٤١٤٣,٣ | ٤١٦٩,٣ | ٤٣٢٥,٧ | ٤٦١٩,٢ | الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار) |
| | ٤٢٨٤,٨ | ٤٣٧١,٨ | ٤٥٧٤,٠ | الإنفاق الاستهلاكي النهائي (مليون دولار) |
| | ١٢٢٢,٩ | ١٣٢٦,١ | ١١٦٢,٢ | الإنفاق الحكومي (مليون دولار) |
| | ٧٢٧,٢ | ١١٨٦,٢ | ١٥٠٧,٧ | الاستثمار الكلي (مليون دولار) |
| ٢٠٨١,١ - | ٢٠٥٠,١ - | ٢٥٥٠,٣ - | -٢٦٢٤,٨ | صافي الصادرات (مليون دولار) |
| ٢٧٠١,٥ | ٢٦١٥,١ | ٣١٥٥,٥ | ٣٥١٣,٩ | إجمالي الواردات (مليون دولار) |
| | | | ٧٣,٠ | نسبة الواردات من إسرائيل (%) |
| ٦٢٠,٤ | ٥٦٥,٠ | ٦٠٥,٢ | ٨٨٩,١ | إجمالي الصادرات (مليون دولار) |
| | | | ٩٢,٣ | نسبة الصادرات إلى إسرائيل (%) |
| ١١٠٨,٧ | ١٢٠٣,٤ | ١٣١١,٢ | ١٤٦٦,٤ | نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار) |
| مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي | | | | |
| | ٩,٣ | ٨,١ | ٨,٥ | (%) الزراعة |
| | ١٥,٣ | ١٤,٩ | ١٥,٧ | (%) الصناعة |
| | ٢,٧ | ٥,١ | ٦,٥ | (%) البناء والتشييد |
| | ٧٢,٧ | ٧١,٩ | ٦٩,٣ | (%) خدمات وأخرى |
| ٣٧٨,٢ | ٥٨٢,١ | ٦١٩,٩ | ٨٥٢,٨ | قيمة المساعدات التي التزم المانحين بتقديمها (مليون دولار) * |
| | | | | قيمة المساعدات التي صرفت فعلاً (مليون دولار) * |
| ١٠٦٦,٠ | ١١٢٦,٠ | ١١٢٩,٠ | ٩٦٤,٠ | النفقات العامة في موازنة السلطة الفلسطينية (مليون دولار) * |
| ١٠٤٤,٠ | ١٠٩٦,٠ | ١٠٩١,٠ | ٩٤٠,٠ | النفقات الجارية (مليون دولار) * |
| ٢٢,٠ | ٣٠,٠ | ٣٨,٠ | ٢٤,٠ | النفقات التطويرية المملوكة من الخزينة (مليون دولار) * |
| ١٠٦٦,٠ | ٧٩٨,٠ | ٧٥٨,٠ | ٩٦٤,٠ | الإيرادات العامة (مليون دولار) * |
| ٢٠٧,٠ | ٢٠٥,٠ | ٢٥٥,٩ | ٣٦٠,٣ | الإيرادات المحلية (مليون دولار) * |
| ٣٢٤,٠ | | ٣٢٥,١ | ٦٠٣,٧ | إيرادات المقاصة (مليون دولار) * |
| ٥٣٥,٠ | ١٥ + ٥٧٨ ميسرة | ٦٠ + ١١٧ ميسرة | | منح لدعم الموازنة الجارية (مليون دولار) * |
| ٠,٠ | + (٣٢٨) (٤٢٥) متأخرات | + (٣٧١) (١٥٥) متأخرات | (٥٠) متأخرات | الفائض (العجز) في الموازنة + المتأخرات (مليون دولار) * |
| ٩٨٩,٢ | ٩٦٢,٢ | ٨٣٩,٧ | ٣٩١,٨ | الدين العام (مليون دولار) * |
| | ٦٠,٠ | ٤٤,٠ | ٣٢,٠ | نسبة السكان تحت خط الفقر (%) |
| | | ٢١٠,٠ | ٦٢,٠ | عدد أيام الإغلاق (يوم) |

^{١١} البيانات المنوه لها * مصدرها سلطة النقد الفلسطينية، البيانات المنوه لها ** مصدرها وزارة المالية في السلطة الفلسطينية..... إيرادات المقاصة المرفوع عنها من إسرائيل على حساب السنوات السابقة ٤٨٠ مليون يطرح منها تسديد المتأخرات ٤١٥ مليون و ٦٥ مليون تسديد أقساط قروض ليكون صافي الفجوة التمويلية هو صفر

تابع جدول رقم (٢) : مؤشرات اقتصادية عامة

| ٢٠٠٣ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٠ | |
|---------|---------|---------|---------|---|
| ٥١٩,٩ | ٣٩٦,٥٦ | ٣٧٢,٧٣ | ٤١٢,٣٥ | اجمالي الموجودات في البنوك العاملة في فلسطين (مليون دولار)♦ |
| ١٠٧٢,٠ | ٩٥٧,١٢ | ١٢٢٠,٠ | ١٣٤٦,٢٥ | اجمالي التسهيلات (مليون دولار)♦ |
| ٥٤,٢ | ٥٤,٤ | ٥٢,٧ | ٥٦,٨ | نسبة الجاري مدين من اجمالي التسهيلات (%)♦ |
| ٤٤,٣ | ٤٣,٦ | ٤٤,٤ | ٣٨,٣ | نسبة القروض من اجمالي التسهيلات (%)♦ |
| ٣٥٢٣,٥٢ | ٣٥٦٣,٣٧ | ٣٤٩٢,٥٥ | ٣٥٠٦,٩ | اجمالي الودائع في البنوك (مليون دولار)♦ |
| ٣٠,٤ | ٢٦,٩ | ٣٤,٩ | ٣٨,٤ | نسبة التسهيلات الى الودائع (%)♦ |
| (٨,٦٣) | (١٢,٣٧) | (١,٨٧) | ٢١,٩ | مجموع الارباح (الخسائر) المتحققة (مليون دولار)♦ |

جدول رقم (٣) : مؤشرات سوق العمل

| ٢٠٠٣ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٠ | |
|---|-------|-------|-------|---|
| ٤٠,٤ | ٣٨,١ | ٣٨,٧ | ٤١,٥ | (%) معدل المشاركة في القوى العاملة |
| ١٢,٨ | ١٠,٤ | ١٠,٤ | ١٢,٧ | (%) م معدل مشاركة النساء في القوى العاملة |
| ١,٢ | ٠,٦ | ٠,٦ | ١,٨ | (%) نسبة الأطفال من سن (١٤-١٠) في القوى العاملة |
| ٥٩١,٠ | ٤٨٦,٠ | ٥٠٨,٠ | ٥٩٧ | عدد العاملين الفلسطينيين الكلي (ألف عامل) |
| ٥٣٣,٧ | ٤٣٦,٠ | ٤٣٨,٠ | ٤٨٠ | عدد العاملين في الاقتصاد المحلي (ألف عامل) |
| | ١١٣,٠ | ١١٨,٠ | ١١٥ | عدد العاملين في القطاع العام (ألف عامل) |
| ٥٧,٣ | ٥٠,٠ | ٧٠,٠ | ١١٧ | عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات (ألف عامل) |
| ٧٢,٢ | ٧١,٤ | ٦٩,١ | ٦٩,٥ | معدل الأجر اليومي للعاملين الذكور في الضفة (شيكل) |
| ٧٥,٠ | ٧٤,٢ | ٧٢,٤ | ٧٢,٨ | معدل الأجر اليومي للعاملين الذكور في الضفة (شيكل) |
| ٦٣,٣ | ٦٢,١ | ٥٦,٨ | ٥٥,٥ | معدل الأجر اليومي للعاملات الإناث في الضفة (شيكل) |
| ٥٣,١ | ٥٤,٩ | ٥٤,٤ | ٥٣,٣ | معدل الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة (شيكل) |
| ٥٣,١ | ٥٤,٨ | ٥٤,٨ | ٥٣,٧ | معدل الأجر اليومي للعاملين الذكور في غزة (شيكل) |
| ٥٣,٠ | ٥٦,٣ | ٥١,١ | ٥٠,٧ | معدل الأجر اليومي للعاملات الإناث في غزة (شيكل) |
| ١٢٥,١ | ١١٧,٣ | ١٠٦,٩ | ١١٠,٤ | معدل الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات (شيكل) |
| ١٢٥,٧ | ١١٧,٤ | ١٠٧,٢ | ١١٠,٧ | معدل الأجر اليومي للعاملين الذكور في إسرائيل والمستوطنات (شيكل) |
| - | - | ٩٣,٠ | ٩١,٠ | معدل الأجر اليومي للعاملات الإناث في إسرائيل والمستوطنات (شيكل) |
| النسبة المئوية للقوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي (%) | | | | |
| ١٥,٧ | ١٤,٨ | ١٢,٠ | ١٣,٧ | الزراعة ● |
| ١٢,٥ | ١٢,٩ | ١٤,٠ | ١٤,٣ | الصناعة ● |
| ١٣,١ | ١٠,٩ | ١٤,٦ | ١٩,٧ | البناء والتشييد ● |
| ٥٨,٧ | ٦١,٤ | ٥٩,٤ | ٥٢,٣ | خدمات وأخرى ● |
| ٢٥,٦ | ٣١,٣ | ٢٥,٥ | ١٤,١ | (%) معدل البطالة |
| ٣٨,٤ | ٤٢,٦ | ٣١,١ | ٢٠,٠ | (%) معدل بطالة الشباب عمر (٢٤-١٥) |
| أسباب البقاء خارج القوى العاملة (%) | | | | |
| ٩,٨ | ٨,٥ | ٩,٠ | ٩,٥ | كبر السن / المرض ● |
| ٥٠,٨ | ٥٢,٠ | ٥٣,٧ | ٥٣,٧ | الانشغال بأعمال منزلية ● |
| ٣١,٥ | ٢٩,٠ | ٢٦,٧ | ٢٦,٨ | الدراسة والتدريب ● |
| ٧,٩ | ١٠,٥ | ١٠,٦ | ١٠,٠ | أسباب أخرى ● |

منهجية إعداد تقرير التنمية البشرية - فلسطين ٢٠٠٤

حرصاً على توخي الدقة والموضوعية في إعداد تقرير التنمية البشرية، وسعياً منا لتعزيز المنهج التشاركي الذي يقوم على تعزيز كافة قوى المجتمع الفلسطيني، من مؤسسات السلطة الفلسطينية، والقوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والنقابات والاتحادات المهنية والشعبية، والأطر القاعدية، فقد تنوّعت أدوات إعداد التقرير لتشمل ما يلي:

● إعداد مجموعة من الأبحاث الأساسية والأوراق الخلفية وأوراق المراجعة، لغايات إعداد التقرير، وهي:

١. إبراهيم الدقاد، دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني.
٢. باسم زبيدي، دور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني.
٣. نصر عبد الكريم، دور التمويل الدولي في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني.
٤. جميل هلال، التمكين التحرري للمجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة في مواجهة التفتت والتهميش وتشييد المعازل.
٥. تيسير محيسن، التمكين، المفهوم والمؤشرات.
٦. نادر سعيد، مفهوم التمكين ودلائله.
٧. نادر سعيد، مفاهيم: التمكين، والمشاركة السياسية، وصنع القرار من منظور النوع الاجتماعي.
٨. ناصر أبو العطا، العلاقة بين الفرد والمجتمع.
٩. ناصر الرئيس، حقوق الإنسان الفلسطيني ضمن المعايير - الوثائق الدولية.
١٠. سمير عبد الله، طبيعة البيئة التي تتفاعل ضمنها عملية التنمية الفلسطينية.
١١. إبراهيم أبو هنطش، المؤشرات الاقتصادية.
١٢. سمير أبو زnid، ملاحظات حول تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤/٢٠٠٣.
١٣. تقidea الجرباوي، النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية الفلسطينية.
١٤. أنور حمام، المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ودور وكالة الفوتو في تمكين اللاجئين.
١٥. محسن أبو رمضان، البيئة التنموية ٢٠٠٤-٢٠٠٢.
١٦. فدوى الشاعر، مستقبل العلاقة بين وزارة الداخلية ومؤسسات المجتمع المدني.
١٧. خليل نخلة، مراجعة فصل دور التمويل الدولي في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني.
١٨. محمد السمهوري، مراجعة فصل دور التمويل الدولي في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني.
١٩. أسامة نوقل، فراءة في مسودة تقرير التنمية البشرية في فلسطين.

● عقد عدد من الاجتماعات مع كل من **اللجنة الوزارية** (وهي مكونة من ممثلي ١٥ وزارة، وترأسها وزارة التخطيط) واللجنة الاستشارية (وهي مكونة من ٣١ من الأكاديميين والخبراء والفنين) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ بداية المرحلة التشاورية لتحديد محاور التقرير، ومن ثم لمناقشة الأوراق الخلفية وفصول التقرير والتعديلات عليها. وإلى جانب هذه الاجتماعات واللقاءات، عقدت اجتماعات دورية مع معدى فصول التقرير، لمناقشة وتطوير الفصول، وتعزيز انسجام كل أجزاء التقرير مع محوره الرئيسي. وأهم هذه الاجتماعات:

١. عقد اجتماع تشاوري مع كل من وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد سبل وآليات انطلاق العمل على التقرير، كما عقدت سلسلة من لقاءات العصف الذهني للخروج باقتراحات حول محور التقرير.
٢. عقد أربعة اجتماعات للجنة الوزارية لمتابعة عملية إعداد التقرير ومحوياته.
٣. عقد خمسة اجتماعات للجنة الاستشارية لمتابعة عملية إعداد التقرير ومحوياته.
٤. التعاون مع وزارة التخطيط في عقد مجموعات مركزة لفصول مؤسسات السلطة في الضفة الغربية (٢٠٠٤/٧/٥)، وفي قطاع غزة (٢٠٠٤/٧/١١).

● قام برنامج دراسات التنمية، بإعداد مراجعات للأدبيات المتوفّرة حول مختلف محاور التقارير، والقضايا التي تتطرق لها فصوله، وأضافة لذلك استند البرنامج لعدد من البيانات الإحصائية، خاصة تلك الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

● ولإبراز أهمية الرأي العام الفلسطيني، استندت فصول التقرير في بعض جوانبها للنتائج التي توفرها استطلاعات الرأي العام، وصمم برنامج دراسات التنمية عدداً من استطلاعات الرأي التي تركز على قضايا التقرير ومحاوره. وفي الفترة بين بداية ٢٠٠٣ إلى نهاية ٢٠٠٤، أعد برنامج دراسات التنمية عشر استطلاعات للرأي العام من الاستطلاع العاشر (بتاريخ ٢٠٠٣/١٦-٢٠٠٣/١٢) وحتى الاستطلاع العشرين (بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣).

● قام برنامج دراسات التنمية بالعديد من نشاطات البحث الميداني كعقد عدد من ورش العمل (مع الأحزاب والقوى السياسية، ومع ممثلي منظمات المجتمع المدني، ومع ممثلي النقابات المهنية والعمالية)، **والمجموعات المركزية**، وصممت استثمارات بحثية (وزعت على المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية)، لدراسة مؤسسات السلطة، والمجتمع المدني، والتمويل الدولي. ومن أهم ما قام به برنامج دراسات التنمية من نشاطات بحثية ميدانية لغايات التقرير:

١. استماراة تقييم للهيئات المحلية شملت ست هيئات محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة هي (بلدية حبلة، مجلس محلي الرام، اللجنة الشعبية لخدمات مخيم جنين، بلدية بيت حانون، بلدية وادي السلقا، بلدية رفح).
٢. استماراة لتقييم عمل وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية (شملت تسع وزارات هي: وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الثقافة، وزارة الزراعة، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة التخطيط، وزارة الاقتصاد، وزارة الصحة، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الحكم المحلي).
٣. ورشة عمل مع ممثلي النقابات العمالية والمهنية في الضفة الغربية.
٤. ورشة عمل مع ممثلي المنظمات الأهلية في الضفة الغربية.
٥. ورشة عمل مع ممثلي المنظمات الأهلية والنقابات والقوى السياسية في قطاع غزة.
٦. ورشة عمل مع ممثلي الأحزاب السياسية والقوى الوطنية في الضفة الغربية.
٧. مجموعة مرکزة مع الوزارات المتلقية للمساعدات الدولية، ومؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات الأهلية، والمستفيدين.
٨. دراسة حالة: "أثر المساعدات الدولية في تعزيز المشاركة المجتمعية وخاصة الفئات المهمشة كالنساء والشباب والعاطلين عن العمل" في قرية المزرعة القبلية.
٩. تجميع البيانات الخاصة بالمساعدات الدولية من مصادرها الرئيسية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد ووزارة التخطيط ووزارة المالية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.

المراجع

- أبودية، أحمد. عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية: دوافع ومتطلبات الإصلاح وألياته ومنجزاته. (د.م): المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٤.
- أبو عواد، نداء. التعليم والنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية ١٩٩٤ - ١٩٩٩. بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد دراسات المرأة، ٢٠٠٣.
- أبو عياش، أريج. إعداد، ظاهرة العنف في المدارس من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين. رام الله: مركز تنمية المجتمع، (٢٠٠٣).
- الاتصالات الفلسطينية. اهتمامات وتوجهات: التقرير السنوي، ٢٠٠٣.
- أرصفلي، علياء. تحرير وبحث وإشراف، دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية. بحث بيسان أبو رقبي، القدس: المبادرة الفلسطينية لعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، ٢٠٠٣.
- اشتيه، محمد. الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، ٢٠٠٣.
- برنامـج الأمم المتـحدـة الإنـمائـي والـصـندـوقـ العـربـي لـلـإنـماءـ الـاـقـتصـاديـ وـالـاجـتمـاعـيـ. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢.
- برنامـج الأمم المتـحدـة الإنـمائـيـ. تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢: أـهـدـافـ التـنـمـيـةـ لـلـأـلـفـيـةـ: تـعاـهـدـ بـيـنـ الـأـمـمـ لـإـنـهـاءـ الفـاقـةـ الـبـشـرـيـةـ. نيويورك: برنامـج الأمم المتـحدـةـ الإنـمائـيـ، ٢٠٠٣.
- البسـطـ، أـسـامـةـ وـنـايـفـ سـوـيـطـاتـ. دور حركة فتح، الحزب الحاكم، والقوى الفتحاوية العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الإصلاح. بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٤.
- البنـكـ الإـسـلامـيـ للـتـنـمـيـةـ. مؤـتمرـ القـمـةـ الـعـربـيـةـ: صـنـدـوقـ الـأـقـصـىـ، تـنـفـيـذـ الـبـنـكـ الإـسـلامـيـ للـتـنـمـيـةـ. (فـلـسـطـينـ): الـبـنـكـ الإـسـلامـيـ للـتـنـمـيـةـ، (٢٠٠٣ـ).
- البنـكـ الدـولـيـ. أـخـبـارـ تـنـموـيـةـ: الـضـفـةـ الـغـرـيـبـةـ وـقـطـاعـ غـزـةـ. (الـقـدـسـ): الـبـنـكـ الدـولـيـ، ٢٠٠٤ـ.
- البنـكـ الدـولـيـ. سـبـعةـ وـعـشـرـونـ شـهـراـًـ عـلـىـ الـانتـفـاضـةـ، الـإـغـلاـقـ وـأـزـمـاتـ الـاـقـتصـادـ الـفـلـسـطـينـيـ. (الـقـدـسـ): الـبـنـكـ الدـولـيـ، ٢٠٠٣ـ.

- جامعة النجاح الوطنية، مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية. استطلاع رقم (٤)، كانون الثاني ٢٠٠٤.
- جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية. استطلاعات الرأي العام، رام الله: برنامج دراسات التنمية، (٢٠٠٤-٢٠٠٠).
- جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية. فلسطين: تقرير التنمية البشرية. رام الله: برنامج دراسات التنمية ، ١٩٩٩ - مج.
- جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية. فلسطين: ملف التنمية البشرية ١٩٩٦-١٩٩٧. رام الله: برنامج دراسات التنمية، ١٩٩٧.
- جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية. الملحق الصحفي البيدر. عدد ٤٤، ٢٠٠٤. ص٤.
- جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية. مجتمع المعرفة وامكانيات التنمية: قراءات فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣. رام الله: برنامج دراسات التنمية، ٢٠٠٤.
- جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، واليونيسف. الأطفال الفلسطينيون في سوق العمل: دراسة نوعية بالمشاركة. رام الله: برنامج دراسات التنمية، ٢٠٠٤.
- جرادات، محمود، وأخرون. المؤشرات الراهنة في سوق العمل الفلسطيني: دراسة تحليلية من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت. إعداد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله: وزارة العمل، الإدارية العامة للتخطيط والمعلومات، ١٩٩٩.
- الجرباوي، علي. لكي تتحلى الأزمة: نحو خطة إستراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني. بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠١.
- الجعفري، محمود، وأخرون. السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٢.
- الجعفري، محمود، ودارين لا في. مدى التلاوُم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية. رام الله : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٤.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات التجارة الخارجية ١٩٩٨: نتائج أساسية. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٠.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بيان صحفي حول النتائج الأساسية لمسح الفقر في الأراضي الفلسطينية. رام الله : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تقرير حول سوء التغذية للأطفال. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
الحسابات القومية: تقديرات أولية. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٨ - ٢٠٠٣.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي.
الفلسطينيون الأكثر فقراً في ظل الأزمة الاقتصادية. رام الله: ٢٠٠٤.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
الفلسطينيون في نهاية عام ٢٠٠٣. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم ٤، ٢٠٠٣.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الربيع الأول، ٢٠٠٤.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها، آب ٢٠٠٣.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
مسح الشباب ٢٠٠٣: النتائج الأساسية. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٤.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
مسح القوى العاملة. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٠.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
مسح لتوجهات السكان الفلسطينيين حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية: نيسان - أيار ٢٠٠٤. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٤.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
مسح الوصول إلى الخدمات الصحية ٢٠٠٣: النتائج الأساسية. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٤.
- حمامي، ريماء.
المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن: الاقتصاد والعمل. جامعة بيرزيت، برنامج دراسات المرأة، ١٩٩٧.
- خليل، منيرة وسنان حسين.
القروض الصغيرة المقدمة للنساء الفلسطينيات اللاجئات في لبنان: دراسات حالة. (بيروت): مؤسسة النجدة الاجتماعية، ٢٠٠٤.
- ديوان، اسحق ورضوان شعبان.
تنمية رغم الصعاب. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ١٩٩٧.
- زامل، مجدي علي، مشرف ومحرر.
توظيف مفهوم النوع الاجتماعي في عمليتي التعليم والتعلم: كتب إرشادي تدريبي. مراجعة تعديل صادق الخضور، رام الله: مركز الإعلام والتسيق التربوي، ٢٠٠٤.

- الزبيدي، باسم.
- الثقافة السياسية الفلسطينية. رام الله: (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٣.
- الزبيدي، باسم.
- مؤسسات حقوق الإنسان ونظام العدالة الجنائية في فلسطين. جامعة بيرزيت، معهد الحقوق، ٢٠٠٣.
- السعدي ، بهاء الدين.
- تعيين المعاقين في الوظائف العامة. فصلية الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. عدد ١٦ ، أيلول ٢٠٠٣. ص ١٦ .
- سعيد، نادر وعبد الكريم البرغوثي وأيمن عبد المجيد، فريق التحرير.
- الدستور الفلسطيني ومتطلبات التنمية البشرية: أبحاث وأوراق عمل. رام الله: جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، ٤ . ٢٠٠٤
- سعيد، نادر وعبد الكريم البرغوثي ووسيم أبو فاشة.
- حول الدستور الفلسطيني المقترن: وقائع ندوة بيروت ١٠ تشرين أول ٢٠٠٣. جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، ٤ . ٢٠٠٤
- سلامه، دلال وأحمد مجدلاني.
- بعض قضايا التشريع من منظور شبابي. جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٤ . ٢٠٠٤
- سلطة النقد الفلسطينية، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية.
- النشرة الإحصائية (بيانات غير منشورة). عدد ٧١ . ٢٠٠٤
- سمارة، عادل.
- منظمات غير حكومية أم قواعد لآخر. رام الله : منشورات مركز الشرق/ العامل للدراسات الثقافية والتنموية، ٢٠٠٣ .
- شاهين، ناجح.
- واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية. رام الله: (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٤ . ٢٠٠٤
- شفيق، منير.
- تتميم إنسانية أم عولمة: دراسة تحليلية نقدية لتقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ . بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ٤ . ٢٠٠٤
- شلستروم، بيير.
- تقرير حول مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطيني. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ١٩٩٩ .
- صابر، شكري عبد المجيد.
- بحث في الانفلاحة وانعكاساتها على وضعية المرأة الفلسطينية: دراسة ميدانية على عينة ممثلة لقطاع التعليم العالي بغزة. غزة : مركز شؤون المرأة، ٢٠٠٢ .
- صايغ، يزيد وخليل الشقاقي.
- تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية: تقرير فريق العمل المستقل. برعاية مجلس العلاقات الخارجية ميشيل روکارد وهنري سيفمان. نيويورك: مجلس العلاقات الخارجية، ١٩٩٩ .
- الصوراني، غازي.
- مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي. غزة: مركز الدراسات الجماهيرية، ٢٠٠٣ .

- عبادي، ماجد. ذوي الاحتياجات الخاصة وحقوق الإنسان في فلسطين. إعداد ياسر غازي علاونة. رام الله : مركز تنمية المجتمع / بانوراما، ٢٠٠١.
- عبد الرازق، عمر، وأخرون. تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ٢٠٠١.
- عبد الرازق، عمر وإياد الرمال ومسيف مسيف. تقييم أداء وزارة المالية الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٤.
- عبد الرازق، عمر ونائل موسى. تقييم خطط التنمية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية (ماس)، ٢٠٠١.
- عبد العاطي، صلاح. المجتمع الفلسطيني بين التقليد والحداثة: الإمكانيات والتحديات لدستور فلسطين. (د.م. : د.ن. د.ت).
- عبد الكريم، نصر. أداء القطاع المصرفي الفلسطيني في المرحلة الانتقالية بين توقعات القطاع الخاص وتقديرات إدارات المصارف، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ٢٠٠٣.
- عبد الكريم، نصر. أهمية وسبل جذب الاستثمارات العربية على طريق اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالبيت العربي. المجلة العربية للإدارة. حزيران ٢٠٠٤.
- عبد الكريم، نصر. دراسة تقييمية لأثر السياسات الاقتصادية التنموية للسلطة الوطنية الفلسطينية على الحق في العمل خلال المرحلة الانتقالية. رام الله: مركز الديموقراطية وحقوق العاملين، ٢٠٠٢.
- عبد الكريم، نصر ونائل موسى. الموازنة الفلسطينية: ١٩٩٥-٢٠٠٠ : دراسة تحليلية للتطورات والاتجاهات في السياسة المالية العامة. مجلة جامعة النجاح، العلوم الإنسانية. مج ١٤، عدد ٢، ٢٠٠٢.
- عبد الهادي، عزت. رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية: ورقة مفاهيم. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠٠٤.
- عبد الهادي، عزت وصالح مشارقة. المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية: إشكاليات العلاقة والتنسيق. جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٤.
- عثامنة، خليل وجمال جودة. الانقلالية السياسية في الوطن العربي. جامعة بيرزيت، معهد الدراسات الدولية، ٢٠٠١.
- عرمان، نزيه ووفيق الناطور، إعداد. مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢.

- فلسطين. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
تقرير حول المساعدات الدولية للفترة ١٩٩٤ - حزيران ٢٠٠٣ . رام الله: وزارة التخطيط، ٢٠٠٣.
- فلسطين. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
إطار لخطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ .
- فلسطين. وزارة التربية والتعليم العالي، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي.
التعليم للجميع. فلسطين ٢٠٠٢.
- فلسطين. وزارة التربية والتعليم العالي، الهيئة الوطنية للتعليم للجميع.
التعليم للجميع: الواقع والتحديات-التقرير الموجز، الجزء الأول، ٢٠٠٤ .
- فلسطين. وزارة التربية والتعليم العالي.
تقرير حول أثر الاحتلال على التعليم الفلسطيني (موقع الوزارة على الإنترنت: www.mohe.gov.ps).
- فلسطين. وزارة الزراعة.
إحصاءات زراعية. (غير منشورة)، ٢٠٠١ .
- فلسطين. وزارة المالية.
كشف مقارن لإجمالي النفقات الجارية والرأسمالية للسنوات المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٤ .
- فلسطين. وزارة شؤون الأسرى والمحررين.
تقرير صحفي حول المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. رام الله ١٥/٩/٢٠٠٤ .
- فلسطين. وزارة شؤون الأسرى والمحررين. (دائرة الطفولة والشباب).
تقرير عن الأطفال الأسرى في السجون الإسرائيلية، ٤، ٢٠٠٤ .
- فلسطين. وزارة شؤون المرأة، دائرة السياسات والدراسات.
المرأة وأولويات التنمية: رؤية للمشاركة. رام الله: الوزارة، ٢٠٠٤ .
- قديح، وائل.
الإصلاحات الاقتصادية والمالية في السلطة الفلسطينية. مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، عدد ٩ و ١٠ ، يناير ويוניو ٢٠٠٣ . (الموقع الإلكتروني: www oppc pna net).
- كنفاني، نعمان.
العلاقات التجارية بين فلسطين وإسرائيل: منطقة تجارة حرة أم اتحاد جمركي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ١٩٩٦ .
- مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية.
يوم واحد في السجن كأنه عام كامل: الأطفال الفلسطينيون يرون قصصهم، ٤، ٢٠٠٤ .
- مؤسسة فاتن.
الإقراظ في فلسطين والنساء الفقيرات صاحبات المشاريع باللغة الصغر: دراسة حالة. رام الله: مؤسسة فاتن.

- المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح).
تقرير حول أجهزة الرقابة وأنظمة المسائلة في القطاع العام الفلسطيني. رام الله: مفتاح، ٢٠٠٣.
- مجلداني، أحمد.
المجلس التشريعي الفلسطيني: الواقع والطموح. رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ومعهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٢.
- المجلس التشريعي الفلسطيني.
القوانين. رام الله: المجلس التشريعي، ٢٠٠٤.
- المركز الفلسطيني لتعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما).
أثر الانتفاضة على واقع الشباب الفلسطيني، رام الله: بانوراما، ٢٠٠٣.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
قراءة نقدية لمشروع قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٥ الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية. غزة. سلسلة الدراسات: (٢)، ١٩٩٥.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
المجلس التشريعي الفلسطيني: تقييم الأداء خلال دورة الانعقاد السابعة (سبتمبر ٢٠٠٢ - مارس، ٢٠٠٣) . غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٣.
- المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات.
بحث حول العنف الإسرائيلي وأثره على الجوانب النفسية والاجتماعية والتربوية للطفل الفلسطيني: من وجهة نظر أولياء الأمور. غزة: المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، قسم الدراسات والبحوث، (٢٠٠٢).
- مركز الميزان لحقوق الإنسان.
واقع المؤتمر الأول حول الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٣ "نحو مشاركة أوسع". غزة: مركز الميزان لحقوق الإنسان.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
المراقب الاقتصادي. ٢٠٠٢، مج.
- مكحول، باسم.
الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مشروع تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، ٢٠٠٢.
- مكحول، باسم.
تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٠.
- مكحول، باسم.
دور قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٢.
- الملتقى الفكري العربي.
التحول الديمقراطي في فلسطين. القدس: الملتقى الفكري العربي، ٢٠٠٣.

- منها، اعتماد، وأخرون.
- بحث العنف العائلي ضد المرأة الفلسطينية في قطاع غزة. غزة: برنامج غزة للصحة النفسية، ٢٠٠٢.
- الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني: www.pnic.gov.ps.
- الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم العالي: www.moe.gov.ps.
- معياري، محمود.
- الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية. جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٣.
- نادي الأسير الفلسطيني.
- ولا بد للقيد أن ينكسر: ملحق صحفي دوري، عدد ٣، ٢٠٠٤.
- نصار، وليم.
- الدستور الذي نريد لفلسطين. رام الله: (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٤.
- نصر، محمد.
- تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٣.
- نصولي، مني، وأخرون.
- الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية من محاصرة المقاطعة إلى إخلاء كنيسة المهد ٢٩ / ٥ / ١٠ - ٢٠٠٢: سجل توثيقي.
- تحرير محمود سويد. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢.
- النقيب، فضل.
- مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنمية فلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية (ماس)، ٢٠٠٣.
- هلال، جميل.
- أبعاد ومخاطر المشروع الوطني بعد أوسلو. مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٦، خريف ١٩٩٨.
- هلال، جميل.
- انتفاضة الأقصى: الأهداف المباشرة ومقومات الاستمرار. مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٤٤، خريف ٢٠٠٠.
- هلال، جميل ورياض موسى وبني جونسون.
- في سبيل الصالح العام: الإيرادات العامة والمخصصات الاجتماعية وال حاجات الاجتماعية في فلسطين. رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ومعهد دراسات المرأة ، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٣.
- الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.
- حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٣: التقرير السنوي التاسع. رام الله ٢٠٠٣.
- الواقع الفلسطيني، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية. عدد ١، ٤.
- وهدان، وليد ومنيف طريش.
- العلاقة بين الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي: الصالحيات وإشكالية العلاقة. جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٤.

- Ben-Dor, Gabriel, ed.
The Palestinians and the Middle East Conflict. Ramat Gan: Turtledove Publishing, 1978.
- Birzeit University. Development Studies Programme
Palestine: Human Development Profile. Ramallah: Birzeit University. Development Studies Programme, 1997.
- Birzeit University . Development Studies Programme
Palestine: Human Development Report. Ramallah: Birzeit University. Development Studies Programme, 1999-.
- Birzeit University. Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies
The New Palestine, the New Europe: Selected Papers from the February 2001 International Academic Conference. Birzeit: Birzeit University, Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies, 2003.
- Bocco, Riccardo, et al.
An Overview of Palestinian Public Assessment of its Needs and Conditions Following the Recent Israeli Military Operation in The West Bank March - April 2002. Geneva : Graduate Institute of Development Studies, 2002.
- Bocco, Ricardo, et al.
Palestinian Public Perceptions on their Living Conditions: The Role of International and Local Aid During the Second Intifada. Geneva: Graduate Institutue of Development Studies, 2003.
- Cagatay, Nilufer, et al.
Budgets as if People Mattered: Democratizing Macroeconomic, Policies. [s.l]: UNDP. SEPED Conference Paper Series, May 2000.
- Defence for Children International. Palestine Section (DCI/PS)
Fragile Childhood: An Analysis of Human Rights Violations Against Palestinian Children in 2003. [Ramallah]: (DCI/PS), 2004.
- Defence for Children International. Palestine Section (DCI/PS)
Defence for Children International: Annual Report. [Ramallah]: (DCI/PS), 2001.
- Hilal, Jamil and Riyad Musa and Penny Johnson
In the Public Interest: Public Revenues, Social Allocations and Social Needs in Palestine. Birzeit: The Forum of Social and Economic Policy Research in Palestine (PRIP) c/o Women Studies Program, Birzeit University, 2003
- Imam, Asma and Izzat Ayoub
Multi Sector Review of East Jerusalem: Review of Health. Jerusalem: Arab Studies Society, 2002 .
- Narayan, Deepa and Patti Petesch , eds.
Voices of the Poor: From Many Lands. Washington D.C.: The International Bank for Reconstruction and Development & The World Bank, 2002.

- El-Naqa, Khalil
The Impact of Microcredit: Case Study, UNRWA's Microcredit Program in the WBG, Masters Thesis. Gaza: Islamic University, 2004.
- [National Team for the ICPD+10 Review +]
The Implementation of the International Conference on Population and National Report of Development (ICPD): Program of Action (PoA) 1994-2004: the Occupied Palestinian Territory. Sponsored by UNFPA. [Jerusalem: National Team for the ICPD+10 review +], 2004.
- Palestine. Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIC). Secretariat of the National Plan of Action for Palestinian Children
National Plan of Action for Palestinian Children 2004-2010 : Action Today for a Better Future. Al-Bireh: MOPIC, 2004
- Palestine. Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIC)
The Poor Speak Out: National Report on Participatory Poverty Assessment: Voice of the Palestinian Poor. Ramallah: MOPIC, 2002.
- Silwadi, Najwa and Issa B. Rabadi
Multi Sector Review of East Jerusalem: Review of Social Welfare. Jerusalem: Arab Studies Society, 2002.
- Stiglitz, Joseph
Towards New Paradigm for Development: Strategies, Policies and Processes. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 1998.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)
The Palestinian Economy: Achievements of the Interim Period and Tasks for the Future, UNCTAD.GDS.APP.1, 2001.
- United Nations Development Programme (UNDP)
Human Development Report. New York: Oxford University Press, 1996.
- United Nations Development Programme (UNDP)
Human Development Report 2003: Millennium Development Goals: A Compact Among Nations to End Human Poverty. New York: Oxford University Pr., 2003.
- United Nations Development Programme (UNDP)
National Report of Development (ICPD): Program of Action (PoA) 1994-2004. New York: UNDP, 2002.
- United Nations Development Programme (UNDP)
The Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations. Sponsored by the Regional Bureau for Arab States. New York: UNDP, 2002.
- United Nations Development Programme (UNDP)
The Millennium Development Goals in Arab Countries: Towards 2015 Achievements and Aspirations. New York: UNDP, 2003.

- Williams, Lucy and Asbjorn Kjonstad and Peter Robson
Law and Poverty: The Legal System and Poverty Reduction. London: Zed Books, 2002
- The World Bank
Donor Investment in Palestinian Development 1994-1998. Jerusalem: The World Bank, 1999.
- The World Bank
Twenty Seven Months – Intifada: Closures and Palestinians.